

ديفيد م. كوتز

صعود وسقوط

الرأسمالية النيوليبرالية

ترجمة: محمد ملا يوسف



فطر سعيد 3 ب



مكتبة

مكتبة | ١١٣٠
t.me/soramnqraa

صعود وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية

مكتبة

t.me/soramnqraa

٢٠٢٣ ٤ ٢٣

الكتاب: صعود وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية

تأليف: ديفيد م. كوتز

ترجمة: محمد ملا يوسف

المدير العام: رضا عوض

دار رؤية للنشر والتوزيع

8 ش البطل أحمد عبد العزيز - عابدين - القاهرة - مصر

Email: Roueyapublishing@gmail.com

فاكس: + (202) 25754123

هاتف: + (202) 23953150

الإخراج الداخلي: القسم الفني بالدار

تصميم الغلاف: حسين جبيل

خطوط الغلاف: إبراهيم بدر

الطبعة الأولى: 2021

رقم الإيداع: 2020/21824

الترقيم الدولي: 978-977-499-434-0

ديفيد م. كوتز

العودة وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية

ترجمة

محمد ملا يوسف

مكتبة | ١١٣٠
t.me/soramnqraa



للنشر والتوزيع

2021

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	• تمهيد
11	• تمهيد الطبعة الأولى
19	• شكر وتقدير
25	1- مقدمة
27	2- ماهي النيوليبرالية؟
37	3- صعود الرأسمالية النيوليبرالية
95	4- كيف عملت الرأسمالية النيوليبرالية؟
157	5- الأزمة
219	6- دروس التاريخ
301	7- المسارات المستقبلية المحتملة
329	• ملحق: البيانات ومصادر البيانات
365	• المراجع
369	

الصفحة

الموضوع

قائمة الأشكال والجداول

الأشكال

	1.2. الصادرات العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 1950-
48 2009
61	2.2. معاملات الاندماج المبلغ عنها إلى لجنة التجارة الاتحادية، 1979-2011
	3.2. إعانة شهرية لكل متلق تحت مساعدة الأسر التي لديها أطفال معالون أو
65	مساعدة مؤقتة للأسر المحتاجة بدولارات 2009، 1962-2007
67	4.2. الحد الأدنى للأجر بالساعة الفيدرالية بالدولار 2011، 1960-2007 .
67	5.2. أعلى معدلات الضرائب الهامشية الفيدرالية، 1952-2007
71	6.2. أعضاء النقابة كنسبة مئوية من جميع العاملين، 1973-2012
	7.2. القيمة الإجمالية المضافة للشركات المالية كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية
81	المضافة
	8.2. أرباح الشركات المالية كنسبة مئوية من أرباح جميع الشركات في الولايات
82	المتحدة، 1948-2010

الموضوع

الصفحة

- 9.2. واردات الولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،
1948-2007 83
- 10.2. الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007 83
- 11.2. الإنفاق على البنية التحتية الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1939-2007 90
- 1.3. معدل ربح قطاع الأعمال التجارية للشركات غير المالية بالولايات المتحدة، 1948-1982 126
- 2.3. معدلات التضخم والبطالة السنوية 1960-1985 127
- 3.3. القيمة المرجحة للتجارة المتعددة الأطراف للدولار الأمريكي، 1967-1979 (مارس 1973=100) 128
- 4.3. واردات السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للسلع فقط، 1960-1979 148
- 1.4. معدل ربح قطاع الأعمال التجارية للشركات غير المالية للولايات المتحدة 1948-2007 163
- 2.4. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بدولارات عام 2005 166
- 3.4. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي 168
- 4.4. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لأوروبا الغربية 168
- 5.4. متوسط معدل نمو إنتاجية العمل السنوي في الولايات المتحدة 170
- 6.4. أداء الاستثمار في الولايات المتحدة في فترتين 171
- 7.4. الادخار الشخصي كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 1948-2007 173
- 8.4. الإنفاق الاستهلاكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1979-2007 173
- 9.4. الاستثمار التجاري الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1979-2007 175
- 10.4. حصة الدخل الإجمالي التي يحصل عليها أقل 20٪ وأعلى 5٪ من الأسر 177

11.4	حصص الدخل لأغنى 1٪ وأغنى 0.1٪ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل، 1920-2007	177
12.4	معدلات النمو السنوي للأجور والرواتب وأرباح الشركات	180
13.4	متوسط الأجر بالساعة للعاملين غير المشرفين بالدولار لعام، 2011، 1948-2007	181
14.4	النسبة المئوية للزيادة في متوسط دخل الأسرة الحقيقي للخمسة وأعلى 5٪	182
15.4	متوسط معدل البطالة السنوي	183
16.4	الأسر تحت خط الفقر، 1959-2007	183
17.4	الميزان التجاري للولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007	184
18.4	الرقم القياسي لأسعار المنازل بالنسبة إلى الإيجار المعادل لمالك المنزل، 1982-2012	190
19.4	الإنفاق الاستهلاكي كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 1948-2007	195
20.4	دين الأسرة كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 1980-2012 ...	197
1.5	ديون قطاعات الاقتصاد الأمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007	225
2.5	القيمة المستحقة للالتزامات الديون المضمونة في الاقتصاد العالمي، بمليارات الدولارات الأمريكية، 1995-2007	232
3.5	معدل استخدام القدرات في التصنيع لسنوات ذروة دورة الأعمال	245
4.5	أسباب الأزمة الاقتصادية	246
5.5	متوسط سعر المنزل المقدر حسب الربع التقويمي، 2000-2010	249
6.5	معدل التأخر في سداد أقساط الرهن العقاري السكني لأسرة واحدة، معدلات ربع سنوية، 2006-2013	251
7.5	الناتج المحلي الإجمالي، الربع الأول من عام 2007 إلى الربع الثالث من عام 2009، بمليارات الدولارات بالسلاسل لعام 2005	254

الموضوع

الصفحة

257	8.5. الاحتياجات الشهرية الزائدة للمؤسسات الودیعة بمليارات الدولارات، 2007-2013
264	9.5. معدل البطالة الشهري 2007-2013
265	10.5. كسب أو خسارة شهرية في الوظائف، مئات الآلاف، 2008 و2009
275	11.5. المعدل الشهري للبطالة المقنعة
275	12.5. العاطلون عن العمل لفترات طويلة كنسبة مئوية من جميع العاطلين عن العمل، شهرياً 2007-2013
276	13.5. العمالة كنسبة مئوية من السكان في سن العمل، شهرياً 2007-2013
277	14.5. متوسط دخل الأسرة بدولارات 2012، 1990-2012
288	15.5. الدين الفيدرالي الأمريكي الذي يحتفظ به الجمهور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1940-1975
295	16.5. معدل ربح قطاع أعمال الشركات غير المالية، 2000-2012
299	17.5. المعدل السنوي لتراكم رأس المال، 1948-2012

الجداول

91	1.2. أفكار ومؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية
106	1.3. أفكار ومؤسسات الرأسمالية المنظمة
111	2.3. كبار ممثلي الأعمال المنتسبين إلى لجنة التنمية الاقتصادية، 1944
112	3.3. كبار ممثلي الأعمال المنتسبين إلى لجنة التنمية الاقتصادية، 1948
133	4.3. أعضاء مختارون في المائة المستديرة للأعمال، 1972 و1979
255	1.5. التغيرات الفصلية في الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق المستهلكين والاستثمار الثابت للأعمال (معدل التغيير السنوي بالنسبة المئوية)
259	2.5. حالات الركود الإحدى عشرة منذ عام 1948
260	3.5. التغيير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في أربعة عشر دولة
274	4.5. الانتعاش الاقتصادي الأمريكي منذ نهاية الركود
339	1.7. أفكار ومؤسسات الرأسمالية المنظمة للأعمال
345	2.7. أفكار ومؤسسات الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية
355	3.7. أفكار ومبادئ الاشتراكية المخططة الديمقراطية التشاركية

تہذیب

مكتبة

t.me/soramnqraa

يحلل هذا الكتاب التحول الملحوظ وغير المتوقع للرأسمالية الذي حدث حوالي عام 1980م وعواقبه إلى يومنا. لعدة عقود أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت الاقتصادات الرأسمالية منظمة بفعالية من قبل الحكومات. في الولايات المتحدة منحت تسوية تاريخية بين نقابات العمال والشركات الكبرى في أواخر أربعينيات القرن العشرين العمالة دورًا كبيرًا في تحديد الأجور وظروف العمل. ثم حوالي عام 1980م حدث تحوّل سريع في الولايات المتحدة وبريطانيا، مما أدى إلى صعود شكل السوق الحرة للرأسمالية غالبًا ما أطلق عليه الرأسمالية "النيوليبرالية". تقلّصت دولة الرفاهية، ألغيت القيود التنظيمية عن الأعمال والبنوك، خصّصت المؤسسات العامة والخدمات العامة، تم تهميش نقابات العمال، أصبحت أسواق العمل "مرنة"، وانتقل العبء الضريبي من الشركات والأثرياء إلى الطبقة المتوسطة. سرعان ما انتشرت هذه التغيرات إلى معظم بقاع العالم.

وعد المؤيدون لهذا التحول بتصاعد الاستثمارات ونمو اقتصادي أسرع. بدلاً من ذلك، أدى إلى انخفاض الاستثمارات وتباطؤ النمو، بالإضافة إلى زيادة التفاوت بسرعة وركود أو انخفاض الدخل الحقيقي لفئات الدخل المتوسط والمنخفض. كان النمو الاقتصادي المتواضع الذي جاءت به النيوليبرالية مدفوعاً بتسارع ديون الأسر والقطاع المالي إلى جانب سلسلة من فقاعات المضاربة في سوق الأسهم والعقار. هذه العملية أدت إلى انهيار كبير في عام 2008م، حينما انهار النظام المالي العالمي تقريباً وبدأ "ركود عظيم" حاد.

يُدرس هذا الكتاب طبيعة الشكل النيوليبرالي للرأسمالية - لماذا نشأ مع عام 1980م، كيف كان يعمل، لماذا أدى إلى مثل هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي أعقبها الركود - والتوجهات المستقبلية المحتملة للتغير الاقتصادي والسياسي؟ خضعت الرأسمالية لإعادة هيكلة ضخمة لأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية لعدة مرات من قبل في التاريخ. نشأت كل إعادة هيكلة من أزمة اقتصادية للشكل السابق للرأسمالية، ذلك الذي وقع في أواخر القرن التاسع عشر، وثلاثينيات وسبعينيات القرن العشرين. يُظهر التاريخ أن تلك الفترات

تعكس أزمة هيكلية للنظام السائد، ما يعني أن التوسع الاقتصادي الطبيعي لا يمكن استئنافه دون تغير مؤسسي كبير. وإلى أن يحدث ذلك، سيستمر الركود وعدم الاستقرار الاقتصادي. ذلك هو وضع الرأسمالية العالمية في الوقت الحالي، وهو وضع لا يمكن حله بسهولة.

يمكن للتحليل في هذا الكتاب أن يسلط الضوء على عدد من التطورات المفاجئة منذ صدوره بالغلاف المقوى عام 2015م. إن عملية الاستقطاب السياسي قد نشأت في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى. في الولايات المتحدة، فاز دونالد ترامب، ملياردير تطوير العقارات ومنتج برامج تلفزيون الواقع، في تعاقب سريع، في الانتخابات الأولية للحزب الجمهوري ومن ثم البيت الأبيض. فعل ذلك دون دعم أي من النخب الاقتصادية والسياسية التقليدية، في حملة انتخابية تحلّت علناً عن الأعراف المعتادة للسياسة الأمريكية، لدعم برنامج قومي يميني. في حملة الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، نال السيناتور الموصوف بالاشتراكي بيرني ساندرز Bernie Sanders اثني عشر مليون صوتاً بينما كان يشكل تحدياً خطيراً للحملة المدعومة من المؤسسة هيلاري كلينتون Hillary Clinton، مما سحبها في اتجاه اليسار. إن نظام الحزبين المهيّب، الذي عمل لفترة طويلة كحجر الأساس للاستقرار السياسي عبر إجبار كلا الحزبين للتنافس على الأصوات في الوسط السياسي، قد غمره فجأة المد القومي نحو اليمين واليسار.

تَرسّخ استقطاب مماثل في العديد من الدول الأخرى. تقدمت الشخصيات والأحزاب اليمينية غير السائدة بسرعة عبر مناشدة القومية، موجّهة اللوم عن المعاناة الاقتصادية على الأقليات العرقية أو الدينية أو المهاجرين. ظهرت مؤخراً الأنظمة اليمينية القومية ذات الميول الاستبدادية في الفلبين، الهند، تركيا، بولندا والمجر. في الكثير من دول أوروبا الغربية، كانت أحزاب التيار اليميني القومي

تكتسب أنصارًا بسرعة. في أميركا اللاتينية ارتفع فجأة مد من الطفرة اليمينية ليحل محل الحكومات اليسارية المعتدلة. في الوقت ذاته، فازت الأحزاب اليسارية أو الأفراد مؤخرًا في الانتخابات أو أظهروا قوة انتخابية غير متوقعة في اليونان وإسبانيا.

يشير التحليل الوارد في هذا الكتاب أن هذه التطورات ليست مفاجئة في فترة من الأزمة الهيكلية للأسواق. أعقب الانتعاش الأولي من الركود الاقتصادي العظيم في 2009م، جمود متباطئ في الاقتصاد العالمي. تعثر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة عالقًا عند حوالي 2 في المائة سنويًا، مما أدى إلى ظهور كتابات عن الركود الطويل الأجل يشارك بها بعض خبراء الاقتصاد الكلي الأميركيين الكبار. تأرجحت اقتصادات أوروبا الغربية بين الجمود والركود. تباطأ نمو الصين المتسارع الذي كان يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي سابقًا، إلى أقل من 7٪ سنويًا. فشل الانخفاض الحاد في أسعار السلع في جذب الاقتصادات النامية مسبقًا كساد العديد من اقتصادات تصدير الموارد الطبيعية مثل البرازيل وروسيا.

لا يشير الانحدار الكبير في معدل البطالة الرسمي في الولايات المتحدة إلى انتعاش اقتصادي طبيعي. بعد أن بلغ معدل الذروة 10.6٪ في يناير 2010م (رقم منقح مؤخرًا)، انخفض معدل البطالة إلى أقل من 5٪ أواخر عام 2016م. ومع ذلك، فإن هذا ينتج عن الانخفاض الملحوظ في القوى العاملة النشطة بالسكان، وليس من خلق فرص عمل قوية. هبطت نسبة السكان في القوى العاملة النشطة من نسبة 66.0 في المائة عام 2007م إلى نسبة 64.7 في المائة في 2010م، حيث أزال الكساد العظيم الملايين من الوظائف. ومع ذلك، بدلاً من التعافي بعد 2010م، استمر معدل مشاركة القوى العاملة في الانخفاض إلى نسبة 62.6 في المائة في نوفمبر 2016م رغم الانتعاش الاقتصادي. ينتج ذلك بشكل

رئيسي من تسرب الأفراد في سن العمل من القوى العاملة، وليس بسبب تغيرات ديموغرافية مثل شيخوخة السكان.

منذ بداية الأزمة في 2008م، اشتدت نزعة الإشكاليات التي بدأت في مطلع ثمانينات القرن العشرين، مثل زيادة التفاوت وركود دخل الأسرة. كان التأثير متفاوتًا عبر المناطق ومجموعات السكان، وشهدت بعض الأجزاء المزدهرة سابقًا انحدرًا اقتصاديًا طويل الأجل. أدى تلاشي الكثير من الوظائف ذات الأجور الجيدة إلى الإجهاد في العمل. حيث يكافح الناس لتلبية احتياجاتهم مقابل أجور منخفضة في الساعة، في حين أن مجموعة صغيرة للغاية من أصحاب الشراء الفاحش تظهر ثرواتها الجديدة بتفاخر. شكّلت هذه التطورات التربة التي نشأ منها الاستقطاب السياسي الحالي. تقوّضت الشرعية الشعبية للنظام القائم على مراحل، أوّلاً بخمسة وعشرين عامًا من التفاوت المتزايد باسم حرية السوق، ثم في 2008/2009 من خلال إنفاذ الحكومة لأكبر البنوك على حساب دافعي الضرائب، وأخيرًا بالانتعاش الذي فشل في خلق الوظائف الجيدة. فجأة أصبح الملايين من الناس مستعدون للتخلي عن ولائهم السياسي السابق.

للموضع الحالي تشابهات لافتة للنظر لأزمة رأسمالية سابقة، الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. كل من الكساد العظيم والركود العظيم تبع فترة من رأسمالية السوق الحرة الجامحة، والتفاوت المتزايد بشكل حاد، وبقاعات المضاربة الضخمة. اتخذت كلتا الأزمتين الاقتصاديّتين شكل ركود حاد وأزمة مالية، أعقبها ركود مستمر عنيد. أدت فترة الكساد الكبير مثل فترة اليوم، إلى استقطاب سياسي حاد. على مدى تلك الفترة، ترسّخت ثلاث اتجاهات مختلفة للتغير السياسي والاقتصادي في بلدان متعددة. نشأت الأنظمة الفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان. نشأ شكل من أشكال الديمقراطية الاجتماعية (أو "المنظمة") للرأسمالية

في الدول الاسكندنافية، فرنسا (لفترة وجيزة)، والولايات المتحدة بموجب الصفقة الجديدة^(*). لم يتم حل أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين إلا بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت الرأسمالية الاجتماعية الديمقراطية هي السائدة، في حين تخلى جزء كبير من العالم عن الرأسمالية لاشتراكية الدولة.

إن القوى الاقتصادية والسياسية التي زعزعت استقرار الأنظمة القائمة وأدت إلى أنظمة جديدة إلى اليمين واليسار منذ حوالي ثمانين عامًا، هي نفسها التي عادت إلى الظهور مع الأزمة الهيكلية الحالية للرأسمالية النيوليبرالية. قد يستمر الشكل النيوليبرالي للرأسمالية لبعض الوقت، وهو احتمال يعززه ترشيح الأيديولوجيين النيوليبراليين المتشددين لعدد من المناصب العليا في إدارة ترامب القادمة. يُجادل هذا الكتاب، مع ذلك، أنه في هذه الفترة، هناك احتمال كبير لأن يظهر نوع من النظام الأكثر دولانية^(**) باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل الركود. ومع ذلك، يمكن للنظام الجديد أن يتخذ أشكالًا مختلفة تمامًا. إن الأنظمة القومية اليمينية القمعية تشكل مستقبلًا محتملاً، ولكن من الممكن أيضًا أن تكون أنظمة الإصلاح اليسارية أو حتى الحركات خارج الرأسمالية. ستم دراسة جميع

(*) مجموعة البرامج والمشاريع التي تم إقرارها بعد تولي فرانكلين دي. روزفلت Franklin D. Roosevelt (1882-1945) رئاسة الولايات المتحدة عام 1933، وذلك في ظل أزمة الكساد العظيم. امتدت الصفقة الجديدة للفترة من 1933 إلى 1939 وتم خلالها العمل على تحقيق الإغاثة (Relief) والإصلاح (Reform) والتعافي (3R's) (Recovery)، ومن أمثلة ذلك: إنشاء الضمان الاجتماعي، وإغاثة المزارعين، وتشجيع الحركة النقابية، وتوفير الوظائف للعاطلين عن العمل، وتأمين الودائع الفيدرالية، وإصلاح سوق الأوراق المالية، وقانون الانتعاش الصناعي الوطني.

(**) يقصد بالدولانية سيطرة الدولة، حيث تكون للدولة سلطة التخطيط وتوجيه الاقتصاد، والهيمنة المركزية على المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

الاحتمالات الثلاثة في الفصل الأخير من هذا الكتاب. إن المستقبل لا يتم تحديده بأي قانون اقتصادي ولكن يعتمد على تصرفات مختلف الطبقات، الجماعات، والتنظيمات المتنافسة في الفترة المقبلة، في سياق الضغوط الاقتصادية والسياسية الناشئة عن الركود الاقتصادي المستمر بشكل عنيد.

ديفيد إم. كوتز

نورتهامبتون، ماساشوسيتس

يناير، 2017

تمهيد

الطبعة الأولى

أثناء نشأتي في ضواحي مدينة نيويورك في الخمسينيات من القرن العشرين، بدا أن الأوصاف التي قرأتها في الكتب عن الظروف القاسية التي واجهها العاملون في القرن التاسع عشر كانت من عالم آخر. يقرأ المرء عن ظروف العمل الخطرة، أيام العمل الطويلة، الدفع المنخفض للغاية لدعم الأسرة، الشقق السكنية، والمتسولين المُشردين. ذات يوم ذهبتُ مع بعض الأصدقاء إلى "المدينة"، كما أطلقنا على نيويورك، حيث زرنا باوري Bowery، وهو حي يمكن للمرء أن يرى فيه المُشردين المدمنين على الكحول يعيشون على الرصيف. بدا الأمر كمتحف من زمان سابق.

في تلك الفترة أضفت مدرستي الثانوية العامة المحلية المزيد من المعلمين المتخصصين وفصول الشرف كل عام. حتى إننا حصلنا على معلم علوم جديد يحمل شهادة الدكتوراة. في مجتمعي المتنوع اقتصادياً، كان الجميع على ثقة من الحصول على وظيفة جيدة بعد إتمام المدرسة الثانوية أو الكلية، الثقة التي أثبتتها تجربة المجموعات الأكبر سنّاً.

حين بدأت دراسة الاقتصاد الأميركي في الجامعة ثم كلية الدراسات العليا في ستينيات القرن العشرين، تعلّمت أن الرأسمالية قد تغيرت كثيرًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبًا. يمكن لأسرة العامل المتوسط من ذوي الياقات الزرقاء الآن أن تعيش في راحة معتدلة على دخل واحد، مع النقابات العمالية القوية التي توفر الأمن الوظيفي وظروف العمل المعقولة. كان معظم العمال يعيشون في منازل خاصة مع أفنية بدلًا من الشقق، ويمتلكون سيارة وبعضهم حتى الزوارق الترفيهية. أولئك الذين لم يجدوا نجاحًا في سوق العمل يُمكنهم اللجوء إلى برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية. بطبيعة الحال، لم يتقاسم الجميع في هذا التحسُّن. انخفض الفقر ولكنه لم يُستأصل، ظلت دخول الأقليات أدنى من دخل الأميركيين البيض، وكانت أجور النساء أقل من أجور الرجال. وعلى الرغم من ذلك، بدا أن تقدّمًا حقيقيًا يجري إحرازه نحو نظام اقتصادي أكثر عدلًا.

لم يكن أحد يعلم أن الازدهار والأمن النسبيين في ذلك العصر لن يدوما إلى الأبد. بعد عقد مضطرب اقتصاديًا في سبعينيات القرن العشرين، تغيّر الاقتصاد الأمريكي جذريًا. بعد حوالي عام 1980، تحوّلت العديد من الاتجاهات السابقة

إلى الاتجاه المعاكس. كانت أول علامة على التغيير هي أنه فجأة لم يكن على المرء زيارة مدينة باوري Bowery في نيويورك لرؤية المُشَرِّدين - فقد ظهروا بأعداد متزايدة في شوارع كل مدينة أمريكية رئيسية. رغم أن الظروف لم تنخفض بطبيعة الحال إلى مستويات القرن التاسع عشر، انخفضت الأجور الآن بمرور الوقت بدلاً من الارتفاع كل عام. واجهت الأسر صعوبة في أن تجعل أهدافها تقابل اثنين من أصحاب الأجور فضلاً عن شخص واحد فقط. تزايدت الضغوط في العمل في حين انخفض مستوى الأمن الوظيفي. وهجرت غالبية الوظائف الصناعية الجيدة البلاد. تم تقليص شبكة الأمان الاجتماعي؛ فقد تم ضغط الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم العام، عامًا بعد عام. انحسر الفن والموسيقى أو اختفيا في المدارس، ولم يكن التعليم البدني بعيدًا عنها. لقد نمت الفجوة بسرعة بين الأغنياء وبقية المجتمع.

بوصفي عضوًا ناشئًا في هيئة التدريس في الاقتصاد، فقد سعيْتُ إلى فهم هذه التطورات الجديدة غير المتوقعة، جنبًا إلى جنب مع زملائي من ذوي التفكير المماثل. في البداية اعتقدنا أن هذا انحراف مؤقت عن الاتجاه السابق للتقدم للأغلبية. كيف يمكن أن يكون غير ذلك؟ بدا أن التقدم الاقتصادي المشترك السابق كان يعمل على تثبيت استقرار الأسهم وضمان بقائها في الأمد البعيد، الأمر الذي أربك المنتقدين الذين شككوا في أنها قد تخدم أكثر من مجرد نخبة اقتصادية صغيرة.

ثبت في النهاية أن التغيير ليس مؤقتًا. وبدلاً من ذلك، نمت الاتجاهات الجديدة بشكل أكثر وضوحًا بمرور الوقت، وظهرت في العديد من البلدان حول العالم. ابتداءً من أواخر تسعينيات القرن العشرين، بدأت في البحث حول أسباب وعواقب هذه التطورات، والتي نجمت عما يسمى اليوم رأسمالية "السوق الحرة" أو "النيوليبرالية". لقد استرشد بحثي بدرس رئيسي علمني كطالب دراسات عليا من قبل البروفيسور روبرت آرون غوردون Robert Aaron Gordon من

جامعة كاليفورنيا في بيركلي: أنه يجب على المرء أن يستمع إلى ما تقوله الأدلة التجريبية، بدلاً من محاولة صياغتها في شكل يؤيد الافتراضات المسبقة. على الرغم من بُغضي الشخصي للاتجاهات غير المتكافئة للرأسمالية النيوليبرالية، أظهرت الأدلة أنها كانت تعمل بفعالية في بعض النواحي. لقد حققت توسّعات اقتصادية طويلة الأمد، إن لم تكن سريعة، وأبقت التضخم عند مستويات منخفضة. كان على التحليل الصحيح أن يشرح نجاحاتها بالإضافة إلى المشاكل التي أنتجتها.

كان نشوب الأزمة المالية والاقتصادية الأوسع في عام 2008 - وهي الأشد حدة منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين - سبباً في عودة أخرى لمشكلة اقتصادية قيل لنا الآن أنها ترجع فقط إلى تاريخ من الماضي البعيد. أعطى هذا إلحاحاً إضافياً لمشروع فهم الرأسمالية النيوليبرالية. هذا الكتاب هو المنتج النهائي لهذا المشروع الطويل. وهو يقدم تفسيراً للتطورات الرئيسية منذ عام 1980 - التحوّل الحاد في الاقتصاد في عام 1980 تقريباً، و عقود من التفاوت الاقتصادي المتزايد والخدمات العامة المتناقصة التي أعقبت ذلك، ونشوب أزمة اقتصادية حادة في عام 2008م، والتعافي البطيء منها. لا شك أن الاقتصاد موضوع مثير للجدل، وهناك تفسيرات مختلفة متنافسة للمشاكل الاقتصادية اليوم. سيتوجب على القارئ أن يحكم على كفاية التحليل المُقدّم هنا.

يقدم هذا الكتاب عرضاً تاريخياً وتحليلياً للرأسمالية النيوليبرالية، يُركّز على الولايات المتحدة. لقد سعيْتُ في الكتاب إلى تقديم تحليل جاد بطريقة يمكن لأي شخص يهتم بالموضوع الوصول إليها. يُشجّع الاقتصاديون الأكاديميون على توجيه عملهم إلى جمهور صغير من المتخصصين، وهي ممارسة مؤسفة برأيي. إن الطريقة التي يتطور بها الاقتصاد لها آثار عميقة على الرفاهية العامة، سواء كانت جيدة أو سيئة. أولئك الذين تتمثل مهنتهم في السعي لفهم الاقتصاد، والذين تمنحهم مؤسساتنا الوقت والموارد للقيام بذلك، لديهم التزام يجعل نتائجهم

متاحة للجمهور العام. أمل أن أكون قد نجحتُ في هذا الكتاب في توضيح الأسباب الكامنة وراء مشاكلنا الاقتصادية الحالية للقارئ، فضلاً عن توفير أساس لتقييم الحلول الممكنة للمشكلات الاقتصادية التي نواجهها الآن.

ديفيد إم. كوتز

أمهيرست، ماساتشوستس

نوفمبر 2013

شكر وتقدير

تلقيتُ المساعدة والمشورة و / أو التعليقات من عدد من الأفراد والمؤسسات للمشروع الذي أدى إلى هذا الكتاب. عرض محرري في مطبعة جامعة هارفارد، مايكل أرونسون، تعليقات مفيدة على مخطوطة مانو، كما فعل دان كلاوسون وباربرا إيشتاين وتيرينس ماكدونو وكارين بيفير ومراجعان مجهولان في مطبعة جامعة هارفارد. قدم كل من Mary Ann Clawson و Dan Clawson و Alejandro Reuss و Jeff Faux وثائق مصدر أساسية وثانوية أو معلومات مباشرة حول الأحداث ذات الصلة. ساعد "لورانس ميشيل" في تحديد البيانات الاقتصادية غير المتاحة من المواقع الحكومية المعتادة. قدمت المناقشات مع ميمي أبراموفيتز، وجيمس كروتي، وتيرينس ماكدونو، ومارتن ولفسون على مدى سنوات عديدة مساهمات كبيرة في تطوير التحليل في هذا الكتاب. عرضت جينيفر فرونك، ولورا لوفيت، وروب وير خبرتهم في الأدب التاريخي الحديث حول الموضوعات ذات الصلة بهذا الكتاب. قدمت "أوليفيا جيجر" مساعدة بحثية لا تُقدَّر بثمن. قدمت ميشيل روزنفيلد المشورة الفنية وساعدت في البحث في الأدبيات. أعد Doruk Cengiz الفهرس لهذا الكتاب. قدّم زملائي في قسم الاقتصاد بجامعة ماساتشوستس أمهيرست تعليقات مفيدة عندما قدمت عروض تقديمية حول الموضوعات التي هي موضوع هذا الكتاب. قدّم قسم الاقتصاد ومعهد أبحاث الاقتصاد السياسي بجامعة ماساتشوستس أمهيرست الدعم المالي للمشروع. ردت "كاثلين درومي" من مطبعة جامعة هارفارد بصبر على أسئلتني العديدة حول الجانب التقني لعملية النشر. بالطبع، لا يوجد أي من الأفراد أو المؤسسات السابقة مسؤولة عن التحليل أو الاستنتاجات في هذا الكتاب.

1

مقدمة

اندلعت في عام 2008م أزمة مالية واقتصادية قاسية وعريضة في الولايات المتحدة. سرعان ما امتدت إلى الكثير من النظام المالي والاقتصادي العالمي. كما سيتم عرضه بالتفصيل في الفصل الخامس، كانت هذه الأزمة الأكثر حدة منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وفي حين أن المرحلة الأكثر شدة من الانهيار المالي والسقوط الاقتصادي الحر في بداية الأزمة قد تم تجاوزها، فقد أعقبتها فترة من الركود وعدم الاستقرار الاقتصادي استمرت إلى وقت كتابة هذه السطور بعد خمس سنوات. يجسد مصطلح (الأزمة) بجدارة الحالة الجارية للاقتصاد الأميركي وأيضًا للكثير من باقي اقتصادات العالم.

لقد جاءت الأزمة كمفاجأة لمعظم الاقتصاديين الرئيسيين وصانعي السياسات في الولايات المتحدة الذين اعتقدوا أن الكساد لم يعد ممكنًا في الرأسمالية المعاصرة. ادعى روبرت لوكاس Robert Lucas، الممثل الرئيسي لكلية شيكاغو للاقتصاد الأكاديمي للسوق الحرة، في خطابه الرئاسي للجمعية الاقتصادية الأمريكية عام 2003م "أن المشكلة الأساسية لمنع الكساد تم حلها لجميع الأغراض العملية، وقد تم حلها في الواقع لعدة عقود"⁽¹⁾. قال بين

(1) استنسخ هذا الاقتباس من لوكاس بصيغة مختلفة بعض الشيء في أماكن مختلفة. الصياغة هنا من Kingman (2009a).

بيرنانكي Ben Bernanke، الاقتصادي ذائع الصيت في جامعة برينستون والذي تم تعيينه كرئيس لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عام 2006م، في لقاء لمسؤولي الاحتياطي الفيدرالي في شهر مارس من العام ذاته "إنني أعتقد أننا من غير المحتمل أن نرى نموًا يخرج عن مساره في سوق الإسكان". وفي اجتماع 2006م نفسه، أضافت جانيت ييلين Janet Yellen، الاقتصادية من بيركلي والمسؤولة في الاحتياطي الفيدرالي والتي خلفت "بيرنانكي" كرئيسة للاحتياطي الفيدرالي، "بالطبع إن الإسكان يعتبر قطاع صغير نسبيًا من الاقتصاد، وأي انحدار فيه يعتبر تصحيحًا ذاتيًا"⁽¹⁾. ولهذا لم يكن باستطاعة ممثلو التيار الرئيسي

(1) *New York Times*, January 13, 2012, A3. عندما تم ترشيح ييلين لرئاسة بنك الاحتياطي الفيدرالي، كانت هناك مزاعم في وسائل الإعلام بأنها حذرت قبل وقت طويل من أن التطورات في سوق الإسكان قد تسبب ركودًا خطيرًا. لم تدعي "ييلين" نفسها مثل هذا العلم المسبق، ولا يبدو أنها مدعومة بالسجل (*New York Times*, October 10, 2013, A19). وفي خطاب ألقته في 21 أكتوبر 2005م، أشارت "ييلين"، التي كانت آنذاك رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو، السؤال التالي: "إذا انكمشت فقاعة [الإسكان] من تلقاء نفسها، فهل سيكون التأثير على الاقتصاد كبيرًا للغاية؟" وكان جوابها واضحًا: "لا"، بحجة أنه "قد يكون كبيرًا بما يكفي ليشعر وكأنه نتوء كبير الحجم في الطريق، ولكن الاقتصاد سوف يكون قادرًا على استيعاب الصدمة" (Yellen, 2005).

لمهنة الاقتصاد الأمريكي أن يروا الأزمة الاقتصادية وشبكة الحوادث، والكثيرين كانوا مقتنعين أن أزمة خطيرة لا يمكن أن تحدث مرة أخرى.

انبثقت هذه الأزمة من الشكل الخاص للأسمالية في الولايات المتحدة في العقود الحالية، غالبًا تسمى السوق الحرة، أو الرأسمالية النيوليبرالية⁽¹⁾. نشأت الرأسمالية النيوليبرالية حوالي عام 1980م، أولًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتحل محل الرأسمالية المنظمة التي تختلف عنها تمامًا التي سبقتها، وسريعًا ما انتشرت إلى العديد من دول العالم، وإن لم تكن كلها، وأصبحت تسيطر على المؤسسات الاقتصادية العالمية في هذا العصر.

سيتم التطرق إلى المعاني الكاملة للأسمالية النيوليبرالية والأسمالية المنظمة في الفصل الثاني. باختصار، في الرأسمالية النيوليبرالية تعمل علاقات السوق وقوى السوق معًا بحرية نسبية وتلعب الدور المسيطر في الاقتصاد. في الرأسمالية المنظمة فإننا نعني شكل من الرأسمالية تلعب فيه المؤسسات غير السوقية، كالدول، بيروقراطية الشركات، نقابات العمال دورًا رئيسيًا في تنظيم النشاط الاقتصادي، وتقييد علاقات السوق وقوى السوق إلى دور أقل في الاقتصاد⁽²⁾. إن الهدف من هذا الكتاب هو كشف جذور هذه الأزمة في الرأسمالية النيوليبرالية، وكذلك لتقديم فهم للشكل النيوليبرالي للأسمالية الذي أدى إلى اندلاع الأزمة. إن هذا يتطلب اختبار العديد من الأسئلة ذات الصلة. ما هي الرأسمالية النيوليبرالية؟ لماذا برزت بعد عدة عقود من الرأسمالية المنظمة، الأمر الذي فاجأ العديد من المحللين كما فاجأتهم الأزمة؟ كيف عمل هذا الشكل منذ بدايته عام 1980م في

(1) أصبح مصطلح "النيوليبرالية" مستخدمًا على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية حول الرأسمالية المعاصرة، وخارج الولايات المتحدة في وسائل الإعلام أيضًا. ومع ذلك، فهو أقل استخدامًا - ويمكن أن يكون مربكًا - في الولايات المتحدة. هذه المسألة تمت مناقشتها في بداية الفصل الثاني.

(2) كما ذكر في الفصل الثاني، تلعب الدولة دائمًا دورًا مهمًا في الاقتصاد الرأسمالي؛ لأن علاقات السوق الرأسمالية تعتمد على تعريف وحماية حقوق الملكية، وهي وظائف للدولة. ومع ذلك، يمكن أن يظل الدور الاقتصادي للدولة محدودًا أو يمكن أن يمتد إلى ما هو أبعد بكثير من حماية حقوق الملكية.

الفترة التي شهدت سلسلة من التوسعات الاقتصادية التاريخية، ومعدلات منخفضة من التضخم، ومستويات عالية وبارزة من التفاوت والديون؟

يُمهد العثور على إجابات للأسئلة السابقة الطريق لفهم جذور وسمة الأزمة التي بدأت في 2008م، بالإضافة إلى استجابات الدولة لها. إن التحليل المقدم في هذا الكتاب يشير إلى أن التغيير الاقتصادي والسياسي محتمل جداً في السنوات القادمة، وفي حين أنه من غير الممكن بأي قدر من اليقين توقع طريق المستقبل لهذه التطورات، فإن التحليل يلقي بعض الضوء على أنواع التغييرات الاقتصادية والسياسية المستقبلية التي بإمكانها أن تحل الأزمة الحالية.

إن النهج المتبع في هذا الكتاب يرى الرأسمالية كنظام يتطور ويتغير مع الوقت، ومع ذلك، فإن هذا التغيير ليس جزئياً أو تدريجياً ببساطة. بينما احتفظت الرأسمالية ببعض السمات الأساسية المحددة منذ بدايتها لقرون سابقة، فإنها افترضت سلسلة من الأشكال المؤسسية المتميزة بمرور الوقت. أظهر كل شكل من أشكال الرأسمالية تماسكاً داخلياً مع مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الأفكار السائدة، التي تقوّي بعضها البعض. كما استمر كل شكل من أشكال الرأسمالية لفترة طويلة، من عقد إلى عدة عقود من الزمان. إن الانتقال من شكل مؤسسي إلى الشكل التالي قد تخللته أزمة وإعادة هيكلة.

إن السمات المميزة للرأسمالية هي الملكية/ السيطرة على المشاريع بواسطة مجموعة من السكان، الرأسماليون، الذين يوظفون أصحاب الأجور لإنتاج منتجات للبيع في السوق، بهدف كسب الربح. ومع ذلك فإن هذا يعتبر وصفاً بسيطاً لنظام الاقتصاد الاجتماعي، وأن مجموعة أكثر ثراءً من المؤسسات الاقتصادية والسياسية قد تطورت في كل فترة تاريخية من العصر الرأسمالي. إن الرأي القائل بأن تلك المجموعات من المؤسسات كانت تميل لأن تكون متماسكة وأن تستمر لفترات طويلة من الزمن تم طرحها بواسطة نظريتين ظهرتتا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، نظرية الهيكل الاجتماعي للتراكم ونظرية التنظيم، ظهرت الأولى في الولايات المتحدة (Gordon et al., 1994; Kotz et al., 1982) والأخيرة في فرنسا (Aglietta, 1979).

يقوم التحليل في هذا الكتاب على النسخة المعدلة من نظرية الهيكل الاجتماعي للتراكم والتي ترى أن كل هيكل مؤسسي متماسك في التاريخ الرأسمالي، يشار إليه أنه هيكل الاجتماعي للتراكم، يتمحور حول تعزيز تحقيق الربح وتراكم رأس المال المستقر (Wolfson and Kotz, 2010). بعد عقد واحد أو عدة عقود، كل هيكل اجتماعي للتراكم يتحول من هيكل يُعزز من تحقيق الربح والتراكم إلى عقبة في طريقه، مبشراً بفترة من أزمة اقتصادية. تستمر فترة الأزمة إلى أن يتم بناء هيكل اجتماعي جديد للتراكم. هذا النهج النظري لا يفسر في حد ذاته السبب في أن شكلاً معيناً من الرأسمالية يؤدي إلى أزمة حادة في زمان ومكان معينين، بل يوفر إطاراً للتحقيق في جذور الأزمة.

مثل كل شكل سابق للرأسمالية، لدى الرأسمالية النيوليبرالية ترتيباً خاصاً للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى النظريات والأفكار الاقتصادية السائدة. مثلما جادل وولفسون وكوتز (2010)، يزودنا كل هيكل اجتماعي للتراكم بوسيلة لتحقيق الاستقرار في الصراعات الرئيسية وحل المشكلات الرئيسية التي تميل الرأسمالية إلى إنتاجها. يشمل ذلك تحقيق الاستقرار في العلاقة بين رأس المال والعمل وكذلك العلاقات بين الرأسماليين. من أجل تعزيز تحقيق الربح والتراكم المستقر، يجب أن يضمن الهيكل الاجتماعي للتراكم أيضاً أسواقاً متنامية لإنتاج اقتصاد رأسمالي آخذ في التوسع. إن دور الدولة بالنسبة للاقتصاد هو محور كل هيكل اجتماعي للتراكم⁽¹⁾.

هذا المنهج في تحليل نمو الرأسمالية والأزمات يجمع بين الاعتبارات النظرية مع التحليل التاريخي للأوضاع الخاصة. إن أكثر الفاعلين المهيمنين في هذا الكتاب هم ليسوا الأفراد بل الطبقات والجماعات التي تنهمك في الصراعات وتدخل في تحالفات وائتلافات حيث يسعى كل منهم لتعزيز مصالحه في مواجهة التطورات

(1) جادل "غوردون" وآخرون Gordon et al (1982) أن الهيكل الاجتماعي للتراكم لا بد أن يعمل على تثبيت استقرار كل خطوة من الخطوات الرئيسية في عملية تحقيق الربح الرأسمالي: شراء وقت العمل والمدخلات غير الحية، وعملية الإنتاج اللاحقة، والخطوة الأخيرة في بيع المنتجات النهائية.

الاقتصادية. إن الطبقة الرأسمالية ليست مجموعة غير متميزة، وتحليلنا سوف يوحي الاهتمام إلى المصالح المتضاربة أحياناً لشرائح مختلفة من الطبقة الرأسمالية.

لقد شهد عصر النيوليبرالية تطوّرين مترابطين أثارا الكثير من النقاش وهما العولمة Globalization والأمولة Financialization^(*). وفي حين أظهرت الرأسمالية ميلاً قوياً للتوسع على الصعيد العالمي منذ نشأتها، إلا أنها أصبحت في عصر النيوليبرالية أكثر تكاملاً على الصعيد العالمي مما كانت عليه في الماضي من خلال بعض التدابير. من بين السمات الأخرى للرأسمالية في عصر النيوليبرالية "الدور المتزايد للدوافع المالية والأسواق المالية والجهات المالية الفاعلة والمؤسسات المالية في تشغيل الاقتصادات المحلية والدولية" (Epstein, 2005, 3)، وهو تطور أعطي اسم "الأمولة" المربك. يرى بعض المحللين طابع النظام الاقتصادي خلال هذه الفترة أساساً من منظور العولمة أو الأمولة بدلاً من النيوليبرالية. في الفصل الثاني سوف نجادل بأن النيوليبرالية هي المفهوم الأكثر فائدة لفهم الشكل الحالي للرأسمالية، مع فهم العولمة والأمولة على أفضل وجه باعتبارهما من السمات الهامة للرأسمالية النيوليبرالية.

ظهر عدد من الكتب التي تُقدّم تحليلاً للرأسمالية النيوليبرالية و / أو الأزمة التي نشأت عنها. الأمثلة هي هارفي Harvey (2005، 2010)، دومينيل وليفني Levy and Dumenil (2004، 2011)، ستيجليتز Stiglitz (2010)، فوستر وماغدوف Magdoff and Foster (2009)، سويزي Sweezy (1994)، بالي Palley (2012)، هوارد وكينغ King and Howard (2008)، وروجرز Rogers (2011). هناك بعض نقاط الاتفاق وبعض الاختلافات بين الاستنتاجات الواردة في تلك الأعمال وهذا الكتاب. من السمات المميزة لهذا الكتاب النهج المتبع، الذي يستخدم مفهوم الأشكال المؤسسية المتعاقبة للرأسمالية الكامنة وراء فترات النمو والأزمة، ويقدم مزيجاً من التحليل النظري والتاريخي،

(*) في الأمولة تكتسب الأسواق المالية والمؤسسات المالية والنخب المالية تأثيراً أكبر على السياسة الاقتصادية، حيث يكون لها الثقل الأكبر في تشغيل الاقتصاد ومؤسساته، وترتفع أهمية القطاع المالي مقارنة بالقطاع الحقيقي، ويتغير سلوك المؤسسات غير المالية.

ويُركّز على الطبقات والقطاعات الطبقيّة. من الممكن أن يسفر هذا النهج عن رؤية مثمرة في ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع الرأسمالي لا يمكن العثور عليها بواسطة مناهج منهجية أخرى.

والنقاش الرئيسي في هذا الكتاب أن الأزمة التي بدأت في عام 2008م ليست مجرد أزمة مالية، أو ركود حاد بشكل خاص، أو مزيج من الاثنين؛ إنها أزمة هيكلية للشكل النيوليبرالي للرأسمالية. لا تعني الأزمة الهيكلية فقط أن الأزمة تنشأ من الشكل الهيكلية الحالي للاقتصاد بل إن الأزمة، على عكس الركود العادي لدورة الأعمال، لا يمكن حلها في إطار الشكل الهيكلية الحالي. لا يمكن حل الأزمة الهيكلية بسياسات اقتصادية تم اختيارها بعناية. حتى السياسة الكينزية الجريئة للتوسع المالي من خلال الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام، في حين أنها قادرة على تحفيز نمو اقتصادي أسرع وخلق المزيد من فرص العمل لبعض الوقت، لن تحل في حد ذاتها المشكلة الهيكلية الأساسية التي تعيق استئناف المسار الطبيعي لتحقيق الربح والتوسع الاقتصادي على المدى الطويل. بل إن التغير الهيكلية الرئيسي في الاقتصاد والجوانب الأخرى ذات الصلة بالمجتمع يمثل الطريق الوحيد لحل الأزمة الحالية، وهو رأي يلقى الدعم من تاريخ حل الأزمات الهيكلية السابقة في الولايات المتحدة مثل أزمة ثلاثينيات القرن العشرين.

تقدّم الفصول الثاني، والثالث، والرابع تحليلاً للرأسمالية النيوليبرالية - ما هي، وكيف نشأت، وكيف عملت. يجلل الفصل الخامس جذور وطابع الأزمة الاقتصادية الحالية، فضلاً عن استجابة الدولة المتطورة للأزمة. ينقب الفصل السادس في ماضي الولايات المتحدة، بحثاً عن دروس من الأشكال المؤسسية السابقة للرأسمالية، والتحويلات من بعضها إلى آخر، والتي يمكن أن تنبه للتفكير بها سيأتي تالياً في هذا الوقت. يختتم الفصل السابع بمناقشة الاتجاهات المستقبلية المحتملة للتغيير الاقتصادي والسياسي.

يُركّز هذا الكتاب على الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة تُشكّل بطبيعة الحال القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المهيمنة على العالم، فضلاً عن

امتلاكها ثقافة تمارس نفوذًا كبيرًا على بقية العالم. نشأت الرأسمالية النيوليبرالية في الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع المملكة المتحدة، كانت قوة الولايات المتحدة هي التي بسطت المؤسسات والسياسات النيوليبرالية في النظام العالمي برمته. انبثقت الأزمة الحالية في الولايات المتحدة. بيد أن الرأسمالية النيوليبرالية والأزمة التي أنتجتها لها أبعاد عالمية هامة، سيأخذ التحليل الوارد في هذا الكتاب في الاعتبار التطورات الرئيسية ذات الصلة في الاقتصاد السياسي العالمي.

من أجل تحليل الشكل النيوليبرالي للرأسمالية، سيتم تقديم سلسلة من البيانات الاقتصادية المتنوعة. (انظر ملحق هذا الكتاب للاطلاع على معلومات عن مصادر البيانات). سوف نقارن بين الشكل السابق السائد للرأسمالية، والذي نسميه الرأسمالية المنظمة. عند استخدام البيانات لهذا النوع من التحليل والتقييم والمقارنة، تنشأ حتمًا مسألة كيفية تحديد تاريخ بداية ونهاية كل فترة. إن اختيار سنوات البداية والنهاية أكثر أهمية مما قد يتوقعه المرء؛ وذلك لأن دورة الأعمال - التقلبات الدورية القصيرة الأمد في الاقتصاد - من الممكن أن تعمل على تشويه المقارنات الطويلة الأمد للأداء الاقتصادي إذا لم يتم اختيار سنوات نقطة النهاية بعناية. الطريقة الجيدة لإزالة آثار التشويه هذه هي اختيار سنة ذروة دورة الأعمال لكل من السنة الأولى والأخيرة من الفترة.

نحن نعتبر فترة الرأسمالية المنظمة باعتبارها تبدأ تقريبًا في أواخر أربعينيات القرن العشرين وتستمر حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، في حين تمتد الرأسمالية النيوليبرالية من أوائل ثمانينيات القرن الماضي إلى الوقت الحاضر. وفقًا للنهج المتبع هنا، فإن لكل شكل من أشكال الرأسمالية فترة يعمل فيها الهيكل الاجتماعي للتراكم بشكل فعال على تعزيز الربح والتوسع الاقتصادي، ثم يعقب ذلك فترة من الأزمات الهيكلية عندما لا يعمل الهيكل الاجتماعي للتراكم بفعالية. سنوضح في فصول لاحقة أن الرأسمالية المنظمة توقفت عن العمل بشكل فعال كما هو واضح في معظم سلاسل البيانات حوالي عام 1973م، على الرغم من أن متوسط معدل الربح في الولايات المتحدة بدأ في الانخفاض مبكرًا، بعد عام 1966م. ومن ثم، بالنسبة لمعظم سلاسل البيانات، سنتعامل مع الفترة من

1948 إلى 1973 - كلتاهما سنوات ذروة دورة الأعمال - على أنها تمثل العصر الرأسمالي المنظم بمعنى الفاصل الزمني الذي كان فيه ذلك النظام في مرحلته الفاعلة. تمثل الفترة بين عامي 1973 و 1979 - ستا ذروة مرة أخرى - فترة الأزمة الهيكلية للرأسمالية المنظمة، على الرغم من أننا سنتدارس 1948-1966 و 1966-1979 كفترات عمل وأزمات فعالة، على التوالي⁽¹⁾.

ورغم أن الرأسمالية النيوليبرالية لم تكن راسخة حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين في اعتقادنا، فإننا سنعتبر الفترة من 1979 إلى 2007م، حيث كلاهما سنوات ذروة دورة الأعمال في الولايات المتحدة، باعتبارها الفترة التي كانت تعمل فيها بفعالية. ورغم أن عام 1979م كان يمثل قدرًا ضئيلاً على الجانب المبكر، فإن ذروة دورة الأعمال العادية التالية لم تكن قبل عام 1979م، بعد فترة طويلة من تأسيس المؤسسات النيوليبرالية⁽²⁾. شكّل عام 1979م نقطة تحوّل في العديد من سلاسل البيانات الاقتصادية، ومن الشائع أن ننظر إلى ذلك العام باعتباره نقطة تحول بين هاتين الفترتين المختلفتين تمامًا. بعد ذروة دورة الأعمال لعام 2007م، دخل الاقتصاد الأمريكي فترة من الأزمات الهيكلية، التي لم تصل إلى نهايتها حتى تاريخ كتابة هذه السطور. ستقدّم تفاصيل إضافية عن تأريخ هذه الفترات في فصول لاحقة.

(1) حدث أن معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي في عام 1966م كان منخفضًا بنسبة 8.3٪، وغير ذلك من السمات المرتبطة بذروة دورة الأعمال.

(2) في حين بلغت دورة الأعمال ذروتها رسميًا في يوليو 1981م، فإن ذلك العام الذروة يعد شاذًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من نواحٍ مختلفة، بما في ذلك اختصار الانكماش والتوسع السابقين. استمر الانكماش في أعقاب الذروة التي بلغها في عام 1979م (والتي يكون تاريخها الشهري في يناير 1980م) ستة أشهر فقط حتى يوليو 1980م، واستمر التوسع التالي اثني عشر شهرًا فقط، حتى يوليو 1981م، ثم عاد الاقتصاد إلى الهبوط مرة أخرى لمدة ستة عشر شهرًا حتى نوفمبر 1982م. فقد ارتفع معدل البطالة الشهري من 5.6٪ في مايو/ أيار 1979م إلى 10.8٪ في ديسمبر 1982م، وفي ذروة رسمية في يوليو 1981م بلغ معدل البطالة 7.2٪. هناك أسباب وجيهة فيما يتعلق بالفترة 1980-1982م، باعتبارها فترة ركود طويلة.

2

ما هي النيوليبرالية؟

لأن الأزمة الاقتصادية الحالية قد نشأت من الشكل الخاص من الرأسمالية الذي ساد منذ عام 1980م، فإن الخطوة الأولى نحو فهم جذور الأزمة هي تحديد ماهية هذا الشكل من الرأسمالية. هناك خلاف بشأن كيفية وصف الشكل المعاصر للرأسمالية. في هذا الكتاب تعتبر رأسمالية ما بعد عام 1980م رأسمالية "السوق الحرة" أو "النيوليبرالية". لدى بعض المحللين فهم مختلف للرأسمالية المعاصرة، يجادلون بأن المفهوم الأفضل تعريفاً هو "العولمة" أو "الأمولة". يبحث هذا الفصل في الشكل المتغير جذرياً للرأسمالية والذي نشأ بعد حوالي عام 1980م ويقدم مسألة أن "النيوليبرالية" تمسك بمقوماتها الرئيسية وبالتالي هي نقطة الانطلاق الأفضل لتحليل جذور الأزمة الاقتصادية الحالية.

إن مصطلح "النيوليبرالية" مريبٌ لأولئك الذين درسوا في السياسة الأميركية، بما أن الموقف السياسي "الليبرالي" في الولايات المتحدة يُفضّل تدخل الدولة النشط في الاقتصاد بهدف إفادة المواطن العادي. ومع ذلك، كان لمصطلح الليبرالي منذ فترة طويلة معنى معاكس إلى حد ما في كل بلد آخر، حيث الحزب السياسي الليبرالي هو ذلك الذي يدعو إلى سياسة اقتصادية للسوق الحرة. عندما بدأ شكل من أشكال السوق الحرة للرأسمالية بالظهور في الولايات المتحدة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، تم تطبيق أسماء مختلفة

في البداية، مثل الاقتصاد المحافظ أو الريغانوميكس^(*) أو ببساطة اقتصاديات السوق الحرة. مع انتشار هذا الشكل من الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم، أصبح مصطلح "النيوليبرالية" شائعاً الاستخدام تدريجياً ليشير إلى شكل جديد من الأفكار والسياسات والمؤسسات "الليبرالية" (السوق الحرة). في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح مصطلح "النيوليبرالية" الاسم الأكثر شيوعاً للشكل الحالي للرأسمالية و / أو الأفكار والسياسات المرتبطة بها. بينما يستخدم بعض المحللين المصطلح للإشارة إلى مجموعة من الأفكار فقط، أو إلى سياسات معينة، فإننا نستخدم مفهوم النيوليبرالية، أو الرأسمالية النيوليبرالية، على نطاق أوسع للإشارة إلى شكل مؤسسي معين للرأسمالية جنباً إلى جنب مع الأفكار السائدة المرتبطة بذلك شكل الرأسمالية⁽¹⁾.

(*) يشير مصطلح الريغانوميكس إلى السياسات الاقتصادية للرئيس الأميركي الراحل "رونالد ريغان" (1911-2004) أثناء فترتي رئاسته من عام 1981 إلى 1989 م. تقوم الريغانوميكس على: (1) خفض معدلات الضرائب. (2) الحد من التضخم. (3) خفض الإنفاق الحكومي. (4) إلغاء القيود التنظيمية.

(1) لمصطلح "النيوليبرالية" تاريخ طويل، يعود إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين على الأقل عندما اجتمعت مجموعات صغيرة من المثقفين الأوروبيين والأمريكيين لمناقشة سبل إحياء الفكر الليبرالي ضد التأثير المتزايد للأفكار الاشتراكية وتقدم اقتصاد الدولة التخطيطي. في الآونة الأخيرة، استخدم منتقدو السياسات الاقتصادية لحكومة بينوشيه =

إن مفهوم الرأسمالية النيوليبرالية، أو السوق الحرة، لا يعني أن الدولة لا تلعب أي دور في الاقتصاد. تتطلب علاقات السوق وتبادل الأسواق وجود دولة، أو مؤسسة شبيهة بالدولة، لتحديد وحماية الملكية الخاصة وتنفيذ العقود التي تعتبر سمة أساسية من تبادل السوق. إن كل مجتمع واسع النطاق يتطلب وجود دولة، أو مؤسسة أشبه بالدولة، للحفاظ على النظام. إن الحفاظ على قوة المؤسسة العسكرية يتفق تمامًا مع النظرة النيوليبرالية إلى الدور اللائق للدولة. إن معنى "السوق الحرة" في هذا السياق هو أن دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي محدود، بعيدًا عن الوظائف الأساسية السابقة للدولة، الأمر الذي يجعل من علاقات السوق وقوى السوق كالمُنظَّمين الرئيسيين للنشاط الاقتصادي - ولكن بطبيعة الحال تعمل في إطار توفره الدولة⁽¹⁾.

يجب ألا ترتبط النيوليبرالية بالحكومات المحافظة فقط. وكما سنرى في الفصل الثالث، ابتدأت إعادة الهيكلة النيوليبرالية في الولايات المتحدة تحت إدارة الحزب الديمقراطي، وهي إدارة الرئيس "جيمي كارتر" في نهاية السبعينيات من القرن العشرين. في حين اشتدت مع الإدارات الجمهورية المتعاقبة لرونالد ريغان وجورج هربرت بوش، لم يكن هناك أي تراجع بعد تولّي "بيل كلينتون" السلطة. وعلى نحوٍ مماثل، في هذه الفترة نفسها في غرب أوروبا، خاضت الأحزاب

= Pinochet في تشيلي مصطلح "النيوليبرالية" في منتصف سبعينيات القرن العشرين، والتي صممها المستشارون الاقتصاديون من جامعة شيكاغو. ظهر المصطلح في الكتب والمقالات الصحفية بتواتر متزايد في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ استخدام النيوليبرالية بشكل شائع في جميع أنحاء العالم. انظر Mirowski و Plehwe (2009).

(1) قدمت السنوات الأولى من عمر روسيا ما بعد السوفييتية استعراضًا حيًا للفوضى والعنف الناتج عن انسحاب الدولة إلى حد كبير من وظائفها الأساسية. وفي حين أن هناك عوامل مختلفة تفسر هذا التطور الكارثي، فإن المرء كان يؤمن من جانب بعض الجهات الفاعلة المؤثرة بأن الدولة لا ينبغي لها أن تلعب أي دور تقريبًا في المجتمع (Kotz and Weir, 1997, chaps. 9-10).

الديموقراطية الاجتماعية الانتخابات سعياً للسلطة ضد الأحزاب الليبرالية واعدة بعكس اتجاه النيوليبرالية، ولكنها ما إن تولت الحكم استمرت في اتجاه إعادة الهيكلة النيوليبرالية. سيتم النظر في استمرارية النيوليبرالية رغم التغيرات في الأحزاب السياسية الحاكمة بشيء من التفصيل في الفصل الرابع⁽¹⁾.

ولكي نفهم اللحظة التاريخية الحالية، فإن أفضل نقطة انطلاق هي دراسة دقيقة لما كانت عليه الرأسمالية النيوليبرالية. لقد نشأت من أزمة الرأسمالية المنظمة، المختلفة إلى حد بعيد، في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى حد ما كانت النيوليبرالية رد فعل للمشاكل التي نجمت عن الرأسمالية المنظمة. ولذلك فإن السمات المميزة للنيوليبرالية يمكن فهمها بشكل أفضل مقابل خلفية النظام السابق.

كلاً من الرأسمالية المنظمة والنيوليبرالية كيانان معقدان مع العديد من السمات. لفهم كل منهما، من الأفضل البدء بالأفكار الاقتصادية السائدة في كل فترة ومن ثم نتقدم إلى المؤسسات الرئيسية لكل منهما. في الفصل الثالث سنبحث أسباب التغيير الكبير في الأفكار الاقتصادية السائدة وسبب حدوث هذا التغيير المؤسسي الجذري، الهدف هنا هو التأسيس لما يحتاج إلى تحليل.

تحول مفاجئ في الأفكار الاقتصادية المسيطرة

تباعدت الأفكار الاقتصادية السائدة في عصر النيوليبرالية بحدّة عن تلك

(1) هذا لا يعني عدم وجود فارق في الولايات المتحدة بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية (أو بين الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية وأحزاب الليبرالية أو المحافظة في أوروبا). لا تزال الاختلافات بين اليمين واليسار قائمة، ولكن في كل فترة كانت هذه الاختلافات مقيدة بشكل الرأسمالية بمجرد تولي أي حزب للسلطة. فقد تمكنت إدارة كلينتون من القيام ببعض الأمور التي كانت مفيدة لجمهورها من الناخبين من الناس العاملين، النساء، والأقليات، ولكنها لم تعكس الاتجاه الرئيسي للسياسة الاقتصادية، كما سنوضح ذلك في الفصل الرابع.

التي عمّت في عصر الرأسمالية المنظّمة. غالبًا ما يتم التعرف على العقيدة الاقتصادية السائدة في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز John Maynard Keynes⁽¹⁾. نشر كتابه النظرية العامة للتوظيف، والفائدة، والمال في عام 1936م، في خضم أزمة الكساد العظيم. يرى الاقتصاد الكينزي أن الاقتصاديات الرأسمالية لديها خلل رئيسي على مستوى الاقتصاد ككل. يُجادل الكينزيون بأنه لا توجد آلية تلقائية في الاقتصاد لضمان التوظيف الكامل للعمالة أو تجنب الكسادات الاقتصادية الحادة والمطولة في بعض الأحيان.

وفقًا للكينزيين، ينبع هذا الخلل من تأثير المستوى المتغير للغاية من الاستثمار التجاري في السلع الرأسمالية على الاقتصاد. يجب أن تتخذ قرارات الاستثمار التجاري على أساس التخمينات حول القرارات الاقتصادية المستقبلية التي لا سبيل لمعرفة طبيعتها والتي ستواجهها الشركة، مما يجعل مستوى الاستثمار الإجمالي غير مستقر ويخضع لموجات من التفاؤل والتشاؤم. إذا انخفض الاستثمار التجاري، فسوف ينخفض الطلب الإجمالي في الاقتصاد نتيجة لذلك، وستتراكم السلع غير المباعة على الأرفف. هذا يدفع الشركات إلى تقليص الإنتاج وتسريح العمال، مما يتسبب في انخفاض دخل الأسرة وإنفاقها، دافعًا الاقتصاد إلى الركود المعتدل أو حتى الكساد الحاد.

هذه النظرية للاقتصاد الكلي عززت نظرة جديدة إلى الدور المناسب للدولة في الاقتصاد الرأسمالي. كان أتباع كينز إصلاحيين، وليسوا ثوريين، وجادلوا بأن

(1) هناك بعض الخلاف حول نطاق ما أصبح يعرف بـ "الاقتصاد الكينزي" من خلال العروض التقديمية في كتب الاقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعكس بدقة كتابات كينز. يزعم البعض أن نقد كينز للرأسمالية كان أكثر شمولاً وتطرفاً من "الكتاب الكينزي". انظر Crotty (1999). في هذا الكتاب نستخدم عبارة "الاقتصاد الكينزي" للإشارة إلى نسخة الكتاب الذي أصبح النظرية السائدة للاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية.

الخلل الذي حدده في الاقتصادات الرأسمالية كان له علاج في متناول اليد - تدخل الدولة النشط في الاقتصاد. عندما ينخفض الاستثمار الخاص، يجب أن يرتفع الإنفاق الحكومي بمقدار مماثل، مع إبقاء إجمالي الطلب عند المستوى المطلوب للحفاظ على التوظيف الكامل. مثلما تقتض الشركات الخاصة لتمويل الاستثمار، يجب على الدولة الاقتراض لتمويل هذا الإنفاق المتزايد، أي إنه يجب عليها أن تقع في عجز إذا لزم الأمر. بمجرد أن يتعافى الاستثمار الخاص، يمكن للإنفاق الحكومي أن يتخلى عن حصته الممتدة من الطلب الإجمالي.

ذهبت العقيدة الاقتصادية السائدة في فترة الرأسمالية المنظمة إلى ما هو أبعد من الدعوات إلى سياسة مالية نشطة⁽¹⁾. أصبح يُنظر إلى الدولة كجهة فاعلة مهمة في الاقتصاد، حيث توفر إمدادات متزايدة من السلع العامة مثل التعليم والبنية التحتية (النقل، الطاقة، الاتصالات، والمرافق الصحية)، والتي تساهم ليس فقط في التقدم الاقتصادي ولكن أيضًا في ربحية الأعمال الخاصة. اعتبرت الدولة مسؤولة أيضًا عن متابعة أهداف أخرى مثل تصحيح إخفاقات السوق (تدمير البيئة، على سبيل المثال)، والحد من تفاوت الدخل، وتحقيق قدر أكبر من الأمن الاقتصادي الفردي⁽²⁾. في عقود ما بعد الحرب، اختفى عمليًا مصطلح "الرأسمالية" من الخطاب العام، وحل محله "الاقتصاد المختلط"، حيث كان لكل من المؤسسات الخاصة والحكومية مساهمات كبيرة. سوف نشير إلى هذه العقيدة

(1) يشير مصطلح "السياسة المالية" إلى الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية. ويتميز هذا عن السياسة النقدية التي ينتهجها نظام الاحتياطي الفيدرالي، والذي ينظم عرض الأموال والائتمان ومستوى أسعار الفائدة.

(2) ركز "كينز" على الاقتصاد ككل - "الاقتصاد الكلي" - ولكن العقيدة الاقتصادية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية اشتملت أيضًا على نسخة من الاقتصاد الجزئي "النيوكلاسيكي" القديم. فقد نظر الأخير إلى نظام السوق باعتباره الوسيلة الأكثر فعالية لتخصيص الموارد ولكنه نظر أيضًا إلى "إخفاقات السوق" باعتبارها مشكلة كبيرة تتطلب تدخل الدولة. فقد استخدم المصطلح المربك "التوليفة الكينزية النيوكلاسيكية" للنظرية الاقتصادية التي أصبحت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية.

الاقتصادية السائدة على أنها كينزية، مع أنها شملت اعتقادًا بالحاجة إلى تدخلات في السوق تجاوزت الهدف بتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال، والتي عرف بها الاقتصاد الكينزي على أحسن وجه.

تجسدت النظرية الاقتصادية الكينزية الجديدة في الكتاب التعليمي (*الاقتصاد*) للاقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بول سامويلسون Paul Samuelson، وهو الكتاب الذي تم تقديمه في عام 1948م. قدّم هذا الكتاب نموذجًا لجمع كتب الاقتصاد التمهيديّة للكليات الكبرى على مدار العقود العديدة التالية. وصل عهد الاقتصاد الكينزي إلى ذروته في ستينيات القرن الماضي، أثناء إدارتي الرئيسين جون ف. كينيدي وليندون ب. جونسون. شغل دعاة هذه النظرية الاقتصادية مناصب السياسة الاقتصادية الرئيسية وهمنوا على المناقشات السياسية. وحتى الرئيس ريتشارد نيكسون أعلن في عام 1971م: "في الاقتصاد أنا الآن كينزي"⁽¹⁾.

ومع ذلك، خلال سبعينيات القرن العشرين، تم استبدال العقيدة الاقتصادية الكينزية، بسرعة كبيرة، بفكر اقتصادي جديد، السوق الحرة، أو النيوليبرالية. يعتمد الفكر النيوليبرالي على مفهوم فردي للغاية للمجتمع البشري⁽²⁾. تعتبر

(1) *New York Times*, January, 1971، 1971. وكثيرًا ما نسبت عبارة "نحن جميعًا من أتباع جون ماينارد كينز الآن" عن طريق الخطأ إلى نيكسون، ولكن ذلك التصريح ظهر بالفعل في مجلة *تايم* في 31 ديسمبر 1965م، ونسب إلى البروفيسور "ميلتون فريدمان" من جامعة شيكاغو، الذي رد بشكواه بأن الاقتباس قد خرج من سياقه. لا شك أن فريدمان كان حقًا؛ نظرًا لمعركته المتواصلة ضد الأفكار الكينزية أثناء خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

(2) هناك اقتباس منسوب على نطاق واسع إلى رئيسة الوزراء البريطانية "مارغريت تاتشر" قائلة: "لا يوجد مجتمع، ولا يوجد سوى أفراد وعائلاتهم". ويبدو أن هذا مستمد من بيان مطوّل قالت فيه: من هو المجتمع؟ لا يوجد شيء من هذا القبيل! هناك رجال ونساء أفراد وعائلاتهم... "المقولة الكاملة، بدون تاريخ، من موقع ذا سيكتاتور *The Spectator*، 8 أبريل 2013م، متاح على الموقع

حرية الاختيار الفردية بمثابة الأساس الجوهري لرفاهية الإنسان، مع فهم علاقات السوق على أنها المؤسسة التي تتيح الاختيار الفردي لقيادة الاقتصاد. على النقيض من ذلك، يُنظر إلى الدولة على أنها عدو للحرية الفردية وتهديد للملكية الخاصة، وعالة تعيش على العمل الشاق للأفراد⁽¹⁾. في منتصف / أواخر سبعينيات القرن العشرين، ظهر ميلتون فريدمان Milton Friedman من جامعة شيكاغو، بعد أن واصل العمل لفترة طويلة في صحراء الفكر، إلى جانب فريدريك هايك Frederick Hayek، كمرشد للفكر الاقتصادي النيوليبرالي المهيمن حديثاً.

ظهرت النظريات الاقتصادية النيوليبرالية الجديدة في متغيرات متعددة، تحمل مسميات مثل النظرية النقدية^(*)، نظرية التوقعات العقلانية^(**)، اقتصاديات جانب العرض^(***)، نظرية المزاحمة^(****)، ونظرية دورة الأعمال الحقيقية^(*****). ومع ذلك، فهي تستند جميعها إلى رفع مستوى الاختيار الفردي

(1) كما تعارض المنظمات الأخرى التي يمكن أن تعرقل علاقات السوق التنافسية، مثل نقابات العمال والجمعيات المهنية التي تضع المعايير.

(*) ترى النظرية النقدية أنه يجب على الحكومة أن تُبقي المعروض النقدي ثابتاً إلى حد ما، وأن تتوسع قليلاً كل عام بشكل أساسي للسماح بالنمو الطبيعي للاقتصاد. ترتبط هذه النظرية بالاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (1921-2016) وذلك من خلال كتابه "التاريخ النقدي للولايات المتحدة، 1867-1960" والذي أُلّفه بالمشاركة

مع آنا جاكوبسون شوارتز Anna Jacobson Schwartz

(**) في نظرية التوقعات العقلانية يتخذ الأفراد قراراتهم بناءً على أفضل المعلومات المتاحة في السوق، وأنه في المتوسط، ستكون توقعات الناس بشأن المستقبل دقيقة.

(***) اقتصاديات جانب العرض هي النظرية التي تقول أن زيادة الإنتاج تدفع النمو الاقتصادي. عوامل الإنتاج هي رأس المال والعمالة وريادة الأعمال والأرض.

(****) نظرية اقتصادية تنص على أن زيادة إنفاق القطاع العام تسبب انخفاض الإنفاق في القطاع الخاص. وفقاً لهذه النظرية، قد لا ينجح الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الإجمالي لأن إنفاق القطاع الخاص ينخفض نتيجة لذلك ويتناسب مع الإنفاق الحكومي المذكور.

(*****) تُركّز نظرية دورة الأعمال الحقيقية على التغييرات الحقيقية في الاقتصاد، مثل =

في الأسواق غير المنظمة إلى وضع الفعل الاقتصادي المركزي. وفي حين يتم تصوير الأنشطة الاقتصادية للدولة على أنها غير مجدية وبالتالي مبدرة، أو ضارة فعلاً⁽¹⁾، هناك استثناءات للوظائف العسكرية والنظام العام للدولة. تؤكد النظرية النيوليبرالية أن نظام السوق "الحر" (بمعنى غير المنظم) يضمن النتائج الاقتصادية المثلى في كل ناحية - الكفاءة، وتوزيع الدخل، والنمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي - بالإضافة إلى ضمان الحرية الفردية⁽²⁾. تدعي هذه النظرية أن الاقتصاد الرأسمالي يُحافظ بالطبع على التوظيف الكامل والمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، وأي تدخلات حكومية تهدف إلى تعزيز هذه الأهداف ليست غير ضرورية فحسب، بل إنها سوف تزيد من سوء الأداء الاقتصادي.

وفي حين أن ظهور النظرية النيوليبرالية الجديدة السائدة حديثاً لا يمكن أن يفسر بحد ذاته التغيرات الكبيرة في المؤسسات الاقتصادية والسياسية في عصر

= التغيرات في السياسة المالية وتقنيات الإنتاج. تستبعد هذه النظرية التغيرات الاسمية لتفسير التقلبات الاقتصادية.

(1) في حين أن المنظرين النيوليبراليين لم ينكروا إمكانية حدوث بعض إخفاقات السوق، إلا أنهم جادلوا بأن محاولات الدولة لتصحيحها تزيد الأمور سوءاً وأن حلول السوق بدلاً من تدخل الدولة هي الطريقة الفعالة الوحيدة للتعامل مع إخفاقات السوق.

(2) لعدة عقود من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية، سعى الاقتصاديون النيوكلاسيكيون إلى تقديم دليل قوي على الكفاءة المثلى لنظام السوق القادر على المنافسة. لم ينجح هذا الجهد قط من دون تقديم افتراضات مفادها أن حتى خبراء الاقتصاد اعترفوا بأنهم غير واقعيين إلى حد كبير، مثل المعرفة غير المحدودة من جانب المشاركين في السوق (Ackerman, 2002). إن المطالبة بالتوزيع الأمثل للدخل مستمدة من فكرة أن كل مشارك في السوق يحصل على دخل يعكس الناتج الهامشي لأي عامل من عوامل الإنتاج يتم توفيره (العمل - رأس المال)، فضلاً عن التعويض عن عدم الجدوى الهامشية من صاحب عامل الإنتاج هذا من توريده إلى الإنتاج - وهو ادعاء يشير إلى أن أكثر أنواع العمالة المنفردة يجب أن يكون لها أعلى معدلات الأجور إذا كان كل شيء آخر على قدم المساواة. وقد واجهت النظرية النيوكلاسيكية، التي تركز على التوازن الاقتصادي، صعوبة في استخلاص أي مقترحات محددة حول مزايا الأسواق التنافسية للنمو الاقتصادي أو الابتكار.

النيلولبرالية، إلا أنه يوفر مبررًا قويًا لها. أكدت النظرية النيلولبرالية أن التغييرات المؤسسية التي حدثت ابتداءً من حوالي عام 1980م كانت ضرورية للازدهار الاقتصادي وستفيد الجميع.

غالبًا ما توصف النيلولبرالية بالرجوع إلى ثلاثية من السياسات المعروفة باسم التحرر، والخصخصة، وتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، فإن السياسات المرتبطة بهذه المصطلحات تُفهم على أحسن وجه على أنها وسائل لتحويل مؤسسات الرأسمالية المنظمة إلى مؤسسات الرأسمالية النيلولبرالية. تنقسم المؤسسات الرئيسية التي تغيرت جذريًا مع صعود الرأسمالية النيلولبرالية إلى أربع فئات: (1) الاقتصاد العالمي؛ (2) دور الحكومة في الاقتصاد؛ (3) العلاقة بين رأس المال والعمالة؛ و (4) قطاع الشركات. ستتم دراسة كل مؤسسة للرأسمالية النيلولبرالية على خلفية المؤسسة المتناقضة لعصر الرأسمالية المنظمة التي تطورت منها.

الاقتصاد العالمي

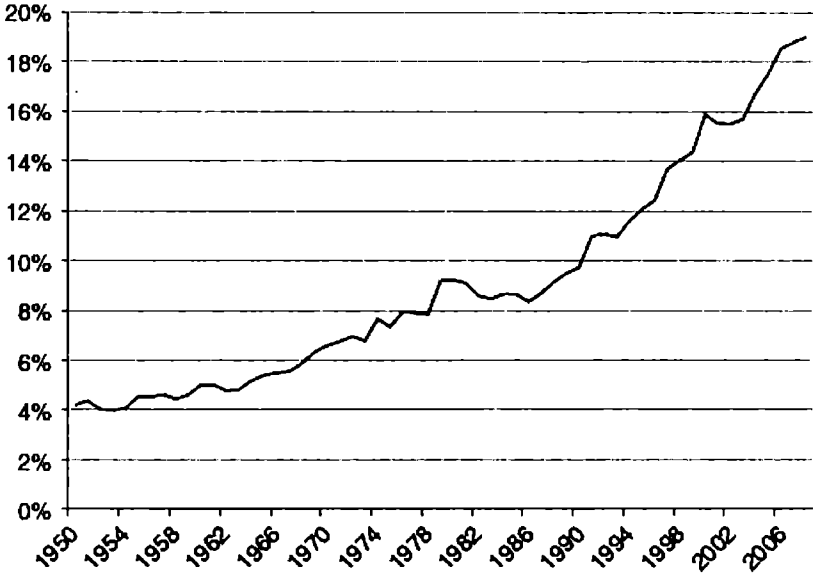
حكم نظام بريتون وودز Bretton Woods الاقتصاد الدولي في فترة الرأسمالية المنظمة. نشأ هذا النظام في مؤتمر عقد عام 1944م في بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير، حيث وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها تصميم النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب. وقد أوجد هذا النظام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإشراف على النظام العالمي الجديد، بينما شجّع نظام بريتون وودز التجارة في السلع، داعيًا إلى التخفيض التدريجي في الحواجز. تم السماح ببعض الرسوم الجمركية في بعض الحالات وإعطاء الحق للدول في تنظيم تحركات رأس المال بوسائل متعددة. نتج عن هذا نظام عالمي كان منفتحًا إلى حد ما على التجارة الدولية ولكن مع حواجز كبيرة، لا سيما في تحركات رأس المال. تولى الدولار الأميركي أمر التجارة العالمية وعملة الاحتياط مدعومًا بالذهب عند معدل ثابت. كانت عملات القوى الكبرى الأخرى مرتبطة بالدولار، ما أحدث نظامًا لأسعار الصرف الثابتة لمعظم عملات العالم الرئيسية. كانت موافقة صندوق النقد الدولي مطلوبة لأي تغيير في قيمة العملة النسبية لدولة كبرى.

خلال الفترة 1967-1973م انهار نظام "بريتون وودز" على مراحل، وانهار تمامًا في عام 1973م عندما أعلنت حكومة الولايات المتحدة أن الدولار سوف يسمح له بـ "التعويم" أي أن يصعد ويهبط على أساس قوى السوق في أسواق العملة الدولية. لقد أدى هذا إلى إنهاء نظام أسعار الصرف الثابتة الذي كان في مركز نظام بريتون وودز. وبعد فترة من الفوضى في النظام النقدي الدولي في سبعينيات القرن العشرين، نشأ نظام جديد في أوائل الثمانينيات يتميز بميزتين رئيسيتين. فأولاً، تم تطوير "التعويم المدار"، حيث سمحت الحكومات لأسواق العملة الدولية أن تلعب دور رئيسي في تحديد قيم العملة ولكن مع تدخلات كبيرة من قبل البنوك المركزية بهدف التأثير على النتيجة⁽¹⁾.

الثاني، والأكثر أهمية، أن النظام الجديد قد أكد على حرية حركة السلع، والخدمات، ورأس المال، والأموال عبر الحدود الوطنية⁽²⁾. بقي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أهميتهما ولكن أدوارها تغيرت، حيث أصبحتا المنفذين للنظام العالمي الجديد الأكثر انفتاحًا في التجارة، والاستثمار، والأموال، بالإضافة إلى كونهما المروجين الأساسيين للسماح الأخرى للنيوليبرالية حول العالم. برزت بعض المنظمات الدولية مع الوقت، وكان أهمها منظمة التجارة العالمية، التي ولدت في العام 1995م، والتي تهدف إلى فرض التجارة الحرة. أصبح الاقتصاد العالمي في عصر النيوليبرالية أكثر انفتاحًا مما كان عليه في زمن الرأسمالية المنظمة. يُظهر الشكل 1.2 الصادرات الدولية بالتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الذي ابتداءً في الازدياد بشكل ملحوظ بعد منتصف الستينيات ونما بشكل أكبر بعد أوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

(1) يطلق على هذا النظام في بعض الأحيان "التعويم القذر"، استنادًا إلى وجهة النظر النيوليبرالية أن القوة "النظيفة" الوحيدة التي تعمل في الاقتصاد هي قوة السوق في حين أن يد الحكومة "قذرة" بالضرورة.

(2) لم تكن حرية حركة العمالة - أي الهجرة الحرة - هدفًا للنظام الجديد.



الشكل 7.2 . الصادرات العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،
2009-1950 .

المصدر: International Monetary Fund, 2013b; Maddison, 2010 .

ملحوظة: الصادرات العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي بالدولار الأمريكي في عام 2005 .

دور الحكومة في الاقتصاد

بينما لا تشمل كافة التغييرات المؤسساتية المهمة في عصر النيوليبرالية دور الحكومة في الاقتصاد بشكل مباشر، فإن هذه الأخيرة مثلت جزءاً كبيراً من إعادة الهيكلة النيوليبرالية التي بدأت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. في الولايات المتحدة حوّلت سلسلة من التغييرات في دور الدولة معاً العلاقة بين الدولة والاقتصاد. من بين الأكثر أهمية كان التالي: (1) التخلي عن سياسة إدارة الطلب الحكومي المستوحاة من الكينزية؛ (2) إلغاء القيود التنظيمية عن الصناعات الأساسية؛ (3) إلغاء القيود التنظيمية عن القطاع المالي؛ (4) إضعاف التنظيم البيئي، وسلامة المنتجات الاستهلاكية، والأمان الوظيفي؛ (5) التطبيق

المنخفض لقوانين مكافحة الاحتكار؛ 6) الخصخصة أو التعاقد الخارجي للأعمال الحكومية؛ 7) إلغاء أو تقليص برامج الرفاه الاجتماعي؛ 8) سن التخفيضات الضريبية للأعمال والأسر الثرية.

أولاً، في عصر النيوليبرالية تم التخلي عن سياسات "إدارة الطلب" المستوحاة من الكينزية. في الفترة السابقة كانت الحكومة الفيدرالية ملتزمة باستخدام الإنفاق، والضرائب، والسياسة النقدية لموازنة التآرجحات في طلب القطاع الخاص لتحقيق الاستقرار في دورة الأعمال، والإبقاء على البطالة منخفضة بالإضافة إلى الحيلولة دون التضخم المرتفع، وتشجيع النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يؤمن الاقتصاديون النيوليبراليون أن مثل هذه التدخلات من الدولة غير ضرورية وحتى ضارة. في عصر النيوليبرالية تم التخلي عن السياسات الحكومية النشطة هذه، أصبح الهدف الرسمي للسياسة المالية هو ميزانية متوازنة بينما تحولت السياسة النقدية إلى التركيز الوحيد على استقرار الأسعار عوضاً عن الجمع بين البطالة المتدنية والتضخم المتدني. رسم تعيين باول فولكر Paul Volcker في منصب رئيس الاحتياطي الفيدرالي بواسطة الرئيس "جيمي كارتر" في عام 1979 م بداية هذا التحول في السياسة. دفع فولكر معدلات الفائدة إلى 20٪ الأمر الذي أدى إلى وقف التضخم المتسارع في تلك الفترة عبر دفع الاقتصاد إلى ركود عميق ودفع معدلات البطالة إلى نطاق الرقم المزدوج. من ذلك الحين فصاعداً لم يعد معدل البطالة المتدني هدفاً للاحتياطي الفيدرالي⁽¹⁾.

اعتقد بعض المراقبين على نحو خاطئ أن إدارة ريغان استأنفت حقاً

(1) بعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008م، تغير سلوك بنك الاحتياطي الفيدرالي مرة أخرى، كما تغيرت السياسة المالية الحكومية. ففي عام 2008م حول بنك الاحتياطي الفيدرالي تركيزه أولاً نحو منع انهيار المؤسسات المالية الكبرى والنظام المالي، ثم في وقت لاحق إلى تشجيع التوسع الاقتصادي في حين شهد الاقتصاد انتعاشاً بطيئاً للغاية مع التضخم الضئيل. منذ عام 2008م تذبذبت السياسة المالية بين الحوافز المالية الكينزية وسياسات التقشف النيوليبرالية (انظر الفصل الخامس).

السياسات المالية الكينزية؛ نظرًا لأنه من بين أولى أفعالها في عام 1981م كان التخفيض الكبير في الضرائب بقصد تحفيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لم يكن الأساس المنطقي لتخفيض ريغان للضرائب هي الفكرة الكينزية بزيادة الطلب بواسطة ترك المزيد من الدخل في جيوب المستهلكين. ففي رسالته إلى الكونغرس بتاريخ 10 فبراير 1982م، صرّح الرئيس ريغان "نتيجةً لإقرار القانون التاريخي لضريبة التعافي الاقتصادي الضريبي لعام 1981م، وضعنا إعادة توجيه أساسية لقوانيننا الضريبية ... لقد أعدنا هيكلته (النظام الضريبي) بشكل كبير بما يُشجّع الناس على العمل، والادخار، والاستثمار أكثر" (Wooley and Peters, 2013). كان القصد من تخفيضات ريغان الضريبية تشجيع الاستثمار وبذل جهد أكبر في العمل من خلال التأثير المُحفّز للسماح لأرباب الأسر والأعمال لادخار المزيد مما كسبوه. دافعت النظرية النيوليبرالية عن التخفيضات المتزامنة في الإنفاق الحكومي للحفاظ على الميزانية متوازنة⁽¹⁾. كانت الفكرة الأساسية هي أن حكومة أصغر، في جانبي الإيرادات والمصروفات، ستؤدي إلى نمو أسرع في القطاع الخاص⁽²⁾.

(1) كما زادت إدارة "ريغان" الإنفاق العسكري بشكل حاد. في حين كان الأساس المنطقي هو زيادة القوة العسكرية الأميركية، يمكن للكينزيين أن يجادلوا بأن التأثير، إن لم يكن القصد، كان تحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي. مع ترسخ مزيج من التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق العسكري في أوائل الثمانينات، توسع الاقتصاد بوتيرة سريعة نسبيًا، حيث ارتفع بنسبة 4.0٪، في العام من عام الركود في عام 1982م وحتى الذروة الدورية التالية في عام 1990م.

(2) جادل قطاع من الاقتصاديين النيوليبراليين - خبراء الاقتصاد في جانب العرض مثل آرثر لافر - إنه ليس من الضروري خفض الإنفاق عند خفض معدلات الضرائب؛ لأن تخفيض معدلات ضريبة الدخل سيؤدي إلى زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بحيث تزيد الإيرادات الضريبية، حتى بمعدلات أدنى جديدة، بدلًا من أن تنخفض. ولم يقبل هذا الادعاء سوى عدد قليل من خبراء الاقتصاد الآخرين، الذي سخر منه حتى معظم الاقتصاديين النيوليبراليين الأكاديميين. وبعد فإن هذا كان جزءًا من المبرر العام الذي استشهد به للتخفيضات الكبيرة لمعدلات الضرائب التي فرضتها إدارة ريغان =

تضمن التحول الثاني لدور الدولة في الاقتصاد التنظيم الحكومي للصناعات الرئيسية. أصبحت خطوط السكك الحديدية وصناعة الهواتف تحت التنظيم الحكومي الفعال مع بداية القرن العشرين. اتسع الهيكل التنظيمي لاحقاً إلى الطاقة الكهربائية، وشركات الطيران، وشاحنات المسافات الطويلة، والبث الإذاعي والتلفزيوني⁽¹⁾. كان يُنظر لقطاعات البنية التحتية هذه كعناصر أساسية تتمتع بعناصر مهمة للاحتكار الطبيعي، مما يتطلب الإشراف الحكومي عليها لضمان أن تكون الأسعار مستقرة وغير مرتفعة بشكل مفرط⁽²⁾. وبينما تنوعت تفاصيل الهيكل التنظيمي تجاه هذه القطاعات، تقوم الأجهزة التنظيمية عموماً بتحديد الأسعار، والممارسات التجارية المنظمة، وتقييد الدخول في الصناعة، وكانت لها بعض الرقابة على الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الإضافية. في بعض الحالات، مثل تنظيم الهواتف، كان مضموناً للشركة معدل ربح ثابت على استثماراتها.

جادل الاقتصاديون النيوليبراليون بأن مثل هذا التنظيم كان غير ضروري وضار، وخائق للكفاءة والابتكار التكنولوجي. بداية من منتصف سبعينيات القرن العشرين تم إلغاء الأنواع المذكورة آنفاً من التنظيم الحكومي للأعمال، تاركةً القليل من عناصر التنظيم على المستوى المحلي للطاقة الكهربائية وأنظمة

= على الكونغرس في عام 1981م. أعقب ذلك العجز الكبير والمتزايد في الميزانية، حيث لم تتحقق الزيادة الموعودة في الإيرادات الضريبية.

(1) كان النفط الخام من بين القطاعات التنظيمية الرئيسية الأخرى، على الرغم من أن النظام المدرس الذي تم إنشاؤه لتثبيت سعره قبل أوائل سبعينيات القرن العشرين، والذي كان يديره مزيج من حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى، كان مؤسسة غير رسمية أكثر من تلك التي كانت تعمل في القطاعات الأخرى الخاضعة للتنظيم.

(2) في أوروبا، غالباً ما كانت هذه الصناعات مملوكة للدولة وليس مملوكة للقطاع الخاص ولكنها منظمة من الدولة. حتى في الولايات المتحدة، كانت هناك بعض ملكية الدولة في قطاع الطاقة الكهربائية.

الكبيل حيث الاحتكار الطبيعي كان أمرًا لا يمكن إنكاره. انطلق إلغاء القيود التنظيمية بالفعل في شركات الطيران والنقل بالشاحنات أثناء إدارة الرئيس الديمقراطي "جيمي كارتر" في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. تمت تسمية الاقتصادي من جامعة كورنيل ألفريد كان Alfred Kahn من قبل الرئيس كارتر للإشراف على إلغاء القيود التنظيمية عن النقل الجوي والنقل بالشاحنات، بينما يرفع الكونغرس القيود عن النقل بالشاحنات. ومع فرض إلغاء القيود التنظيمية في الصناعات الأساسية، بدأت قوى السوق تعمل في تلك الأجزاء من الاقتصاد، لتحل محل التنظيم الحكومي.

كان التغيير الثالث في تغير دور الدولة الاقتصادي هو التحول من التنظيم المتشدد للقطاع المالي إلى القطاع المالي الذي تم إلغاء القيود التنظيمية عنه إلى حد بعيد. في ثلاثينيات القرن العشرين بعد انهيار النظام البنكي في الولايات المتحدة في 1933م وبتشجيع من جلسات استماع الكونغرس التي كشفت أنشطة مريبة بواسطة كبار المصرفيين في ذلك الوقت، سنت الحكومة الفيدرالية نظامًا شاملًا من التنظيم للقطاع المالي. كان الهدف من هذا النظام التنظيمي هو ضمان استقرار البنوك وتجنب انهيار البنوك والذعر المالي، ولتشجيع ما كان ينظر إليه الدور الإنتاجي الصحيح للقطاع المالي بينما يتم مكافحة النشاط المضاربي. في فترة الرأسمالية المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت البنوك مراقبة بإحكام بواسطة عدة أجهزة تنظيمية، التي وضعت الحدود العليا لأسعار الفائدة لبعض أنواع القروض، وحددت أسعار الفائدة المسموح بها على بعض ودائع المستهلكين، وقيدت أنواع الأنشطة المالية المسموح بها لكل نوع من المؤسسات المالية. أنتج ذلك نظامًا ماليًا مجزأ، مع بنوك تجارية تقوم بإقراض الأعمال، وبنوك ادخار تقدم قروض تجارية وقروض الرهن العقاري، وشركات تأمين تبيع التأمين التقليدي، وبنوك الاستثمار الأقل تنظيمًا التي تضمن قضايا أمن الشركات ولكن يُحظر عليها تقديم خدمات الإيداع. كانت ودائع البنوك التجارية وبنوك الادخار مؤمنة فيدراليًا، وتم فحص دفاترها بانتظام. تحت هذا النظام لم تكن هناك انهيارات

كبيرة للبنوك أو حالات ذعر مالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973م في الولايات المتحدة.

بدأ النظام التشريعي المالي في سبعينيات القرن العشرين يُعاني النضغوط، حيث تطلّقت صناديق الاستثمار على منطقة للبنوك بتقديم حسابات صناديق سوق المال التي تدفع معدلات فائدة مرتفعة، بينما كان التضخم المتزايد يضغط على الحد الأعلى لمعدلات الفائدة الذي تم تحديده من قبل المنظمين. بدأ الاقتصاديون النيوليبراليون حملة ضد التنظيم الحكومي للتمويل، أظهروا الحجج نفسها المستخدمة ضد تنظيم قطاعات البنية التحتية، زاعمين أنها أدت إلى انعدام الكفاءة وخنق الابتكار⁽¹⁾. ادّعى هؤلاء أن تنافس السوق فيما بين المؤسسات المالية كان كافيًا لضمان الأداء الأمثل من القطاع المالي. حتى إن البعض دعا لإلغاء التأمين على الودائع الفيدرالية، وأن الإشراف اليقظ من مودعي البنوك العاديين جعل الأمر غير ذي ضرورة⁽²⁾.

في 1980م، العام الأخير لإدارة كارتر، تم توقيع أول قانون لإلغاء القيود التنظيمية للبنوك ليصبح قانونًا، تبعه قانون آخر في عام 1982م⁽³⁾. واستمرت عملية إلغاء القيود التنظيمية المصرفية حتى عام 2000م. وأخيرًا، ألغى قانون

(1) انظر Benston (1983) للاطلاع على عرض شامل للحالة الاقتصادية لإلغاء القيود التنظيمية المالية.

(2) في عام 1984م، أدلى هذا المؤلف بشهادته أمام اللجنة المصرفية في مجلس النواب بشأن مخاطر إلغاء القيود التنظيمية المالية، مجادلًا بأن ذلك سيؤدي إلى عودة إخفاقات البنوك والذعر المالي (Kotz, 1984). وبالنسبة لأي شخص مطلع على التاريخ المصرفي، كان هذا استنتاجًا واضحًا، ولكن الاقتصاديون النيوليبراليين لم يولّوا إلا القليل من الاهتمام للتاريخ.

(3) بدأ هذان القانونان، قانون عام 1980م المتعلق بإلغاء الضوابط التنظيمية والرقابة النقدية لمؤسسات الإيداع، وقانون غارن - سانت جيرمان لمؤسسات الإيداع لعام 1982م في إبطال سيطرة الدولة على أسعار الفائدة والقيود المفروضة على الخدمات التي يمكن للمؤسسات المالية أن تقدمها.

تحديث الخدمات المالية لعام 1999م إلى حد كبير قانون غلاس - ستيغال لعام 1933 (*) الذي أجبر المؤسسات المالية على الاختيار من بين الصناعة المصرفية الإيداعية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وبيع التأمين. سمح ذلك بتشكيل التكتلات المالية لأول مرة منذ الكساد العظيم، الأمر الذي زاد من إمكانية استثمار الأموال في الودائع المؤمنة من قبل الحكومة في أنشطة مالية محفوفة بالمخاطر. في عام 2000م، حظر قانون تحديث العقود الآجلة للسلع التنظيم الحكومي للأوراق المالية المشتقة، والذي كان لانهايه أن يلعب دورًا كبيرًا في الانهيار المالي في عام 2008م⁽¹⁾. وبالتالي، ظهر نظام مالي غير منظم إلى حد كبير في الولايات المتحدة خلال عصر النيوليبرالية، وبحلول عام 2000م تم تحرير المؤسسات المالية بالكامل من ملاحقة أي نشاط وهدت به أعلى معدل للعائد.

التغيير الرابع في دور الدولة تضمّن ما يسمى أحيانًا "التنظيم الاجتماعي"، تمييزه عن "التنظيم الاقتصادي" الذي يهدف إلى الاحتكارات الطبيعية والقطاعات الرئيسية للاقتصاد المذكورة أعلاه. يتضمن التنظيم الاجتماعي الإشراف على سلامة المنتجات الاستهلاكية والسلامة الوظيفية والجودة البيئية.

(*) القانون الذي تم تقديمه عام 1932م من قبل العضوين الديمقراطيين السيناتور كارتر غلاس Carter Glass وعضو الكونغرس هنري ستيغال Henry Steagall، ويحظر هذا القانون على البنوك استخدام أموال المودعين للدخول في استثمارات عالية المخاطر، ويلزم بالفصل بين الأعمال المصرفية والأنشطة الاستثمارية.

(1) في عام 1998م، دعت "بروكسلي بورن" Brooksley Born، التي كانت آنذاك رئيسًا للجنة تداول العقود الآجلة للسلع، إلى مناقشة تنظيم المشتقات المالية، محدّرة من أنها قد تكون خطيرة. ومع ذلك، أحبط وزير الخزانة "روبرت روبن" وخليفته "لورانس سامرز" دعوتها. ثم أيد الوزير "سامرز" فرض حظر على أي تنظيم للمشتقات المالية تم إدراجه في مشروع القانون النهائي لإلغاء القيود المالية في ذلك العصر، وهو قانون تحديث العقود الآجلة للسلع لعام 2000، الذي يرهه عضو مجلس الشيوخ الجمهوري فيل غرام من تكساس. وكانت النتيجة النمو السريع للمشتقات المالية غير المنظمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما نوقش في الفصل 5.

وفي حين أن الخطوات الأولى نحو التنظيم الاجتماعي الحكومي في الولايات المتحدة قد اتخذت في أوائل القرن العشرين، أو حتى في وقت سابق، تم توسيع نطاق هذا التنظيم بشكل كبير في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. ظهر تنظيم سلامة المنتجات الاستهلاكية لأول مرة في عام 1906 م مع إقرار قانون الأغذية والأدوية النقية وقانون فحص اللحوم. في عام 1972 م، وسّع قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية دور الحكومة الفيدرالية في ضمان سلامة المنتجات الاستهلاكية. في سبعينيات القرن العشرين، أصبحت لجنة التجارة الفيدرالية أكثر نشاطاً في مجال حماية المستهلك.

بذلت جهود متواضعة لجعل الوظائف أكثر أماناً في الصناعات الخطرة بشكل خاص، مثل السكك الحديدية والتعدين، على مستوى الولايات والمستوى الفيدرالي بدءاً من القرن التاسع عشر. في عام 1969 م تم تشديد تنظيم تعدين الفحم مع إقرار القانون الفيدرالي للصحة والسلامة في منجم الفحم. ثم في عام 1970 م أقر الكونغرس قانون السلامة والصحة المهنية الشامل. خطوة رئيسية نحو إدراج الحكومة الفيدرالية في تنظيم السلامة المهنية في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

لدى تشريع حماية البيئة أيضاً تاريخ طويل يعود إلى أوائل القرن العشرين. سنّ الكونغرس سلسلة من القوانين الفيدرالية التي تُنظّم جودة البيئة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وبلغت ذروتها في قوانين الهواء النقي لعامي 1963 و 1970 م وقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969 م. في عام 1970 م، أنشأت إدارة نيكسون وكالة حماية البيئة لتنفيذ التشريع الذي تم إقراره مؤخراً.

تناولت الأنواع الثلاثة من التنظيم الاجتماعي الآثار الضارة لسلوك الأعمال على السكان، كمستهلكين وعمال وسكان المجتمع المحلي. كان التوسع الكبير في

(1) أوجد القانون الإدارة الجديدة للسلامة والصحة المهنية، التي تتمثل مهمتها في "ضمان ظروف عمل آمنة وصحية للرجال والنساء العاملين"

التنظيم الاجتماعي خلال عقود ما بعد الحرب مدفوعًا بالحركات الشعبية التي تُطالب الحكومة بإجبار الشركات على تجنّب إلحاق الأذى بتلك الجماعات في سعيها لتحقيق الربح. بررت الأفكار الاقتصادية السائدة في تلك الفترة التنظيم الاجتماعي باعتباره ضروريًا لمعالجة "إخفاقات السوق"، والتي قد تدفع مصالح ربحية الأعمال بالشركات إلى الانهك في ممارسات تلحق الضرر بالأفراد الذين لديهم قدرة ضئيلة أو معدومة على تجنب هذا الضرر⁽¹⁾.

في عام 1978 م، اتخذ الرئيس "كارتر" بعض الخطوات المترددة لتخفيف اللوائح الاجتماعية (Ferguson and Rogers, 1986, 106). ومع ذلك، تحوّل المد بعد تولي "رونالد ريغان" منصبه في عام 1981 م. سعت إدارة "ريغان" إلى إضعاف التنظيم الاجتماعي، واعتبرته مناهضًا للأعمال وعقبة أمام النمو الاقتصادي. حدد تصريح "ريغان" لعام 1981 م الذي يقول إن "الأشجار تسبب تلوثًا أكثر من السيارات" نبرة السياسة البيئية لإدارته. قام بتعيين معارضي التنظيم الحكومي منذ زمن طويل لمنصب رئيسي في إدارته، مثل جيمس وات James Watt كوزير للداخلية وأن غورش Anne Gorsuch كرئيس لوكالة حماية البيئة⁽²⁾. من العام المالي 1980 إلى 1984 م، انخفض عدد الموظفين الدائمين المعتمدين بنسبة 21٪ في وكالة حماية البيئة، وبنسبة 22٪ في إدارة

(1) في النظرية الاقتصادية، فإن إخفاقات السوق هذه تنتج عن "عوامل خارجية سلبية"، أي التكاليف المفروضة على أطراف ثالثة مثل تلوث الهواء والمياه بسبب عمليات الإنتاج أو المنتجات، وعن المعلومات غير المتماثلة، حيث يقوم طرف واحد في معاملة ما يعرف عواقب الصفة في حين أن الآخر لا يعرف ذلك، كما هو الحال في المنتجات أو الوظائف الخطرة. تُعلّم النظرية الاقتصادية التقليدية أن القرارات السوقية غير المنظمة لا تؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة إذا كانت هناك عوامل خارجية أو معلومات غير متماثلة.

(2) في السبعينيات من القرن الماضي، أسس "وات" مؤسسة الولايات الغربية المعادية للبيئة. ورأت "آن غورسوش"، وهي محامية سابقة في ماونتين بيل ثم عضوًا محافظًا في الكونغرس من وايومنغ، أن يكون دورها كرئيس وكالة حماية البيئة تخفيف التنظيم البيئي وتقليص حجم الوكالة.

السلامة والصحة المهنية، وبنسبة 38٪ في لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية. من العام المالي 1980 إلى 1982م، هبطت عمليات التفتيش الأولى للشكاوى من قبل إدارة السلامة والصحة المهنية بنسبة 52٪، ومتابعة عمليات التفتيش بنسبة 87٪ (Ferguson and Rogers, 1986, 131, 134).

قدمت النظريات الاقتصادية النيوليبرالية الحديثة المؤثرة الدعم لإلغاء القيود التنظيمية الاجتماعية، بحجة أن الإجراءات الفردية مثل الدعاوى القضائية كانت وسيلة أكثر فعالية من التنظيم الحكومي لحل أي مشاكل قد تسببها قرارات الأعمال. حاول جيمس سي ميلر الثالث James C. Miller III، وهو خبير اقتصادي تمت تسميته كأول رئيس للجنة التجارة الفيدرالية في رئاسة ريغان في عام 1981م، أن يتسلط على المحامين النشطاء في مكتب حماية المستهلك التابع للمفوضية من خلال اشتراط أن يحصل أي إجراء قاموا به ضد منتجات غير آمنة أولاً على موافقة من أحد اقتصاديي السوق الحرة لدى الوكالة. في عام 1982م، أعاق خبير اقتصادي في لجنة التجارة الفيدرالية مؤقتاً مَرَّاً مقترحاً يطلب إصلاح الصمامات المتسربة في بدلات البقاء في الماء البارد التي يحتفظ بها على السفن التجارية ومنصات البترول البحرية. وجد خفر السواحل أن حوالي 90٪ من البدلات، التي تهدف إلى إبقاء العامل على قيد الحياة إذا ما غرق في مياه المحيط الباردة، تحتوي على صمامات معيبة، سيُكلف إصلاحها حوالي عشرة سنتات لكل صمام. قضى الخبير الاقتصادي في لجنة التجارة الفيدرالية بأنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء تنظيمي حكومي، على أساس أن الدعاوى القضائية من جانب الأطراف المتأثرة أو الناجين منها كانت وسيلة أفضل لمعالجة المشكلة⁽¹⁾.

على عكس حالة تنظيم البنوك وتنظيم الاحتكارات الطبيعية، لم يتم إلغاء التنظيم الاجتماعي بسبب الدعم الشعبي القوي له. ومع ذلك، تم إضعاف التطبيق بشكل كبير في عصر النيوليبرالية. من الوسائل الرئيسية لإضعاف التنظيم

(1) يستند الانخفاض في عدد الموظفين المذكورة إلى الوظائف المقدرة في السنة المالية 1984م.

الاجتماعي إدخال ما يسمى تحليل التكلفة-المنفعة للأنظمة الاجتماعية المقترحة. قدم الاقتصاديون النيوليبراليون حجة معقولة على ما يبدو، لكي يكون هناك ما يبرر ذلك، يجب أن يتمتع التنظيم بفوائد تتجاوز تكاليفها. ومع ذلك، فقد نوه قانون حماية البيئة إلى أن مبدأه الأساسي منع التدمير البيئي وليس التوازن بين التكاليف والمنافع. أشار مؤيدو التنظيم الاجتماعي إلى أنه في دراسات التكلفة-المنفعة، تميل تكلفة التنظيم إلى أن تستمد من تقديرات الشركات التجارية المتأثرة لتكاليف الالتزام الخاصة بهم، والتي لديهم حافز قوي للمبالغة فيها، في حين أن فوائد التنظيم الاجتماعي من الصعب للغاية وفي بعض الحالات من المستحيل تقديرها. وبالتالي، فإن تحليل التكاليف-المنفعة يميل إلى الاصطفاف ضد التنظيم.

كان التغيير الخامس في دور الحكومة انسحاب كبير من تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار. صدرت قوانين مكافحة الاحتكار الرئيسية في أمريكا في موجتين، قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار في عام 1890^(*)، عندما ظهرت الشركات الكبرى لأول مرة، وقانون كلايتون لمكافحة الاحتكار^(**) وقانون لجنة التجارة الفيدرالية في عام 1914^(***)، الذي تم إقراره في العصر التقدمي بعد أن أصبحت الشركات والبنوك الكبرى راسخة. هناك جدل تاريخي حول الأصل السياسي لمكافحة الاحتكار، والذي نشأ عن عملية سياسية معقدة تنطوي على

(*) تم اقتراح قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار في عام 1890م من قبل السيناتور الجمهوري جون شيرمان John Sherman حيث تم إصداره من الكونغرس. يعمل القانون على مكافحة الاحتكارات والتكتلات تشجيعاً للمنافسة.

(**) جاء قانون كلايتون لإجراء بعض على قانون شيرمان من أجل المزيد من التوضيح والضوابط؛ إذ يعطي للحكومة الحق في تحديد الأسعار، وحظر عمليات الدمج بين الشركات التي تقوض المنافسة، كما سمح للنقابات بالإضراب والاعتصام.

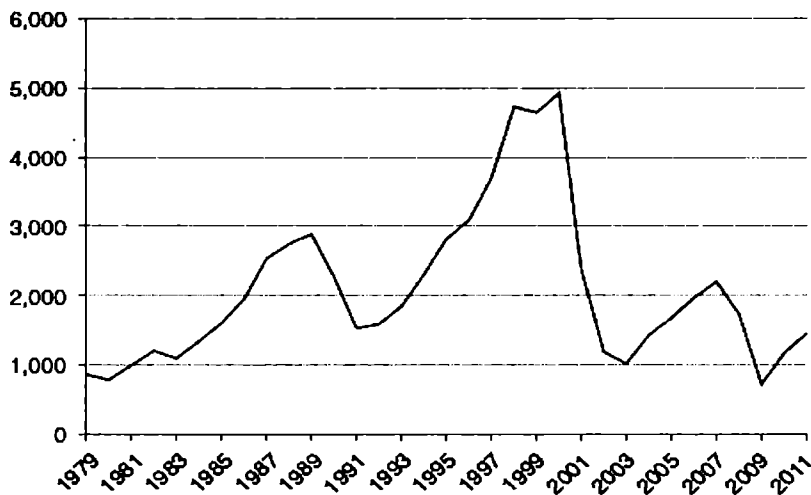
(***) تعمل لجنة التجارة الفيدرالية على تطبيق قانون كلايتون لمكافحة الاحتكار من خلال حماية المنافسة، والإشراف على مجتمع الأعمال ضد أي ممارسات غير عادلة. تتألف اللجنة من خمسة أعضاء يعينهم الرئيس ولا يجوز أن يكون أكثر من ثلاثة من أعضاء اللجنة أعضاء في نفس الحزب السياسي.

حركة جماهيرية من صغار المزارعين والشركات الصغيرة، ومصلحين اجتماعيين نشطين حديثاً من الطبقة الوسطى، وحزب اشتراكي متزايد، وممثلين عن الشركات الكبرى الجديدة، معركة سياسية سيتم بحثها في الفصل السادس⁽¹⁾.

كما سنرى في الفصل السادس، أنتج العصر التقدّمي في البداية فترة من التطبيق الصارم لمكافحة الاحتكار شملت دعاوى لكسر الشركات الكبيرة الجديدة، تم تفكيك اثنتين منها (ستاندارد أويل ترست Trust Oil Standard وشركة التبغ الأمريكية The American Tobacco Company). ومع ذلك، على مدار العصر التقدّمي والسنوات التي تلت ذلك مباشرة، تطور تطبيق مكافحة الاحتكار لقبول شرعية الشركات الكبيرة، مع التركيز على تنظيم سلوك الأعمال لمنع أنواع معينة من التكتيكات الاحتكارية بدلاً من السعي لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تفكك الشركات الكبيرة. بعد الحرب العالمية الأولى، كان هناك القليل من تطبيق مكافحة الاحتكار حتى انعكس المدمرة أخرى في ثلاثينيات القرن العشرين في ظل الصفقة الجديدة. في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، تم تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار بقوة نسبياً، ولكن خلافاً للانطباع الشعبي، استجابت جميع إجراءات مكافحة الاحتكار تقريباً للشكاوى، ليس من المستهلكين العاديين، ولكن من الشركات. تتم غالبية تبادلات السوق في الاقتصاد الحديث بين شركتين تجاريتين كبائع ومشتري، وأصبحت قوانين مكافحة الاحتكار إطار عمل لتنظيم واستقرار العملية التنافسية التي تهدف إلى منع أي شركة أو مجموعة صغيرة من الشركات من الاستفادة من ميزة غير مناسبة من الشركات الأخرى في العلاقات بين المشتري والبائع أو التنافسية.

(1) تم تسريب هذا القرار إلى الكونغرس الذي عقد جلسة استماع في هذا الشأن، مما أسفر عن عناوين رئيسية عن دعاوى الأرامل والأيتام باعتبارها الوسيلة المقترحة لردع إنتاج المنتجات غير الآمنة. أجبرت موجة النقد الناتجة على ذلك لجنة التجارة الفيدرالية على السماح بالإجراء التنظيمي في هذه الحالة (Kotz, 1987, 166).

في نهاية فترة الرأسمالية المنظمة، ظهرت مقترحات في مجلس الشيوخ الأمريكي لاستخدام قانون مكافحة الاحتكار للقيام بتقليص كبير للأعمال الكبرى. هدد مشروع قانون لا مركزية هارت المقترح بتفكيك الشركات الرئيسية في كل صناعة تمتلك فيها الشركات الأربع الكبرى نصيبًا كبيرًا من الأعمال⁽¹⁾. على الرغم من أن الاقتراح لم يصبح قانونًا أبدًا، إلا أن طرحه من قبل سناتور يحظى باحترام كبير كان مثيرًا لأعصاب الشركات الكبرى.



الشكل 2.2. معاملات الاندماج المبلغ عنها إلى لجنة التجارة الاتحادية، 1979-2011

المصدر: Federal Trade Commission, various years.

بعد عام 1981م تم تيسير تطبيق مكافحة الاحتكار بشكل كبير. لاقت الإندماجات المقترحة للشركات قدر أقل من التدقيق، وحدثت موجة اندماج في ثمانينيات القرن العشرين، تلتها موجة أكبر بكثير في التسعينيات، كما يظهر في الشكل 2.2.⁽²⁾. كما فعلوا في مجالات أخرى من انسحاب الدولية، قدم

(1) تم تقديم مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 1167 في عام 1967م (Martin, 2005, 11).

(2) في منتصف تسعينيات القرن العشرين كان ما بين 70٪ إلى 80٪ من عمليات الاندماج التي أبلغت عنها لجنة التجارة الفيدرالية عبارة عن عمليات اندماج داخل الصناعة، وهو =

(2) ما هي النيوليبرالية؟

الاقتصاديون الليبراليون مبررات. نشأت نظرية "الأسواق التنافسية" (*) بحجة أنه حتى الصناعة ذات الشركة الوحيدة يمكن أن تكون تنافسية، طالما واجهت الشركة إمكانية دخول شركات جديدة. ادعى بعض الاقتصاديين أن هيمنة العديد من الصناعات من قبل بعض الشركات العملاقة ذات الأرباح المرتفعة للغاية لم يدل على قوة الاحتكار ولكن على أن أكثر الشركات كفاءة في الصناعة قد نمت وأزاحت منافسيها الأقل كفاءة. وفقًا للنظرية النيوليبرالية الجديدة للمنافسة، أينما توجد قوة احتكارية في الاقتصاد، فهي نتيجة القسر الحكومي عبر ممارسات من مثل طلب ترخيص للدخول في مهنة، وليس عمل الشركات الخاصة.

التغيير السادس في دور الحكومة كان خصخصة الوظائف العامة. تم عكس العملية السابقة لبناء قطاع عام موسع يوفر السلع والخدمات العامة للسكان مباشرة، حيث أصبحت الخصخصة هي أمر اليوم. في العصر الرأسمالي المنظم بعد الحرب العالمية الثانية، في العديد من دول غرب أوروبا، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، أصبحت الشركات المملوكة للدولة تشكل جزءًا كبيرًا من الصناعة. على عكس معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة، لم تقم الولايات المتحدة أبدًا بتطوير

= النوع الذي يزيد من قوة الاحتكارات في الأسواق. وعلى النقيض من ذلك، كان نحو 40٪ من عمليات الاندماج في الثمانينيات من الصناعات الداخلية (لجنة التجارة الفيدرالية، 2013م). كانت موجة الاندماج في ستينيات القرن العشرين تكتلية إلى حد كبير، ولم تخلف تأثيرًا يُذكر على السلطة الاحتكارية.

(*) تنص نظرية الأسواق التنافسية على أنه عندما تكون الحواجز أمام الدخول إلى السوق ضعيفة أو منخفضة أو في بعض الحالات غير موجودة، وعلى افتراض أن جميع المشاركين لديهم وصول متساوٍ إلى التكنولوجيا، فهناك تهديد مستمر للدخول المحتمل. تزيد هذه المخاطر المستمرة من المنافسة في السوق حيث لا توجد تكلفة فعليًا لدخول السوق أو الخروج منه.

قطاع كبير من الشركات المملوكة للدولة⁽¹⁾. في أوروبا كانت التخصصية تعني بيع الشركات المملوكة للدولة. في البلدان النامية التي تشكلت فيها شركات النفط المملوكة للقطاع العام وشركات الموارد الطبيعية الأخرى في عقود ما بعد الحرب، باعت العديد من الحكومات هذه الشركات، عادةً لمستثمرين من الولايات المتحدة أو أوروبا. ومع ذلك، في الولايات المتحدة اتخذت التخصصية في الأساس هيئة التعاقد على الخدمات العامة لشركات القطاع الخاص بدلاً من بيع الشركات المملوكة للدولة.

لم يقتصر الأمر على التعاقد على الجوانب المساعدة للخدمات العامة، مثل الكافيتريات في المباني العامة، ولكن أيضًا الوظائف العامة الأساسية. وقد حدث هذا في الخدمات الاجتماعية، والإسكان للفقراء، والمدارس، والسجون، وحتى الوظائف العسكرية، كما حدث أثناء حرب العراق عندما وفر المفاوضون من القطاع الخاص نسبة كبيرة من الأشخاص المزودين بالأسلحة. حتى إن اقتراحًا ظهر في الكونغرس في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يقضي بالتعاقد على تحصيل الضرائب الفيدرالية لشركات القطاع الخاص، على الرغم من أن هذا الاقتراح تم دفنه وسط اتهامات بإحيائه ضرائب العصور الوسطى الزراعية وانتهاكاتها سيئة السمعة. في عام 2007م، قررت الحكومة، المعنية بالاحتيال وإساءة الاستخدام المحتملة من قبل المفاوضين الفيدراليين، التحقيق من خلال التعاقد مع مقاول. تعرض المقاول، شركة كاسي إنترناشيونال (CACI international)، لانتقادات بسبب ممارساته، كما تقاضى من الحكومة مبلغ 104 دولارات في الساعة لكل شخص تم توفيره للتحقيق مع مقاولين آخرين⁽²⁾.

منحت النظرية الاقتصادية السائدة في عصر الرأسمالية المنظمة مكانًا لتقديم

(1) كانت هناك بعض المؤسسات الهامة المملوكة للدولة في تاريخ الولايات المتحدة، بالدرجة الأولى في توليد الطاقة والنقل وصناعة الأسلحة.

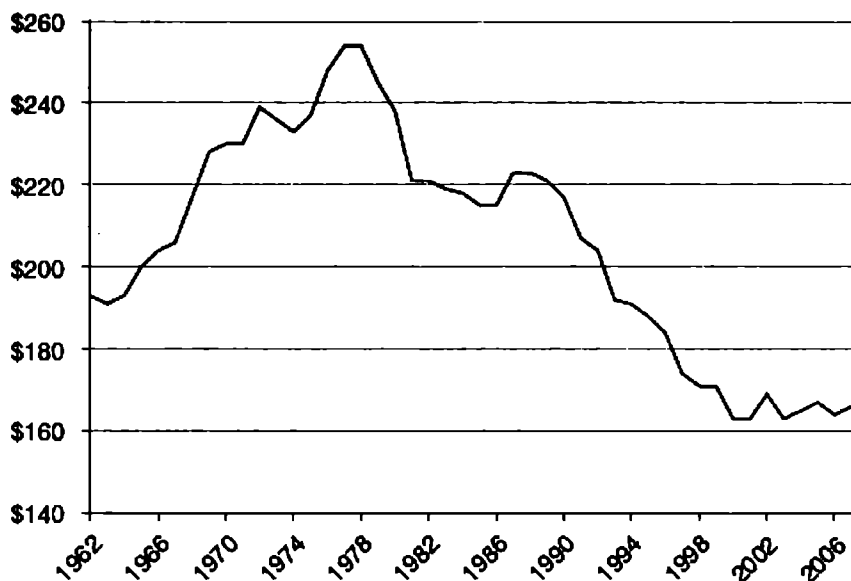
(2) نيويورك تايمز، 24، 1، 2007، February 4، *New York Times*.

الحكومة مباشرةً للسلع والخدمات العامة. على النقيض من ذلك، فإن المبدأ الأساسي للنظرية الاقتصادية النيوليبرالية هو أن الحكومة غير فعالة بطبيعتها في حين أن الشركات الخاصة الهادفة للربح تتسم بالكفاءة المثلى. ومن ثم، فإن ما يترتب على ذلك أن مهما كانت السلع والخدمات التي يجب أن تكون الحكومة مسؤولة عنها يمكن تقديمها على نحو أكثر فعالية من قبل الشركات الخاصة الهادفة للربح.

كان المجال السابع للانسحاب من قبل الدولة هو إلغاء أو خفض برامج الرعاية الاجتماعية والحفاظ على الدخل. في عصر الرأسمالية المنظمة، تم النظر إلى برامج حكومية مثل مدفوعات الرعاية الاجتماعية لذوي الدخل المنخفض، ومعاشات التقاعد للضمان الاجتماعي، وتعويضات البطالة، وقوانين الحد الأدنى للأجور على أنها تدابير قللت من الفقر والتفاوت الناتج عن تشغيل اقتصاد السوق مع زيادة الأمن الاقتصادي في مواجهة عدم القدرة على التنبؤ بقوى السوق. على النقيض من ذلك، جادل الاقتصاديون النيوليبراليون بأن مثل هذه البرامج تداخلت مع حوافز العمل، وخلقت سكانيًا يعتمدون على الحكومة. واستوعبت الموارد المخصصة للادخار والاستثمار الخاصين، وفي حالة الحد الأدنى للأجور، أدت إلى بطالة العمال ذوي المهارات المنخفضة. كان الموضوع المهم هو أن مثل هذه البرامج تلحق الضرر فقط بالمجموعات ذاتها التي كانت تستهدف مساعدتها.

بعد عام 1980 م تم إضعاف برامج الرعاية الاجتماعية الأمريكية وتم إزالة بعضها. في عام 1996 م، ألغى برنامج دعم الدخل الرئيسي للفقراء، وهو المعونة المقدمة للعائلات التي لديها أطفال معالين (ADFC) واستعويض عنها بالمساعدة المؤقتة للعائلات المحتاجة (TANF) والتي قدمت دعمًا مؤقتًا وأقل سخاءً. كما هو مبين في الشكل 3.2، ارتفع مستوى المخصصات في إطار TANF / ADFC إلى ذروته في 1977-1978 م، وبعد ذلك اتجه نزولاً إلى مستوى 35٪ أقل من قيمته لعام 1978 م بحلول عام 2007 م. حتى الضمان الاجتماعي الذي كان شعبياً جدًّا

لإلغائه (أو خصصته)، عانى من تقلصات هامشية على مدى عصر النيوليبرالية، مع رفع سن التقاعد.



الشكل 3.2. إعانة شهرية لكل متلقٍ تحت مساعدة الأسر التي لديها أطفال معالون أو مساعدة مؤقتة للأسر المحتاجة بدولارات 2009، 2007-2009.

المصدر: U.S. Department of Health and Human Services, 2013.

هبطت القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور الفيدرالية بشكل كبير في عصر النيوليبرالية. يوضح الشكل 2-4 الحد الأدنى للأجور الفيدرالية الذي تم تصحيحه للتضخم. في منتصف ستينيات القرن العشرين، كان الحد الأدنى الحقيقي للأجور لفترة وجيزة أكثر من 10 دولارات في الساعة في عام 2011م دولار، ثم تباين حوالي 9 دولارات في الساعة في سبعينيات القرن العشرين. ابتداءً من عام 1979م، انخفض بشكل ثابت ليصل إلى 6.08 دولار في الساعة في عام 1989م، أي ما يقرب من الثلث؛ لأن الكونغرس لم يزدده في مواجهة التضخم في تلك الفترة. في التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من

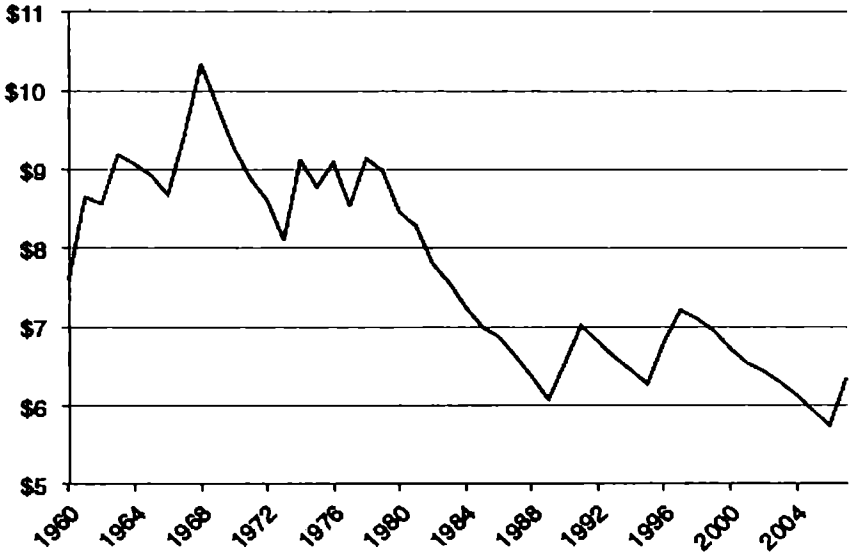
القرن الحادي والعشرين تراوح بين 6 دولارات و 7 دولارات للساعة في 2011م. يؤثر انخفاض الحد الأدنى الحقيقي للأجور على حصة أكبر بكثير في القوى العاملة من أولئك الذين يكسبون فقط هذا المستوى من الأجر، حيث إن الزيادة في الحد الأدنى للأجور تميل إلى التسبب في ارتفاع الأجور في قطاع الوظائف ذات الأجور المنخفضة بالكامل.

الثامن، والأخير في قائمتنا من التغييرات في دور الحكومة، خضع النظام الضريبي لتعديلات كبيرة في عصر النيوليبرالية. في الجزء المبكر من عصر الرأسمالية المنظمة، كان النظام الضريبي في الولايات المتحدة تقدميًا نسبيًا، على الرغم من بعض العناصر التنازلية، مع معدلات ضريبية مرتفعة على أعلى دخول للأسر ومعدل ضريبي بنسبة 50٪ على أرباح الشركات. كما هو مبين في الشكل 5.2، في خمسينيات القرن العشرين كان معدل الضريبة الهامشية على أعلى الدخل 91٪، والذي انخفض إلى 70٪ في الستينيات. ثم بعد عام 1981م انخفض بشكل حاد، حيث وصل إلى 28٪ في عام 1988م، قبل أن يرتفع إلى حد ما في تسعينيات القرن العشرين. ظل معدل ضريبة دخل الشركات قريبًا من 50٪ حتى عام 1988م، عندما هبط إلى 34٪. تم تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية، والتي تقع جميعها تقريبًا على الأثرياء، إلى 15٪ في عام 2003م. إجمالًا، تحول معدل الضريبة في عصر النيوليبرالية بعيدًا بشكل كبير عن الأعمال والأغنياء نحو أولئك الذين هم في متوسط توزيع الدخل⁽¹⁾.

مكتبة

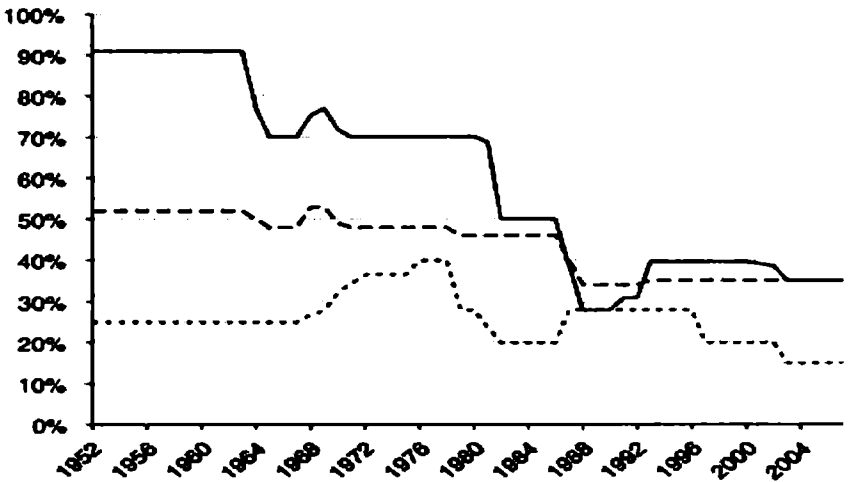
t.me/soramnqraa

(1) كانت معدلات الضرائب الفعلية التي يدفعها دافعو الضرائب ذوي الدخل المرتفع أقل من المعدلات المذكورة في كثير من الأحيان، بسبب الثغرات المختلفة، بحيث لم تكن معدلات الضرائب الفعالة في العصر الرأسمالي المنظم في الولايات المتحدة تصاعدية كما يوحي الشكل 5.2.



شكل 4.2. الحد الأدنى للأجر بالساعة الفيدرالية بالدولار 2011-1960، 2007.

المصدر: U.S. Department of Labor, Wage and Hour Division, 2009; U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013



الدخل العادي دخل الشركات

- مكاسب رأس المال

الشكل 5.2. أعلى معدلات الضرائب الهامشية الفيدرالية، 2007-1952.

المصدر: Saez et al., 2012, Table A1

في حين انخفضت معدلات ضريبة الدخل للشركات والأسر ذات الدخل المرتفع، ارتفعت الضرائب على الرواتب للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، والتي تمثل ضرائب تنازلية تأخذ حصة أصغر من الدخل من أصحاب الدخل المرتفع، خلال هذه الفترة. أحد البرامج المقابلة جزئيًا لهذا الاتجاه هو ائتمان ضريبة الدخل المكتسب^(*)، والذي تم توسيعه في تسعينيات القرن العشرين. وقر هذا البرنامج دخلًا إضافيًا كبيرًا للأسر العاملة ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال. ومع ذلك، كما سنرى في الفصل الثالث، لم يكن هذا كافيًا لمواجهة الاتجاه الحاد المتمثل في زيادة التفاوت في الدخل خلال مسار العصر النيوليبرالي بأكمله.

علاقة رأس المال - العمل

تغيرت المؤسسات التي تحكم العلاقة بين أرباب العمل والموظفين تغيرًا جذريًا في العصر النيوليبرالي. هذا التغيير مهم لفهم الرأسمالية النيوليبرالية بقدر أهمية التغييرات في دور الدولة في الاقتصاد التي نوقشت أعلاه. كانت المؤسسة المركزية لعصر الرأسمالية المنظمة في الولايات المتحدة شكلاً مستقرًا للمساومة الجماعية بين الشركات الكبرى والنقابات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، تم تحديد الأجور وساعات وظروف العمل في جزء كبير من الاقتصاد عن طريق التفاوض بين الشركات ونقابات العمال. حدث هذا في معظم الصناعات التحويلية التي أصبحت تهيمن عليها الشركات الكبرى وكذلك في مجالات التعدين والبناء والنقل والطاقة والاتصالات وبعض الخدمات في تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المختلفة. تم تأسيس المفاوضات الجماعية بشكل رئيسي بين الشركات الكبرى، على الرغم من أنها لعبت أيضًا دورًا في بعض القطاعات التي تسود فيها الشركات الصغيرة، مثل البناء.

(*) هو ائتمان ضريبي قابل للاسترداد للأفراد والأزواج العاملين ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط، وخاصة أولئك الذين لديهم أطفال. يحصل العمال على ائتمان يساوي نسبة من أرباحهم حتى الحد الأقصى للائتمان.

وفي حين أن العلاقة بين رأس المال والعمالة ما بعد الحرب لم تكن سلمية تمامًا، وكثيرًا ما حدثت إضرابات في الصناعات الكبرى في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فإن الشركات الكبرى التي تُشارك في المفاوضات الجماعية عادةً لم تحاول التخلص من هذه الممارسة أو طرد النقابات، ولكنها قبلت شرعية النقابة⁽¹⁾. إن هذه هي الحالة التي اقترحها البيان التالي المرشح الرئاسي الجمهوري دوايت د. أيزنهاور خلال الحملة الانتخابية العامة في عام 1952م:

لا حاجة لدي إلى أولئك الذين - بغض النظر عن حزبهم السياسي - يميلون حلم سخيف بعض الشيء بدوران عقارب الساعة إلى أيام عندما كان العمل غير المنظم كتلة جاثمة وعاجزة تقريبًا.... النقابات اليوم في أميركا لها مكان آمن في حياتنا الصناعية. حفنة من الرجعيين المترمّتين هم الذين يؤوون الفكر القبيح لتحطيم النقابات. أحقق فقط من سيحاول حرمان الرجال والنساء العاملين من الحق في الانضمام إلى النقابة التي يختارونها⁽²⁾.

في عصر النيوليبرالية، تأكلت بسرعة علاقة المساومة الجماعية بين أصحاب العمل والنقابات العمالية. فالشركات الكبرى التي قبلت في السابق المساومة الجماعية بدأت تسعى بقوة لتخفيض أو القضاء على أي دور نقابي في تحديد الأجور وظروف العمل، وتحوّل موقف الحكومة الفيدرالية تجاه النقابات إلى موقف عدائي. من منتصف الثلاثينيات حتى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. نمت العضوية النقابية كنسبة مئوية من العمالة بشكل مطرد، حيث

(1) في الفصل الثالث، الذي يتعلق بصعود الرأسمالية النيوليبرالية، سوف يجادل بأن الشركات الكبرى لم تكن متحمسة على الإطلاق للدور الكبير الذي تلعبه النقابات العمالية وعملية المساومة الجماعية. تسببت الظروف التاريخية في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي في قبول الشركات الكبرى للعلاقة الجديدة مع العمالة كأفضل خيار متاح في ذلك الوقت.

(2) Dwight D. Eisenhower Presidential Library, 2013 (2) جاء هذا الاقتباس من خطاب

ألقاه أمام الاتحاد الأمريكي للعمل في مدينة نيويورك في 17 سبتمبر 1952م.

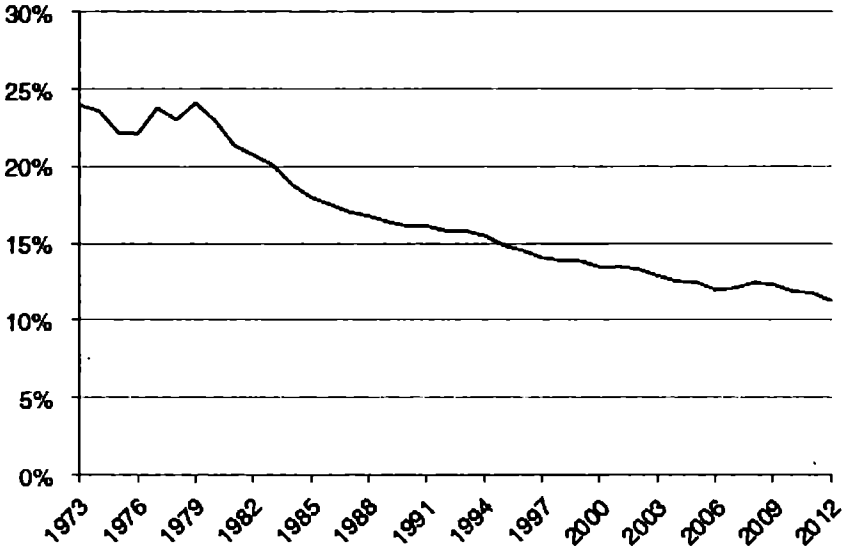
وصلت إلى 35.7٪ في عام 1953 م (Hirsch، 2007). كان تأثير المساومة الجماعية أكبر بكثير مما يوحي به الرقم 35.7٪، لسببين: الأول، عدد الموظفين الذين تشملهم عقود المساومة الجماعية أكبر من عدد أعضاء النقابة. الثاني، عندما تكون نسبة كبيرة من الشركات لديها نقابات، فإن الشركات غير النقابية تتعرض لضغوط لتقديم الأجور وظروف العمل التي تقارب أولئك الذين حصلوا على المفاوضات الجماعية من أجل تثبيط عزم موظفيها عن الانتماء إلى النقابات.

من ذروته في عام 1953 م، انخفض معدل النقابات تدريجياً إلى 29.1٪ في عام 1970 م. ومن 1970 إلى 1973 م انخفض أكثر، ليصل إلى 24.0٪ في عام 1973 م⁽¹⁾. وكما يبين الشكل 2-6، استقر المعدل حتى عام 1979 م، حيث عوض ارتفاع نقابات القطاع العام عن انخفاض في القطاع الخاص. بعد عام 1979 م، انخفض معدل الانتماء إلى النقابات بشكل مطرد، إلى 11.2٪ في عام 2012 م، وهو ما كان أقل من المعدل في عام 1929 م قبل التوسع الطويل في الانتماء إلى النقابات خلال فترة الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية. في حين تفسر عدة عوامل التراجع في الانتماء إلى النقابات بعد عام 1979 م، كان أحد هذه العوامل هو التحول الملحوظ في أحكام المجلس الوطني لعلاقات العمل^(*)، الذي يعين الرئيس أعضاءه. تم تأييد شكاوى ممارسات العمل غير العادلة ضد أصحاب العمل بنسبة 84 ٪ من الوقت في 1979-1980 م لكن المعدل انخفض

(1) عكس الانخفاض في معدل النقابات في القطاع الخاص من عام 1953 م إلى عام 1973 م في المقام الأول التغيرات في التكوين القطاعي للعمالة، حيث توسعت العمالة في القطاعات غير النقابية تقليدياً بالنسبة لمجموع العمالة، وتحولاً في الموقع الجغرافي لبعض الصناعات نحو أجزاء من الولايات المتحدة التي أثبتت أنها غير مضيافة للنقابات - الجنوب الشرقي والجنوب الغربي.

(*) يطبق المجلس الذي تأسس عام 1935 م قانون علاقات العمل الوطني من خلال التحقيق في مزاعم الخطأ التي قدمها العمال أو النقابات أو أصحاب العمل، وإجراء الانتخابات، والبت في القضايا وحلها. كما يعمل على ردع ومعالجة الممارسات العمالية غير العادلة التي يرتكبها أصحاب العمل والنقابات في القطاع الخاص.

إلى 51٪ من الحالات في 1983-1984 م. في حين أن قرارات المجلس بشأن القضايا المتنازع عليها في حملات التمثيل النقابي فضلت شكوى النقابة في 54٪ من الحالات في الفترة 1979-1980 م، انخفض المعدل إلى 28٪ في 1983-1984 (Ferguson and Rogers, 1986, 136).



الشكل 6.2. أعضاء النقابة كنسبة مئوية من جمع العاملين، 2012-1973

المصدر: Hirsch 2007, data appendix; Hirsch and Macpherson, 2013.

انتقلت مسألة تحديد الأجور وظروف العمل في عصر النيوليبرالية من مفاوضات العمل - الإدارة إلى قوى السوق. مع تراجع قوة النقابة، اضطرت حتى النقابات القوية سابقاً، والتي كانت قد نالت سابقاً زيادة منتظمة في الأجور، إلى قبول تجميد الأجور، تخفيض الأجور بشكل كبير، أو هيكل الأجور من مستويين يوفر أجوراً لموظفين جدد يصل إلى نصف معدل الأجور للعمال الحاليين⁽¹⁾. ابتداءً من ثمانينيات القرن العشرين وانتشر بسرعة في تسعينيات القرن

(1) حققت شركة كاتربيلر Caterpillar أرباحاً قياسية بلغت 4.9 مليار دولار في عام 2011 م، ولكن في العام التالي أثارت الشركة إضراباً في مصنعها في جوليت بولاية =

العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهر هيكل الأجور من مستويين في الصناعات التحويلية الأساسية مثل السيارات والصلب وكذلك في شركات الطيران، قطاع التجزئة، والولايات والحكومة المحلية⁽¹⁾.

بدأ أصحاب العمل، الذين أصبحوا الآن أحرارًا إلى حد كبير من الاضطرار إلى المساومة مع النقابات، في تحويل طبيعة الوظائف في العديد من الصناعات. أعقب ذلك تغير مؤسسي آخر في علاقة رأس المال بالعمل: "لا نظامية" الوظائف. مع مرور الوقت أصبحت نسبة متزايدة من الوظائف في الولايات المتحدة بدوام جزئي أو مؤقتة. كان أطلق عليه "القطاع الأساسي" للتوظيف في عصر الرأسمالية المنظمة، أي الوظائف المستقرة وطويلة الأجل ذات الأجور المرتفعة نسبيًا، والمزايا الإضافية الجيدة، والزيادة المنتظمة في الأجور بمرور الوقت، يشكل ما يقدر بنحو 63.8٪ من جميع الوظائف في الولايات المتحدة في عام 1970 م (Gordon et al., 1982, 211)، في حين أن معظم ما تبقى من التوظيف، على الرغم من افتقاره إلى مثل هذه الظروف الجيدة، كان على الأقل يشتمل على علاقة عمل قياسية بدوام كامل. في عصر النيوليبرالية، تقلص عدد مثل هذه الوظائف بسرعة، حيث طالبت الشركات بـ "أسواق عمل مرنة". وجدت إحدى الدراسات أن جميع أشكال الوظائف الطارئة تشكل ثلث إجمالي العمالة في الولايات المتحدة. في عام 1997 م (Kallberg, 2003, 162)، وجدت دراسة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن العمالة المؤقتة في عام 2006 م كانت 21٪ من إجمالي العمالة في إسبانيا و 20٪ في فرنسا، بعد أن

= إلينوي، من خلال المطالبة بتجميد الأجور لمدة ست سنوات. واشتكت الشركة، التي قدمت زيادات كبيرة لمدراءها التنفيذيين، من أن العمال النقابيين يتقاضون أجورًا أعلى من معدلات السوق. في العام السابق أغلقت كاتربيلر مصنعًا في لندن، وأنتاريو، بعد أن رفض العمال خفض الأجور بنسبة 5.5٪ (New York Times, July 23, 2012, A1).

(1) انظر Uchitelle (2013)، حيث يروي كاتب الاقتصاد في نيويورك تايمز المشار إليه انتشار عقود النقابات ذات الأجور المنخفضة من مستويين.

ارتفعت من 13٪ و3٪، على التوالي، في 1983-1985م (Vosko, 2010, 132)⁽¹⁾. لمصطلح "أسواق العمل المرنة" معاني مختلفة لأصحاب العمل والعمال، حيث إن هذه المرونة تعني لأصحاب العمل أنهم أحرار في تحديد شروط العمل، بينما بالنسبة للعمال يعني أنهم فقدوا أي رأي في ظروفهم ويجب عليهم قبول أي شروط لأصحاب العمل تقدم لهم.

قطاع الشركات

حدثت العديد من التغييرات في قطاع الشركات خلال عصر النيوليبرالية. أولاً، أخذت المنافسة بين الشركات الكبرى شكلاً جديداً. ففي ظل الرأسمالية المنظمة، انخرطت الشركات الكبيرة في شكل من أشكال المنافسة المقيدة، والتي تسمى أحياناً "المنافسة المشتركة". بينما سعت الشركات الكبيرة إلى زيادة حصتها في السوق على حساب المنافسين من خلال الإعلان وابتكار المنتجات، فقد اتبعت قواعد المنافسة الأساسية المقبولة. كانت القاعدة الأكثر أهمية تجنب حروب الأسعار، أو حتى تخفيضات الأسعار. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت قيادة الأسعار ممارسة شائعة في الصناعات التي تسيطر عليها بعض الشركات الكبيرة. أكبر أو أقوى شركة ستحدد السعر وستتبعها الشركات الأخرى. إذا قام زعيم السعر برفع السعر، فإن الآخرين سوف يقاومون إغراء تخفيض سعر القائد، بدلاً من ذلك يرفعون أسعارهم بالدرجة نفسها. طالما لم تكن هناك اجتماعات أو اتصالات بين الشركات المنافسة، فإن قيادة الأسعار لم تتعارض مع قوانين مكافحة الاحتكار. جلبت هذه المنافسة المشتركة الاستقرار إلى كل من أسعار وأرباح الشركات الكبرى، والتي حققت عادةً أرباحاً إيجابية حتى في

(1) لم يتبين أن كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها نسبة كبيرة من الموظفين المؤقتين. وكان هؤلاء العمال 5٪ أو أقل من الإجمالي في أيرلندا والنمسا والمملكة المتحدة في عام 2006م.

سنوات الركود حيث إنها قاومت إغراء خفض الأسعار عند هبوط المبيعات⁽¹⁾.

في عصر النيوليبرالية، أفسحت المنافسة المشتركة الطريق إلى المنافسة غير المقيدة التي تذكرنا بالاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر. عاد إلى عالم الشركات الكبرى التخفيضات الكبيرة في الأسعار، وحروب الأسعار. تم استبدال عالم آمن نسبيًا من المنافسة المشتركة بيئة مختلفة تمامًا، حيث اضطرت حتى أكبر الشركات لمواجهة ليس احتمالية فقدان الأموال لفترة من الوقت فقط ولكن أيضًا لإبعادها من الأعمال. في عام 1999م، صرّح جيفري غارتن Jeffrey Garten عميد كلية الإدارة في جامعة ييل، أن المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى "يشعرون الآن أنهم في عالم تنافسي بوحشية، ويعتقدون أنهم في سباق من أجل حياتهم"⁽²⁾. الأمر الذي يتناقض بشكل حاد مع معيشة الرئيس التنفيذي للشركة الكبيرة في العصر الرأسمالي المنظم⁽³⁾.

يتضمن التغيير الثاني في قطاع الشركات طريقة اختيار كبير المسؤولين في الشركة، الرئيس التنفيذي. في عصر الرأسمالية المنظمة، كانت الممارسة المعتادة في الشركات الكبرى هي شغل هذا المنصب من خلال الترقية من الداخل. كان جميع الرؤساء التنفيذيين تقريبًا من الأفراد الذين أمضوا حياتهم المهنية في العمل لدى الشركة، وارتقوا من خلال الدرجات ووصلوا في النهاية إلى أعلى منصب. أنتجت هذه الممارسة مديرين تنفيذيين كانوا "رجال شركة" (جميعهم تقريبًا من الذكور في ذلك العصر)، الذين اندمجوا بقوة مع الشركة. تباينت القناة التي ارتفع فيها المدير التنفيذي عبر الشركات، حيث غالبًا ما يقوم البعض بترقية مدراء تخصصوا في

(1) Baran and Sweezy (1966، chap. 2) هو واحد من العديد من الكتب التي تصف المنافسة المشتركة للعصر الرأسمالي المنظم.

(2) *New York Times*, July 18, 1999, D4.

(3) لعب اشتداد المنافسة الدولية في أواخر الستينيات والسبعينيات دورًا هامًا في زوال المنافسة المشتركة والاستعاضة عنها بشكل غير مقيد من أشكال المنافسة. وناقش هذا في الفصل الثالث.

الإنتاج (غالبًا ما يكون ذلك في شركات النفط) في حين رأى آخرون مديرين من المبيعات أو التمويل يرتفعون إلى الأعلى - ولكن مهما كان التخصص، كانت القاعدة هي الترقية من داخل الشركة.

في عصر النيوليبرالية، تطورت سوق الرؤساء التنفيذيين حيث أصبح من الشائع أن يتم توظيف كبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبيرة من خارج الشركة، وغالبًا ما يكون ذلك من صناعة أخرى⁽¹⁾. غالبًا ما ينتقل كبار المسؤولين في الشركات من شركة إلى أخرى بمرور الوقت. بدلاً من أن يكون "رجل شركة" مدى الحياة، أصبح لدى العديد من كبار المديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى مصلحة ذاتية مادية في خلق هيئة الإدارة الناجحة خلال بضع سنوات، ليكونوا في وضع يمكنهم من الحصول على منصب مدير تنفيذي أعلى أجرًا في شركة أخرى.

التغيير الثالث كان تغلغل مبادئ السوق داخل الشركات الكبيرة. في القرن التاسع عشر، لاحظ ماركس أن الشركات الرأسمالية الكبيرة كانت داخليًا تشبه إلى حد كبير الاقتصادات المخططة. يسير النشاط الاقتصادي داخل الشركة وفقًا لخطة تم وضعها من قبل الإدارة. العلاقة بين الموظفين لا تتعلق بتبادل السوق بل بتنفيذ خطة مشتركة. يتولى تبادل السوق الأمر بعد إنتاج المنتج وجاهزيته للبيع (وبالطبع عند شراء الشركة للمدخلات). ومع ذلك، في عصر النيوليبرالية، اقتحمت علاقات السوق إلى داخل الشركات الكبيرة إلى حد ما. أصبح يُنظر إلى التقسيمات على أنها عدة مراكز ربح تتنافس ضد بعضها البعض، مع السماح للمراكز التي أظهرت نجاحًا في التوسع بينما تم تخفيض عمالة المراكز التي حققت أرباحًا أقل من المعدل أو يبيعها⁽²⁾.

(1) وجدت إحدى الدراسات أن النسبة المثوية للموظفين الجدد من الموظفين التنفيذيين الجدد من خارج الشركة في شركات ستاندرد آند بورز 500 ارتفعت من متوسط 15.5٪ في سبعينيات القرن العشرين إلى 32.7٪ في 2005-2000 (Murphy and Zbojnik, 2007, 34).

(2) كما اقتحمت مبادئ السوق في نهاية المطاف القطاعات غير الرأسمالية في الاقتصاد، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي. تباينت روايات أعضاء هيئة التدريس، التي كانت في = (2) ما هي النيوليبرالية؟

رابعًا، وأخيرًا، حدث تغيير مهم بشكل خاص في قطاع الشركات في العلاقة بين المؤسسات المالية والشركات غير المالية. في ظل الأسهمية المنظمة، تم إجبار المؤسسات المالية من قبل النظام التنظيمي في ذلك العصر لخدمة القطاع غير المالي بشكل أساسي. لم تستطع المؤسسات المالية أن تمارس أي نشاط توقعت أنه سيكسب أعلى معدل ربح ولكن كانت مطالبة بتقديم تلك الخدمات المالية فقط المسموح بها لكل نوع من المؤسسات. كما أشير أعلاه، تلقت البنوك التجارية الودائع وقدمت القروض، إلى حد كبير لقطاع الأعمال. تلقت بنوك الادخار الودائع، دفعت أسعار فائدة مسموح بها أعلى قليلاً، وقدمت قروض الرهن العقاري للمالكي المنازل. عرضت شركات التأمين أنواع متعددة من التأمين التقليدي. طرحت البنوك الاستثمارية إصدارات السندات والأسهم⁽¹⁾.

في عصر النيوليبرالية، حولت المؤسسات المالية أنشطتها تدريجياً حيث تم إلغاء القيود التنظيمية على مراحل. بما أنها أصبحت حرة في تعقب أي نشاط يبدو أكثر ربحية، فقد انهمكت المؤسسات المالية بشكل متزايد في أنشطة محفوفة بالمخاطر والمضاربة. كما سيتم مناقشته في الفصل الخامس، قاموا بإنشاء منظومة من الأدوات المالية المعقدة الجديدة، من خلال عملية يشار إليها باسم "الابتكار المالي"، والتي كان بعضها يرتبط بقليل أو لا علاقة له بالقطاع غير المالي، أو فقط علاقة غير مباشرة به. أصبح القطاع المالي مستقلاً إلى حد كبير عن القطاع غير

= السابق مستقلة إلى حد كبير عن الانضباط، استنادًا إلى إمكانيات كسب الأموال خارج الجامعة. فقد أصبح من الشائع أن يسعى رؤساء الجامعات إلى قياس "أداء" الإدارات والبرامج، معتمدين بمكافأة أولئك الذين حققوا نتائج عالية مع سحب الاعتمادات المالية من أولئك الذين يعتبرون مقصرين في الأداء.

(1) إن هذا الوصف لأنشطة المؤسسات المالية في عصر الأسهمية المنظم مفرط في التبسيط. على سبيل المثال، تشارك البنوك التجارية، على وجه الخصوص الكبرى منها، بأنشطة أخرى إلى جانب تقديم قروض للأعمال التجارية. غير أن الحساب الوارد في النص يجسد الدور الرئيسي في الاقتصاد المحلي لكل نوع من المؤسسات المالية في تلك الفترة.

المالي، حيث يسعى بشكل متزايد إلى تحقيق الربح من إنشاء وبيع وشراء الأصول المالية، والتي كانت أكثر ربحية من النشاط المالي التقليدي الذي كان مقيداً للانخراط في ظل الأسهمية المنظمة. ومع ذلك، كانت هذه الأنشطة أكثر ربحية فقط حتى تحطم بشكل مدو في عام 2008م الهيكल المالي الذي قاموا بتشبيده.

الانتشار غير المتكافئ للأسهمية النيوليبرالية

عندما نشأت الأسهمية المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما أصبحت الشكل السائد للأسهمية، ولا سيما العالم الرأسمالي المتقدم بأكمله، بما في ذلك أوروبا الغربية واليابان، وكذلك في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كانت هناك اختلافات في الشكل الصحيح للأسهمية المنظمة في مختلف أنحاء العالم. في كثير من دول أوروبا الغربية، كان يطلق عليها في كثير من الأحيان الديمقراطية الاجتماعية، حيث كان تدخل الدولة في الاقتصاد أكبر منه في الولايات المتحدة، وكانت برامج الرفاهية أكثر سخاء، وكان للعمالة دور أقوى مما كان عليه في الولايات المتحدة⁽¹⁾. في اليابان، تطور شكل مختلف إلى حد ما من الأسهمية المنظمة، مع درجة عالية من تدخل الدولة ولكن مع برامج أضعف لرعاية الاجتماعية ونفوذ ضئيل للعمالة. في العديد من الدول المتقدمة، اتخذت الأسهمية المنظمة شكل "دولة تنموية"، سعت فيها المجموعة التي تسيطر على الحكومة إلى استخدام سلطة الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية السريعة.

اختلف التوزيع العالمي للأسهمية النيوليبرالية عن تلك الأسهمية المنظمة بعد الحرب. ظهرت النيوليبرالية أولاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد تم تبنيها حتى بشكل أكثر اكتمالاً في بعض البلدان الأخرى، مثل دول شرق ووسط أوروبا التي كان يحكمها الحزب الشيوعي سابقاً والبلدان النامية التي

(1) في الفصل السابع نستخدم مصطلح "الديمقراطية الاجتماعية" على نطاق أوسع للإشارة إلى شكل من أشكال الأسهمية مع سمات كانت شائعة في الأسهمية المنظمة للولايات المتحدة وأوروبا الغربية في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تسببت ديونها الخارجية في خضوعها لسيطرة صندوق النقد الدولي، الذي فرض إعادة الهيكلة النيوليبرالية عليها. حدثت إعادة هيكلة نيوليبرالية محدودة في بعض دول أوروبا الغربية القارية، ولم تحدث عملياً في اليابان على الإطلاق.

لفترة من الزمن بعد عام 1980 م بقيت العديد من دول شرق آسيا كدولة تنمية، وأبرزها كوريا الجنوبية. ومع ذلك، في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 م، خضع عدد من الدول التنموية السابقة لإعادة هيكلة نيوليبرالية كبيرة. مع تحول الصين عن الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي والمؤسسات المملوكة للدولة بعد عام 1978 م، اعتمدت شكلاً من أشكال نظام الدولة التنموية مع مزيج من السوق والخطة فضلاً عن المؤسسات الخاصة والحكومية. في حين خضعت الصين لإعادة الهيكلة النيوليبرالية لبرامجها الاجتماعية وألغت الوعد السابق بالتوظيف المضمون، إلا أنها احتفظت بدولة تدخلية وقادت التنمية الاقتصادية في عصر النيوليبرالية.

لعل الموقع الذي تم فيه تثبيت النيوليبرالية بشكل كامل هو مؤسسات الاقتصاد العالمي، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (McDonough and Kotz، 2010). في الدول القومية الفردية، تباين مدى إعادة الهيكلة النيوليبرالية بشكل ملحوظ وتغير مع مرور الوقت. ومع ذلك، فإن هذه الفترة تستحق عنوان "عصر النيوليبرالية"، بالنظر إلى إعادة الهيكلة النيوليبرالية الهامة في الدولة الرأسمالية السائدة - الولايات المتحدة - والحاجة لكل دولة للتكيف للعمل ضمن نظام عالمي نيوليبرالي تسيطر عليه الولايات المتحدة.

الأمولة والعودة

خلال عصر النيوليبرالية، توسع دور التمويل والمؤسسات المالية في الاقتصاد بشكل كبير. أصبح مصطلح "الأمولة" قيد الاستخدام، وهذا يعني كما لوحظ في الفصل الأول، "الدور المتزايد للدوافع المالية، الأسواق المالية، والفاعلين الماليين

والمؤسسات المالية في تشغيل الاقتصادات المحلية والدولية" (Epstein, 2005,)⁽³⁾. يمكن العثور على دليل على هذا التطور في زيادة النشاط في الأسواق المالية، وارتفاع قيمة الأصول المالية، وزيادة في معاملات الصرف الأجنبي مقارنة بحجم التجارة الدولية، وغيرها من مؤشرات النشاط المالي⁽¹⁾. يرى بعض المحللين أن الأمولة هي التغيير الرئيسي في الرأسمالية في العقود الأخيرة، حيث يفسرون شكل الرأسمالية منذ حوالي عام 1980 م من خلال عدسة الأمولة بدلاً من النيوليبرالية⁽²⁾.

لدى الأمولة قيذان كمفهوم شامل لرأسمالية ما بعد 1980 م. الأول، أنها جاءت متأخرة جداً، من خلال بعض التدابير، مثل الزيادة في معاملات الصرف الأجنبي بالنسبة لحجم التجارة الدولية، اتضح أن الأمولة بدأت في سبعينيات القرن العشرين⁽³⁾. ومع ذلك، لم تتطور الأمولة إلا في موعد لاحق من خلال معظم التدابير. ويبين الشكل 7.2 إجمالي القيمة المضافة من قبل الشركات المالية كنسبة مئوية من القيمة المضافة من قبل جميع الشركات في الولايات المتحدة. فمن 1948 إلى 1981 م ارتفع إجمالي القيمة المالية المضافة تدريجياً، من 4.2٪ إلى 7.8٪ من جميع القيمة المضافة للشركات. بعد إقرار أول قوانين إلغاء القيود المالية الرئيسية في عامي 1980 و1982 م، ترسخ اتجاه تصاعدي حاد في القيمة المالية المضافة كحصة من المجموع، حيث بلغ 13.8٪ في عام 2006 م⁽⁴⁾. سمحت قوانين إلغاء القيود المالية، وهي جزء مهم من إعادة الهيكلة النيوليبرالية، للأمولة

(1) للاطلاع على لمحة عامة عن الأمولة، انظر Orhangazi (2008) و Epstein (2005).

(2) يفسر تحليل ذو صلة صعود النيوليبرالية كنتيجة لصعود التمويل أو الرأسماليين المالىين. يتم النظر في هذا الرأي في الفصل الثالث.

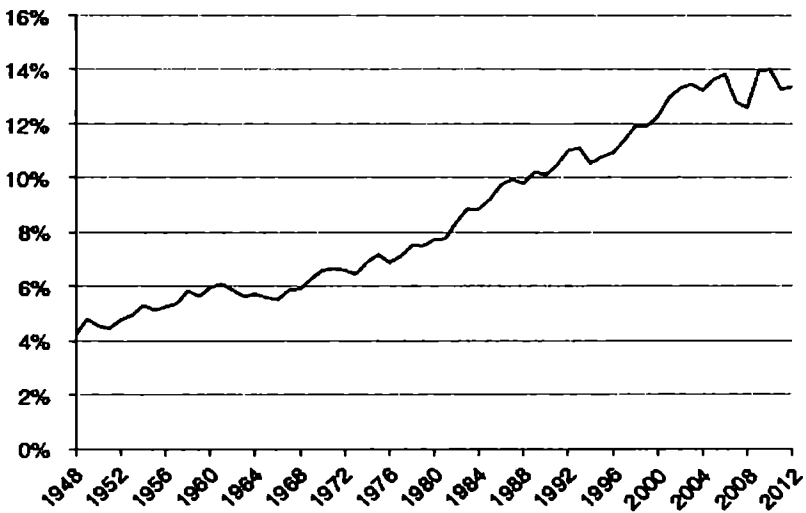
(3) ارتفع إجمالي حجم معاملات النقد الأجنبي في العالم من حوالي 15 مليار دولار في اليوم في عام 1973 م إلى حوالي 80 مليار دولار في اليوم في عام 1980 م (Bhaduri, 1998,)⁽¹⁵²⁾.

(4) شملت عملية إضفاء الطابع المالي أيضاً التوسع في توفير الخدمات المالية من جانب الشركات غير المالية وزيادة حيازتها من الأصول المالية.

بالبدء. هذا يشير إلى أن الأمولة كانت إلى حد كبير نتيجة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية.

لقد كان الارتفاع في الأرباح المالية هو ما سيرّ القطاع المالي إلى مكان له أهمية متنامية بسرعة في الاقتصاد. قياسًا بالقيمة المضافة، لم يبدو القطاع المالي في الأفق كبيرًا في الاقتصاد الأمريكي حتى عام 2006م، كما يشير الشكل 7.2. من ناحية أخرى، ارتفع الربح المالي بشكل مذهل وجاء ارتفاعه في وقت لاحق عن القيمة المضافة للقطاع المالي. يوضح الشكل 8.2 النسبة المئوية من ربح الشركات المالية في إجمالي ربح الشركات في الولايات المتحدة من 1948 إلى 1970م ارتفع الربح المالي تدريجيًا، برغم أنه غير متساوٍ، من حوالي 10٪ إلى 20٪ من إجمالي الربح. ومع ذلك، بعد عام 1970م، لم يظهر الربح المالي أي اتجاه للنمو خلال عام 1989م، عندما بلغ 20٪ مرة أخرى. فقط بعد عام 1989م بدأ الربح المالي في تصاعد طويل وحاد، تم اعتراضه بواسطة هبوط في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مرتفعًا إلى 40٪ جديدة بالملاحظة من إجمالي الأرباح في 2001-2003م⁽¹⁾. لم تزدهر الأمولة بالكامل في الألفية الجديدة إلا بعد فترة طويلة من بدء عصر النيوليبرالية.

(1) في حين انخفضت الأرباح المالية كحصة من إجمالي الأرباح انخفاضًا حادًا في الفترة من عام 2003 إلى عام 2006م، استمرت الأرباح المالية في الارتفاع ولكن الأرباح غير المالية ارتفعت بشكل أسرع. في عام 2007م، انخفضت الأرباح المالية وغير المالية على حد سواء، وأعقب ذلك انهيار الأرباح المالية في عام 2008م مع وقوع الأزمة المالية. ومع ذلك، انتعشت الأرباح المالية بسرعة بعد عام 2009م بفضل الإنقاذ الحكومي للمؤسسات المالية الكبيرة.



الشكل 7.2. القيمة الإجمالية المضافة للشركات المالية كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية المضافة لجميع الشركات في الولايات المتحدة، 1948-2014.

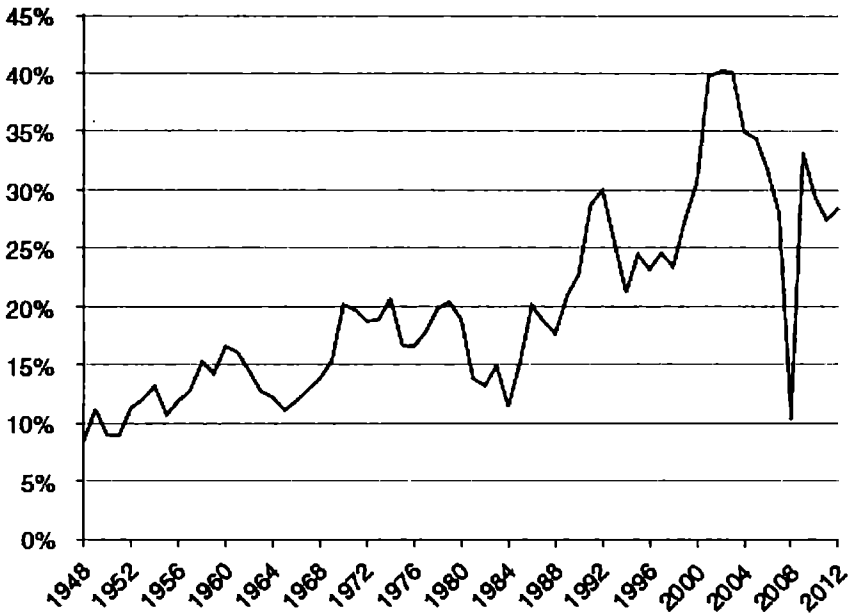
المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14.

القيد الثاني للأموال كمفهوم شامل لرأسمالية ما بعد 1980م هو أنها ليست أساسًا جيدًا لتفسير معظم التغييرات المؤسسية في العصر النيوليبرالي. لا توفر الأموال إطارًا كافيًا لشرح التغييرات العديدة في دور الدولة في الاقتصاد في عصر النيوليبرالية الذي تمت مناقشته أعلاه، ولا التغييرات في مؤسسات علاقة رأس المال بالعمل. إنها ليست أساسًا كافيًا لتفسير الارتفاع الكبير في التفاوت خلال عصر النيوليبرالية.

تدعم الأدلة الرأي القائل بأن الأموال كانت مدفوعة في العقود الأخيرة بإعادة الهيكلة النيوليبرالية. سيناقد الفصل الرابع الوسائل التي مكّن بها الهيكل المؤسسي النيوليبرالي الشامل المؤسسات المالية من تخصيص حصة متنامية بسرعة من الربح في الاقتصاد والمشاكل التي نتجت في النهاية. وبالتالي، على الرغم من أهميتها بلا شك، فإن عملية الأموال لا توفر إطارًا عامًا كافيًا لفهم تطور الرأسمالية في هذه الفترة⁽¹⁾.

(1) إذا كان بوسعنا أن نفهم الرأسمالية المعاصرة بوصفها رأسمالية في الأساس، فإن هذا يعني ضمناً أن المشاكل التي أنتجتها من الممكن أن تحل من خلال إعادة تنظيم القطاع المالي.

(2) ما هي النيوليبرالية؟



الشكل 8.2. أرباح الشركات المالية كنسبة مئوية من أرباح جميع الشركات في الولايات المتحدة، 2010-1948.

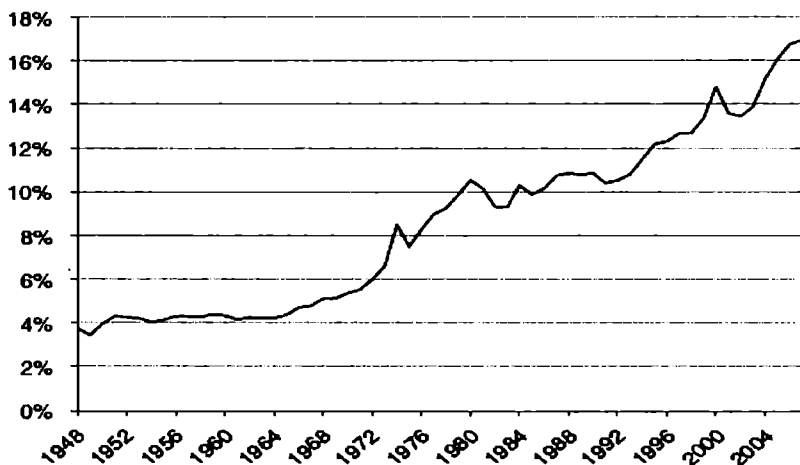
المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, N IPA Table 1.14.

العولمة سمة أخرى للرأسمالية المعاصرة نوقشت كثيرًا. تعني العولمة زيادة كبيرة في حركة السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، والمال عبر الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى رأسمالية أكثر تكاملًا عالميًا من قبل، بما في ذلك خلق سلاسل إنتاج وتوزيع عالمية أكثر تطورًا من تلك الموجودة في فترات سابقة. وحتى أكثر من ذلك بالنسبة إلى الأموال، تم تقديم العولمة كإطار لفهم الشكل المعاصر للرأسمالية. على سبيل المثال، باولز وآخرون (Bowles et al, 2005، 162-164)، والذي مثل هذا الكتاب يستخدم نظرية الهيكل الاجتماعي للتراكم، يرفض على وجه التحديد الرأي القائل بأن دور الدولة في الاقتصاد قد تم تخفيضه في هذا العصر. إنهم يشيرون إلى الرأسمالية المعاصرة، التي يعود تاريخها إلى حوالي عام 1991 م، ليست

ولكن إذا كان إضفاء الطابع المالي نتاجًا للنزعة النيوليبرالية، فإن هذا يشير إلى ضرورة إجراء تغييرات أوسع نطاقًا لمعالجة مشاكل الشكل الحالي للرأسمالية.

كالرأسمالية النيوليبرالية بل "الرأسمالية العابرة للحدود". يجادلون بأن "السمة الأكثر تميّزًا، مقارنةً بما جاء من قبل، هي دمج الاقتصاد الأمريكي في نظام عالمي لتجارة السلع، ارتحال الأشخاص، تبادل المعرفة، والمستثمرين الطلقاء".

أصبحت الرأسمالية معولة بشكل متزايد في العقود السابقة للحرب العالمية الأولى. ثم شهدت فترة ما بين الحربين العالميين انخفاضًا في التكامل الاقتصادي العالمي. بعد الحرب العالمية الثانية، استؤنفت عملية العولمة تدريجيًا في البداية. ومع ذلك، بحلول أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت درجة التكامل الاقتصادي العالمي في ازدياد، كما أوضح الشكل 1.2. بالنسبة للولايات المتحدة، يبين الشكل 2.9 أن تغلغل الواردات قد بدأ في الزيادة في أواخر ستينيات القرن العشرين، حيث ارتفع سريعًا في السبعينيات. وبالتالي، بشكل مغاير للأمولة، التي برزت بعد صعود النيوليبرالية، بدأت عملية العولمة في هذا العصر قبل أن تبرز النيوليبرالية، مع أن العولمة قد ارتفعت في العصر النيوليبرالي، على وجه التحديد بعد عام 1990 م.



الشكل 9.2. واردات الولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, International Transactions

Table 1, NIPA Table 1.1.5

ملاحظة: تشمل الواردات السلع والخدمات.

في الفصل الثالث، سوف يتم النقاش أن التكامل الاقتصادي العالمي المتزايد للرأسمالية في أواخر الستينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين كان أحد العوامل التي أدت إلى ظهور النيوليبرالية. ومع ذلك، لا يمكن فهم أو شرح العديد من السمات الأكثر أهمية للرأسمالية منذ عام 1980م بناءً على عملية العولمة. لا تستطيع العولمة أن تفسر عملية الأمولة وصعود القطاع المالي ذي التوجه المضارب، الذي لعب دورًا رئيسيًا في الرأسمالية المعاصرة. لا تستطيع أن تفسر تتابع فقاعات الأصول الكبيرة التي كانت من بين السمات المهمة في الرأسمالية النيوليبرالية. كانت العولمة أحد العوامل المهمة التي تعزز قوة المساومة لرأس المال بالنسبة للعامة، ولكنها ليست بأي حال العامل الوحيد. لا يمكن للعولمة أن تفسر بشكل كامل التفاوت المتزايد بسرعة في العهد المعاصر، والذي كان متطرفًا للغاية في الولايات المتحدة مقارنة ببعض الدول الأخرى التي تم دمجها في الاقتصاد العالمي أكثر من الولايات المتحدة، مثل ألمانيا. قاد الاعتقاد بأن العولمة هي السمة المحورية للرأسمالية في هذه الفترة بعض المحللين إلى التنبؤ، قبل عام 2008م، بأن اختلال التوازن الاقتصادي والمالي العالمي سوف يجلب الأزمة الاقتصادية الكبيرة القادمة، ولكن تبين أن هذا التوقع كان خاطئًا. مثل الأمولة، كانت العولمة سمة مهمة للشكل النيوليبرالي للرأسمالية، ولكنها ليست أفضل مفهوم محدد لفهم تطور الرأسمالية في هذا العصر⁽¹⁾.

إن أفضل طريقة لحل النقاشات حول هذه العدسات المختلفة لمشاهدة الرأسمالية المعاصرة هي أن نرى مدى فعالية كل منهما في تركيز الاهتمام على أهم التطورات الاقتصادية وتفسيرها في هذه الفترة. يسعى هذا الكتاب إلى إظهار ما يمكن تفسيره من خلال عدسة الرأسمالية النيوليبرالية، ويمكن للقارئ أن يحكم على مدى كفاية التحليل الناتج.

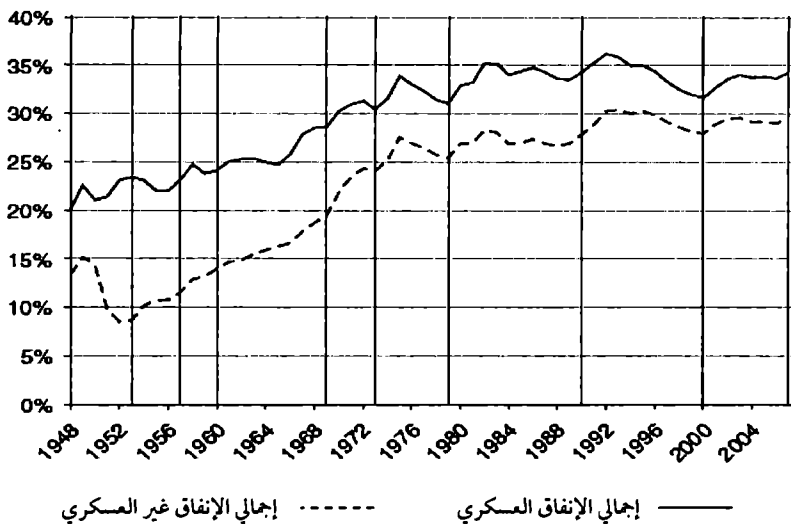
(1) بعض المحللين الذين يشددون على العولمة يعتبرونها عملية متصلة ولا يمكن تنظيمها. يجادل النقاد بأن العولمة، التي تم عكسها من قبل في التاريخ، يمكن أن تتباطأ أو حتى تنعكس مرة أخرى.

قد يشير مفهوم "النيوليبرالية" إلى انخفاض في حجم الدولة. هل حدث هذا فعلاً في عصر النيوليبرالية؟ فمع نمو حجم الاقتصاد، كان من المحتم أن تنمو الدولة بالقيمة المطلقة ولا بد أن يكون المقياس المعقول حجم الدولة فيما يتصل بحجم الاقتصاد الإجمالي.

هناك عدة طرق لقياس حجم الدولة. ويميز خبراء الاقتصاد بين ثلاثة مقاييس تقليدية، وأوسع هذه المقاييس يسمى الإنفاق الحكومي. يشمل ذلك المقياس قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الموظفون العموميون، تكاليف المواد المشتراة من القطاع الخاص، والمدفوعات التحويلية مثل معاشات التقاعد المتعلقة بالضمان الاجتماعي، مدفوعات الإعاقة، ومدفوعات الرعاية الصحية الفردية⁽¹⁾. وعلاوة على ذلك، يمكن للمرء أن يدرس الحكومة الفيدرالية فقط أو أن يشمل الحكومة الحكومية والمحلية أيضاً.

(1) المقاييس الأضيق هي القيمة المضافة الحكومية، والتي تشمل تعويضات موظفي الحكومة واستهلاك السلع الرأسمالية المملوكة للحكومة؛ والاستهلاك الحكومي والاستثمار، مما يضيف قيمة المشتريات الحكومية من القطاع الخاص إلى القيمة المضافة الحكومية.

(2) ما هي النيوليبرالية؟



الشكل 10.2 الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables 1.1.5, 3.2, 3.3, 3,9,5

ملاحظة: تشير الخطوط الرأسية إلى ذروة دورة الأعمال.

يبين الشكل 10.2 المقياس الأوسع⁽¹⁾، الإنفاق الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. بما أن دورة الأعمال تؤثر بشكل كبير على هذا المقياس، يمكن رؤية الاتجاهات طويلة المدى من خلال مقارنة سنوات ذروة دورة الأعمال⁽²⁾، التي يشار إليها بالخطوط العمودية في الشكل⁽³⁾. ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي

(1) المقياس الواسع النطاق للإنفاق الحكومي ليس في الواقع جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن أحد العناصر الرئيسية، وهو المدفوعات التحويلية، يمثل إعادة توزيع للقوة الشرائية وليس جزءاً من السلع والخدمات التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الممارسة الشائعة تقارن الإنفاق الحكومي بالناتج المحلي الإجمالي لتقدير حجم الحكومة بالنسبة للاقتصاد.

(2) كما لوحظ في الفصل الأول، فإننا لا نعتبر 1981م عام ذروة لدورة الأعمال التجارية، على الرغم من تحديده كعام ذروة من جانب المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

(3) مع توسع الاقتصاد، ينمو إنتاج القطاع الخاص بسرعة بينما تقلص بعض أنواع الإنفاق الحكومي، مثل تعويض البطالة. في الركود، والعكس يحدث. يمكن رؤية هذا التأثير في الحركة الدورية لتدابير الإنفاق الحكومي في الشكل 2-10.

بسرعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من عام 1948 م إلى عام 1973 م في عصر الرأسمالية المنظمة. خلال الفترة من عام 1979 م إلى عام 2007 م، من عام 1979 م إلى عام 1990 م، ازداد إلى حد ما من 31.1٪ إلى 34.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض قليلاً في عام 2000 م وارتفع مرة أخرى في عام 2007 م. بالنظر إلى السلسلة ككل خلال الفترتين، كان الاتجاه في ارتفاع في 1948-1973 م وثابتاً نسبياً في 1979-2007 م. إذا تم استبعاد الإنفاق العسكري - وهو نوع من الإنفاق تدعمه الأيديولوجية النيوليبرالية والذي تأثر كثيراً بالحرب وبال حرب الباردة -، فهناك اتجاه تصاعدي حاد خلال الفترة 1979-2007 م، ثم يليه اتجاه صاعد أكثر تدرجاً خلال الفترة 1979-2007 م. يظهر المقياسان الأضيق لحجم الحكومة، اللذين يطلق عليهما القيمة المضافة الحكومية والاستهلاك الحكومي والاستثمار، نموًا سريعًا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في 1948-1973 م، ثم لم يعقبه أي نمو أو انخفاض طفيف بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال 1979-2007 م، متضمنًا أو مستثنياً الفئة العسكرية على حد سواء.

وبالتالي، تشير البيانات إلى أن حجم الحكومة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ارتفع بشكل كبير في عصر الرأسمالية المنظمة ولم يطرأ عليه أي تغيير يذكر في العصر النيوليبرالي. في حين تم كبح الاتجاه التصاعدي الحاد في عصر النيوليبرالية، لم ينعكس نمو الدولة بشكل كبير من قبل أي من المقياس. قد يفسر المرء ذلك كأنه نجاح بسيط للأجندة النيوليبرالية، لكنه لم يحقق الهدف الذي حدده المروجون له.

حجم الدولة هو أحد المؤشرات على ما إذا كان يمكن اعتبار هذا الشكل من أشكال الرأسمالية "نيوليبراليًا"، ولكنه ليس أفضلها. تدعو الليبرالية إلى دولة لا "تتدخل" في الاقتصاد، تاركة "السوق الحرة" تعمل دون عائق. هل انسحبت الدولة فعليًا بشكل كبير من تنظيم الاقتصاد في العصر النيوليبرالي؟

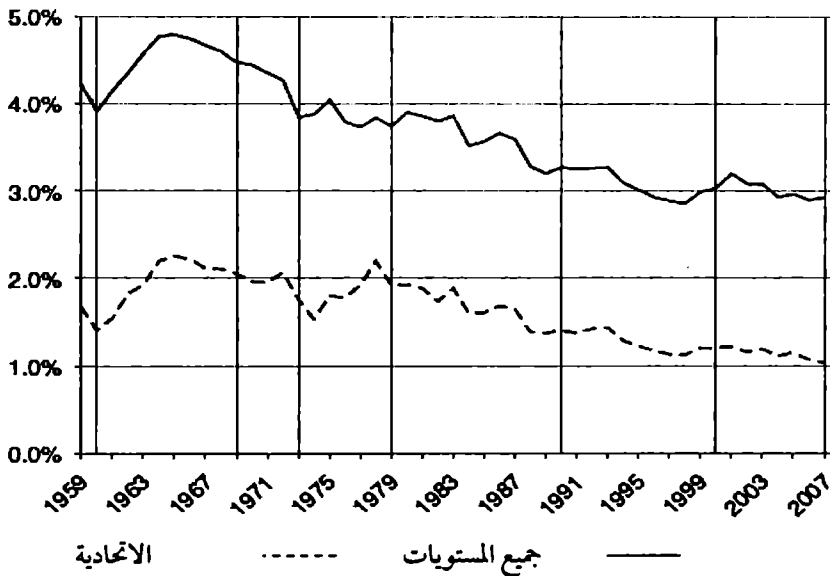
يُجادل بعض منتقدي مفهوم النيوليبرالية بأن الدولة ظلت نشطة بالقدر

نفسه، أو حتى أصبحت أكثر نشاطًا، في تنظيم الاقتصاد، على الرغم من تحول في التدخل الحكومي بعيدًا عن البرامج التي تعود بالفائدة على الأغلبية ونحو تلك التي تفيد الشركات الكبيرة والأثرياء. مثال على ذلك: التوسع في تطبيق ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية في عصر النيوليبرالية. ذُكر هذا كمثال على نفاق دعاة النيوليبرالية، الذين يشجبون تدخل الحكومة في السوق في حين يتخذون خطوات شديدة القسوة لمنع تجارة السوق الحرة للإبداعات الفكرية التي لا يُكَلَّف توزيعها واستخدامها أي تكاليف تقريبًا.

على العكس من ذلك، التطبيق الفعال لحقوق الملكية الفكرية منسجم تمامًا مع النظرة الليبرالية للدور المناسب للدولة. الأيديولوجية النيوليبرالية ليست أيديولوجية لا سلطوية كما ذكر أعلاه، فإنها ترى حماية حقوق الملكية الخاصة كأنها دور مناسب للدولة، في موازاة الحفاظ على النظام العام وتوفير دفاع وطني قوي. يدعى أن الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية يحمي حقوق كل فرد من المخترعين الأفراد والكتاب إلى الشركات، رغم أنه في الممارسة العملية غالبًا ما يفيد الشركات الكبرى على حساب منتجي المعرفة الأفراد. لا يمكن أن توجد الملكية الخاصة بدون حماية الدولة، إذا كان على المجتمع أن يتجنب استمرار حماية حقوق الملكية الفكرية من قبل الحكومة الأمريكية، داخل الولايات المتحدة وخارج حدودها، فهو يقع ضمن المفهوم النيوليبرالي للدور المناسب للدولة. وبمجرد تحديد حقوق الملكية وتطبيقها من قبل الدولة، بعدئذ تترك الممارسة لحقوق الملكية هذه لقرارات أصحاب الملكية (ومحاميتهم) في معاملات السوق. وعلى نحو مماثل، فإن الاستخدام النشط للقوة العسكرية والزيادة الهائلة في الاحتجاز في عصر النيوليبرالية في الولايات المتحدة تتناسب مع المفهوم النيوليبرالي للدور المناسب للدولة.

من ناحية أخرى، كما لوحظ أعلاه، انسحبت الدولة من التنظيم والتدخل في الاقتصاد من نواحٍ كثيرة خلال عصر النيوليبرالية. حتى إن بعض أنواع التدخل الحكومي في الاقتصاد والتي تعود بالنفع على الأعمال قد تقلصت، مثل الإنفاق

على البنية التحتية العامة. يقدم الشكل 11.2 تقديرًا لإنفاق البنية التحتية من قبل الحكومة الفيدرالية وجميع مستويات الحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. بعد عام 1960م، ارتفع الإنفاق على البنية التحتية وظل مستقرًا حتى عام 1973م عند حوالي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بعد عام 1979م انخفض الإنفاق على البنية التحتية الفيدرالية، بما في ذلك تسعينيات القرن العشرين على الرغم من وعد إدارة كليتون بزيادته، حيث انخفض إلى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2007م. ارتفع الإنفاق على البنية التحتية على جميع مستويات الحكومة إلى 4.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف ستينيات القرن العشرين، ثم انخفض تدريجيًا إلى 3.8٪ في عام 1973م. بعد عام 1979م كان الاتجاه نزولًا إلى الأسفل، حيث بلغ 2.9٪ في عام 2007م. يُشكّل ضعف تطبيق مكافحة الاحتكار مثال آخر على الانسحاب التنظيمي الذي يمكن تفسيره على أنه ضار للأعمال ككل؛ لأنه عمل إلى حد كبير لحماية غالبية الشركات من القوة الاحتكارية من جانب مورديها.



الشكل 11.2. الإنفاق على البنية التحتية الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،
2007-1939.

المصدر: مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي، 2013، جداول NIPA 3.17،
1.1.5.

ملاحظات: تشير الخطوط العمودية إلى ذروة دورة الأعمال. يشمل الإنفاق على البنية التحتية
الاستثمار والاستهلاك الحالي في فئة الشؤون الاقتصادية.

واصلت بعض البرامج الحكومية الضخمة العمل في عصر النيوليبرالية، على الرغم من تناقضها مع الأجندة النيوليبرالية، بسبب القوة السياسية التي يتمتع بها المستفيدون. مثال جيد على ذلك برامج دعم المزارع، التي يقيم المستفيدون منها في العديد من مقاطعات الكونغرس. لكنه من الصعب أن ننكر أن الولايات المتحدة خفضت إلى حد كبير من القيود التنظيمية والتدخل في الاقتصاد خلال هذه الفترة، باستثناء تلك الأدوار الحكومية التي وافقت عليها الرؤية النيوليبرالية باعتبارها في إطار الدور المناسب للدولة، والتي تتمحور حول حماية الملكية الخاصة، الحفاظ على النظام، وتوفير الجيش القوي. وعلى هذا الأساس، فمن المعقول أن ننظر إلى الشكل الحالي للرأسمالية باعتباره شكلاً ليبرالياً، مقارنة بالشكل السابق المنظم للرأسمالية.

رغم أن الرأسمالية النيوليبرالية قدّمت حتى الآن كقائمة بالأفكار والمؤسسات، فإنها تتمتع بمبدأ موحد، كما اقترح في التعريف الموجز الوارد في الفصل الأول. يوجز الجدول 2-1 الأفكار والمؤسسات الرئيسية للرأسمالية النيوليبرالية في الولايات المتحدة. المبدأ الموحد هو الدور الموسع الذي تلعبه علاقات السوق وقوى السوق في تنظيم النشاط الاقتصادي، مع تقليص الدور الذي تلعبه التنظيمات في إطار أنماط أخرى من العلاقات والمؤسسات مثل الولايات، بيروقراطيات الشركات، النقابات العمالية، والروابط المهنية. هذا يفسر لنا لماذا يكون مصطلح "الرأسمالية المنظمة" أكثر دقة من مصطلح "الرأسمالية المنظمة من الدولة" - فالدولة ليست المؤسسة الوحيدة التي تحل محل علاقات السوق وقوى السوق جزئياً.

الجدول 2-1 أفكار ومؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية

1. هيمنة الأفكار والنظريات الليبرالية الجديدة.
2. الاقتصاد العالمي: إزالة الحواجز أمام حركة السلع، الخدمات، رأس المال، والمال عبر الحدود الوطنية.

مكتبة

t.me/soramnqraa

3. دور الحكومة في الاقتصاد:

(أ) التخلي عن إدارة الطلب الكلي.

(ب) إلغاء القيود التنظيمية للصناعات الأساسية.

(ج) تحرير القطاع المالي.

(د) ضعف تنظيم سلامة المنتجات الاستهلاكية وسلامة العمل والبيئة.

(هـ) إضعاف إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار.

(و) الخصخصة والتعاقد من السلع والخدمات العامة.

(ز) تخفيض أو إلغاء برامج الرعاية الاجتماعية.

(ح) التخفيضات الضريبية على الأعمال التجارية والأغنياء.

4. العلاقة بين رأس المال والعمل:

(أ) تهميش المساومة الجماعية.

(ب) لا نظامية الوظائف.

5. قطاع الشركات:

(أ) المنافسة غير المقيدة.

(ب) الرؤساء التنفيذيون للشركات الذين يتم تعيينهم من خارج المؤسسة.

(ج) اختراق مبادئ السوق داخل الشركات.

(د) تحول المؤسسات المالية نحو أنواع جديدة من الأنشطة وتصبح مستقلة نسبيًا عن

القطاع غير المالي.

يشمل كل تغيير من التغييرات المؤسسية في الجدول 2-1 على توسيع السوق. قد لا يكون هذا واضحًا بالنسبة لقلّة من الناس، مثل التخفيضات الضريبية على الشركات والأثرياء، أو الفصل بين القطاع المالي وعلاقته التقليدية بالقطاع الحقيقي. بيد أن التخفيضات الضريبية على الشركات والأثرياء تشكل وسيلة لإعادة توجيه الأموال التي كانت في أيادي الدولة إلى متلقيها الأصليين من القطاع الخاص، الذين أصبح لديهم بذلك موارد مالية إضافية لمعاملات السوق. لذلك فإن القطاع المالي، الذي أصبح الآن غير خاضع للتنظيم الحكومي، قادر على اتباع حوافز السوق التي تقوده بعيدًا عن الأدوار والممارسات التقليدية. إن الأفكار النيوليبرالية، بتمجيدها لعلاقات السوق غير المقيدة ورفضها أي حاجة للتدخل في مواجهة إخفاقات السوق، توفر مبررًا قويًا للتحول بعيدًا من الأشكال غير السوقية للنظام ونحو دور موسّع للسوق. تقدم الأيديولوجية النيوليبرالية حجة مفادها أن مثل هذا التحول من شأنه أن يضمن الرخاء الاقتصادي والحرية الفردية.

المؤسسات النيوليبرالية وعلاقات طبقة رأس المال - العمل

في الفصل الأول، لوحظ أن كل شكل مؤسسي من أشكال الرأسمالية، أو الهيكل الاجتماعي للتراكم، يجب أن يرسخ العلاقة بين رأس المال والعمل، وهو أمر ضروري إذا كان للهيكل الاجتماعي التراكمي أن يعزز تحقيق الربح وتوسيع

الاقتصاد المستقر⁽¹⁾. هناك طريقتان يمكن ترسيخ هذه العلاقة في ظل الرأسمالية - عن طريق حل وسط بين الجانبين أو من خلال السيطرة الرأسمالية على العمل بشكل كبير لدرجة أن العمل لديه قدرة قليلة على الدفاع عن مصالحه⁽²⁾. كانت الرأسمالية المنظمة في مرحلة ما بعد الحرب تقوم على النمط السابق من تثبيت استقرار العلاقة بين رأس المال والعمالة - التسوية بين رأس المال والعمالة - في حين تستند الرأسمالية النيوليبرالية إلى سيطرة رأس المال الكاملة على العمالة. بوسعنا أن نرى السيطرة الشاملة للعمالة من جانب رأس المال في عصر النيوليبرالية في تطورات مختلفة، بما في ذلك الانخفاض الحاد في اتجاه الأجور الحقيقية بعد سبعينيات القرن العشرين - من الزيادات السنوية المنتظمة إلى الجمود - فضلاً عن انخفاض الانتفاء إلى النقابات، والزيادة الحادة في تفاوت الدخل، والارتفاع الملحوظ في رواتب المسؤولين التنفيذيين للشركات. سيتم توثيق التطورات الأخيرة في الفصل الرابع.

وهذا يطرح السؤال التالي: ما هي الصلة بين المبدأ الموحد الذي يتجسد في أفكار ومؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية - الدور الموسع بشكل كبير لعلاقات السوق وقوى السوق - والتحول من التسوية بين رأس المال والعمل إلى السيطرة الشاملة لرأس المال على العمل؟ لا تقول الأيديولوجية النيوليبرالية شيئاً صريحاً عن علاقة القوة بين رأس المال والعمل. في حين أن قلة من المؤسسات المدرجة في الجدول 2-1 ترتبط بوضوح بهذا التغيير في العلاقة بين رأس المال والعمل - لا سيما تهميش المساومة الجماعية ولا نظامية الوظائف - بالنسبة للبعض الآخر، فإن الصلة بزيادة قوة رأس المال ليست واضحة جداً.

سواء كان ذلك واضحاً أم لا، فإن معظم المؤسسات الواردة في الجدول 2-1، إن لم يكن جميعها، تعزز بصورة مباشرة أو غير مباشرة الهيمنة الشاملة لرأس

(1) يشير مصطلح "علاقة رأس المال والعمل" في الجدول 2-1 إلى المؤسسات التي تميز العلاقة بين رأس المال والعمل، مثل تهميش المفاوضة الجماعية، وهو ليس نفس علاقة طبقة رأس المال والعمل، والتي نفسرها باعتبارها علاقة قوة.

(2) انظر Wolfson and Kotz (2010) لمناقشة ذات صلة بهذه النقطة.

المال على العمالة. فالعمولة تمكن رأس المال من التحرك حيثما كانت العمالة الأرخص. كما يعمل التخلي عن إدارة الطلب الكلي بهدف خفض معدل البطالة على إضعاف القدرة التفاوضية للعمالة، وكذلك خفض برامج الرعاية الاجتماعية. أعقب إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على الصناعات الأساسية، حيث كانت النقابات قوية وكانت الأجور مرتفعة نسبيًا، انخفاض حاد في الأجور في تلك الصناعات. وكثيرًا ما حلّت الخصخصة والتعاقد الخارجي مع الشركات محل وظائف القطاع العام النقابي ذات الأجور الجيدة، من خلال وظائف القطاع الخاص ذات الأجور المنخفضة في الشركات غير النقابية. إن المنافسة غير المقيدة بين الشركات الكبرى تجعل من الصعب عليها أن تتحمل أجور النقابات وتضع الضغط عليهم من أجل التخلص من النقابة في شركاتهم.

يفسر بعض المحللين الشكل الحالي للرأسمالية بأنه يتمحور حول السيطرة الرأسمالية الكاملة على العمل، بينما يرى البعض الآخر أنه يتسم بتوسيع علاقات السوق وقوى السوق. والتفسير الذي قُدّم هنا يشير إلى أن هاتين السمتين من سمات الرأسمالية النيوليبرالية تنسجمان مع بعضهما البعض ويرتبطان بهما. وكان التحول النيوليبرالي للرأسمالية، من شكل من أشكال الرأسمالية حيث لعبت المؤسسات غير السوقية دورًا رئيسيًا في تنظيم النشاط الاقتصادي إلى الشكل الحالي الذي تهيمن عليه علاقات السوق والقوى، سببًا في تعزيز قوة رأس المال المتزايدة على العمل.

ما الذي يفسر هذه العلاقة الغريبة بين علاقات السوق الموسعة والقوة المتزايدة لرأس المال على العمل؟ إن أفضل طريقة لاستكشاف هذا السؤال هي دراسة كيفية ظهور الرأسمالية النيوليبرالية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين. من خلال القيام بذلك، يمكننا الكشف عن العلاقة بين هذين الجانبين من الرأسمالية النيوليبرالية، بينما نتعلم أيضًا بعض الدروس حول طبيعة الأفكار السائدة ودورها في التغيير الاقتصادي والاجتماعي. هذا هو موضوع الفصل التالي.

3

صعود الأسهم
الرأسمالية

النيوليبرالية؟

كان ظهور الرأسمالية النيوليبرالية والأفكار المرتبطة بها مفاجأة لمعظم المحللين. بحلول الستينيات من القرن العشرين، بعد نحو عقدين من الرأسمالية المنظمة في الولايات المتحدة، كان هناك اعتقاد واسع النطاق أن دور الدولة الموسع، والنقابات في مكان العمل، وبناء دولة الرفاه، والتغيرات الأخرى التي ظهرت في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين تمثل تقدمًا حقيقيًا للاقتصاد والمجتمع. إذا كانت الرأسمالية قاسية في أيامها الأولى، فقد أصبح هذا الآن تاريخًا قديمًا. إن الفوائد الاقتصادية للرأسمالية، التي لم تعد تتدفق فقط على عدد قليل من البلوتوقراطيين^(*)، أصبحت الآن مشتركة على نطاق واسع بين معظم السكان، إن لم يكن جميعهم. كما ذكر أعلاه، اختفى مصطلح "الرأسمالية" إلى حد كبير من الخطاب العام، وتم استبداله بـ "الاقتصاد المختلط".

بدأت الأفكار الكينزية متوارثة بشكل دائم في الاقتصاد الأكاديمي وكذلك في عالم السياسة. اعتُبرت النظريات الاقتصادية للسوق الحرة القديمة على نطاق

(*) البلوتوقراطية هي نظام الحكم الذي تكون السلطة فيه للأثرياء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال برامج مصممة لإفادة الأثرياء فقط.

واسع على أنها بالية، وهبطت إلى ما يُعبّر عنه بمثل سلة مهملات التاريخ. في إدارات الاقتصاد الجامعي الرائدة في الولايات المتحدة بخلاف جامعة شيكاغو، كانت النظريات الاقتصادية للسوق الحرة القديمة تعتبر ذات صلة فقط في المقررات التعليمية لتاريخ الفكر الاقتصادي⁽¹⁾. لقد افترض أن الاقتصاد "الحديث" هو النظرية الكينزية المسيطرة⁽²⁾.

نشأت النيوليبرالية لأول مرة في عالم الأفكار، ابتداءً من أواخر ستينيات القرن العشرين واستجمعت القوة بثبات على مدار السبعينيات⁽³⁾. كان الظهور

(1) لم ينضم قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو، الذي يسيطر عليه اقتصادي السوق الحرة "ميلتون فريدمان" وعدد قليل من ذوي العقليّة المشابهة، إلى الثورة الكينزية، بل تمسك بالأفكار الاقتصادية السائدة السابقة. يعني مصطلح اقتصاديات "مدرسة شيكاغو" الأفكار والنظريات الاقتصادية للسوق الحرة.

(2) في المقررات الدراسية للدراسات العليا في نظرية الاقتصاد الكلي، قد يتم تضمين مقال أو أكثر من المقالات الصحفية لميلتون فريدمان في المنهج الدراسي، لإظهار بعض التنوع، ولكن القليل، إن وجد، خارج جامعة شيكاغو، اعتبر أن نظريات فريدمان صالحة في ذلك الوقت.

(3) يقدم Rogers (2011، chap. 2) وصفاً مفصلاً لظهور الأفكار والنظريات الاقتصادية للسوق الحرة في تلك الفترة.

المفاجيء والانتشار السريع للإصدارات الجديدة من النظرية الاقتصادية للسوق الحرة مذهلاً ويتعدّر تفسيره للكثير من الاقتصاديين البارزين. وفي نهاية سبعينيات القرن العشرين، كانت نظريات السوق الحرة الجديدة، التي دعا إليها الاقتصاديون الأكاديميون الأصغر سنّاً على نحو متزايد، تدفع العقيدة الكينزية الراسخة جانباً.

وكما لوحظ في الفصل السابق، بدأ التحول المؤسسي النيوليبرالي، الذي يربطه الكثيرون بإدارة ريغان، قبل تولي ريغان منصبه في يناير 1981م. خلال 1978 - 1980م كان إلغاء القيود التنظيمية عن شركات الطيران والشاحنات جارياً، وتم إصدار أول قانون رئيسي لإلغاء القيود التنظيمية للبنوك، قاد الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة بسرعة على الرغم من ارتفاع معدل البطالة الذي أدى إلى ذلك. بلغ متوسط فائدة مساعدة العائلات ذات الأطفال المعالين الحقيقية ذروتها في عام 1978م، وبعد ذلك بدأت انخفاضها الطويل. كما فعلت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور الفيدرالية (انظر الشكلين: 3.2 و 4.2). بعد تولي "رونالد ريغان" الرئاسة في عام 1981م، تسارعت إعادة هيكلة النيوليبرالية. جرى حدث معين عندما وضع الرئيس ريغان حداً لإضراب وطني لمراقبي الحركة الجوية في أغسطس 1981م، والذي أرسل إشارة إلى الأعمال بأن الفعل المباشر لدحر النقابات، الذي يعتبر منذ فترة طويلة من المحرمات، أصبح مباحاً الآن⁽¹⁾.

لماذا حدث هذا التحوّل الكبير غير المتوقع؟ لماذا ظهر شكل قديم من الرأسمالية، وإن كان مع بعض الميزات الجديدة، فجأة في أواخر السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؟ السبب الأساسي يكمن في تحول من جانب الشركات الكبيرة⁽²⁾. كانت الرأسمالية المنظمة نتاج تحالف نشأ في أربعينيات القرن

(1) بعد يومين من بدء الإضراب، أمر الرئيس "ريغان" بفصل أكثر من 11 ألف من مراقبي الحركة الجوية المضربين، الأمر الذي أدى إلى إلغاء التصديق على النقابة في 22 أكتوبر.

(2) في حين يُنظر هنا إلى تحول الشركات الكبرى إلى دعم إعادة الهيكلة النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين باعتباره السبب في ذلك التحول، فإن السياق الاقتصادي =

العشرين بين مجموعتين رئيسيتين في المجتمع الأمريكي، الشركات الكبيرة والعمالة المنظمة⁽¹⁾. كانت المعارضة الرئيسية للرأسمالية المنظمة من الشركات الأصغر حجماً، والتي كانت أضعف من أن تحول دون توطيد الرأسمالية المنظمة⁽²⁾. على مدار السبعينيات من القرن العشرين، تحولت الشركات الكبرى من دعم الرأسمالية المنظمة إلى تأييد التحول النيوليبرالي. في تحالف جديد مع الشركات الصغيرة، أدى ذلك إلى خلق قوة جبارة على نحو قاهر تمكنت من تثبيت الشكل النيوليبرالي للرأسمالية بسرعة. لقد ترك العمل المنظم، الذي تم التخلي عنه من قبل شريكه السابق في التحالف، باعتباره المعارضة الرئيسية، ولم يكن في وضع يسمح له بمنع التحول من تلقاء نفسه.

سوف يقدم هذا التفسير لصعود الرأسمالية النيوليبرالية عدة مراحل في هذا الفصل. أولاً، ندرس ثلاثة تفسيرات بديلة لظهور الرأسمالية النيوليبرالية، ولم نجد أي منها مقنعاً. ثانيًا، نحن نقدم دليلاً على أن تقديم الملامح الرئيسية للرأسمالية المنظمة قد حظي بدعم من جزء كبير من الشركات الكبرى في

= والسياسي في تلك الفترة يوفر الأسباب التي جعلت الشركات الكبرى تحدث مثل هذا التحول. وبالتالي، فإن السياق وآثاره هي أجزاء أساسية من التفسير.

(1) لكلمة "اتتلاف" معاني مختلفة بما في ذلك جمعية موحدة نسبيًا، لكن هذا المعنى غير مقصود هنا. في هذا السياق، معنى الاتتلاف هو العمل الجماعي من أجل عمل مشترك بين مجموعات أو فصائل مختلفة، كما هو الحال في حكومة ائتلافية تضم عدة أحزاب قد يكون لها جماهير انتخابية و / أو آفاق سياسية مختلفة تمامًا. إن تحالف الشركات الكبيرة والعمل المنظم لدعم المؤسسات الرئيسية للرأسمالية المنظمة لا يعني أن المجموعتين تتمتعان بالمصالح نفسها أو أنهما لم يعد يتقاتلان فيما بينهما بشأن القضايا التي تباينت مصالحهم بشأنها.

(2) شمل معارضو الرأسمالية المنظمة على بعض المصالح التجارية المتوسطة الحجم، والتي كانت عملياتها محلية وليست دولية، فضلاً عن عدد قليل من الشركات الكبرى. والتأكيد على أن الأعمال الكبرى دعمت الرأسمالية المنظمة يعني أن أغلب الشركات الرئيسية - وهي جزء حاسم من المجموعة - كانت تدعمها. إن مثل هذه الجماعات لا تتفق بالإجماع أبدًا على أي قضية.

الأربعينيات من القرن العشرين، ونحن نقدم أيضاً لهذا الموقف من جانب الشركات الكبرى. يعد فهم دور الشركات الكبرى في تشكيل الرأسمالية المنظمة أساساً ضرورياً لشرح سبب تحول الشركات الكبيرة لاحقاً إلى دعم التحول النيوليبرالي في السبعينيات. ثالثاً، يتم فحص العلاقة التاريخية لظهور الرأسمالية النيوليبرالية لفترة وجيزة: الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين. رابعاً، نقدم أدلة على أن الشركات الكبيرة قد حولت بالفعل دعمها للنيوليبرالية في السبعينيات. خامساً - وهذا هو لبّ المسألة - نحن نقدم تفسيراً لماذا حدث هذا التحول من جانب الشركات الكبيرة. سادساً، يتم استخلاص بعض الدروس حول دور الأفكار والأيدولوجية في الاستمرارية الاقتصادية والتغيير الاقتصادي.

تفسير بديل لصعود النيوليبرالية

تقترح النظرية النيوليبرالية نفسها تفسيراً بسيطاً لصعود النيوليبرالية إلى الهيمنة. هذا هو الرأي القائل بأن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يُقيد الحرية الفردية فحسب، بل يقوض أيضاً الأداء الاقتصادي. وهكذا، عادت أفكار ومؤسسات السوق الحرة إلى الظهور بمجرد إدراك الناس للأضرار الاقتصادية التي سببتها عدة عقود من الدولانية.

تكمن مشكلة هذا التفسير في أنه على مدى عشرين عاماً منذ أواخر الأربعينيات إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين، حقق الاقتصاد في الولايات المتحدة، أسرع نمو على نطاق واسع ومشارك لأي فترة طويلة في تاريخ الولايات المتحدة. وجدت دراسة أجراها ماديسون Maddison (1995، 60، Table 3.1) أن هذه الفترة أظهرت زيادة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للشخص في أي فترة منذ عام 1820م لكل منطقة في العالم⁽¹⁾. في الفصل الرابع، نقدم أدلة على الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة، والتي كانت مؤثرة

(1) يقدم Maddison (1995) بيانات عن الفترة 1950-1973م، بدلاً من الفترة 1948-

1973م المستخدمة في هذا الكتاب لتمثيل الرأسمالية المنظمة.

بشكل كافٍ لإلهام مصطلح "العصر الذهبي للرأسمالية" لوصف ربع القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

وهكذا، يبدو أن "الدولانية" لعقود ما بعد الحرب كانت ناجحة إلى حد ما في تعزيز التقدم الاقتصادي. وبالفعل، كان ذلك سبباً رئيسياً لاستمرار انتشار الرأسمالية المنظمة على نطاق واسع وعدم قدرة خصومها على إخراجها عن مسارها قبل سبعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، ظهرت في النهاية مشاكل اقتصادية خطيرة. يمكن للمرء أن يتعقب جذورها إلى النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، على الرغم من أن المشاكل لم تظهر بالكامل حتى بعد عام 1973 م. بعد ذلك العام دخل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة أزمة اقتصادية طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن دعاة النيوليبرالية يمكن أن يشيروا إلى مشاكل اقتصادية خطيرة بعد عام 1973 م، فإن الحجة القائلة بأن الرأسمالية المنظمة لا يمكن أن تحقق التقدم الاقتصادي لا تدعمها الأدلة التاريخية.

التفسير الثاني لصعود النيوليبرالية هو أن القطاع المالي للشركات الكبرى، بعد عقود من التبعية في ظل الرأسمالية المنظمة، كان قادرًا على الظهور كقوة مهيمنة في سبعينيات القرن العشرين (Arrighi, 1994; Dumenil and Levy, 2004). هناك العديد من المتغيرات لهذا الرأي، لكن الفكرة الشائعة لدى المتغيرات المختلفة هي أن الرأسمالية المنظمة كانت عبارة عن تحالف يضم مجموعة فرعية من المجموعات التالية: مدراء الشركات، والرأسماليون الصناعيون (أو غير الماليين)، والعمالة. لقد ترك الرأسماليون الماليون خارج السلطة، في ظل نظام ينظم بإحكام المؤسسات المالية ويقيد أنشطتها. وبعد ذلك، في ظروف الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن الماضي، تمكن الرأسماليون الماليون من تأكيد سيطرتهم على المجموعات الأخرى، والنسخة الجديدة من الرأسمالية التي أقاموها

(1) على سبيل المثال، انظر: The Golden Age of Capitalism (Marglin and Schor, 1990).

هي ما نعرفه النيوليبرالية⁽¹⁾. وفقًا لهذا التفسير، يمكن فهم عصر النيوليبرالية على أنه عودة إلى نوع من الرأسمالية المالية المشابهة إلى حد ما لعصر جي. بي. مورغان قبل الحرب العالمية الأولى.

إذا كان لهذا التفسير لظهور النيوليبرالية أن يكون لديه أي قوة تفسيرية، عندها يجب أن يكون الشخص قادرًا على تحديد تحول في الهيمنة من قسم لأعمال إلى آخر في سبعينيات القرن العشرين. إنه يفترض أن الرأسماليين الماليين النازحين من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية أو مديري الشركات أو كليهما. من المفترض أن تكون الجماعات المخلوعة قد عارضت زوالها، لكن لم يجد أحد دليلًا على مقاومة صعود النيوليبرالية من الرأسماليين الصناعيين أو مديري الشركات، على الرغم من مقاومة العمال. في الواقع، أصبح مدراء الشركات رفيعي المستوى أكثر ثراءً في ظل الرأسمالية النيوليبرالية مما كانوا عليه من قبل، كما سنوثق في الفصل الرابع. وسنقدّم أدلة أدناه، على نحو مخالف لتفسير الهيمنة المالية، فإن كلاً من الرأسماليين الماليين وغير الماليين أيّدوا الرأسمالية المنظمة أولاً، ثم في سبعينيات القرن الماضي تحول كلاهما لدعم التحول النيوليبرالي.

التفسير الثالث يشير إلى العوامل التكنولوجية. يقدم هوارد وكينغ Howard and King (2008) مثل هذا التفسير استنادًا إلى النظرية الماركسية التقليدية للتغيير الاجتماعي، على الرغم من أن نسخًا من شرح التغيير التكنولوجي قدّمها محلّلون عاديون أيضًا. إن فهم هوارد وكينغ Howard and King لماهية النيوليبرالية له تشابه كبير في التفسير المقدم في هذا الكتاب، بما في ذلك اعتبار العولمة جانبًا من جوانب النيوليبرالية (Howard and King, 2008, 5).

(1) يقدم Foster (2007) تفسيرًا يتصل بالنيوليبرالية، بحجة أن نزعة الركود المتأصلة في الرأسمالية الاحتكارية دفعت تحول رأس المال إلى الأنشطة المالية، مما أدى إلى أمولة الرأسمالية الاحتكارية. ثم يُنظر إلى النيوليبرالية على أنها أيديولوجية الرأسمالية الاحتكارية الممولة. ويفسر هذا الرأي النيوليبرالية تفسيرًا أضيق؛ إذ ينظر إليها على أنها أيديولوجية بدلًا من أن تشمل مجموعة كاملة من المؤسسات.

تؤكد النسخة التقليدية من النظرية الماركسية للتغيير الاجتماعي على أن التغييرات في التكنولوجيا (المشار إليها باسم تطور قوى الإنتاج) على مدى فترات زمنية طويلة للغاية تؤدي إلى استيعاب التغييرات في العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية، والأفكار المهيمنة⁽¹⁾. طبق هاورد وكينغ Howard and King هذه النظرية لشرح صعود النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين. فهم يرفضون الرأي القائل بأن محاولات الرأسمالين لرفع معدل الربح أدت إلى إعادة هيكلة النيوليبرالية. يجادلون بأن التقنيات الجديدة، وخاصة في معالجة المعلومات والاتصال، قوّضت مزايا الإنتاج المركزي واتخاذ القرارات مع خفض تكلفة نظام الإنتاج اللامركزي الذي تنسقه علاقات السوق (Howard and King, 2008, chap. 6). تم تشجيع التمهيد^(*) عن طريق هذه التكنولوجيات الجديدة. أدى توسع علاقات السوق الناتج عن ذلك، والذي يعزز السلوك الفردي للمصلحة الذاتية، إلى إضعاف النقابات العمالية. ينظر إلى النيوليبرالية على أنها تحوّل مؤسسي نشأ لأنه كان نتيجة للتكنولوجيات الجديدة فضلاً عن تعزيز الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة.

يمكن استخدام النظرية الماركسية التقليدية للتغيير الاجتماعي بشكل فعال لحساب بعض التطورات التاريخية الكبرى، مثل صعود الرأسمالية في أوروبا منذ عدة قرون، وكذلك الشركات الكبيرة في أواخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن تفسير صعود النيوليبرالية كسلسلة من التطور التكنولوجي ليس مقنعاً. هناك ثلاثة مواطن ضعف على الأقل في هذا التفسير.

(1) إن النظرية الماركسية للتغيير الاجتماعي، والمعروفة باسم المادية التاريخية، هي موضوع الكثير من الجدل في الأدب الماركسي، حيث يجد المرء مناقشات حول عدة تفسيرات مختلفة للنظرية.

(*) يشير مصطلح (التمهيد Outsourcing) إلى قيام الشركات بإسناد بعض العمليات أو الوظائف الخاصة بالشركة إلى مقاولين / متعهدين بغرض تخفيض التكلفة، والتركيز على العمليات الأساسية، وتخفيض الاستثمار في البنية التحتية للشركة، وتحقيق مرونة أكبر في العمل. (من أمثلة ذلك نشاط تكنولوجيا المعلومات / الأعمال المحاسبية).

إحدى مواطن الضعف هي الادعاء بأن التقنيات الحديثة في معالجة المعلومات والاتصال تميل إلى دفع المجتمع نحو اللامركزية في شكل توسيع علاقات السوق ليست مقنعة. هذه التقنيات تجعل اتخاذ القرارات المركزية أكثر فعالية عن طريق تقليل تكلفة جمع الكثير من المعلومات في مكان واحد. قد يعتقد المرء أن هذه التقنيات الجديدة ستجعل شكلاً أكثر مركزية من الاقتصاد أكثر فاعلية وأكثر مرونة استجابة للتطورات غير المتوقعة. في الواقع، واصل التركيز الاقتصادي بسرعة في بعض قطاعات الاقتصاد في عصر النيوليبرالية، مثل المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمطاعم، وتجارة التجزئة.

ثانياً، لا يبدو أن توقيت التطورات التكنولوجية الرئيسية يلائم هذا التفسير. أهم هذه التقنيات الجديدة - الكمبيوتر الشخصي والإنترنت والهواتف الخلوية - نشأت أو أصبحت مهمة بعد سبعينيات القرن العشرين. ولا يتوافق هذا التوقيت مع نظرية التغيير الاجتماعي التي تقول إن أول تكنولوجيات جديدة تتطور، تليها مقاومة لاستخدامها الفعال من المؤسسات القائمة، مما يؤدي في النهاية إلى تحول مؤسسي.

ثالثاً، إن الفكرة القائلة بأن التقدم التكنولوجي الأولي يؤدي إلى التغيير المؤسسي الذي يحرر بدوره قوى الإنتاج للتطور بسرعة لا يبدو أنها تدعمها الأدلة حول الأداء الاقتصادي في عصر النيوليبرالية. سيقوم الفصل التالي بإلقاء نظرة فاحصة على الأداء الاقتصادي بعد عام 1980 م. وفي حين أنه تم إدخال تكنولوجيات جديدة مهمة بالفعل في عصر النيوليبرالية، فإن هذه التغييرات لم تؤدِّ إلى تقدم اقتصادي متسارع للاقتصاد ككل إذا تم الحكم على التدابير المعتادة. سيظهر أن مقاييس التقدم الاقتصادي الأكثر شيوعاً، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو إنتاجية العمل، تظهر أداء أقل مقارنةً بأداء عصر الرأسمالية المنظمة. وكما سنرى في الفصل الرابع، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عصر النيوليبرالية في الولايات المتحدة لم يظهر أي تحسن ملحوظ مقارنةً بمرحلة الأزمة في الرأسمالية المنظمة في سبعينيات القرن الماضي.

وفي حين أن الفكرة القائلة بأن التغير التكنولوجي يمكن أن يساعد في تفسير التغيير الاجتماعي، والسياسي، والأيدولوجي قد تكون قابلة للتطبيق في بعض السياقات التاريخية، إلا أنه لا يبدو أنها تقدم مساعدة توضيحية في هذه الحالة. أظهرت الأسهم الـنيوليبرالية بعض نقاط القوة في الأداء الاقتصادي، مثل استقرار الأسعار وسلسلة من التوسعات الاقتصادية الطويلة نسبياً، التي تخللتها قبل عام 2008م فترات ركود قصيرة ومعتدلة نسبياً. ومع ذلك، ليست هناك قضية مقنعة بأنها شجعت التقدم الاقتصادي السريع من خلال التدابير المعتادة. في الواقع، في رأينا أن النيوليبرالية كانت خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي وكذلك في جوانب أخرى، وخطوة كبيرة إلى حد ما في ذلك. في حين أن الخطوات المتتالية تحدث في التاريخ، فإن هذه التطورات ليست نموذجية، وعندما تحدث، فإنها تقدم لغزاً يتطلب تفسيراً غير التقدم التكنولوجي⁽¹⁾.

الأعمال الكبرى وصعود الأسهم المنظمة

لم تظهر الأفكار والمؤسسات التي شكلت الأسهم المنظمة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كلها في آن واحد⁽²⁾. يورد الجدول 1.3 الأفكار السائدة والمؤسسات الرئيسية للأسهم المنظمة في الولايات المتحدة، بطريقة موازية لقائمة الأسهم النيوليبرالية في الجدول 1.2 من الفصل السابق (تم شرح

(1) هناك مثال آخر لخطوة تاريخية إلى الوراء وقع عندما كانت الأسهم تحقق التقدم الاقتصادي السريع في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، ورغم ذلك نشأ نظام اقتصادي قديم قائم على العبودية وتوسع في ارتباط وثيق به في الأمريكيتين.

(2) إن التاريخ الفعلي أكثر فوضي مما قد توحي به نظرية عن كيفية تطوره. وفي حين يمكن أن يؤخذ الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم للتأكيد على أن مجموعة كاملة مترابطة من التراكم والمؤسسات المعززة للربح تنشأ في فترة زمنية مضغوطة نسبياً، ويبين التاريخ أن كل هيكل اجتماعي سابق من التراكم قد تطور على مدى فترة زمنية طويلة بعض الشيء من سلسلة معقدة من الأحداث (Kotz, 1994).

المؤسسات المدرجة في الجدول 3-1 في الفصل الثاني⁽¹⁾. نشأ عدد قليل من المؤسسات في الجدول 3-1 حتى قبل ثلاثينيات القرن العشرين، لكنها ظهرت لاحقاً كجزء من نظام ما بعد الحرب: تنظيم الصناعات الأساسية، وتشجيع الرؤساء التنفيذيين للشركات من الداخل، وإدارة العلاقات داخل الشركات وفقاً للمبادئ البيروقراطية. ظهر العديد منهم، أو تم إحيائهم، خلال الصفقة الجديدة في ثلاثينيات القرن الماضي، وظلوا في مكانهم بعد الحرب العالمية الثانية: التنظيم المالي، والتطبيق القوي لتشريعات مكافحة الاحتكار، ودولة الرفاهية، ونظام ضريبة الدخل التصاعدي.

الجدول 1.3 أفكار ومؤسسات الرأسمالية المنظمة

1. هيمنة الأفكار والنظريات الكينزية.
2. الاقتصاد العالمي: نظام بريتون وودز، مع أسعار صرف ثابتة، دولار أمريكي مدعوم بالذهب كعملة عالية، واقتصاد عالمي مفتوح بشكل معتدل على الرغم من وجود رسوم جمركية وبعض العوائق أمام حرية حركة رأس المال.
3. دور الحكومة في الاقتصاد:
 - أ) السياسات المالية والنقدية الكينزية التي تهدف إلى انخفاض معدل البطالة ومعدل التضخم المقبول.
 - ب) التنظيم الحكومي للصناعات الأساسية.
 - ج) التنظيم الحكومي للقطاع المالي.
 - د) التنظيم الاجتماعي: البيئة والسلامة المهنية والصحة وسلامة المنتجات الاستهلاكية.
 - هـ) تطبيق قوي لمكافحة الاحتكار.
 - و) مستوى عالي من توفير السلع والخدمات العامة بما في ذلك البنية التحتية والتعليم.
 - ز) دولة الرفاهية.
 - ح) ضريبة الدخل التصاعدي.

(1) يبين الجدول 3-1 المؤسسات الرئيسية للرأسمالية المنظمة ولكن ليس كلها. للحصول على

قائمة موسعة، انظر Kotz (1994).

صعود وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية

4. علاقة رأس المال بالعمل:

(أ) دور رئيسي للمساومة الجماعية بين الشركات والنقابات.

(ب) نسبة كبيرة من الوظائف المستقرة طويلة الأجل.

5. قطاع الشركات:

(أ) المنافسة المشتركة.

(ب) الرؤساء التنفيذيين للشركات الذين يتم ترقيتهم من داخل الشركة.

(ج) المبادئ البيروقراطية تحكم العلاقات داخل الشركات.

(د) توفر المؤسسات المالية بشكل أساسي التمويل للشركات والأسر غير المالية

ومع ذلك، فإن مؤسسات الرأسمالية المنظمة التي نشأت في ثلاثينيات القرن العشرين فشلت في تحقيق مبتغاها بتشكيل هيكل اجتماعي جديد للتراكم يمكن أن يعزز الأرباح العالية والتوسع الاقتصادي المستقر. خلال نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، استمر الصراع الحاد بين العمالة والشركات في خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين، وفشل الاقتصاد في التعافي التام من الكساد. قاد دخول الولايات المتحدة إلى الحرب العالمية الثانية في نهاية عام 1941م فترة خاصة تم خلالها تعليق النزاع بين رأس المال والعمالة مؤقتاً من قبل الجانبين لدعم المجهود الحربي. لم يتم بناء هيكل اجتماعي جديد وقابل للتطبيق للتراكم إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة. كانت المؤسسات الجديدة الرئيسية التي ظهرت في الأربعينيات من القرن العشرين هي نظام بريتون وودز Bretton Woods، وصعود هيمنة الأفكار الكينزية، وسياسات الاقتصاد الكلي الحكومية التي تهدف إلى انخفاض معدل البطالة بالإضافة إلى تجنب ارتفاع معدلات التضخم، وبأهمية خاصة، نظام مستقر للمساومة الجماعية بين الشركات الكبرى والنقابات⁽¹⁾.

(1) تعود ممارسة المنافسة المشتركة بين الشركات الكبيرة إلى بدايات القرن العشرين عندما قدمها "ج. ب. مورغان" وغيره من كبار المصرفيين في الصناعات التي سيطروا عليها (انظر الفصل السادس). ضعفت هذه الممارسة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، لكنها أصبحت ممارسة معتادة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الدور الرئيسي للشركات الكبرى في بناء الرأسمالية المنظمة قد ظهر في نهاية الحرب العالمية الثانية وبعدها بفترة وجيزة. نشأ نظام "بريتون وودز"، الذي تم شرحه في الفصل الثاني، بالتدريج ابتداءً من عام 1944م، وبدأ صندوق النقد الدولي العمل في عام 1946م⁽¹⁾. يقدم بلوك Block (1977) تحليلاً ثاقباً للصراعات المعقدة بين المجموعات الرئيسية في إنشاء نظام بریتون وودز، يُفسي إلى حجة مقنعة أن أقوى اللاعبين كانوا من الشركات الكبرى العابرة للولايات المتحدة والبنوك الكبرى. ويشير بلوك Block إلى تلك المجموعة باسم "متعددي الأطراف"، الذين سعوا لاقتصاد عالمي منفتح نسبياً وقيم عملة مستقرة. وفي حين أن البنوك كانت متشككة من صندوق النقد الدولي المقترح وفضّلت العودة إلى معيار الذهب، فإنها استمرت طالما استبعدت أحكام صندوق النقد الدولي القيود الأكثر تطرفاً على تدفقات رأس المال التي يفضلها بعض المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية.

كانت وزارة الخزانة هي قاعدة القوة لمجموعة أطلق عليها بلوك Block اسم "المخططين الوطنيين". تحت قيادة "هاري دكستر وايت" الشهير Harry Dexter White، وجد المخططون الوطنيون الدعم بين النقابات الصناعية الجديدة في كونغرس المنظمات الصناعية (CIO). اقترح "وايت" خطة من شأنها أن تعزل الدول الوطنية التي اتبعت الإصلاحات الاقتصادية المؤيدة للعمالة من الضغوط الناجمة عن أسواق العملات الدولية. تمت إعادة كتابة مسودة "وايت" الأصلية لاتفاق "بريتون وودز" على نطاق واسع من قبل متعددي الأطراف. دعمت مجموعة ثالثة، مؤلفة من شركات أصغر ذات توجه محلي، الموقف الذي يصفه بلوك Block بأنه "انعزالي"، والذي اعترض على تولي الولايات المتحدة زمام

(1) لم تبدأ بعض الأجزاء الرئيسية في نظام "بريتون وودز" في العمل بشكل كامل حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين (Kotz, 1994).

المبادرة في إنشاء نظام نقدي عالمي جديد، ولكنه انهزم بشدة من قبل الشركات الكبرى والبنوك⁽¹⁾.

كانت أهم مؤسسة محلية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية هي المساومة الجماعية بين الشركات الكبرى والنقابات. وكان من بين ما يتصل بتلك المؤسسة ارتباطاً وثيقاً قبول السياسة الكلية الكينزية للحفاظ على معدل بطالة منخفض والوقاية من كساد آخر. ومن شأن السياسة الكلية الكينزية أن تمكن الشركات الكبرى من الموافقة على زيادة الأجور في عقد للمساومة الجماعية مدّته ثلاث سنوات دون الخوف من أن يؤدي الكساد إلى ترك الشركة غير قادرة على دفع أجور متزايدة. تم تقديم المبرر الفكري للسياسة الكلية الكينزية من خلال صعود لهيمنة الأفكار والنظريات الاقتصادية الكينزية.

ويتمثل ادعاء رئيسي للتحليل الوارد في هذا الكتاب في أن قسمًا حاسمًا من الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة جاء لدعم المساومة الجماعية، والسياسة الكلية الكينزية، والأفكار الاقتصادية الكينزية، ودولة الرفاهية خلال منتصف إلى أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، دعمت الصفقة الجديدة قلة فقط من كبار رجال الأعمال، لا سيما احتضانها لحقوق النقابات. في عام 1935 م، انضم مجلس الأعمال التصالحي نسبيًا، وهو أكبر مؤسسة لسياسة الأعمال التجارية في تلك الفترة، إلى الرابطة الوطنية للمصنّعين وغرفة التجارة الأمريكية في معارضة غير مجدية لقانون علاقات العمل الوطنية المقترح، والذي يضمن الحق في المساومة الجماعية. استمر مجلس الأعمال في مقاومة النقابات بعد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية (McQuaid, 1982, 47—48, 96). ومع ذلك، ومع اقتراب الحرب من نهايتها وتفكير كبار رجال الأعمال في تجربة العقد الماضي من الكساد، والصراع العمالي الشديد، والتعبئة في زمن الحرب، غير جزء متزايد من الشركات الكبرى موقفه.

(1) ارتبطت بنظام "بريتون وودز" عدة مؤسسات جديدة هامة أخرى ظهرت في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، بما في ذلك الدور العسكري القوي الجديد للولايات المتحدة في العالم والتوفير النشط للمعونة الاقتصادية الأجنبية.

كانت لجنة التنمية الاقتصادية (CED) القناة الأكثر أهمية التي من خلالها جاءت الشركات الكبرى للتعبير عن دعمها للمفاوضة الجماعية، والسياسة الكلية الكيترية، ودولة الرفاهية، وكذلك السعي للتأثير على السمات المحددة لتلك المؤسسات. تم تشكيل لجنة التنمية الاقتصادية، التي نشأت من مجلس الأعمال، في سبتمبر 1942م "كجمعية خاصة غير ربحية وغير سياسية... تتألف من بعض كبار رجال الأعمال في البلاد"⁽¹⁾. كان الهدفان الرسميان للجنة التنمية الاقتصادية هما المساعدة في إعادة تحوُّل ما بعد الحرب و "تحديد... تلك السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تشجع إنجاز وحماية الإنتاج والعمالة العالية" (CED, 1948, 57). في البداية، تمثل عدد صغير من الشركات الكبرى في مجلس أمناء لجنة التنمية الاقتصادية، الذي بلغ إجماليه ثلاثة عشر عام 1944م، كما هو موضح في الجدول 2.3. بحلول عام 1948م، ارتفع العدد إلى ثلاثة وأربعين، كما هو مبين في الجدول 3.3. وبالنسبة لهذين العامين، فإن قائمة كبار رجال الأعمال الذين خدموا في مجلس الأمناء أو لجنة الأبحاث التابعة للجنة التنمية الاقتصادية هي تقريبًا من كان من كبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة في تلك الفترة، مع وجود بعض الإغفال. تضمّنت قوائم عامي 1944 و 1948م كبار المسؤولين في الشركات المالية وغير المالية، مثل جيه بي مورغان J.P.Morgan، شركة بانكرز ترست Bankers Trust Company (المرتبطة منذ فترة طويلة مع مجموعة مورغان المالية)، غولدمان ساكس Goldman Sachs، ليهان برادرز Lehman Brothers، جنرال إلكتريك General Electric، يونيون باسيفيك رايل رود Union Pacific Railroad، شركة فورد موتور Ford Motor Company، إيستمان كوداك Eastman Kodak، جنرال فودز General

(1) كان من بين المؤسسين الرئيسيين: بول ج. هوفمان Paul G. Hoffman، رئيس شركة ستوديبيرك لصناعة السيارات Studebaker Corporation؛ وليام بتون William Benton، المؤسس المشارك لشركة الإعلانات بتون & بولز Benton & Bowles؛ وماريون ب. فولسوم Marion B. Folsom، أمينة صندوق شركة إيستمان كوداك Eastman Kodak (McQuaid, 1982, 109—121).

Foods، شركة إطارات جودريتش Goodrich Tire، فيديريتد ديبارتمنت ستورز
 Federated Department Stores، شركة نيويورك للتأمين على الحياة New
 York Life Insurance، وشركة شل للنفط Shell Oil. بحلول عام 1964م،
 توسعت القائمة إلى واحد وتسعين من أعضاء الشركات الكبرى، لتشمل بعض
 الجبابرة مثل أي تي آند تي AT&T، وبنك أميركا Bank of America، وبنك
 فيرست ناشيونال سيتي First National City Bank (سلف سيتي بنك)،
 وجنرال موتورز General Motors، وشركة الصلب الأمريكية U.S. Steel
 Corporation، وستاندارد أويل أوف نيو جيرسي Standard Oil of New
 Jersey (والتي أصبحت لاحقًا إكسون Exxon)⁽¹⁾.

الجدول 2.3 كبار ممثلي الأعمال المنتسبين إلى لجنة التنمية الاقتصادية، 1944

Champion Paper
 Coca-ColaEastman Kodak
 Fidelity & Casualty Co
 General Foods
 Goldman Sachs & Co
 Hormel Foods
 J.P. Morgan & Co
 Quaker Oats
 R.H. Macy and Company
 Scott Paper
 Studebaker
 Union Pacific Railroad Co

المصدر: CED، 1944.

ملحوظة: تشمل التمثيل في مجلس أمناء لجنة التنمية الاقتصادية أو لجنة الأبحاث.

(1) كما هو الحال بالنسبة لمجالس إدارة الشركات، كان من بين أمناء الهيئة أيضًا بعض الأعضاء
 من خارج عالم الأعمال، مثل رؤساء الكليات.

ما الذي دعت إليه لجنة التنمية الاقتصادية؟ في عام 1944م، أي بعد عامين من تأسيسها، أصدرت اللجنة تقريراً بعنوان "اقتصاديات المجتمع الحر"، قام بتأليفه أحد مؤسسيها، ويليام بينتون William Benton⁽¹⁾. دعا هذا التقرير إلى قبول ثلاث مؤسسات رئيسية لما يسمى هنا الرأسمالية المنظمة: المساومة الجماعية مع النقابات، والسياسات الكينزية لتنظيم دورة الأعمال، وتوفير الحكومة لبرامج الرعاية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، جادل بأنه "للتعويض عن ضعف وضعهم التفاوضي الفردي، يحتاج أصحاب الأجور إلى الحق في الاندماج في منظمات للمساومة الجماعية" (Benton, 1944, 6). ودعا إلى سياسة حكومية فعالة تهدف إلى "الحفاظ على تدفق القوة الشرائية اللازمة للحفاظ على مستويات عالية من التوظيف" وحتى أيد الوظائف العامة للعاطلين عن العمل عند الضرورة [7]. لم يقر معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة فقط، بل جادل بالقول، "مثل هذه الحماية الفردية ... يجب تمديدها في أسرع وقت ممكن" [7].

الجدول 3.3. كبار ممثلي الأعمال المنتسبين إلى لجنة التنمية الاقتصادية، 1948

Allegheny Ludlum Steel	Goldman, Sachs & Co
Anderson, Clayton and Co	Hormel Foods
Arkansas Power & Light Company	International Harvester
B.F. Goodrich	J.P. Stevens
Bankers Trust Company	Lehman Brothers
Bausch and Lomb Optical	Libbey-Owens-Ford Glass
Bristol-Myers	National Broadcasting Co
Champion Paper	New York Life Insurance Co
Chicago, Indianapolis & Louisville Railway	Northern Pacific Railway Company
Cincinnati Street, Railway Company	Northwest Bancorporation

(1) حظي التقرير باهتمام واسع النطاق ونشر بالكامل في عدد أكتوبر 1944م من مجلة Fortune (McQuaid, 1982, 119).

Cleveland Electric

Owens-Illinois Glass

Illuminating Company

Coca—Cola

Pennsylvania Railroad Company

Colgate—Palmolive

Philco

Continental Insurance Co

Procter & Gamble

Corning Glass Works

Quaker Oats

Crown Zellerbach

R.H. Macy

Eastman Kodak

Scott Paper

Federated Department Stores

Shell Union Oil Co

Ford Motor

Sinclair Coal Company

General Electric

Texas Power and Light Company

General Foods

United Air Lines

General Mills

المصدر: CED، 1948

ملاحظة: أمناء الشركات الكبرى في لجنة التنمية الاقتصادية. في عام 1948 م، كان جميع أعضاء لجنة البحوث والسياسات أعضاء في مجلس الأمناء.

في عام 1944 م، كان عدد الشركات الكبرى الممثلة في مجلس إدارة لجنة التنمية الاقتصادية لا يزال صغيراً، عند ثلاثة عشر، وربما أنه في عام 1944 م لم تحظ هذه الأفكار بقبول واسع النطاق بين الشركات الكبرى. ومع ذلك، بحلول عام 1948 م ضمّ أمناء لجنة التنمية الاقتصادية ثلاثة وأربعين ممثلاً عن الشركات الكبرى. وبحلول عام 1964 م، ضمّ أمناء لجنة التنمية الاقتصادية الشركات التي كانت معادية بشدة لل نقابات في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، مثل جنرال موتورز⁽¹⁾.

(1) يجادل Ferguson وRogers (1986) بأن المؤسسات المالية الكبرى والشركات ذات رأس المال المكثف كانت الشركات الكبرى التي عقدت السلام مع الصفقة الجديدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تكاليف العمالة كانت جزءاً صغيراً من التكاليف الإجمالية. كما يجادلون في أن البنوك والشركات ذات التوجه الدولي الأكبر تميل أيضاً إلى اتخاذ هذا =
صعود الأسهم الليبرالية؟ (3)

في عام 1947م، أصدرت لجنة الأبحاث والسياسات التابعة للجنة التنمية الاقتصادية، والتي تتألف إلى حد كبير من الرؤساء التنفيذيين للشركات من مجلس أمنائها، "بيان حول السياسة الوطنية" بعنوان *المساومة الجماعية: كيفية جعلها أكثر فعالية*⁽¹⁾. تقبل البيان المفاوضة الجماعية مع النقابات وناقش طرقاً لجعلها أقل تعطيلاً للأعمال. حذّر البيان من أن "الصراع الصناعي" يُعرّض الاقتصاد الأمريكي للخطر ويهدد "السلام والازدهار الدولي" في ضوء الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم في عام 1947م (CED, 1947, 7). وأصرّت على أن لجنة البحوث والسياسات في لجنة التنمية الاقتصادية "تؤمن بالمساومة الجماعية الحقيقية" وحذّرت من العودة إلى حالة "الحرب الأهلية" الماضية بين العمالة والأعمال التجارية [7-8]. ودعت إلى "الثقة المتبادلة والتفاهم" بين الشركات والنقابات، وأيدت استخدام إجراءات التظلم، ودعت إلى تعديل قانون فاغنر Wagner لمطالبة النقابات وكذلك أصحاب العمل بالانخراط في المساومة الجماعية (9، 12-13).

= الموقف، حيث أصبح دعم التجارة الحرة مرتبطاً سياسياً بقبول إصلاحات الصفقة الجديدة. ومع ذلك، بحلول الستينيات، كانت الشركات الكبيرة في السيارات والمنسوجات، والتي كانت كثيفة العمالة نسبياً، مرتبطة بلجنة التنمية الاقتصادية، وأيد "هنري فورد" سياساتها في وقت مبكر.

(1) على الرغم من أن الوثيقة تذكر أنها لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أمناء لجنة التنمية الاقتصادية، إلا أنها بيان رسمي صادر عن لجنة البحوث والسياسات التابعة للجنة التنمية الاقتصادية، والتي كانت تضم في ذلك الوقت الرؤساء التنفيذيين لليبي أوينز فورد جلاس Libbey-Owens-Ford Glass، وإستمان كوداك Eastman Kodak، وشركة نيويورك للتأمين على الحياة New York Life Insurance، وستوديبكار Studebaker، وجيو أ. هورمل وشركاه Geo. A. Hormel and Co، فيديرتيد ديبارتمنت ستورز Federated Department Stores، سكوت بيبير Scott Paper، جنرال إلكتريك General Electric، آر. اتش. ماكي R. H. Macy، وشركة نورث ويست بانكوربوريش Northwest Bancorporation (CED, 1947).

بعد سبعة عشر عامًا، في عام 1964م، ذكر تقرير آخر صادر عن لجنة الأبحاث والسياسة التابعة للجنة التنمية الاقتصادية، بعنوان "صلاحيات النقابة ووظائف النقابة: نحو توازن أفضل"، "يجب أن يكون العمال قادرين على تشكيل نقابات تتمتع بسلطة كافية لتمثيلهم بشكل فعال في المفاوضات مع أصحاب العمل التي تؤثر على شروط وأحكام عملهم" (9, 1964, CED)، رغم أنها حذرت من أن النقابات تتراكم الكثير من السلطة⁽¹⁾. بعد مراجعة موجزة لتاريخ تصاعد العمال الذي بدأ في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين وسلسلة قوانين العمل التي أقرها الكونغرس منذ عام 1932م، خلص التقرير إلى الأسطر التالية:

نعتقد أن تشريعات العمل الوطنية التي اعتمدت في الجبل الماضي، عند أخذها بالكامل، كانت بناءة. للعودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل عام 1932م، أو قبل عام 1947م، أو قبل عام 1959م، سيكون أمرًا غير مرغوب فيه للغاية [12]⁽²⁾.

في عام 1948م، أصدرت لجنة التنمية الاقتصادية بيانًا عن السياسة الحكومية بعنوان: السياسة النقدية والمالية لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار. وقد أوضح البيان بالتفصيل دعمه لوجهة النظر الكينزية حول الدور المناسب للحكومة الفيدرالية في تحقيق الاستقرار للاقتصاد وتعزيز التوظيف المرتفع من خلال السياسة النقدية والمالية. لاحظ البيان أن "السياسات النقدية والمالية هي وظائف أساسية للحكومة... [التي] تشجع أو تثبط التوسع المالي" (CED, 1948, 57)⁽³⁾.

(1) في وقت صدور بيان عام 1964م، كانت لجنة البحوث والسياسات في لجنة التنمية الاقتصادية تتألف من خمسين من أصل مائتين من أعضاء لجنة التنمية الاقتصادية (CED, 1964).

(2) فرض قانون لاندروم - غريفين Landrum-Griffin Act لعام 1959م قواعد جديدة على التنظيم الداخلي للنقابات.

(3) دعا تقرير لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى خفض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق الحكومي عندما أصبح من الضروري مواجهة تأثير انخفاض استثمار الأعمال، =

لماذا تقدّم المنظمة الرائدة المدافعة عن سياسات الأعمال الكبرى في ذلك العصر الدعم للنقابات العمالية، والمساومة الجماعية، والسياسات الكلية الكيبنزية، ودولة الرفاهية؟ هناك عدة أسباب لذلك، تضرب بجذورها في ظروف الأربعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة والعالم⁽¹⁾. الأولى نشأت عن تطور علاقات الإدارة - العمالة في الولايات المتحدة بعد أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. قبل ثلاثينيات القرن العشرين، مع استثناءات قليلة قاومت الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بشدة الاعتراف بالنقابات، أكثر من الشركات الكبرى في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى. في عمق الكساد العظيم، بدأت طفرة عمالية كبيرة في الولايات المتحدة، حيث أطلق العمال في العديد من الصناعات حملات للاعتراف بالنقابات، بما في ذلك في السيارات، والصلب، والإطارات، والآلات الكهربائية، والشاحنات، وتحميل وتفريغ السفن. أدت المعارك الشرسة والعنف إلى اكتساب العمال قوة مع مرور الوقت، مما اضطر العديد من الشركات العملاقة إلى الاعتراف بالنقابات والتفاوض معها⁽²⁾. عندما

= وهو شكل من أشكال السياسة الكيبنزية التي غالبًا ما تسمى "الكيبنزية المحافظة". في ستينيات القرن العشرين، التي اعتبرت نقطة عالية من الاستخدام المفتوح للسياسة الكيبنزية من قبل الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة، كانت هذه النسخة من التحفيز الكيبنزي، في شكل خفض ضريبي واسع النطاق، هي التي اقترحتها إدارة كينيدي ثم تم تمريرها من قبل الكونغرس خلال إدارة جونسون.

(1) في حين أدت ظروف مماثلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى إلى دعم الشركات الكبرى لمثل هذه التدابير، فإن المسار الدقيق لعملية إنشاء الرأسمالية المنظمة اختلف عبر البلدان، وكذلك الشكل الدقيق للرأسمالية المنظمة. في بعض البلدان الأوروبية، لعبت الأحزاب السياسية القائمة على العمال دورًا رائدًا في تأسيس شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة مع برامج اجتماعية أكثر سخاء مما كان عليه الحال في الولايات المتحدة.

(2) بحلول أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، استسلمت قلة من الشركات الكبرى، عندما واجهت حملات نقابية عاقدة العزم من قبل عمالها، واعترفت بالنقابة، كما هو الحال في شركة الصلب الأمريكية في عام 1937 م. ومع ذلك، قاومت معظم الشركات =

دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، قبلت القيادة العمالية الهدنة، واتفقت على تعهد بعدم الإضراب طوال فترة الحرب. خلال الحرب، مع التوظيف الكامل الذي يُعزّز من قوة العمال التفاوضية ونجاح المجهود الحربي الذي يعتمد على تعاون العمال، حققت النقابات العديد من المكاسب الأخرى، بما في ذلك تحصيل مستحقات النقابات، وإجراءات التظلم، والأقدمية كأساس للترقية، والحماية من تسريح العمال، والمزيد من توسيع عضوية النقابة.

بعد نهاية الحرب، اندلعت موجة إضراب على مستوى البلاد في عام 1946م في العديد من الصناعات الرئيسية، بعد رفع القيود المفروضة على أسعار الأجور في زمن الحرب ونهاية التعهد بعدم الإضراب. ومع ذلك، مع اندلاع الحرب الباردة، انتقلت السياسة الأمريكية إلى اليمين. كان العديد من الزعماء النقابيين الأكثر فاعلية هم الشيوعيين أو الاشتراكيين أو المتطرفين المستقلين، وتم تصوير الحركة النقابية على أنها "هدامة". جلبت انتخابات الكونغرس عام 1946م مكاسب كبيرة للمعارضين الجمهوريين للحركة العمالية. تحالفت الشركات الكبرى الآن مع الشركات الأصغر من أجل دفع تشريعات عمالية مقيدة جديدة، مما أدى إلى إقرار قانون تافت - هارتلي^(*) Taft- Hartley Act بشأن حق النقض للرئيس ترومان Harry S. Truman في عام 1947م، وهو القانون الذي حظر

= الكبرى في تلك الفترة. لم ينل عمال السيارات المتحدون اعترافاً نقابياً من جنرال موتورز إلا بعد إضراب مطول ودراماتيكي في 1936-1937م، في حين خاض العديد من شركات الصلب الكبرى بخلاف الصلب الأمريكية معارك عنيفة ضد نقابة عمال الصلب في عام 1937م.

(*) قانون علاقات العمل - الإدارة لعام 1947م ويعرف بقانون تافت - هارلي نسبة للسيناتور الجمهوري روبرت تافت Robert A. Taft والعضو الجمهوري في الكونغرس "فريد هارلي جونيور" Fred A. Hartley Jr.، وفيه بعض التعديلات على قانون فاغنر Wagner لعام 1935م المؤيد للنقابات، حيث تطلب التعديلات من النقابات تقديم إخطار لأرباب العمل قبل ثمانين يوماً من تنفيذ أي إضراب، كما تفرض على مسؤولي النقابات إنكار أي اتهامات شيوعية تحت القسم.

المقاطعة الثانوية وغيرها من التكتيكات النقابية الفعالة. عندما تجذرت الحرب الباردة، ومعها الخوف من المتطرفين، انقلب القادة الأكثر اعتدالاً في اتحاد النقابات الصناعية الجديد، كونغرس المنظمات الصناعية، في عام 1948م ضد قادة النقابات اليسارية في وسطهم الذي لعب دوراً رئيسياً في معظم المواجهات العمالية الكبرى مع الشركات الكبرى منذ الثلاثينيات من القرن العشرين. وقد توج هذا بطرد العديد من النقابات الوطنية الكبرى بقيادة الشيوعيين وغيرهم من اليساريين من كونغرس المنظمات الصناعية في 1949-1950م. وتم فصل العديد من النشطاء اليساريين من وظائفهم من قبل الإدارة.

في هذا السياق، خلصت كتلة أساسية من قادة الشركات إلى أن الوقت كان مناسباً لعقد صفقة مع قيادة عمالية أصبحت الآن أكثر اعتدالاً ومطوّقة من قبل تافت - هارتلي. حاولت الشركات الكبرى هزيمة تصاعد العمالة لمدة خمسة عشر عامًا، لكنهم فشلوا في ذلك. لقد قرروا على ما يبدو أن قبول النقابات والمشاركة في المساومة الجماعية بشأن الأجور وظروف العمل هو أفضل خيار متاح لديهم. ووافقت القيادة النقابية التي تم تطويعها حديثاً، مجردة من الكثير من مسؤولياتها الأكثر تشدداً وتم سحقها بسبب التحول في المشاعر العامة التي كانت في السابق موالية للنقابات، على الاتفاق، الذي تضمن التخلي عن تكتيكات النقابات الأكثر تشدداً، وقبول العديد من حقوق الإدارة، وواعد بتطبيق عقود المساومة الجماعية على أعضائها صعبى المراس في كثير من الأحيان بمجرد التوقيع عليها. لو كان القضاء على النقابات أمراً محتملاً، فمن المحتمل أن يكون عدد قليل من الشركات الكبرى، إن وجدت، قد وقعت على هذا الاتفاق، لكن خيار مواصلة الجهود لطرد النقابات لم يكن خياراً واقعياً.

تقدم شركة فورد للسيارات مثلاً جيداً على الشركة التي حاربت التنظيم النقابي بشدة في ثلاثينيات القرن العشرين قبل أن تغير موقفها في أواخر الأربعينيات. في حادثة مشهورة في 26 مايو 1937م، تعرض زعيم اتحاد عمال السيارات "والتر روثر" Reuther Walter للضرب المبرح على أيدي حراس

الأمن في شركة فورد للسيارات بينما كان يوزع المنشورات بالقرب من بوابة مصنع فورد. في تحول ملحوظ، في عام 1946م، صرّح "هنري فورد" الثاني، الذي صعد مؤخرًا على رأس الشركة، أن الشركة "ليست لديها رغبة... في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء... لا نريد تدمير النقابات" (McQuaid, 1982, 143).

أشار مقطع تم الكشف عنه في بيان لجنة البحوث والسياسات الصادر عن لجنة التنمية الاقتصادية لعام 1964م عن النقابات إلى ميزة، من وجهة نظر الشركات، لقبول علاقة مستقرة مع النقابات العمالية. عبر البيان عن بعض الاستياء من النشاط السياسي للنقابات، لكنه أشار إلى ما يلي:

ومع ذلك، فإن نظام (النشاط النقابي في السياسة) له أيضًا بعض المزايا. وربما يميل إلى تركيز اهتمام العمالة الأمريكية على المساومة الجماعية بدلاً من الجهود الرامية إلى استحضار قدرة الحكومة على تغيير الظروف التي من الأفضل تركها لصنع القرار الخاص... ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت لسياسة العمالة الأمريكية هي إلى أي مدى أبعدت الحكومة عن تحديد ظروف عمل محددة (CED, 1964, 13-14).

لقد عبّر ذلك عن تفضيل السياسات المعتدلة والتي نشأت عن النشاط السياسي للنقابات في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، ففي معظم الدول الأوروبية في تلك الفترة لعب العمال دورًا سياسيًا أكثر راديكالية. داعمين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي مارست الضغوط من أجل المزيد من تدخل الدولة في مجال الأعمال مع الإعلان عن هدف نهائي يتمثل في استبدال الرأسمالية بالاشتراكية.

سبب ثانٍ لدعم الشركات الكبرى للمؤسسات الرئيسية للرأسمالية المنظمة كان الخوف من عودة الكساد العظيم. كان لدى الشركات الكبرى سبب وجيه لتأييد السياسة الكلية الكينزية والأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية. عرف

الجميع أن الإنفاق الهائل وتعبئة الحرب العالمية الثانية قد أنهيا فجأة الكساد العظيم. في عام 1939 م، أي بعد عقد من بدء الكساد العظيم، رغم انخفاضه من أعلى مستوى له وهو 25٪ في عام 1933 م، كان معدل البطالة لا يزال عند 17.2٪، وكان الاستثمار الثابت للأعمال 5.8٪ فقط من مستواه عام 1929 م. وسرعان ما أدى التأثير الاقتصادي الناجم عن الدخول في الحرب إلى إنهاء الكساد، الأمر الذي دفع معدل البطالة إلى الانخفاض إلى 1.2٪ في عام 1944 م. ولكن بمجرد انتهاء ظروف الحرب فإن الكساد سوف يعود، وقد قررت أغلب الشركات الكبرى أن حكومة فيدرالية ضخمة قادرة على تثبيت استقرار الاقتصاد ومنع عودة الكساد.

رأى بيان لجنة التنمية الاقتصادية عام 1948 م حول السياسة النقدية والمالية، "يعرف هذا الجيل، بعد أسوأ كساد وواحد من أشد التضخمات [بعد انتهاء الرقابة على أسعار الحرب العالمية الثانية] في تاريخنا، أن اقتصادنا يمكن أن تكون له تقلبات كبيرة في الإنتاج، والتوظيف، والأسعار" (CED, 1948, 9). ولتجنب تكرار الكساد، أقر التقرير سياسة الحكومة المناهضة للدورة الاقتصادية، بما في ذلك التوسع النقدي والتخفيضات الضريبية إذا هدد الركود، حتى لو كان ذلك يعني عجز ميزانية الحكومة، أشار التقرير إلى أنه بعد الحرب، كان حجم الحكومة الفيدرالية كبيرًا توسعت نسبة إلى الاقتصاد، إلى 15 إلى 25٪ من الدخل القومي اعتمادًا على احتياجات الإنفاق العسكري. وخلص إلى أن "السياسة الحكيمة، فيما يتعلق بالميزانيات من هذا الحجم، يمكن أن تمارس تأثيرًا مستقرًا عظيمًا على الاقتصاد" [14]⁽¹⁾.

كما أوضح البيان أن الشركات الكبرى تعتبر المخاطر عالية جدًا في الجهود

(1) على النقيض من ذلك، عارضت غرفة التجارة الأمريكية، التي كان معظم أعضائها من الشركات الصغيرة، التحفيز الكينزي للاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، حتى عندما وقع الركود في عام 1949 م (Collins, 1981, 127-128).

المبدولة لمنع حدوث كساد آخر. بعد تعداد التكاليف الواضحة للكساد في الناتج المفقود، والبطالة، والإفلاس، وحجز الرهن العقاري، أضاف النتائج التالية: الإحساس العميق الناتج عن الظلم والإحباط" و"تقبل النمو للأفكار العقيمة أو الخطيرة التي يبدو أنها تعد بالفرج من كل العلل" (9-10). أي أن الشركات الكبرى كانت خائفة من أنه إذا عاد الكساد الحاد وأصبح الناس مقتنعين بأن هذه كانت تجربة حتمية في نظام رأسمالي، فإن النتيجة ستكون الدعم المتزايد لبديل اشتراكي للرأسمالية. لقد بدت السياسة الكينزية أفضل بكثير من خسارة الرأسمالية.

العامل الثالث الذي دفع الشركات الكبرى نحو دعم المؤسسات الجديدة للرأسمالية المنظمة كان الدعم الشعبي الكبير للأحزاب الاشتراكية والشيوعية في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة. في بريطانيا، فاز حزب العمال الراديكالي آنذاك بانتصار كبير في الانتخابات عام 1945م واستهل برنامجاً لتأميم الصناعات الرئيسية. كانت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تتنافس على السلطة في فرنسا وإيطاليا. وكانت الأحزاب اليسارية قوية أيضاً في اليابان. حتى في الولايات المتحدة، لعب الحزب الشيوعي دوراً مهماً من أواخر ثلاثينيات القرن العشرين وحتى منتصف الأربعينيات، رغم أنه سُحق بسهولة في ظروف الحرب الباردة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. من المحتمل أن تكون الشركات الأمريكية الكبرى تخشى من أن دعم الاشتراكية قد ينتشر إلى الولايات المتحدة حتى في غياب كساد شديد آخر. يجب أن تكون سياسة الاعتراف ببعض حقوق العمالة والسعي إلى التوظيف الكامل بمثابة الحصن ضد انتشار المشاعر الاشتراكية في الولايات المتحدة. وبالمثل، فإن قبول الشركات الكبرى لبرامج الرعاية الاجتماعية المتواضعة التي بدأت في الثلاثينيات، والتي تم التعبير عنها في وثيقة لجنة التنمية الاقتصادية لعام 1944م (Benton, 1944)، التي عارضت محاولة دحر الضمان الاجتماعي أو تعويض البطالة، لا بدّ أنها كانت تبدو ثمناً ضئيلاً يتم دفعه لتفادي الاشتراكية.

الرابع، والأخير، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قفز عدد الدول التي تحكمها الأحزاب الشيوعية فجأة، من واحدة - الاتحاد السوفيتي - إلى تسع دول. وصلت الأحزاب الشيوعية إلى السلطة في ست دول من أوروبا الشرقية تحت الاحتلال من قبل الجيش السوفيتي، وكذلك في دولتين من أوروبا الشرقية دون مساعدة السوفييت (يوغسلافيا وألبانيا). بعد بضعة سنوات، في عام 1949م، وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة في أكثر دول العالم سكانًا، مما يعني أن حوالي ثلث سكان العالم كانوا يعيشون تحت حكم الحزب الشيوعي. وهكذا، ظهرت كتلة شيوعية قوية لأول مرة. زعمت الدول التي تحكمها الشيوعية أنها دول عمالية قضت على المشاكل التي فرضتها الرأسمالية على العمال. ضغط هذا على الشركات الكبرى لتقديم تنازلات للعمال، لمنع العمال الأمريكيين من النظر إلى النظام الاشتراكي المؤثر عالميًا الآن كنموذج جذاب⁽¹⁾.

أيد عدد قليل من كبار رجال الأعمال الاتفاق الجديد في ثلاثينيات القرن العشرين، مثل جوزيف كينيدي Joseph Kennedy، الذي عيّنه "روزفلت" ليكون أول رئيس لهيئة الأوراق المالية والبورصات⁽²⁾. ومع ذلك، فإن مثل هؤلاء المنشقين كانوا أقلية في ثلاثينيات القرن العشرين؛ لأن معظم الشركات الكبرى عارضت المحاولات الأولية للصفقة الجديدة لإنشاء شكل منظم للرأسمالية. فقط خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الظروف المتغيرة التي تم سردها أعلاه،

(1) إن السمات السلبية العديدة للنظام في الدول التي يحكمها الشيوعيون انتهت إلى الحد بشكل كبير من جاذبيته للعمال في الغرب.

(2) يقال إن "جوزيف كينيدي"، والد الرئيس "جون كينيدي" وعضوي مجلس الشيوخ "روبرت" و"إدوارد كينيدي"، أوضح لماذا كان رأسمالي ثري مثله يدعم صفقة روزفلت الجديدة بالقول إنه "سيتمخلى عن نصف ثروته من أجل التأكد من أن تتمتع أسرته بالنصف الآخر في سلام وأمان" (Whalen, 1963). كان يتحدث مجازًا - كما هو معروف، لم يتخلل عن نصف ثروته، لكنه دعم سياسات إعادة التوزيع في الصفقة الجديدة. هذا الاقتباس المذكور على نطاق واسع من كينيدي ورد في مقال والين ولكن دون تحديد التاريخ أو السياق.

تحوّل جزء حاسم من الشركات الكبرى لصالح الرأسمالية المنظمة. عندما دخلت الشركات الكبرى في تحالف مع العمالة المنظمة لدعم الرأسمالية المنظمة، كان هذا التحالف القوي قادرًا على تأسيس وتوطيد النظام الجديد.

ولم تدعم كل الأعمال الرأسمالية المنظمة. تبقى قطاعان في المعارضة. كان أحدهما مؤلف من قادة أعمال رفيعي المستوى اللذين تمسكوا بعدائهم القديم لنقابات العمال وجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. على سبيل المثال، ظلت عائلة دو بونت du Pont، وهي واحدة من أغنى العائلات في الولايات المتحدة، في المعارضة العنيدة. كانت قاعدتهم شركة دو بونت للكيماويات DuPont Chemical Company، ولفترة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى، جنرال موتورز، التي سيطروا عليها حتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن الأعمال الكبرى المعارضين للرأسمالية المنظمة كانوا أقلية الآن.

كانت المعارضة الرئيسية للرأسمالية المنظمة من الشركات الأصغر وجمعياتها. لم تتخلَّ غرفة التجارة الأمريكية، التي كانت منذ فترة طويلة الممثل الرئيسي للشركات الصغيرة، عن معارضتها للرأسمالية المنظمة، لا سيما قبول النقابات العمالية وبرامج الرفاه الاجتماعي وعجز الموازنة (Collins, 1981). في جلسات

(1) في دعوى غير عادية ضد الاحتكار في ثلاثينيات القرن العشرين، أرغمت حكومة الولايات المتحدة شركة دو بونت كيميكال على بيع حصتها المسيطرة في شركة جنرال موتورز. وكان السبب المزعوم هو الادعاء بأن شركة دو بونت كيميكال تستخدم سيطرتها على جنرال موتورز لاحتكار مشترياتها من الطلاب. يعتقد العديد من المراقبين أن السبب الحقيقي وراء هذا العمل لمكافحة الاحتكار هو تعاطف "دو بونتس" مع النازية علنًا. مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، ومعها احتمالات تحول جنرال موتورز قريبًا إلى مصنع كبير للأسلحة، فإن ترك جنرال موتورز في أيدي دو بونتس ربما كان ليصبح حماقة في نظر إدارة روزفلت. لم يفعل البيع القسري لممتلكات جنرال موتورز شيئًا لتخفيف عداوة دو بونتس للرأسمالية المنظمة.

استماع عقدها الكونغرس في خمسينيات القرن العشرين حول قضايا السياسة الاقتصادية، كانت غرفة التجارة ترسل خبراءها بانتظام للإدلاء بشهاداتهم بأن النقابات العمالية تنتهك حقوق العمال، وأن الضمان الاجتماعي يقوض حوافز العمل، وأن أمريكا تتجه نحو منحدر زلق نحو الاشتراكية. كانت معارضة الرأسمالية المنظمة من الشركات الصغيرة مفهومة. خلافاً للشركات الكبرى، تكافح الشركات الصغيرة من أجل البقاء يوماً بعد يوم، وتعمل عادةً على هوامش ربح ضئيلة في قطاعات تنافسية للغاية في الاقتصاد. تتعرض نسبة كبيرة من الشركات الصغيرة كل عام للإفلاس. لدى هذه الشركات صعوبة في دفع أجور النقابات، وتحمل الضرائب لدعم برامج الرعاية الاجتماعية، والتعامل مع نفقات الإذعان للبرامج التنظيمية الحكومية.

واجهت الأعمال الكبرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بيئة مختلفة تمامًا عن بيئة الشركات الصغرى. تعمل الأعمال الكبيرة عادةً في الصناعات التي لا يوجد فيها سوى عدد قليل من المنافسين الرئيسيين وتمتلك موارد مالية كبيرة، وتستطيع أن تدفع أجور النقابات والضرائب اللازمة لدعم برامج الرعاية الاجتماعية. إذا لزم الأمر، يمكنها استخدام قوتها السوقية لتجاوز الزيادة في التكاليف من خلال رفع الأسعار. على عكس الشركات الصغيرة، لم يواجهوا الخوف من طردهم من العمل، الأمر الذي مكّن من الأخذ في الحسبان الفوائد المحتملة على المدى الطويل للترتيبات الجديدة التي قد تفوق تكاليفها. كانت الحكومة الفيدرالية الكبيرة التي ستدخل في الاقتصاد احتمالاً نخباً للشركات الصغيرة النموذجية، والتي لم يكن لديها سوى القليل من السلطة للتأثير على اتجاه سياسة الحكومة الفيدرالية، في حين أن الأعمال الكبرى كانت واثقة من قوتها لمنع حكومة فيدرالية كبيرة من التحول ضد مصالحها الأساسية. في حين أن هذه الميزات لحالة الشركات الكبيرة لا تضمن بأي حال دعمها لشكل منظم من

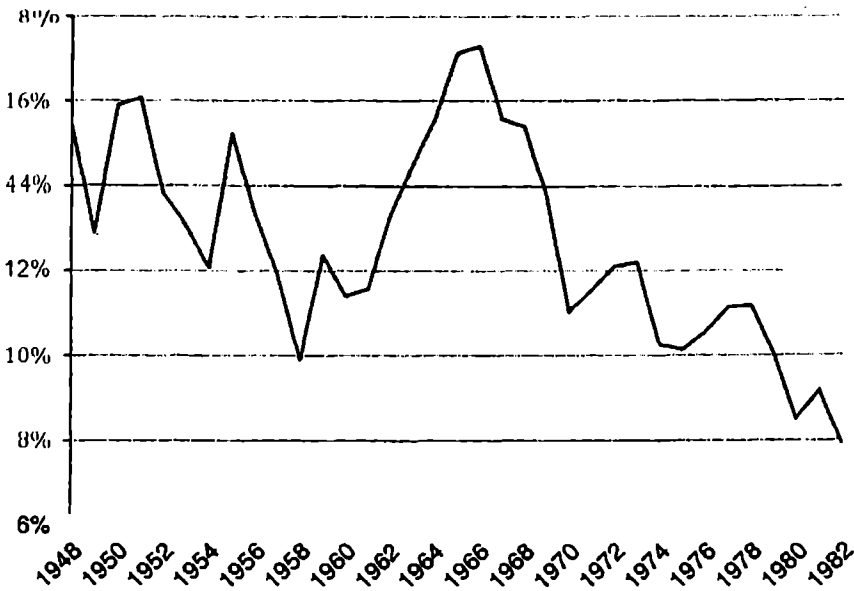
أشكال الأسهم، إلا أنها في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي جعلتها مقبولة للأعمال الكبيرة⁽¹⁾.

انتهى الأمر بالأسهم المنظمة إلى العمل بشكل ملحوظ لصالح الأعمال الكبيرة، وربما بشكل أفضل مما كان متوقعًا. نظرًا لاستمرار "العصر الذهبي للأسهم" في الولايات المتحدة، فقد حقق العديد من الفوائد للأعمال الكبيرة، بما في ذلك علاقات العمل المستقرة، وتكاليف العمالة التي يمكن التنبؤ بها، وغياب الركود الحاد، والنمو الاقتصادي السريع، وارتفاع معدل نمو إنتاجية العمالة. ارتفعت أجور العمال، ولكن على المدى الطويل، ليس بشكل أسرع من إنتاجية كل عامل، وبحلول منتصف ستينيات القرن العشرين، وصل معدل الربح إلى أعلى مستوى له في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما سنرى أدناه.

وعلى الرغم من ذلك كان للأسهم المنظمة ملامح لم تكن مثالية بالنسبة للشركات الكبرى. كان على هذه الشركات مواجهة النقابات العمالية القوية نسبيًا. أن تساعد في دفع تكلفة برامج الرعاية الاجتماعية. كان عليهم تحمّل أنواع مختلفة من القوانين. ومع ذلك، فإن صراعات العمال، والخوف من كساد آخر، والخوف من الشيوعية / الاشتراكية قد دفعت الشركات الكبرى على مضض إلى قبول الإصلاحات التي كانوا بلا شك سيكونون أكثر سعادة في الاستغناء عنها.

مكتبة
t.me/soramnqraa

(1) جادل بعض المحللين بأن الشركات الكبرى تفضل حتمًا شكلاً من أشكال الأسهم التي تنظمها الدولة بنشاط. وفي حين حظيت هذه الحجة بدعم تاريخي كبير قبل السبعينات، فإن التاريخ الأحدث يجعل من الصعب الحفاظ على مثل هذا الرأي.



الشكل 1.3. معدل ربح قطاع الأعمال التجارية للشركات غير المالية بالولايات المتحدة،

1982-1948

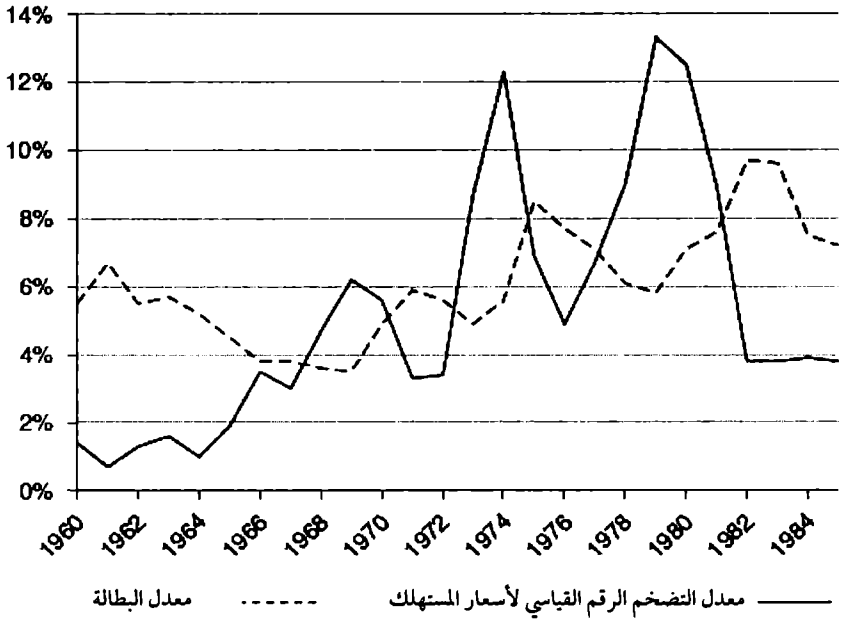
المصدر: 4.1 Table Assets, I.14 Table NIPA, 2013, Analysis Economic of Bureau. US

نهاية العصر الذهبي: أزمة سبعينيات القرن العشرين

كما لوحظ أعلاه، حققت الأسهم المنظمة نموًا اقتصاديًا سريعًا نسبيًا في الولايات المتحدة منذ أواخر الأربعينيات وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين. في الفترة من 1948 إلى 1973 م، كان هناك نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، وفي إنتاج القطاع الخاص، وفي إنتاجية العمل. وفي حين أنه لم يتم القضاء على الفقر والتفاوت، تم تقاسم النمو الاقتصادي في تلك الفترة على نطاق واسع مع نمو الأجور في الساعة بشكل سريع وثابت (مع انخفاض عام واحد فقط في عام 1959 م) وانخفضت درجة التفاوت في الدخل خلال هذه الفترة. وقد تم إيراد بيانات مفصلة عن هذه الاتجاهات في الفصل الرابع.

لم تتخلف الأعمال عن الركب في العصر الذهبي للأسهم. ويوضح الشكل 1.3 معدل الربح لقطاع أعمال الشركات غير المالية في الولايات المتحدة بينها يتجه

معدل الربح نحو الانخفاض منذ أوائل الخمسينيات وحتى أوائل الستينيات من القرن العشرين، فقد ارتفع في منتصف الستينيات إلى أعلى معدل له في فترة ما بعد الحرب، حيث بلغ 17.3٪ عام 1966م.



الشكل 2.3. معدلات التضخم والبطالة السنوية 1960-1985.

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics، 2013.

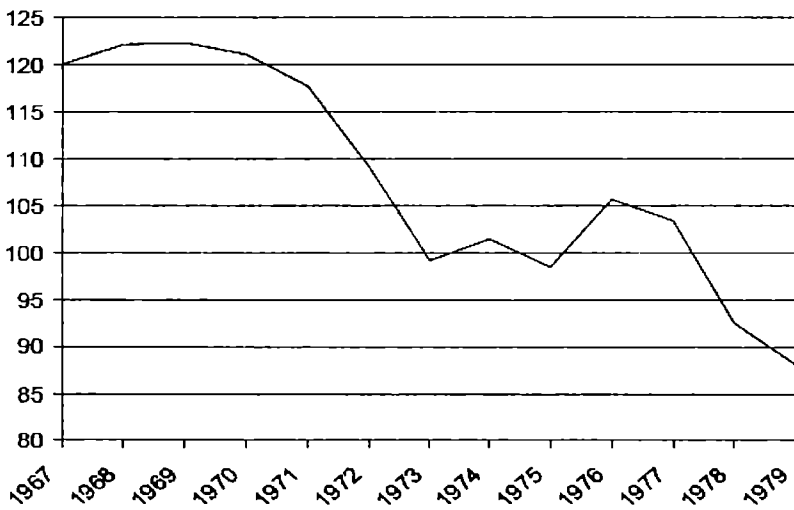
ملاحظة: تم قياس تضخم أسعار المستهلك من ديسمبر إلى ديسمبر.

ومع ذلك، بعد عام 1966م نشأت مشكلة من وجهة نظر الأعمال. ففي حين استمرت الأجور الحقيقية في النمو، ولو كانت أبطأ إلى حد ما من السابق، فإن الأرباح بدأت تؤدي بشكل سيء. في الفترة من 1966 إلى 1973م، ارتفع الأجر بالساعة الحقيقي بنسبة 1.7٪ سنوياً، بانخفاض عن معدل نموه البالغ 2.5٪ سنوياً من 1948 إلى 1966م (، *Economic Report of the President*، 1990)⁽¹⁾. ومع ذلك، كما يوضح الشكل 3-1، انخفض معدل الربح بشكل

(1) يشير الأجر الحقيقي هنا إلى الأجر بالساعة الذي يحصل عليه العاملون في مجال الإنتاج أو العاملين غير المشرفين في القطاع الخاص، والذي يتم تصحيحه تبعاً للتضخم.

حاد خلال 1966-1973 م، حيث فقد 29.5٪ من قيمته لعام 1966 م بحلول عام 1973 م⁽¹⁾. في الفترة من 1966 إلى 1973 م، ارتفعت حصة تعويض العمالة في الدخل القومي بنسبة 2.8 نقطة مئوية، بينما انخفضت حصة أرباح الشركات بالمقدار نفسه تقريبًا، 3.0 نقطة مئوية (U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables 1.1.4, 1.12, and 1.14).

بعد عام 1973 م، واجه كل من العمل والأعمال ضغطًا كبيرًا. خلال الفترة 1973-1979 م، انخفض الأجر الحقيقي بنسبة 4.4٪ في حين واصل معدل الربح انخفاضه، حيث انخفض بنسبة 17.8٪ خلال تلك الفترة. ارتفع الإنتاج بالساعة في قطاع الأعمال غير الزراعية بمعدل 1.1٪ فقط سنويًا في الفترة 1973-1979 م (U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013). تعتبر السنوات 1973-1979 م بحق فترة أزمة اقتصادية.



الشكل 3.3. القيمة المرجحة للتجارة المتعددة الأطراف للدولار الأمريكي، 1979-1967 (مارس 1973=100).

المصدر: Economic Report of the President, 1990, 418, Table C-109.

(1) انخفضت القيمة المصححة للتضخم لأرباح الشركات قبل الضرائب في الفترة من عام 1966 م إلى عام 1973 م بنسبة 9.3٪.

لم تنخفض الأجور ومعدل الربح فقط بعد عام 1973 م بينما ركبت الإنتاجية، بل دخل الاقتصاد في فترة من عدم الاستقرار. وقد تسارع التضخم الذي كان يتنامى منذ أواخر ستينيات القرن العشرين في الفترة بين عامي 1973 و1974 م، حيث رفعت منظمة البلدان المصدرة للنفط التي تم تمكينها حديثاً أسعار النفط بشكل حاد في أواخر عام 1973 م، في حين تم في الوقت نفسه رفع الضوابط المفروضة على أسعار الأجور منذ عام 1971 م. وكما يوضح الشكل 2.3، فإن حالة الركود التضخمي المفزعة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي قد اجتاحت الاقتصاد الأمريكي في عامي 1974-1975 م، حيث أدى الركود الحاد نسبياً إلى رفع معدل البطالة إلى 9.0٪ في مايو 1975 م، بينما ظل التضخم مرتفعاً رغم انخفاضه بعض الشيء. ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 8.3٪ في عام 1973 م، و12.3٪ في عام 1974 م، و6.9٪ في عام 1975 م. واتجه كل من معدل البطالة ومعدل التضخم إلى الارتفاع بشكل ملحوظ بعد عام 1973 م.

في الوقت نفسه، أصبحت أسواق العملات العالمية غير مستقرة كما انهار نظام "بريتون وودز" النقدي، مع أسعار صرفه الثابتة، خلال 1971-1973 م. انخفضت بحدّة القيمة الدولية للدولار، والذي ظل عملة التجارة في العالم، وتذبذبت بشكل كبير بعد عام 1971 م، كما يوضح الشكل 3.3. خلال عامي 1973-1979 م كان هناك شعور عام في الولايات المتحدة بأن الاقتصاد كان يخرج عن السيطرة. أثبتت التقنيات الكينزية، التي كانت تعمل من قبل بفعالية، أنها عاجزة عن حل مشاكل البطالة المرتفعة، والتضخم السريع، وعدم استقرار العملات الدولية في وقت واحد. من شأن التوسع المالي والنقدي أن يُحَفِّز النمو ويقلل معدل البطالة، ولكن التضخم سينطلق قبل أن تصل البطالة إلى مستوى يعتبر مقبولاً. أبطأت السياسة الانكماشية التضخم ولكن على حساب البطالة المرتفعة جداً.

وفياً يتعلق بالكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، لا يوجد اتفاق بين المتخصصين حول سبب الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين. يحدد

الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم السبب الكامن وراء حدوث أزمة اقتصادية طويلة الأمد في نهاية قدرة هيكل اجتماعي للتراكم، والذي كان يعزز في السابق جني الأرباح والتوسع الاقتصادي، على أن يعمل بشكل فعال بعد الآن. ومع ذلك، فإن هذه النظرية لا تحدد بالضبط سبب توقف هيكل اجتماعي معين للتراكم عن العمل بشكل فعال في وقت ومكان معينين. يقدم "باولز" وآخرون (Bowles et al. (1990, chap. 5) تحليلاً مقنعاً لأسباب الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين ضمن إطار الهيكل الاجتماعي للتراكم. يجادلون بأن السبب الرئيسي الكامن وراء تحول الأسهمية المنظمة ما بعد الحرب التي عملت بشكل جيد منذ أواخر أربعينيات القرن العشرين إلى عقبة أمام الاستقرار، وجني الأرباح، والنمو في سبعينيات القرن العشرين كان ظهور صراع متزايد بين الشركات الأمريكية الكبرى والمجموعات التابعة لها في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي. أدى هذا الصراع إلى زعزعة استقرار الأسهمية المنظمة وأدى إلى أزمة سبعينيات القرن العشرين.

قاوم العمال ظروف العمل السيئة وتسريع الوظائف وحاربوا للحصول على حصة أكبر من الكعكة. نجحت الحركة العمالية وحلفاؤها في توسيع حالة الرفاه الاجتماعي من خلال تدابير مثل الرعاية الصحية، وبرامج قسائم الطعام، والتحسينات في نظام الضمان الاجتماعي. شنّ المواطنون حملات فعالة بشكل متزايد لمنع الشركات من فرض التكاليف المتزايدة لأنشطتها الهادفة للربح على المجتمع في شكل منتجات خطيرة، ووظائف غير آمنة، وتدمير البيئة. طالبت الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وحصلت على سعر أفضل لصادراتها النفطية. وقد واجهت شركات التصنيع، التي لم تواجه منافسة جادة من الواردات منذ أربعينيات القرن العشرين، فجأة منافسة من شركات غرب أوروبا واليابان ابتداءً من أواخر ستينيات القرن العشرين.

يزعم باولز وآخرون (Bowles et al. (1990) بأن الشركات الكبرى في الولايات المتحدة سعت إلى كبح جماح كل مجموعة من المجموعات المذكورة

أعلاه، لكن الصراعات المتعددة ظلت دون حل حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين. وهذا يعني، أن الصراع المتصاعد بين الشركات الكبرى في الولايات المتحدة من جهة والعمالة الأمريكية، والمواطنين الأمريكيين، والبلدان الفقيرة والرأسماليين في البلدان المتقدمة الأخرى من جهة أخرى، جعل الهيكل الاجتماعي للتراكم غير فعالاً. وكانت النتيجة انخفاض معدل الربح، وركود نمو الإنتاجية، وارتفاع التضخم، وزيادة البطالة، وانهار نظام بريتون وودز، والفوضى النقدية الدولية.

وفي حين أننا نعتبر هذا التفسير لأزمة سبعينيات القرن العشرين مقنعاً، فليس من الضروري لأغراضنا تقييمه أو النظر في تفسيرات بديلة. الحقائق الاقتصادية التالية ليست موضع نزاع: (1) ظهرت أزمة اقتصادية في سبعينيات القرن العشرين؛ (2) سبق الأزمة انخفاض حاد في ما يهيم أكثر للأعمال، ومعدل الربح، واستمر الانخفاض حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين؛ (3) نمو إنتاجية العمل، وهو متغير رئيسي يكمن وراء قدرة الأعمال على كسب أرباح متزايدة مع مرور الوقت، قد اختفى عملياً؛ (4) "الاقتصاد المختلط" الذي يعمل بسلاسة والذي وعدت به الرأسمالية المنظمة قد توقف عن العمل بسلاسة، ولم يكن العلاج الذي أقرته لإصلاح المشاكل الاقتصادية - إدارة الطلب الكينزية - قادراً على حل المشاكل.

خلال سبعينيات القرن العشرين، احتدّت المناقشات حول سبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد. ودافعت مجموعات الأعمال المختلفة عن مجموعة متنوعة من الحلول، كما فعل ممثلو قطاعات أخرى من المجتمع. كان أحد المصرفيين الاستثماريين البارزين، فيليكس روهاتين Felix Rohatyn من شركة لازارد فريير وشركاه Lazard Freres and Company قد دعا إلى شكل أكثر تنظيمًا يستند إلى صفقات ثلاثية بين ممثلي الأعمال، والعمل، والحكومة. ومع ذلك، فإن هذا الاتجاه لم يكتسب قوة جذب بين الشركات الكبرى التي، في سياق الأزمة

الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، توحدت تدريجياً حول حل مختلف. هذا الحل هو ما نعرفه اليوم باسم النيوليبرالية.

دليل على تحوّل الأعمال الكبرى لدعم النيوليبرالية في أواخر السبعينيات

في أكتوبر 1972م، تم تشكيل منظمة أعمال جديدة كبرى، هي المائدة المستديرة للأعمال، من اندماج منظمين سابقين غير معروفين. على عكس منظمات الأعمال السابقة، كانت عضويتها مقصورة على الرؤساء التنفيذيين للشركات. كان لدى تأسيسها اثنان وثمانون من أعضاء الشركات، بمن فيهم رؤساء أكثر من نصف أكبر مائة شركة صناعية في الولايات المتحدة، وبحلول عام 1979م كان لديها ما يقرب من سبعين من أكبر مائة (69-70, Reuss, 2013). لم تقتصر عضويتها على الشركات الصناعية بل شملت الشركات الكبرى من مختلف القطاعات المالية وغير المالية للأعمال الكبرى في الولايات المتحدة. يتم عرض عينة من أعضائها من الشركات الكبرى في عامي 1972 و1979م في الجدول 4.3⁽¹⁾. كانت خمسة وأربعون شركة كبيرة (أو شركاتها السابقة) المدرجة على قائمة العضوية في الطاولة المستديرة للأعمال مرتبطة من قبل لجنة التنمية الاقتصادية في الوقت ما بين عامي 1943 و1964م، بما في ذلك أي تي أند تي، T&AT، وبنك أميركا America of Bank، وسيتي كورب Citicorp، وإيكسون Exxon، وفورد Ford، وجنرال اليكتريك Electric General، وجنرال موتورز General Electric، وجي بي مورغان J.P. Morgan، والصلب الأمريكي U.S. Steel.

(1) في حين كانت أسرة "دو بونت" من المعارضين العنيدون للرأسمالية المنظمة في الأربعينيات من القرن الماضي، قام الرئيس التنفيذي للشركة الكيمايية، إيرفينغ شابيرو، في سبعينيات القرن العشرين بقيادة الشركة إلى التيار السياسي الرئيسي للشركات الأمريكية الكبرى.

AT&T ⁺	Firestone Tire & Rubber Co. ^{**}
Allied Chemical Corporation ^{**}	Ford Motor Company ^{**}
Aluminum Company of America [*]	General Dynamics Corporation ^{**}
American Can Company ^{**}	General Electric Company ^{**}
American Electric Power Company [*]	General Foods Corp. ^{**}
Atlantic Richfield Company ^{**}	General Mills, Inc. ^{**}
B.F. Goodrich ⁺	General Motors Corporation ^{**}
Bank of America ⁺	Gulf Oil Corp. ^{**}
Bethlehem Steel Corporation ^{**}	International Harvester Company ^{**}
Burlington Industries, Inc. ^{**}	International Nickel Co. ^{**}
Burlington Northern, Inc. ^{**}	International Paper Co. ^{**}
Campbell Soup Company ^{**}	J.C. Penney Co., Inc. ^{**}
Champion International Corp. ^{**}	J.P. Stevens ⁺
Chase Manhattan Bank ^{**}	Kennecott Copper Corporation ^{**}
Chrysler Corporation ^{**}	Mobil Oil Corporation ^{**}
Citibank ^{**}	Morgan Guaranty Trust Co. of N.Y. ⁺
Coca-Cola ⁺	Morgan Stanley & Co., Inc. ⁺
Consolidated Edison [*]	Procter and Gamble ⁺
Corning Glass Works ^{**}	R.H. Macy & Co., Inc. ^{**}
Crown Zellerbach Corp. ^{**}	Scott Paper Company ^{**}
Dow Chemical Company ^{**}	Sears, Roebuck and Co. ^{**}
E.I. du Pont de Nemours & Co. ^{**}	Shell Oil Company ^{**}
Eastern Air Lines ^{**}	Texas Power & Light Co. [*]
Eastman Kodak Company ^{**}	United Aircraft Corp. [*]
Exxon Corporation ^{**}	United States Steel Corporation ^{**}
Federated Department Stores, Inc. ^{**}	

* Member in 1972.

⁺ Member in 1979.

Source: Business Roundtable, 1972; Green and Buchsbaum, 1980, Appendix A.

Note: From the membership list of the Business Roundtable for October 16, 1972, and August 1, 1979.

بخلاف لجنة التنمية الاقتصادية، تأسست المائدة المستديرة للأعمال كجماعة ضغط. مع التمثيل الواسع للشركات الكبرى من القطاعات الرئيسية في الأعمال في الولايات المتحدة، سعت إلى تمثيل المصالح المشتركة بين الشركات الكبرى. أصبحت المنظمة الأكثر أهمية التي تضغط على مصالح الشركات الكبرى في الولايات المتحدة في تلك الفترة (Clawson and Clawson, 1987; Ferguson, 1982; and Rogers, 1986; Vogel, 1989; McQuaid, 1982). لقد تمكنت من تحقيق قدر كبير من وحدة الهدف بين مختلف مصالح الشركات التي تمثلها، مما عزز نفوذها بشكل كبير. على سبيل المثال، في معركة رئيسية حول إصلاح قانون العمل في عام 1978م، حتى الرؤساء التنفيذيين الذين خالفوا قرار المائدة المستديرة للأعمال بمعارضة مشروع القانون هذا مارسوا ضغطاً علنيًا ضده، كما هو موضح أدناه (Vogel, 1989, 154—155).

وكانت الوثيقة التأسيسية للمائدة المستديرة للأعمال، التي صدرت في أبريل 1973م، حذرة ورفيقة نسبيًا. ووصفت مهمتها بأنها التعليم الاقتصادي، وتحسين الاتصالات العامة، وتطبيق القانون من خلال التقاضي، وتحسين العلاقات الحكومية، وتحقيق التوازن في العلاقات بين العمالة والإدارة، على الرغم من أن الهدف الأخير أُنذر بما أصبح بعد بضع سنوات موقفًا صارمًا تجاه العمالة (Roundtable Business, 1973). ومع ذلك، وعلى مدى سبعينيات القرن العشرين، أصبحت المائدة المستديرة للأعمال أكثر حزمًا في الدعوة إلى وضع السياسات العامة⁽¹⁾.

(1) لم تكن المائدة المستديرة للأعمال الأداة الوحيدة التي مارست بها الشركات الكبرى الضغوط في سبعينيات القرن العشرين. فقد أنشأت الشركات الفردية، أو عملت على ترقية إدارات العلاقات الحكومية، فعينت كبار المسؤولين لإدارة هذه الدوائر ومنحتها ميزات أكبر. كما أصبح الرؤساء التنفيذيون الأفراد أكثر نشاطًا في ممارسة الضغط في ذلك العقد (Vogel, 1989, 195—199).

وعلى الرغم من أن المائدة المستديرة للأعمال كانت عبارة عن جماعة ضغط وليست منظمة سياسية، إلا أنها أصدرت من حين لآخر أوراقًا وتقارير أظهرت دعمًا للعناصر المختلفة لإعادة هيكلة النيوليبرالية. في عام 1977م، جادل فريق العمل المعني لديها بمقترحات الضرائب أن هناك حاجة إلى مزيد من الحوافز لتحفيز الاستثمار في الأعمال، بما في ذلك تخفيض ضريبة دخل الشركات، وتخفيضات ضريبية أكبر للاستهلاك، والضرائب المخفضة للأرباح الرأسمالية (Business Roundtable, 1977). بعد ذلك بعامين، في عام 1979م، تناول تقرير آخر معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي. وشدد على أنه يجب اعتبارها مجرد "حد أدنى" لتلبية "الاحتياجات الأساسية" وأنه يجب مراجعة الفوائد "بشكل حاسم لتحديد ما إذا كانت ضرورية حقًا" (Business Roundtable, 1979, 3—4). وأن "الحد الأدنى" الذي يوفره برنامج التقاعد للضمان الاجتماعي ينبغي أن يستكمل بمدخرات العمال الأفراد وخطط معاشات التقاعد الخاصة، والتي "توفر مرونة أكبر لتلبية الرغبات والظروف الفردية" [4]. كما دعا إلى رفع سن التقاعد [6].

دعت سلسلة من التقارير من قبل أو من أجل المائدة المستديرة للأعمال في عام 1979-1981م إلى تخفيضات في التنظيم الاجتماعي. كشفت دراسة أجريت عام 1979م للمائدة المستديرة للأعمال قام بها آرثر أندرسون Arthur Andersen أن عينة من ثمانية وأربعين شركة كبيرة تكبدت 2.6 مليار دولار في تكاليف الامتثال التنظيمي في عام 1977م، والتي كانت تمثل 15.7٪ من صافي دخل الشركات بعد الضرائب و43.4٪ من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير (Arthur Andersen, 1979, iii). وطالبت دراسة متعددة المجلدات للمائدة المستديرة للأعمال بشأن جودة الهواء على تغيير طريقة تقييم الأضرار الصحية الناجمة عن سوء نوعية الهواء، وقدمت اقتراحًا بأن يقتصر العثور على "تأثير

صحي ضار" من نوعية الهواء السيئة على الظروف التي تؤدي إلى "ضرر دائم أو مرض عاجز" (Ferris and Speizer, 1980, iv). ورفضاً للنهج الحالي المتمثل في إضافة هامش أمان في تقرير معايير جودة الهواء، أيد التقرير استبدال "الخطر المقبول" [iv]. واستشهد تقرير صدر عام 1981 م عن نمو الإنتاجية بـ "عبء التنظيم الحكومي المفرط" كسبب رئيسي لنمو الإنتاجية المتباطئ في تلك الفترة (Business Roundtable, 1981, 1). كما دعا إلى تحليل التكاليف والمنافع لتقرير ما إذا كانت التنظيمات مبررة واستشهد بتقدير كان موضع انتقاد كبير بأن التنظيمات الحكومية تكلف 126 مليار دولار في عام 1980 م، والذي قدمه "موراي ويدنباوم" Murray Weidenbaum، أول رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة "ريغان" والناقد القديم للتنظيم الحكومي للأعمال [8].

ومع ذلك، فإن أنشطة ضغط المائدة المستديرة للأعمال في سبعينيات القرن العشرين هي أفضل مؤشر لما ناضلت من أجله. خلال الفترة 1975-1978 م، خاضت المائدة المستديرة للأعمال معركة دفاعية إلى حد كبير ضد مجموعات العمل والمصلحة العامة لتفادي محاولاتها لتعزيز الحركة العمالية وتشديد التنظيم الاجتماعي. أدت فضيحة ووترغيت عام 1973 م إلى زيادة كبيرة في الأغلبية الديمقراطية في مجلسي الكونغرس بعد انتخابات عام 1974 م، ودفعت حركات العمل والمصلحة العامة لتقديم أجنداتها السياسية. وفي حين أن الرئيس 'فورد' استخدم حق النقض ضد عدد من مشاريع القوانين الناتجة، بدا أن انتخاب "جيمي كارتر" الديمقراطي في عام 1976 م يخلق الظروف المواتية لإصدار القوانين التي طالما سعت إليها مجموعات العمل والمصلحة العامة.

ابتداءً من عام 1977 م، تمكّنت المائدة المستديرة للأعمال من عرقلة سلسلة من مشاريع القوانين هذه. في عام 1977 م، كان لها دور فعال في هزيمة تدبير في

الكونغرس، يُسمى "الموقع المشترك"^(*)، كان من شأنه أن يعزز قوة المساومة لنقابات البناء. وفي عام 1978 م، كانت قادرة على منع إقرار مشروع قانون كان من شأنه أن ينشئ جهازًا جديدًا شاملاً لحماية المستهلك تفضله منذ فترة طويلة الحركة التنظيمية، منزلة بالمدافع عن المستهلك رالف نادر Nader Ralph هزيمة غير معتادة (Vogel، 1989).

كان الفوز الأكثر دراماتيكية للأعمال، والغير متوقع، هزيمة مشروع قانون إصلاح قانون العمل في النصف الأول من عام 1978 م. كان قانون إصلاح قانون العمل المقترح لعام 1978 م يمثل الأولوية التشريعية العليا للعامل، وكان الغرض منه عكس اتجاه الانخفاض في التمثيل النقابي. في حين أن قانون العمل الحالي يدعم حق العامل في تنظيم نقابة أو الانضمام إليها، إلا أن الشركات غير النقابية غالبًا ما تستخدم أساليب غير قانونية لهزيمة النقابات، بما في ذلك فصل العمال لدعم النقابة. استغرق حل الإجراءات القانونية الناتجة سنوات عديدة، وكانت العقوبات متواضعة. كان من شأن قانون إصلاح قانون العمل اختصار الفترة الزمنية لقرارات مجلس علاقات العمل الوطنية وزيادة الغرامات المتواضعة على مثل هذه الانتهاكات كفصل العمال بسبب نشاط نقابي. جمع مشروع القانون أغلبية كبيرة من المؤيدين في مجلسي الكونغرس، ووعد الرئيس "كارتر" بالتوقيع على مثل مشروع القانون هذا.

وفي حين مارست العديد من منظمات الأعمال ضغوطًا شديدة ضد مشروع القانون، بما في ذلك تلك التي تمثل الشركات الصغيرة، لعبت المائدة المستديرة

(*) كان مشروع القانون يسمح للعاملين في نقابة بناء بإغلاق موقع البناء وتم رفضه بأغلبية 217-205 صوتًا فيما اعتبر انتصارًا للأقلية الجمهورية والمقاولين والشركات وسماحة العقار رغم التنازلات التي قدمها العمال من أجل تمريره. في يناير 1976 م، كان الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford 1913-2006) قد رفض مشروع القانون تحت ضغط الجناح اليميني للحزب الجمهوري.

للأعمال دورًا رئيسيًا في هزيمته. وبالعامل مع غرفة التجارة والرابطة الوطنية للمصنعين، مارست المائدة المستديرة للأعمال ضغوطًا نشطة ضد مشروع القانون. وكان الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك، ريجينالد جونز Reginald Jones، قد أيد الحياد بشأن مشروع القانون هذا في اجتماع لجنة سياسات المائدة المستديرة للأعمال، حيث تم بالفعل إنشاء نقابات عمالية في جنرال إلكتريك بحيث لا يكون لمشروع القانون أي تأثير مباشر على جنرال إلكتريك. ومع ذلك، عندما ذهب التصويت في لجنة السياسة بشدة لصالح العمل ضد مشروع القانون، عارضت "جنرال إلكتريك" مشروع القانون علنًا ومارست ضغوطًا ضده. استخدمت الشركات الكبرى طائراتها التجارية الخاصة لنقل رجال الأعمال الصغار من جميع أنحاء البلاد إلى مبنى الكابيتول لرؤية ممثليهم. نجحت هذه الجهود عندما انفصل عدد كافٍ من مؤيدي مجلس الشيوخ لدعم تعطيل مشروع القانون في مجلس الشيوخ في يونيو 1978 م، وتلاشى مشروع القانون (Vogel، 1989، 154-156). استنتج قادة العمل، عن حق، أن الشركات الكبيرة التي امتنعت لعقود عن الانضمام إلى الشركات الصغيرة في محاربة العمالة المنظمة قد غيرت موقفها الآن.

لم تكن كافة جهود المائدة المستديرة للأعمال في السبعينيات دفاعية. في عام 1978 م، كان للمائدة المستديرة للأعمال دور فعال في تحويل مشروع قانون إصلاح ضريبة تصاعدية بشكل معتدل إلى مشروع كان ضمن قائمة رغبات الأعمال، بما في ذلك تخفيض المعدل الأعلى المقترح للضريبة على أرباح رأس المال من 48٪ إلى 28٪. في العام نفسه، دفعت الانتقادات الموجهة إلى "التنظيم الحكومي المفرط" من قبل اجتماع المائدة المستديرة للأعمال وكذلك منظمات الأعمال الأخرى ووسائل الإعلام، الرئيس "كارتر" إلى إصدار أمر تنفيذي يطالب الأجهزة التنظيمية بإجراء دراسات التأثير الاقتصادي للتشريعات المقترحة (Ferguson and Rogers, 1986, 106). كانت هذه بداية التحول عن الأساس المنطقي الأصلي للتنظيم الاجتماعي - وهو أنه ينبغي إيقاف الممارسات التجارية إذا تسببت

في ضرر - على نهج التكلفة والمنافع لمقارنة الضرر المتوقع بتكاليف الضوابط التي يصعب قياسها.

بعد تولي "رونالد ريغان" منصبه في يناير عام 1981م، سرعان ما وضعت إدارته برنامجاً يهدف إلى تنفيذ المكونات الرئيسية لإعادة هيكلة النيوليبرالية. في مارس 1981م، قال بيان المائدة المستديرة للأعمال حول الخطة الاقتصادية لإدارة ريغان: "يشعر مجتمع الأعمال بشدة أن الأجزاء الأربعة من خطة الانتعاش الاقتصادي [تخفيض الإنفاق الاجتماعي، التخفيضات الضريبية، تقليص التشريعات، والسياسة النقدية المشددة] ضرورية، ومترابطة، ويجب العمل وفقاً لها". وبعد شهرين أصدرت المائدة المستديرة للأعمال تقريراً جاء فيه: "إن أزمة اقتصادية تواجه الشعب الأميركي وتتطلب تغيرات بعيدة المدى في السياسة الاقتصادية" (Mcquaid، 1982، 320). وهكذا، فقد تخلت المائدة المستديرة للأعمال عن دعمها السابق لمؤسسات الأسهمية المنظمة في معارضة أي تمديد إضافي لها أولاً ثم العمل على عكس اتجاه بعض المؤسسات الرئيسية للأسهمية المنظمة.

إن إجراءات المائدة المستديرة للأعمال، والتي تمثل العديد من الشركات نفسها التي لعبت أدواراً رئيسية في تأييد لجنة التنمية الاقتصادية للأسهمية المنظمة في أربعينيات من القرن العشرين، دعماً لما أصبح يسمى إعادة الهيكلة النيوليبرالية خلال سبعينيات القرن العشرين وحتى عام 1981م، هي دليل على أن قسماً واسعاً وحاسماً من الشركات الكبيرة قد غير موقفه في تلك السنوات. تخلت الشركات الكبيرة عن تحالفها السابق مع العمل المنظم، متحالفة مع الشركات الصغيرة بدلاً من ذلك. ومع ذلك، هناك أنواع أخرى من الأدلة على هذا التحول من جانب الشركات الكبرى في هذه الفترة أيضاً.

بقيت لجنة التنمية الاقتصادية مؤسسة سياسية نشطة في سبعينيات القرن العشرين، وفي 1980م كان مجلس أمناءها لا يزال يضم ممثلين لقطاع واسع من

الشركات الأمريكية الكبيرة، المالية وغير المالية (CED, 1980)، على الرغم من أن لجنة التنمية الاقتصادية لم تلعب الدور نفسه كالممثل الرئيسي للأعمال الكبيرة في ميدان السياسة الذي لعبته في أربعينيات القرن العشرين. وتُظهر بيانات السياسة التي أصدرتها لجنة التنمية الاقتصادية من أوائل سبعينيات القرن العشرين حتى 1980م تطورًا تدريجيًا من موافقها السابقة لصالح الرأسمالية المنظمة إلى تأييد العناصر الرئيسية للتحويل النيوليبرالي. بدأ تقرير لجنة التنمية الاقتصادية لعام 1972م، بعنوان "العمالة العالية بلا تضخم"، ملاحظة كينزية، مؤيدًا "الإدارة السليمة للطلب الإجمالي من خلال السياسات المالية والنقدية المناسبة" (CED, 1972, 16). وذهب أبعد من ذلك في اتجاه تدخل الدولة من خلال المصادقة على ضوابط الأجر والسعر [17]. في عام 1976م، أصدرت لجنة التنمية الاقتصادية تقريرًا عن التضخم والنمو الاقتصادي سحب الدعم من ضوابط أسعار الأجور شديدة التدخل ولكنه تمسك بالسياسات الكينزية التقليدية. وأوصى بسياسة مالية ونقدية توسعية تهدف إلى تحقيق معدل نمو 6٪ سنويًا على مدى العامين التاليين لتقليل البطالة مع مواصلة الجهود طويلة الأجل لتخفيض البطالة الهيكلية وزيادة استثمار الأعمال (CED, 1976). ومع ذلك، بحلول عام 1980م، أصدرت لجنة التنمية الاقتصادية تقريرًا أيد "الكبح الصارم في السياسات المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، على الرغم من الركود في ذلك العام (CED, 1980, 2—4). ودعا التقرير إلى الإصلاح الضريبي والتنظيمي لتحفيز الادخار والاستثمار (5)⁽¹⁾.

في عام 1979م، أصدرت اللجنة بيانًا سياسيًا عربيًا بعنوان: إعادة تعريف دور الحكومة في نظام السوق، والذي أشار إلى تحول المنظمة في توجه السياسة.

(1) لا شك أن التحول إلى التركيز على وقف التضخم في عام 1980م قد تأثر بتسارع معدل التضخم على مدى السنوات السابقة. وكما أشرنا من قبل، فإن عجز التقنيات الكينزية عن حل المشاكل الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين كان يميل إلى إضعاف هيمنة الأفكار الكينزية السائدة.

وانتقد التقرير "النمو غير الموجه إلى حد كبير لتدخل الحكومة في النظام الاقتصادي"، محذراً من أن الحكومة "تفرض مطالب مفرطة بشكل متزايد على القطاع الخاص" (10-9، 1979، CED). ودعت إلى تقليص تنظيم الحكومة للأعمال، مشيرة إلى أن "البلاد ستتم خدمتها بشكل جيد من خلال تحرير الأسواق من القيود الحكومية المصممة بشكل سيء" (14). وهكذا، فإن التغيير في بيانات سياسة لجنة التنمية الاقتصادية على مدار سبعينيات القرن العشرين يقدم دليلاً آخر على أن الشركات الأمريكية الكبيرة قد تخلت عن الرأسمالية المنظمة لدعم التحول النيوليبرالي على مدى ذلك العقد.

نوع آخر من الأدلة على هذا التحول يشمل مراكز بحوث السياسة العامة. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أصدر عدد من مراكز البحوث المؤثرة تحليلات للسياسات وضعت في إطار الإجماع الكينزي في تلك الفترة. وقدمت الشركات الكبرى الدعم المالي لمراكز البحوث هذه، التي كان معهد بروكينغز Brookings Institution أهمها. وتلعب مراكز البحوث هذه دوراً هاماً في الولايات المتحدة من خلال تقديم تحليلات للسياسة ليس فقط للكونغرس والفرع التنفيذي للحكومة ولكن أيضاً لوسائل الإعلام. ولا يقتصر تأثيرها على قضايا السياسة الفردية، بل يمتد للتأثير على الإطار السائد لتقييم السياسة العامة. وكان بروكينغز دعامة لوجهة نظر "الاقتصاد المختلط" السائدة للسياسة العامة في عقود ما بعد الحرب.

خلال سبعينيات القرن العشرين ظهرت عدة مراكز بحثية جديدة، أو عادت إلى الحياة، كانت تدعم بقوة إعادة الهيكلة النيوليبرالية. وكان أكثرها تأثيراً المعهد الأميركي للمشاريع American Enterprise Institute. كانت بدايات المعهد الأميركي للمشاريع في أربعينيات القرن العشرين وقد ظل مركزاً بحثياً صغيراً، محافظاً، ويتم تمويله بشكل متواضع حتى نهاية ستينيات القرن العشرين. ففي عام 1970م كانت الميزانية السنوية للمعهد أقل من مليون دولار. وفي العقد التالي ارتفعت ميزانيته السنوية إلى أكثر من عشرة أضعاف. وبحلول عام 1980م كان

من بين أمماء المعهد مسؤولون عن شركات مثل شل أويل Shell Oil، وبنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank، وسيتيكورب Citicorp، وهويليت باكارد Hewlett-Packard، وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California، وتكساس إنسترومنتس Texas Instruments، كما أصبحت جنرال إلكتريك General Electric من الجهات المانحة (Peschek, 1987, 28; Phillips-Fein, 2009, 211). في عام 1973 م كان مركز أبحاث نيوليبرالي مهم آخر، هو مؤسسة التراث Heritage Foundation، الذي أسسه المناصر القديم لقضايا جناح اليمين جوزيف كورس Joseph Coors، لديه أمماء من بنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank، وداو كيميكال Dow Chemical، وجنرال موتورز General Motors، وفايزر Pfizer، وسيرز روبروك Sears Roebuck، وموبيل Mobil (Phillips-Edwards, 1997, 127—229; Fein, 2009, 171—172). وقد وجدت إحدى الدراسات إلى أنه بينما كانت أكبر ثلاثة مراكز أبحاث "محافظة" في عام 1970 - معهد المشاريع الأميركي، ومؤسسة التراث، ومعهد هوفر Hoover Institution - لديها ميزانيات سنوية مجمعة تبلغ 45٪ فقط من ميزانية معهد بروكينغز، فإن ميزانياتها المجمعة في عام 1980 م كانت تعادل مرتين وربع ميزانية معهد بروكينغز. كان لدى معهد المشاريع الأميركي وحده ميزانية تتجاوز تلك التي لدى معهد بروكينغز بحلول عام 1980 م. وفي الوقت نفسه، تحوّلت الدراسات التي نشرها بروكينغز في الاتجاه مراكز البحوث النيوليبرالية (Clawson and Clawson, 1987, 207).

كان الارتفاع السريع لمراكز الأبحاث الممولة من الشركات التي تروج للأفكار والسياسات النيوليبرالية في سبعينيات القرن العشرين، إلى جانب المعالجة المؤيدة بشكل متزايد لأفكار السياسة النيوليبرالية في وسائل الإعلام في ذلك العقد، سبباً رئيسياً للزيادة السريعة في تأثير الأفكار والنظريات النيوليبرالية في مهنة الاقتصاد الأمريكي. فجأة تمكن الاقتصاديون الأكاديميون الشباب من الحصول على تمويل للأبحاث التي تهدف إلى إظهار مزايا الأسواق الحرة ومخاطر

التنظيم الحكومي بسهولة. ومع ذلك، كان هناك عامل آخر هو الإغراء الفكري للاقتصاديين الأكاديميين بشأن نقاء نظرية السوق الحرة، مقارنة بالرسالة المختلطة للنسخة الكينزية من الاقتصاد، والتي ادعت أنها وجدت المزايا والعيوب في كل من الأسواق والدول دون مزيج "أمثل" بسيط من الاثنين⁽¹⁾.

يأتي الدليل الأخير على تحوّل الأعمال الكبرى من دعم الرأسمالية المنظمة إلى تأييد النيوليبرالية، من دعم المرشحين للمناصب الوطنية. في عام 1964م فاز عضو مجلس الشيوخ "باري غولدوتر" Barry Goldwater من ولاية أريزونا بترشيح الحزب الجمهوري لمنصب الرئاسة على أساس برنامج ينذر بالأجندة النيوليبرالية، بما في ذلك معارضة تنظيم الدولة للأعمال، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والنقابات⁽²⁾. ومع ذلك، فإن انتخابات عام 1964م جاءت في نقطة عليا من الرأسمالية المنظمة ومن دعم الأعمال الكبيرة لها. وقد هزم "غولدوتر" في انتصار ساحق من قبل صاحب المنصب، الرئيس "ليندون جونسون" Lyndon Johnson. وقد تمكنت حملة "جونسون" من الحصول على موافقات من قائمة طويلة من كبار المسؤولين في الشركات، بما في ذلك من فورد Ford و مورغان غارانتري ترست Morgan Guarantec Trust، وإيستمان كوداك Eastman Kodak، وفيدريتدي ديارتمينت ستورز Federated Department Stores، وزيروكس Xerox، وفيليبس بتروليوم Phillips Petroleum. والأكثر إثارة هو التحول في تبرعات الحملة الانتخابية من قبل أعضاء مجلس الأعمال النخبوي، وهو منظمة أعمال كبيرة ساعدت في إنشاء لجنة التنمية الاقتصادية في أربعينيات القرن العشرين. ففي الانتخابات الرئاسية 1956 و 1960، ذهبت

(1) كما أدى فشل تدخلات السياسة الكينزية في حل المشاكل الاقتصادية المتصاعدة في سبعينيات القرن العشرين إلى تقويض الدعم للاقتصاد الكينزي وأعطى فرصة لمؤيدي نظرية اقتصاد السوق الحرة في الأوساط الأكاديمية.

(2) كما طالب "غولدوتر" بسياسة خارجية أكثر عدوانية.

تبرعات أعضاء مجلس الأعمال بأغلبية ساحقة للمرشح الجمهوري⁽¹⁾. ومع ذلك، فقد انعكس هذا في سباق عام 1964، حيث تجاوزت تبرعات أعضاء مجلس الأعمال لحملة جونسون تلك التي لحملة غولدووتر بأكثر من 50% (McQuaid, 1982, 232).

انتهت الحملة الرئاسية لعام 1980م بشكل مختلف. كما في عام 1964م، كان أحد المرشحين، هذه المرة "رونالد ريغان"، مثل بشكل واضح منبراً للتخلي عن الرأسمالية المنظمة لصالح النيوليبرالية. في البداية كانت تطلعات "ريغان" الرئاسية بشأن الدعم المالي تعول في المقام الأول على رجال الأعمال العصاميين من الجنوب والغرب. بعد فوزه بالترشيح الجمهوري للرئاسة، تخلى "ريغان" عن بعض مواقفه التي تنطوي على مشاكل أو أنه قلل من قيمتها، مثل دعوته للاعتراف بتايوان بدلاً من الصين ودعمه للحماية. ثم حصل على دعم ساحق من الأعمال الكبرى في الجولة الأخيرة من الحملة. أبقى كارتير فقط على "بعض المصرفيين الاستثماريين وحفنة من الشخصيات التجارية متعددة الجنسيات" (Ferguson and Rogers, 1986, 112—113). انعكس التوكيد المتزايد على الأعمال الكبرى في السياسة في التخلي في انتخابات عام 1980م عن النهج البراغماتي السابق لدعم شاغلي أي من الطرفين من قبل لجان العمل السياسي للشركات. وعلى عكس الانتخابات السابقة، في عام 1980م، انتهى حوالي 40% من لجان العمل السياسي للشركات إلى "دعم المتنافسين الأيديولوجيين المحافظين، حتى عندما كانوا يركضون ضد المناصب المعتدلة القوية" (Clawson and Clawson, 1987, 213).. وهكذا، في عام 1980م، ساعدت الأعمال الكبرى ليس فقط في وضع نيوليبرالية معلنة في البيت الأبيض، بل سعت أيضًا إلى توفير كونغرس متقارب التفكير.

وقد ينظر المراقب العابري إلى انتخاب ريغان في عام 1980م باعتباره سبب

(1) في تلك السنوات، لم يتحدَّ المرشحون الجمهوريون للرئاسة مؤسسات الرأسمالية المنظمة.

الثورة النيوليبرالية، التي يبدو أنها تشير إلى تغيير وجهات النظر من جانب الناخبين على أنه التفسير. ومع ذلك، فإن الأدلة تدعم بقوة التأويل المختلف المقترح هنا: وهو أن الأعمال الكبرى تحولت على مدى سبعينيات القرن العشرين من دعم الرأسمالية المنظمة إلى تأييد إعادة الهيكلة النيوليبرالية. وأدى ذلك إلى بداية إعادة الهيكلة النيوليبرالية في الولايات المتحدة قبل عدة سنوات من انتخاب ريغان. وحتى بعد انتخاب ريغان، فإن نجاح برنامج النيوليبرالي سوف يكون من الصعب تفسيره استنادًا إلى وجهات النظر السياسية الشعبية. وتظهر استطلاعات الرأي العام أنه خلال العامين الأولين من رئاسته - وهي الفترة التي تم فيها سن برنامج النيوليبرالي - كان "ريغان" أدنى مستوى من شعبية أي رئيس (خلال العامين الأولين من الولاية) في السنوات الخمس والخمسين من الدراسات الاستقصائية حول هذه المسألة، وهو ما يقل كثيرًا عن تقييمات أيزنهاور أو كينيدي أو نيكسون أو كارتر في أول عامين. في عام 1987م واجهت إدارة "ريغان" أغلبية ديمقراطية في مجلس النواب، وفي مجلس الشيوخ كان الجمهوريون أغلبية من ثلاثة وخمسين إلى ستة وأربعين وهذا أقل بكثير من العدد اللازم لإنهاء الماطلة السياسية. على الرغم من تأخر الدعم الشعبي والعقبات الكبيرة في الكونغرس، تمكّن "ريغان" من دفع برنامج النيوليبرالي من خلال الكونغرس مع تعديلات طفيفة فقط. ويخلص كلاوسون وكلاوسون (Clawson and Clawson، 1987)، (214-215) إلى أن "نجاح ريغان هو... يتم تفسيره بأن برنامج كان مدعومًا من مجتمع أعمال بالإجماع تقريبًا" - وهي نتيجة أصبحت ممكنة من خلال تخلي الشركات الكبرى عن تحالفها السابق مع العمالة المنظمة للتحالف مع الشركات الأصغر حجمًا⁽¹⁾.

(1) يقدم "ميزروشي" Mizruchi (2013) تحليلًا للعلاقة بين الشركات الكبرى والتغيير المؤسسي منذ الحرب العالمية الثانية التي لها بعض أوجه التشابه مع حسابنا. بيد أنه ينظر إلى صعود الرأسمالية النيوليبرالية على أنه تنازل عن القيادة من جانب طبقة رجال الأعمال التي تخلت عن قدرتها السابقة على تشكيل الأحداث لصالح السعي لتحقيق أرباح قصيرة =

لماذا تحولت الشركات الكبرى إلى دعم إعادة الهيكلة النيوليبرالية؟

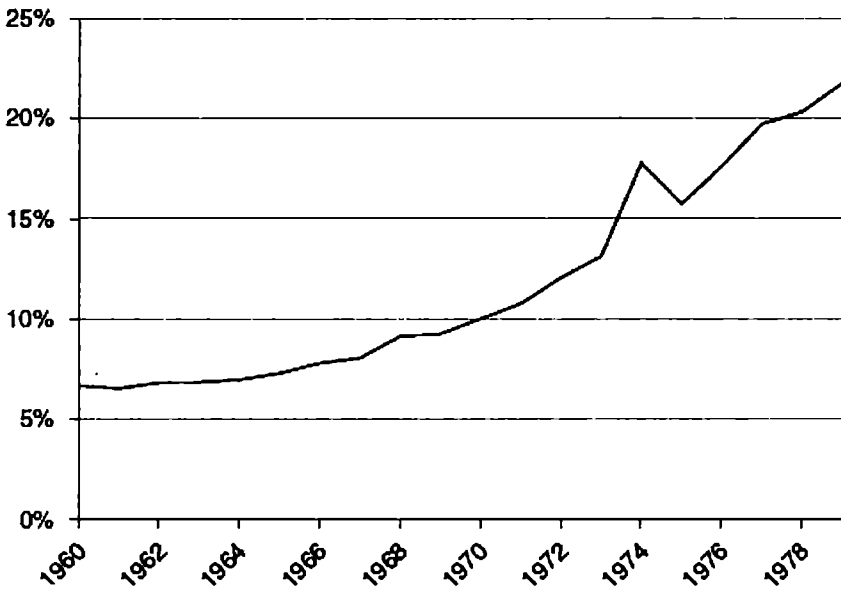
تفسر عدة عوامل التحول المدهش للأعمال الكبرى من دعم الرأسمالية المنظمة إلى تعزيز إعادة الهيكلة النيوليبرالية. ينبع الأول من الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين، حيث عانت منها الشركات الكبيرة. في السابق، تبين أنه بعد منتصف الستينيات من القرن العشرين، هبط معدل الربح في الولايات المتحدة بشكل صريح. وأظهرت الوثيقة التأسيسية للمائدة المستديرة للأعمال الوعي والقلق بهذا الاتجاه اعتبارًا من عام 1973 م، وشكت من أن "أرباح ما بعد الضرائب بلغت ذروتها في عام 1966 م... لكنها انخفضت بشدة في الفترة المترتبة عن ضغط التكاليف"، مضيفاً أن "الأرباح كنسبة مئوية من الناتج القومي كانت أقل في أوائل سبعينيات القرن العشرين من أي سنة في فترة ما بعد الحرب بأكملها [هكذا]". أما عن سبب ضغط التكاليف على الأرباح، فلم تدع الوثيقة مجالاً للشك: "ابتداءً من عام 1966 م... تسارعت تكاليف وحدة العمل بشدة، وكانت النتيجة تضخمًا مفرطًا وضغطًا حادًا في الأرباح (Business Roundtable, 1973, slides 18—20). في وقت مبكر من عام 1973 م، كانت المائدة المستديرة للأعمال تشعر بالقلق من أن ارتفاع الأجور وركود الإنتاجية (المذكور أيضًا في الوثيقة) قد أدى إلى سنوات من الربحية المتدنية.

وكان العامل الثاني هو توسيع التنظيم الاجتماعي - أي تنظيم البيئة والسلامة المهنية والصحة وسلامة المنتجات الاستهلاكية - في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين. كان هذا نتاجًا لمزيج من الحركات الشعبية الجديدة والحركة العمالية المدعومة سياسيًا، والتي اجتمعت في أواخر ستينيات

= المدى. وفي رأينا أن الشكل النيوليبرالي للرأسمالية قد خدم مصالح الشركات الكبرى على نحو فعال، ولكن طبيعة الشكل الرأسمالي للسوق الحرة تجعل من غير الضروري أن تستمر الأعمال في تشكيل الأحداث بنشاط.

القرن العشرين لإقرار قوانين التنظيم الاجتماعي الجديدة⁽¹⁾. عندما قبلت الشركات الكبرى المؤسسات الرئيسية للرأسمالية المنظمة في أواخر تسعينيات القرن العشرين، فإن درجة عالية من التنظيم الاجتماعي لم تكن جزءاً من الصففة. وخلافاً للسماة الرئيسية الأصلية للرأسمالية المنظمة، فإن التنظيم الاجتماعي يستلزم قيوداً على سلوك البحث عن الربح لمعظم قطاعات الأعمال. وبالتالي، فإنها تميل إلى توحيد الأعمال في المعارضة. تجادل عدد من دراسات السلوك السياسي للأعمال في سبعينيات القرن العشرين، مثل فوجل (Vogel 1989) وكلاوسون وكلاوسون (Clawson and Clawson 1987)، بأن توسع التنظيم الاجتماعي كان عاملاً مهمًا في التعبئة السياسية للأعمال الكبرى ضد دور حكومي نشط في الاقتصاد. بعد باولز وآخرون. (Bowles et al. 1990)، ويمكن تفسير هذا العامل على أنه إجابة من قبل الأعمال عن توسع الرأسمالية المنظمة الناتجة عن تمكين منظمات العمالة والمواطنين، والذي كان بدوره بسبب عمل الرأسمالية المنظمة على مدى عدة عقود. وهذا مثال على الطريقة التي يؤدي فيها الهيكل الاجتماعي القائم على التراكم والذي يعمل بفعالية في البداية إلى حدوث تطورات تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض المزيد من فعاليته في تعزيز الربح والتوسع الاقتصادي.

(1) كانت هناك بعض الخلافات بين مجموعات المصلحة العامة والحركة العمالية حول حماية البيئة، ولكن بشكل عام كانت المجموعتان متحالفتان بشأن هذه القضايا.



الشكل 4.3: واردات السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للسلع فقط ،
1960-1979 .

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables 1.1.5, 1.2.5.

وقد لوحظ أعلاه أنه في منتصف سبعينيات القرن العشرين كانت مجموعات العمالة والمصالح العامة في حالة هجوم سياسي، ساعية إلى تعزيز مصالحها في نظام الرأسمالية المنظمة. كان هذا تهديداً لتوازن الرأسمالية المنظمة من منظور الشركات الكبيرة. في الوقت نفسه، مثل باولز وآخرون. Bowles et al. (1990)، جادل بأن الأعمال الأمريكية الكبرى تواجه تهديدات أخرى أيضاً، مثل تلك التي من حكومات الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. مع مجموعة كاملة من المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل المحدقة بالأعمال الكبرى، ليس من المستغرب أن يبدأوا في الاستفسار عما إذا كانت الترتيبات الحالية لم تعد في صالحهم. هناك أدلة من الوثيقة التأسيسية للمائدة المستديرة للأعمال، حتى في عام 1973م، كانوا يأخذون في الاعتبار فيما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تغييرات كبيرة، مما يشير إلى أن الحلول قد "تنطوي على تغييرات في القانون، أو إدارته أو

تفسيره. وقد يتضمن بعضها فلسفة جديدة" (Business Roundtable, 1973,) (1) ومع ذلك، في عام 1973 م، لم يبد أن المائدة المستديرة للأعمال تعرف حتى الآن ما هو الاتجاه الجديد المطلوب.

العامل الثالث كان تأثير المنافسة الدولية المتعاظمة التي واجهتها الشركات الأمريكية الكبرى في سبعينيات القرن العشرين. لوحظ في الفصل الثاني أن واردات الولايات المتحدة بدأت في الارتفاع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أواخر ستينيات القرن العشرين (الشكل 9.2). وارتفعت واردات السلع والخدمات من منتصف الستينيات حتى عام 1980 م من حوالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 10٪. ومع ذلك، فإن هذا يغطى تهديد التنافسية المتزايدة بسرعة الذي واجهته الشركات الأمريكية من المنافسة الأجنبية في هذه الفترة؛ نظرًا لأن جزءًا كبيرًا من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لا يتم تداوله عبر الحدود الوطنية. كانت واردات السلع نسبة إلى ناتج السلع في الناتج المحلي الإجمالي 6٪ إلى 7٪ في أوائل الستينيات، كما يوضح الشكل 4.3. في أواخر الستينيات، بدأ في الارتفاع، حيث وصل إلى 13.1٪ في عام 1973 م و 21.8٪ في عام 1979 م. وقد تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة. واجهت الآن الصناعات التحويلية الرئيسية التي كانت لديها منافسة أجنبية قليلة أو لم تكن لديها أي منافسة أجنبية في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، غارات متزايدة من قبل الشركات الموجودة في اليابان وأوروبا الغربية⁽²⁾.

فرضت زيادة الحصة السوقية للشركات الأجنبية التي دخلت الصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة ضغوطاً على الشكل المشترك من أشكال المنافسة التي اتبعت في تلك الصناعات. إن تأسيس وصيانة المنافسة المشتركة لا يكون

(1) كانت الصياغة المذكورة موجهة نحو حل مشكلة ارتفاع الأجور، انخفاض الأرباح، والتضخم، ولكن ربما كان المقصود منها اقتراح موقف أكثر عمومية.

(2) في حين أن الشكل 3-4 يعطي مؤشرًا تقريبياً على زيادة المنافسة على الواردات، فإن نسبة الواردات من السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي فقط ليست مقياساً مثاليًا لشدة المنافسة على الواردات التي تواجهها الشركات الأمريكية. جزء من واردات السلع هو المدخلات التي يستخدمها المنتجون الأمريكيون والتي لا تتوفر من الشركات الأمريكية.

ملائماً إلا في صناعة يهيمن عليها عدد ضئيل من الشركات القادرة على بناء العلاقات المستقرة اللازمة لتجنب حروب الأسعار. إن الدخول إلى مثل هذه الصناعات من قبل الشركات الأجنبية قد قوّض النظام القديم، وأصبحت الصناعات التي كانت تحكمها ذات يوم قيادة الأسعار المستقرة تنافسية على نحو متزايد. فقد عادت حروب الأسعار إلى عالم الشركة الضخمة. كان لهذا التأثير بتحويل عالم الشركات الكبرى إلى شكل معروف جيداً للشركات الصغيرة. فبدلاً من الأسعار المستقرة وتحقيق الأرباح التي يمكن الاعتماد عليها، واجهت الشركات الكبرى فجأة منافسة شديدة في الأسعار بل وحتى خطر الإفلاس.

لم تحظ أهمية إقامة المنافسة المشتركة من قبل الشركات الكبرى - أو زوالها - بتقدير كافٍ. إن الشركات الكبرى القائمة في الصناعات التي تمارس المنافسة المشتركة، والمتحررة من القلق بشأن البقاء في الأمد القريب، من الممكن أن تتبنى وجهة نظر بعيدة الأمد. وبإمكانهم تقدير الترتيبات التي تستلزم تكاليف قصيرة الأمد إذا وعدوا بفوائد بعيدة الأمد.

في سبعينيات القرن العشرين، بعد ربع قرن من شكل متطور للغاية من الرأسمالية المنظمة في الولايات المتحدة، انهارت المنافسة المشتركة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تأثير المنافسة المتنامية على الواردات. ببساطة، حوّل هذا الأعمال الكبرى إلى أعمال صغيرة. أصبحت الشركات الكبرى، التي لم تعد تتمتع برفاهية الوجود المستقر غير المضطرب من جانب احتمال الإفلاس، مصممة على إيجاد طرق لخفض تكاليف العمالة، وخفض الالتزامات الضريبية، وتجنب القيود التنظيمية على حرية عملها. وقد جعل هذا الأفكار والسياسات النيوليبرالية، والتي أكدت على مثل هذه الأهداف فقط، جذابة للأعمال الكبرى. كان هذا سبباً مهماً للتحويل من جانب الشركات الكبرى بعيداً عن دعم الرأسمالية المنظمة نحو دعم إعادة الهيكلة النيوليبرالية.

ما الذي يفسر الغزو المفاجئ نسبياً للأسواق الأمريكية من قبل الشركات الأجنبية بدءاً من أواخر ستينيات القرن العشرين؟ على أحد المستويات، كان هذا نتيجة لنزعة دائمة في الرأسمالية للشركات لكسر الحدود لأنشطتها الهادفة للربح،

بما في ذلك الحدود الوطنية. يمكن للمرء أن يلاحظ هذا الاتجاه طوال تاريخ الرأسمالية. في هذه الحالة بالذات، كانت العملية في أواخر الستينيات نتيجة لعشرين عامًا من عمل نظام "بريتون وودز". وقد دعم ذلك النظام التجارة الحرة نسبيًا في السلع، والتي أصبحت أكثر حرية بمرور الوقت. في البداية، هيمنت الصناعة الأمريكية، التي تركتها الحرب دون أن تصاب بأذى، على كل من الأسواق المحلية والعالمية. ومع ذلك، أدى التشغيل الفعال لنظام الرأسمالية المنظمة على المستوى العالمي إلى الانتعاش السريع والتقدم الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان. بحلول أواخر الستينيات من القرن الماضي، بدأ نظام "بريتون وودز"، الذي كان مؤسسة رئيسية تعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي، بالمساهمة في زعزعة استقرار مؤسسة رئيسية أخرى للرأسمالية المنظمة، وهي المنافسة المشتركة⁽¹⁾. من خلال القيام بذلك، ساعد في تقويض التحالف الطبقي الذي دعم الرأسمالية المنظمة في الولايات المتحدة.

وكان العامل الرابع الذي دفع الشركات الكبرى بعيدًا عن الرأسمالية المنظمة ونحو النيوليبرالية هو انحسار الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الماضي الذي تم تذكره بشكل خافت. وكما أظهرت وثيقة المائدة المستديرة للأعمال لعام 1948م التي ذُكرت في وقت سابق، فإن تلك التجربة القاسية للغاية، والخوف من عودتها بعد الحرب العالمية الثانية، قوّضت الفكر الاقتصادي للسوق الحرة ودفعت الشركات الكبرى نحو قبول السياسة الكينزية. كما لعب الكساد العظيم دورًا في قبول الشركات الكبرى لدولة الرفاهية. ومع ذلك، بحلول سبعينيات القرن العشرين بدأت فترة الكساد العظيم لتظهر كحادث تاريخي منذ فترة طويلة من الأفضل نسيانه. على مدى عقود كان "ميلتون فريدمان" Milton

(1) كما أدى نجاح نظام بريتون وودز إلى تقويض ذلك النظام ذاته في عام 1967 - 1973م. وكان انتعاش أوروبا الغربية واليابان عاملًا رئيسيًا تسبب في النهاية في تحول الفائض التجاري الأمريكي إلى عجز تجاري في عام 1971م. وهذا جعل القيمة الثابتة للدولار الأمريكي نسبة إلى الذهب وغيره من العملات الرئيسية غير قابلة للاستمرار.

Friedman قد روج للدعاء بأن الكساد العظيم كان نتيجة، وليس لأي عيب في القطاع الخاص يتعين على الحكومة تصحيحه، ولكن من السياسة النقدية الحكومية المضللة في السنوات الأولى من الكساد (Friedman and Schwartz, 1963). وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبح هذا الرأي مؤثرًا بين الاقتصاديين الأكاديميين. وإذا لم تكن هناك حاجة إلى دولة تدخلية كبيرة لمنع الكساد، فلماذا تستمر الشركات الكبرى في دعمها ودفع قيمة الفاتورة لها في الضرائب؟

كانت القوى التي تحرك الشركات الكبرى للتخلي عن الشكل الرأسمالي الحالي المنظم في السبعينيات ساحقة. تميل بعض العوامل التي نوقشت أعلاه ليس فقط لدفع الشركات الكبيرة للانقلاب على الرأسمالية المنظمة ولكن لدعم إعادة الهيكلة النيوليبرالية كذلك، ومع ذلك، لم تكن إعادة الهيكلة النيوليبرالية البديل الوحيد للرأسمالية المنظمة. كما ذكرنا سابقًا، اقترح بعض الرأسماليين الكبار شكلاً أكثر تنظيمًا للرأسمالية، استنادًا إلى الهيئات الثلاثية التي تمثل الأعمال والعمال والحكومة، لحل المشاكل التي تواجه الأعمال. ومع ذلك، يبدو أن الشركات الكبرى ترى أن المشكلة المركزية هي قوة العمالة وحلفائها، وهو رأي انعكس في بيانات المائدة المستديرة للأعمال المذكورة أعلاه. التأميم فقط هو الأكثر تهديدًا للأعمال من انخفاض القدرة على الربح، وقد ركّز تشخيص الأعمال الكبرى لانخفاض الربحية على تكاليف العمالة. إن شكل من الرأسمالية يستند على الهيئات الثلاثية يمنح العمالة قوة متزايدة، ولذا ليس من المستغرب أن هذا الاقتراح لم يجد أي دعم تقريبًا فيما بين الأعمال الكبرى.

مثل التحول النيوليبرالي نوعًا قابلاً للتطبيق من تغيير النظام من شأنه أن يعيد قوة الشركات الكبرى على العمالة، فضلًا عن تحقيق الأهداف الأخرى للشركات الكبرى في سبعينيات القرن العشرين المذكورة أعلاه. ويمكن أن يعتمد اتجاه التغيير هذا على القيم الراسخة المتأصلة في الثقافة الأمريكية، مثل الحرية الفردية والحكم الذاتي والحكومة المحدودة. وفي حين أن التحول النيوليبرالي تمت صياغته بلغة الأسواق الحرة والحرية الفردية، فإنه يعمل على تمكين رأس المال وإضعاف

العمالة، كما لوحظ في الفصل الثاني. وقد وعد التحول النيوليبرالي بعكس التراجع الطويل في الربحية الذي كان الشاغل الرئيسي للشركات التجارية الكبرى.

الأفكار والاستمرارية الاقتصادية والتغيير

يقدم صعود الأسهم النيوليبرالية، الذي كان ينظر إليه تجاه خلفية الصعود والانهيار السابقين للأسهم المنظمة، دروسًا حول دور الأفكار في الاستمرارية الاقتصادية والتغيير الاقتصادي. لقد رأينا أنه في أربعينيات القرن العشرين تحركت الأعمال الكبرى لدعم الأسهم المنظمة بسبب الاقتناع بأن ذلك كان في مصلحتهم. فقد وفرت الأفكار الكينزية والنظريات الاقتصادية مبررًا من خلال القول بأن الجميع، بما في ذلك قطاع الأعمال والعمالة على حد سواء، سوف يستفيدون من مؤسسات الأسهم المنظمة، التي كان من المفترض أن تحقق التوظيف المرتفع، والإنتاج المرتفع، والأرباح المرتفعة.

في سبعينيات القرن العشرين، كانت الأفكار النيوليبرالية والنظريات الاقتصادية مناسبة بشكل ملحوظ لتعزيز المصالح وحل المشاكل التي واجهت الأعمال الكبرى في ذلك الوقت. خذ بعين الاعتبار الأمثلة التالية:

- كيف يمكن إضعاف النقابات بحيث يتم تخفيض تكاليف العمالة؟ لن يكون فعالاً أن يطلب من العمال التضحية حتى يمكن للأسمايين الأثرياء الحصول على المزيد، ولكن من الفعال إدانة رؤساء النقابات لانتهاكهم حق العمال الأفراد في التصرف بمفردهم، كما تصر الأيديولوجية النيوليبرالية على ذلك.
- كيف يمكن خفض دولة الرفاه؟ ولن يكون من الفعال القول بأن الفقراء في وضع جيد للغاية، وبالتالي لا بدّ من تقليص برامج الرعاية الاجتماعية لترك المزيد من المال في أيدي دافعي الضرائب ذوي الدخل المرتفع. ومع ذلك، فمن الفعال القول بأن برامج الرعاية الاجتماعية تدمر حوافز العمل وتجعل الناس يعتمدون على الصدقات، بحيث أن قطعها يعود بالفائدة على الفقراء.

• كيف يمكن خفض تكاليف التنظيم الاجتماعي وتدخله؟ ليس من الفعال أن ندافع عن التدمير البيئي، والوظائف غير الآمنة، أو المنتجات الاستهلاكية الخطيرة، ولكن من الفعال أن نستنكر تطفل البيروقراطيين في واشنطن الذين أعاقوا الشركات التجارية الأميركية، الأمر الذي يجعل من المستحيل بالنسبة لهم التنافس وتدمير الوظائف.

• كيف يمكن إزالة تكاليف العمل على المدى الطويل وتأمين المعاشات للعاملين؟ لن يكون من الفعال اقتراح أن العمالة لا بد أن تكون دون أي أمن وظيفي أو ضمان تقاعدي، ولكن من الفعال أن نُصرّ على أن "أسواق العمل المرنة" ضرورية لخلق فرص العمل والمنافسة في السوق في حين يصبح العمال في حال أيسر إذا كان بوسعهم استثمار حسابات تقاعدهم الخاصة في سوق البورصة.

• كيف يمكن تخفيض الضرائب التي تدفعها الأعمال؟ ولن يكون من الفعال أن نجادل أن العبء الضريبي لا بد أن يتحول من أولئك الذين لديهم أكبر قدر من الموارد المالية إلى أولئك الذين يملكون الأقل، ولكن من الفعال أن نجادل أن التخفيضات الضريبية على الشركات التي تخلق فرص العمل سوف تفيد العمال في حين أن المسؤولية الفردية والاستقامة المالية تتطلب ضرورة زيادة الضرائب (التنازلية) على الرواتب لتغطية تكاليف التقاعد المتوقع ارتفاعها لعقود من الزمان في المستقبل.

قدّمت الأفكار والنظريات النيوليبرالية حججًا مفادها أن كل مؤسسة من مؤسسات الرأسمالية المنظمة قد أسّء فهمها، أنهم يستندون إلى أفكار جماعية تقوض المبادرة الفردية، والكفاءة، والتقدم الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، قدمت الأفكار والنظريات النيوليبرالية الدعم لكل هدف من أهداف الأعمال الكبرى في سبعينيات القرن العشرين. وليس من المستغرب أن تتبنى الشركات الكبرى أفكارًا نيوليبرالية في هذا السياق. والحقيقة أن الأفكار تشكل بالفعل أهمية كبرى في زوال شكل قائم من أشكال الرأسمالية وفي بناء شكل جديد.

وهذا لا يوحى بأن كبار رجال الأعمال كانوا منافقين، فيقولون شيئاً في حين أنهم كانوا يعنون شيئاً آخر. فأغلب الناس، من كل محطة من محطات الحياة، لديهم أفكار حول ما هو عادل وصحيح، وبيننا يعترف الجميع بالانتهاكات العرضية، فهناك حاجة كبيرة إلى الاعتقاد بأن تصرفات المرء هي تصرفات محقة وليست مجرد وصولية. والواقع أن مجموعات مترابطة من الأفكار لديها حقيقة خاصة بها. فهي تحفز وتبرر برنامج العمل. ورغم أن قادة الأعمال الكبرى كان يجب أن يدركوا أن إعادة الهيكلة الجديدة التي بدأوا في إقرارها في سبعينيات القرن العشرين سوف تحقق المكافآت لهم، فليس هناك من الأسباب ما يدعوهم إلى التشكك في إيمانهم المتزامن بأنها مثلت أفضل وسيلة للمضي قدماً لاقتصاد الولايات المتحدة وأنها سوف تفيد المجتمع ككل، على الأقل في الأمد البعيد، كما تدّعي النظرية النيوليبرالية. إن تأثير الانسياب التدريجي^(*)، الذي كثيراً ما تتم السخرية منه مؤخراً من قبل الكوميديين ورسامي الكاريكاتير، بدأ وكأنه نتيجة مقبولة لإعادة الهيكلة النيوليبرالية في بداية العملية.

لكي تكون فعالة، يجب اتباع مجموعة من الأفكار بدرجة من الاتساق. تعد الأفكار جزءاً مهماً من الغراء الذي يحمل شكلاً مؤسسياً للرأسمالية معاً ويجعله قابلاً للتطبيق. يفسر هذا سبب تناقض بعض التطورات في عصر النيوليبرالية مع مصالح كل أو جزء من الأعمال الكبرى. على سبيل المثال، يعد ارتفاع مستوى الاستثمار في البنية التحتية وصيانتها أمراً ضرورياً لنشاط تحقيق الربح على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية هو حتماً استثمار عام، وهذا يتعارض مع الطريقة التي تعمل بها الرأسمالية النيوليبرالية - وهكذا فإن الشكل

(*) ترى نظرية الانسياب التدريجي (Trickle-down Theory) أن التخفيضات الضريبية على أصحاب العمل ستعود بالفائدة على العمال من خلال زيادة الأجور. وأن التخفيضات الضريبية على الشركات ستزيد من أرباحها ومن ثم ستعمل على إقامة المزيد من المشاريع، وبالتالي توظيف العمالة. وبذلك فإن الفوائد سوف تنساب إلى الجميع. وهي النظرية التي عملت عليها السياسات الاقتصادية للرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان.

الأساسي للإنفاق قد تم إضعافه في عصر النيوليبرالية، كما هو موضح في الفصل الثاني. تمت معارضة إلغاء القيود التنظيمية من قبل خطوط الطيران، والسكك الحديدية، واحتكار الهاتف، وشركات الطاقة، ولكن تم قهر مقاومتهم من خلال مزيج من الأيديولوجية النيوليبرالية وممارسة الضغط من قبل المستخدمين من الشركات لمثل هذه الخدمات. إن الأيديولوجية النيوليبرالية ليست مثالية تمامًا لجميع مصالح الأعمال الكبرى - وفي بعض القضايا تنقسم الأعمال الكبيرة - لكنها كانت فعالة بشكل ملحوظ في تعزيز المصالح الأساسية للشركات الكبيرة ككل.

كما سنرى في الفصل التالي، نجح التحول النيوليبرالي في الولايات المتحدة في حل، أو تحسين، جميع المشاكل الرئيسية التي واجهتها الشركات الكبرى في سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن "نجاح" التحول النيوليبرالي له خللان. أولاً، في حين أن الرأسمالية النيوليبرالية أعادت معدل الربح والتوسع الاقتصادي المستقر، فقد تركزت المكاسب، ومع مرور الوقت بشكل متزايد، فيما بين أولئك الذين في القمة. في حين حرّض هذا الاحتجاجات في الولايات المتحدة وفي معظم أنحاء العالم، كانت الرأسمالية النيوليبرالية قادرة على مقاومة الاحتجاج، واستمر التفاوت في الارتفاع. ثانيًا، تبيّن أن الأسلوب الذي أعادت به الرأسمالية النيوليبرالية معدل الربح والتوسع الاقتصادي المستقر اختلف تمامًا عن العملية التي وعدت بها الأفكار والنظريات الاقتصادية النيوليبرالية. إن الطريقة الفعلية التي حققت بها الرأسمالية النيوليبرالية توسعًا اقتصاديًا، حيث لعب التفاوت الاقتصادي المتزايد دورًا مهمًا، قد ولدت مع مرور الوقت مشاكل مالية واقتصادية من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى خروج النظام عن مساره. حدث هذا الخروج في عام 2008م، عندما عاد شبح الكساد الاقتصادي والانهيار المالي، الذي كان من المفترض أن يتم نفيه من عالم الممكن، فجأة.

4

كيف عملت الأسهمية

النيوليبرالية؟

بحلول أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كانت المؤسسات الرئيسية للشكل النيوليبرالي للرأسمالية قد تم تشييدها في الولايات المتحدة. ابتدأت جميع التغييرات الثمانية في دور الحكومة المدرجة في الجدول 2-1، بما في ذلك إلغاء القيود التنظيمية، والخصخصة/ التعاقد الخارجي، والتخلي عن إدارة الطلب الكلي الكينزية^(*). كانت إزالة الحواجز التي تعوق التجارة العالمية والاستثمار جارية على قدم وساق. حققت الأفكار الاقتصادية النيوليبرالية الهيمنة.

كما هو الحال في الرأسمالية المنظمة، استمر الهيكل الاجتماعي النيوليبرالي للتراكم في التطور بمرور الوقت بعد تشييده الأولي. فعلى سبيل المثال، في حين تم إقرار قانونين جديدين في عامي 1980 و 1982 م يمثلان الانطلاقة الرئيسية لإلغاء القيود التنظيمية المالية، فإنه قد تعمق في نهاية تسعينيات القرن العشرين، كما ذكر سابقاً. بعد أوائل ثمانينيات القرن العشرين ظهرت بعض مؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية، مثل: لا نظامية الوظائف وتغلغل مبادئ السوق الحرة

(*) الطلب الكلي هو مجموع أربع مكونات: الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات. يتم استخدام سياسات إدارة الطلب الكلي للتحكم في مقدار إجمالي الطلب على الاقتصاد الكلي في الاقتصاد. وذلك عن طريق السياسة المالية بخفض الضرائب، أو عن طريق السياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي.

داخل الشركات. تطور التحول نحو أنشطة جديدة من قبل المؤسسات المالية تدريجيًا. ومع ذلك، فإن الشكل النيوليبرالي للرأسمالية كان قد تأسس بشكل كافٍ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي للتعامل مع ذلك التاريخ كنقطة انطلاق لعصر النيوليبرالية.

في هذا الفصل، سننظر أولاً في الكيفية التي كان من المفترض أن تعمل بها الرأسمالية النيوليبرالية، حسب المناصرين لها. ثانيًا، سوف ندرس السجل الفعلي لأداء الاقتصاد الأمريكي، وإلى حد ما الاقتصاد العالمي، خلال الفترة 1979-2007م، مع مقارنتها بالأداء الاقتصادي في ظل الرأسمالية المنظمة السابقة⁽¹⁾. ثالثًا، سوف نقدم تفسيرات لكل من الجوانب الإيجابية والسلبية للأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة. رابعًا، سنقدم دليلاً على استمرار السياسة الاقتصادية في عصر النيوليبرالية في الولايات المتحدة، على الرغم من التناوب بين السيطرة الجمهورية والديمقراطية على البيت الأبيض. ونختتم بتفسير للمقاومة الملحوظة للرأسمالية النيوليبرالية لأي تغيير كبير في الاتجاه قبل عام 2008م، على الرغم من المشاكل التي تسببت بها.

(1) تم شرح تاريخنا للرأسمالية المنظمة والرأسمالية النيوليبرالية في نهاية الفصل الأول.

(4) كيف عملت الرأسمالية النيوليبرالية؟

كيف كان من المفترض أن تعمل الرأسمالية النيوليبرالية

كان من المفترض أن تؤدي إعادة هيكلة النيوليبرالية إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل من خلال إزالة اليد الواعية للحكومة، بالإضافة إلى يد النقابات، من صنع القرار الاقتصادي، والاستعاضة عنها بـ "اليد الخفية" للسوق الحرة. كان من المتوقع أن يؤدي خفض الضرائب على الشركات والأثرياء إلى زيادة الحوافز الدافعة للادخار والاستثمار. من شأن زيادة معدل الاستثمار في المصانع والمعدات الجديدة أن يزيد من معدلات نمو الإنتاج وإنتاجية اليد العاملة وكذلك تحقيق نمو أسرع في الوظائف. من شأن إلغاء القيود التنظيمية المالية أن يطلق العنان لحوافز السوق في هذا القطاع الذي كان "مكبوتاً" في السابق، مما يؤكد أن المؤسسات المالية ستوفر الأموال لتحقيق مستوى متزايد من الاستثمار الإنتاجي.

ترى النظرية الاقتصادية النيوليبرالية أن كل مشارك في السوق الحرة يحصل على مستوى من الدخل يعكس مساهمة الفرد الاقتصادية في تلبية احتياجات المستهلك، من خلال توفير اليد العاملة أو رأس المال للإنتاج⁽¹⁾. في حين أن النظرية النيوليبرالية لا تشير إلى توقع محدد للاتجاه نحو التفاوت الاقتصادي في نظام السوق الحرة، فإن أي زيادة في التفاوت قد تنشأ يفترض أنها تعكس ببساطة التفاوت في المساهمة الاقتصادية، وبالتالي سيكون لها ما يبررها.

علاوة على ذلك، إذا كان نظام الحوافز للسوق الحرة، بما في ذلك الضرائب المنخفضة المفروضة على الشركات والأثرياء، يعمل على زيادة أرباح الشركات ودخول الأسر الثرية بالفعل، فإن هذا من شأنه أن يفيد في نهاية المطاف أولئك في الوسط وفي الأسفل من خلال النمو الأسرع في الناتج والإنتاجية والوظائف. قد

(1) كما أشير إليه في الفصل الثاني، فإن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة في ظل المنافسة الكاملة لكل وكيل يزود العمالة أو رأس المال بالإنتاج سوف يتلقى دفعة تعكس الناتج الهامشي من الموارد التي يوفرها ذلك الوكيل.

تنخفض حصة الشخص العادي من الكعكة، ولكن النمو الأسرع بالكامل يعني أن دخل الجميع من الكعكة سوف يرتفع بسرعة أكبر. وهذا يعني أن بعض الفوائد التي تعود على الأثرياء سوف "تنساب إلى الأسفل" لكي تعود على بقية الناس.

أخيراً، ترى النظرية الاقتصادية النيوليبرالية أن الاقتصاد الرأسمالي، بما في ذلك القطاع المالي، مستقر بطبيعته. إن القضاء على المحاولات الكينزية المضللة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي يجب ألا يسبب أي مشكلة، بالنظر إلى الاستقرار الطبيعي المفترض للسوق الحرة. إذا تسببت "الصدمة" الخارجية في الاقتصاد في حدوث ركود، فإن الآلية التصحيحية الطبيعية للسوق الحرة ستعيد الاقتصاد بسرعة إلى التشغيل الكامل للعمالة. إن إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي يزيل القيود غير الضرورية المفروضة على المؤسسات المالية، ويتعين على الإجراءات العقلانية للمقرضين والمقترضين الأفراد أن تضمن استقرار النظام المالي - ستكون البنوك مقيدة من خوض المجازفات غير الضرورية لأن القيام بهذا من شأنه أن يجعلها تفقد المودعين أو حتى الإفلاس.

بدءاً من أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بدأت تجربة عظيمة تستند إلى هذه النظريات، في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعديد من أنحاء العالم الأخرى⁽¹⁾. بالطبع، لم تكن تجربة جديدة حقاً. في الولايات المتحدة، ساد شكل من أشكال السوق الحرة للرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر وفي عشرينيات القرن العشرين (تمت مناقشته في الفصل السادس). ومع ذلك، استندت ادعاءات

(1) في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أشرفت قيادة سياسية منتخبة على هذه التجربة. ومع ذلك، في بعض أجزاء العالم - في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - فرض صندوق النقد الدولي هذه التجربة على العديد من البلدان، بدعم من الحكومة الأميركية. وفي دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كان يحكمها الحزب الشيوعي سابقاً، تم حث الحكومات الجديدة التي نشأت على إعادة الهيكلة النيوليبرالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمستشارين الاقتصاديين الغربيين.

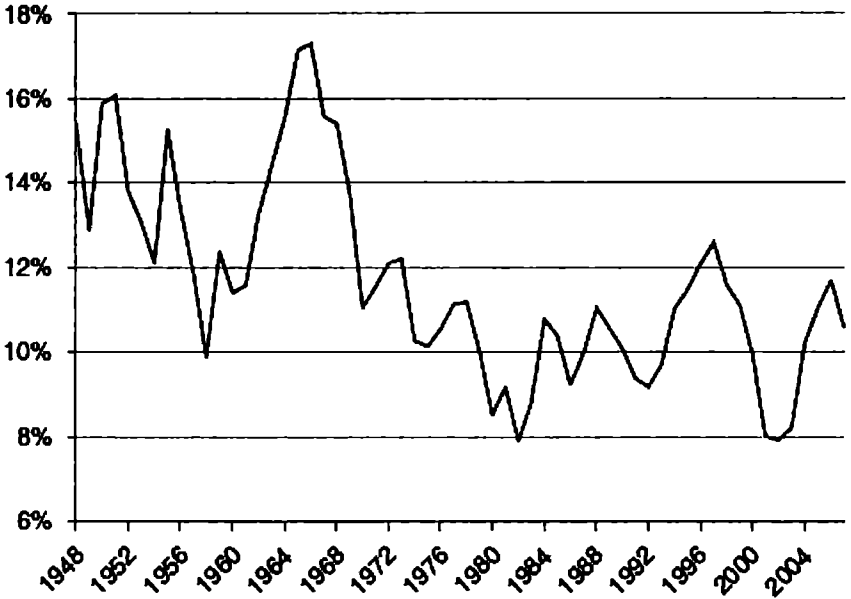
المدافعين عن النيوليبرالية إلى معتقدات نظرية تم التمسك بها بقوة بدلاً من فحص الأدلة التاريخية. على أي حال، لدينا الآن أكثر من ثلاثين عامًا من الخبرة مع الرأسمالية النيوليبرالية، ونحن في وضع يُمكننا من مقارنة وعود مؤيديها بالسجل الاقتصادي.

ويظهر الأرشيف الاقتصادي أن أداء الاقتصاد الأميركي في عصر النيوليبرالية لم يكن كما في فترة الرأسمالية المنظمة في معظم النواحي. بيد أن أحد المؤشرات، وهو استقرار الاقتصاد الكلي، أظهر أداءً اقتصاديًا جيدًا نسبيًا حتى عام 2007م. هذا يعني أنه خلال الفترة من 1979 إلى 2007م كان للاقتصاد الأمريكي توسعات اقتصادية طويلة تخللتها فترات ركود معتدلة وجيزة نسبيًا، وظل معدل التضخم منخفضًا. بيد أن الأسباب الكامنة وراء هذا العنصر من الأداء الجيد كانت مختلفة تمامًا عن السيناريو الذي وضعته النظرية النيوليبرالية. وحين نستعرض الأسباب الفعلية وراء الخمسة والعشرين عامًا من الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي، نجد المرء أن كارثة ما كانت كامنة تحت سطح الاستقرار، وهي الكارثة التي نشأت في عام 2008م.

الأداء الاقتصادي في عصر النيوليبرالية

يوسع الشكل 1.4 الشكل 1.3 ليوضح معدل ربح لقطاع أعمال الشركات غير المالية في الولايات المتحدة حتى عام 2007م. ويوضح أنه بعد عام 1982م، تعافى معدل الربح من الانخفاض الطويل الذي كان قد تحقق بعد منتصف ستينيات القرن العشرين. كان لمعدل الربح، الذي يتقلب بشكل حاد على مدى دورة الأعمال، مستويات ذروة دورية ارتفعت بشكل مضطرب من 9.2٪ في عام 1981م إلى 12.6٪ في عام 1997م قبل أن ينخفض بعض الشيء في ذروة معدل الربح التالي إلى 11.7٪ في عام 2006م. في حين أنه تم كبح الانخفاض في معدل الربح من منتصف الستينيات إلى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين وانعكس اتجاهه في عصر النيوليبرالية، إلا أنه لم يصل إلى مستويات عصر الرأسمالية المنظمة.

وجد دومينيل وليفي (Dumenil and Levy) (2004، 24) أن معدل الربح المركب لثلاثة بلدان كبرى في أوروبا الغربية أظهر النمط نفسه، من انخفاض حاد بعد منتصف ستينيات القرن العشرين وانتعاش بدأ في أوائل الثمانينيات، مع أنها وجدوا أنه بحلول أواخر التسعينيات أن معدل الربح الأوروبي قد تجاوز الذي كان عليه في منتصف الستينيات⁽¹⁾.



الشكل 1.4. معدل ربح قطاع الأعمال التجارية للشركات غير المالية للولايات المتحدة، 2007-1948.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14 and Fixed Assets Table 4.1.

ملحوظة: معدل الربح هو الربح قبل الضريبة بالإضافة إلى صافي الفوائد والمدفوعات المتنوعة مقسومة على الأصول الثابتة.

(1) دول أوروبا الغربية الثلاث هي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (Dumenil and Levy, 2004, 24).

يوضح تحليل محددات معدل الربح في الولايات المتحدة في العصر النيوليبرالي أن الجمود في الأجور كان المساهم الرئيسي في استرداد معدل الربح بعد أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث يلعب تخفيض الضرائب على أرباح الشركات دور ثانوي. (للاطلاع على منهجية هذا التحليل، انظر ملحق هذا الفصل). من عام 1979 إلى عام 2007م، ارتفع معدل الربح بعد الضريبة في قطاع أعمال الشركات غير المالية بنسبة 20.4٪⁽¹⁾. هذه الزيادة في معدل الربح ما بعد الضرائب ترجع بالكامل إلى زيادة في حصة الربح بعد الضريبة بنسبة 20.4٪⁽²⁾. ساهم انخفاض حصة الأجور في صافي الدخل بأكثر من 84٪ من الزيادة في حصة الأرباح بعد خصم الضرائب، في حين ساهم التخفيض في ضرائب أرباح الشركات بنسبة 16٪ من الزيادة في حصة الأرباح بعد الضريبة. نتج انخفاض حصة الأجور من معدل الزيادة البطيء للغاية في إجمالي تعويضات الموظفين خلال هذه الفترة، والذي بلغ 0.25٪ في السنة، في حين ارتفع الناتج لكل ساعة عمل بنسبة 1.72٪ في السنة⁽³⁾. وبالتالي، فإن الجهود التي تبذلها

(1) في حين أن بيانات معدل الربح الواردة في الأرقام الواردة في هذا الكتاب هي لمعدل الربح قبل الضريبة، كما هو شائع في الأدبيات، فإننا نقدم هنا بيانات عن الربح بعد الضريبة من أجل مراعاة التأثير على الربح من بند واحد في برنامج النيوليبرالية، تخفيض الضرائب على الأعمال.

(2) وكما يوضح ملحق هذا الفصل، يمكن التعبير عن معدل الربح على أنه منتج لحصة الربح في الدخل (أو الناتج) ونسبة الناتج إلى رأس المال. وبالتالي، يمكن حساب الزيادة في معدل الربح على مدى فترة ما من خلال ارتفاع في حصة الربح، ارتفاع في نسبة الناتج إلى رأس المال، أو مزيج من الاثنين.

(3) يختلف مقياس الناتج لكل ساعة عمل (إنتاجية العمل) الوارد ذكره هنا عن مقياس إنتاجية العمل في الشكل 5.4 بطريقتين. الأول خاص بقطاع الأعمال غير المالية في الشركات، في حين أن المقياس الوارد في الشكل 5.4 خاص بقطاع الأعمال غير الزراعية بأكمله. ثانيًا، إن الإجراء الوارد في النص هنا مستمد من بيانات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، والتي يمكن استخدامها لتحليل العوامل التي تكمن وراء زيادة =

الشركات الكبرى لخفض الأجر وخفض ضرائبها عن طريق إعادة الهيكلة النيوليبرالية أثمرت، في انتعاش لمعدل الربح.

كما استأنف حجم أرباح الشركات، بما في ذلك أرباح الشركات المالية وغير المالية، معدل النمو السريع في عصر النيوليبرالية⁽¹⁾. ففي الفترة من عام 1948 إلى عام 1966م، سجلت أرباح الشركات المصححة للتضخم نموًا بلغ 4.5٪ سنويًا. وقد لوحظ أعلاه أن معدل الربح انخفض خلال الفترة من 1966 إلى 1979م، وخلال الفترة نفسها لم يزد حجم أرباح الشركات إلا بالكاد، بنسبة 0.1٪ سنويًا. في عصر النيوليبرالية استأنف حجم الربح النمو، فتزايد بمعدل 3.3٪ سنويًا في الفترة 1979-2007م. حققت الأسهم النيوليبرالية انتعاشًا لنمو الأرباح بهذا الإجراء، كما كان متوقعًا لهيكل اجتماعي جديد للتراكم.

أعقبت ثلاث توسعات اقتصادية طويلة افتتاح عصر النيوليبرالية في الولايات المتحدة، في الفترة 1982-1990م، ثم في الفترة 1991-2000م، ثم في الفترة 2001-2007م. ثم توقفت التوسعات الطويلة بسبب فترات ركود معتدلة وقصيرة نسبيًا، حتى عام 2008م. وكان متوسط مدة هذه التوسعات الدورية الثلاثة خمسة وتسعين شهرًا، مقارنة بخمسين شهرًا لكل منها للتوسعات الدورية الخمس في 1948-1973م. يشير هذا إلى اقتصاد كلي مستقر نسبيًا. بمجرد ترويض التضخم السريع لسبعينيات القرن العشرين في عام 1982م، كان

= معدل الربح في عهد الليبرالية الجديدة. البيانات الخاصة بالشكل 5.4 هي لسلسلة نمو إنتاجية العمل القياسية من مكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

(1) تنشأ مشكلة مفاهيمية خطيرة في تحديد معدل الأرباح لقطاع الشركات بالكامل، بما في ذلك القطاع المالي، من صعوبة إيجاد مقياس مناسب لأسهم رأس المال لقطاع الشركات ككل. لا تنشأ هذه المشكلة فيما يتصل بحجم الأرباح السنوي لقطاع الشركات. وبالتالي، فإننا نقدم معدل الأرباح لقطاع الأعمال التجارية غير المالية (الشكل 4-1)، ولكننا نكملة بالبيانات المتعلقة بمعدل نمو حجم الأرباح لقطاع الشركات بأكمله. انظر الشكل 4-12 للاطلاع على مصدر معدل نمو حجم الأرباح.

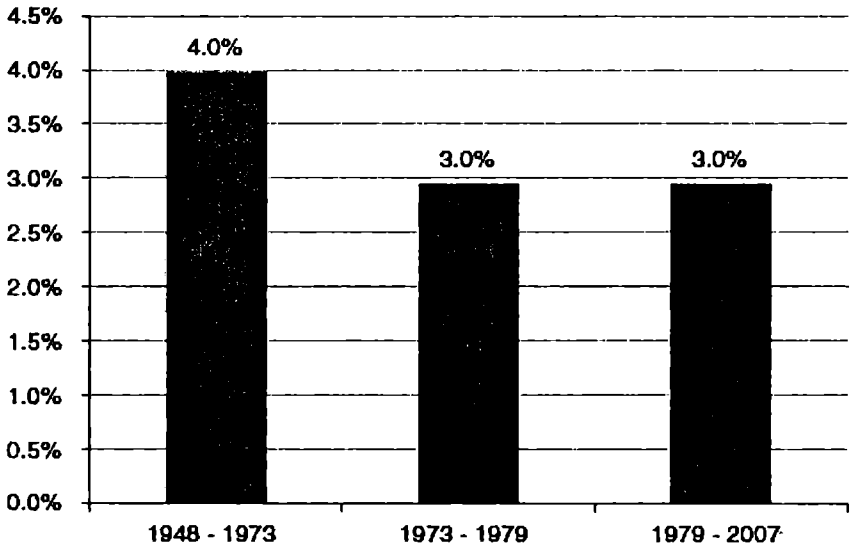
متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك 3.1٪ فقط سنويًا أثناء الفترة 1982-2007م. كانت فترات التوسع الطويلة، الركود القصير والمعتدل، ومعدل التضخم المنخفض المستقر سببًا في دفع الخبير الاقتصادي من برينستون بن بيرانكي Ben Bernanke، الذي عُيِّن لاحقًا رئيسًا لبنك الاحتياطي الفيدرالي، إلى الإعلان عن وصول "الاعتدال العظيم" إلى الاقتصاد. وبدا هذا السجل وكأنه يدعم وجهة النظر القائلة بأن رأسمالية السوق الحرة سوف تكون أكثر استقرارًا من سابقتها، الرأسمالية المنظمة.

ومع ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي سريعًا في عصر النيوليبرالية. يقارن الشكل 2.4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة في عصر النيوليبرالية مع النمو خلال الفترة التي كانت فيها الرأسمالية المنظمة تعمل بشكل جيد وكذلك فترة الأزمة للرأسمالية المنظمة. كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة 1979-2007م فقط 3٪ سنويًا، مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 4٪ أثناء الفترة 1948-2007م⁽¹⁾. لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة 1979-2007م ذلك للفترة 1973-1979م، وهي مرحلة الأزمة الهيكلية للرأسمالية المنظمة. حتى أسرع معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي إلى الذروة في عصر النيوليبرالية - 3.4٪ سنويًا أثناء الفترة 1990-2000م - كان أقل بكثير من معدل النمو البالغ 4.0٪ في فترة الرأسمالية المنظمة بأكملها.

مكتبة

t.me/soramnqraa

(1) في الشكل 2.4، تصل الأشرطة إلى أقل قليلاً من 4٪ و 3٪ بسبب التقريب. ويجبر متوسط معدل النمو السنوي إلى 4.0٪ في الفترة الأولى و 3.0٪ في الفترتين الأخيرتين. فمعدلات نمو النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي ليست دقيقة إلى ما هو أبعد من خانة عشرية واحدة.

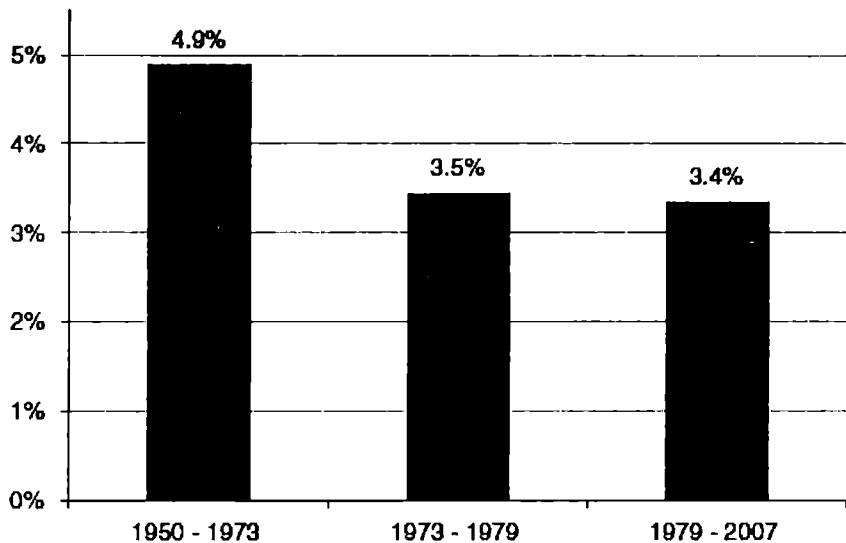


الشكل 2.4. معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بدولارات عام 2005.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.6.

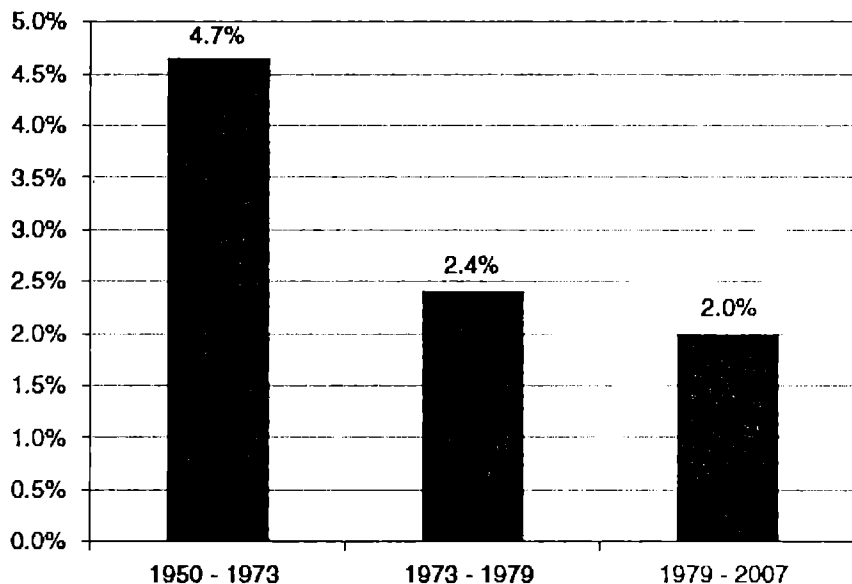
قدم الاقتصادي "أنغوس ماديسون" Angus Maddison تقديرات تحظى باحترام كبير لمعدلات النمو الطويلة الأجل للاقتصاد العالمي وأجزاء مختلفة منه⁽¹⁾. ويبين الشكل 3-4 تقديرات "ماديسون" لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترات الثلاث التي كنا ننظر فيها، باستثناء بيانات للفترة الأولى تبدأ في عام 1950 م بدلاً من عام 1948 م. يجد هذا التقدير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في عصر الليبرالية الجديدة أبطأ مما كان عليه في فترة الرأسمالية المنظمة. فهو يرى أن معدل نمو عصر النيوليبرالية كان حتى أقل قليلاً من معدل نمو أزمة الرأسمالية المنظمة.

(1) توفي "ماديسون" Maddison في عام 2010 م، ولكن مجموعته واصلت تحديث تقديرات النمو الاقتصادي العالمي باستخدام المنهجية التي طورها. ويتطلب وضع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي بأسره وضع الافتراضات المبسطة الضرورية للجمع بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان التي لديها اختلافات اقتصادية كثيرة.



الشكل 3.4. معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي العالمي.

المصدر: Maddison, 2010.

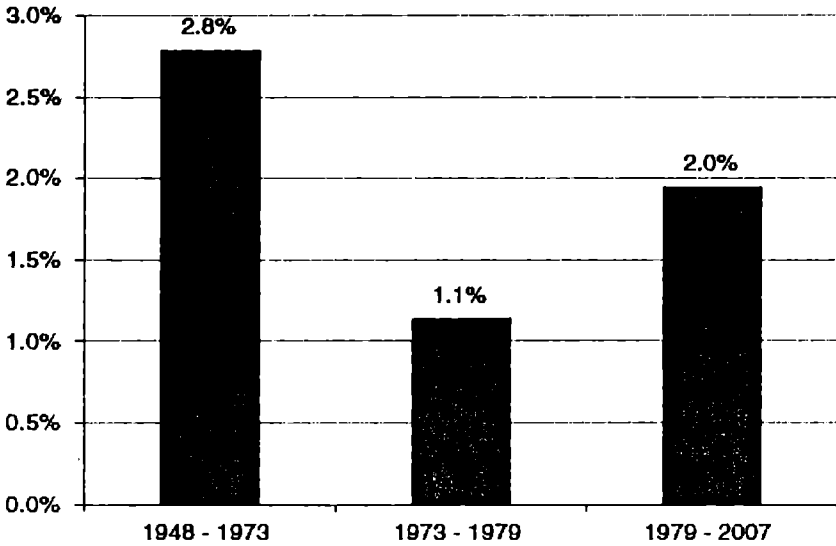


الشكل 4.4. معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي لأوروبا الغربية.

المصدر: Maddison, 2010.

يعطي الشكل 4.4 تقديرات "ماديسون" لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا الغربية في الفترات الثلاث، والتي تهمل تأثير النمو السريع للغاية في الصين في العقود الأخيرة، وهي عملية نمو تستند إلى نمط اقتصادي يشبه الرأسمالية المنظمة أكثر من الرأسمالية النيوليبرالية. إن تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الغربية لعصر النيوليبرالية أقل بكثير من تقديره لعصر الرأسمالية المنظمة وأقل بشكل كبير من مرحلة الأزمة في الرأسمالية المنظمة. ومع ذلك، فإن الآثار المترتبة على هذا التقدير للنجاح الاقتصادي لإعادة الهيكلة النيوليبرالية غامضة. بينما تعين على بلدان أوروبا الغربية العمل داخل اقتصاد عالمي تسيطر عليه المؤسسات النيوليبرالية، فإن بعضها لم يقم داخلياً بإعادة الهيكلة النيوليبرالية إلا بقدر محدود.

يقارن الشكل 5.4 معدل نمو إنتاجية العامل (الناتج لكل ساعة عمل) في الولايات المتحدة في الفترات الثلاث. في حين أن نمو إنتاجية العامل قد تحسّن في عصر النيوليبرالية مقارنةً بمعدل منخفض للغاية في أزمة السبعينيات من القرن العشرين، فإن معدل نمو الإنتاجية بنسبة 2.0٪ أبطأ إلى حد كبير من 2.8٪ لعصر الرأسمالية المنظمة.



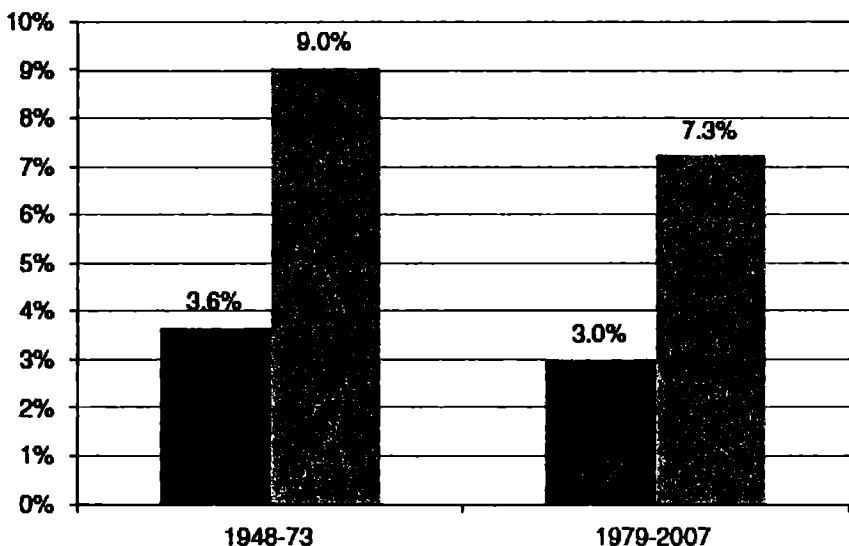
الشكل 5.4. متوسط معدل نمو إنتاجية العمل السنوي في الولايات المتحدة

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013.

ملحوظة: متوسط معدل النمو السنوي في الإنتاج لكل ساعة في قطاع الأعمال غير الزراعية.

إن المستوى المرتفع من استثمار الأعمال الذي كان من المفترض أن تروج له إعادة الهيكلة الجديدة لا بدّ وأن يكون قد حقق نموّاً سريعاً في إنتاجية العمل. بيد أن معدل نمو الإنتاجية المخيب للآمال ليس بالأمر المستغرب؛ لأنه على عكس ما كان متوقعاً، لم يكن استثمار الأعمال قوياً في عصر النيوليبرالية. يقدم الشكل 6.4 مقياسين للاستثمار الخاص في عصر النيوليبرالية والعصر المنظم. أحد هذه المقياسين، معدل تراكم رأس المال، الزيادة السنوية في قيمة مخزون السلع الرأسمالية الخاصة سنوياً. والثاني هو صافي الاستثمار الخاص كنسبة مئوية من صافي الناتج المحلي، بمتوسط على مدى الفترات⁽¹⁾. كلا المقياسين يظهر استثمارات أقل نشاطاً

(1) يستمد صافي الاستثمار الخاص عن طريق طرح استهلاك أسهم رأس المال من إجمالي (مجموع) الاستثمار الخاص، حيث يكون إجمالي الاستثمار الخاص هو إنتاج الهياكل والمعدات والبرمجيات، بالإضافة إلى الزيادة في مخزونات الأعمال التجارية. الناتج المحلي الصافي، الذي يتم الحصول عليه عن طريق طرح الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، هو المقياس المناسب للناتج لمقارنة صافي الاستثمار الخاص بالناتج.



■ متوسط معدل تراكم رأس المال.

⊗ صافي الاستثمار الخاص كنسبة من صافي الناتج المحلي.

الشكل 6.4. أداء الاستثمار في الولايات المتحدة في فترتين.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis، 2013، NIPA Tables، 1.7.5، 1.1.9.

4.1 Table Assets Fixed، 5.2.5.

ملحوظة: معدل تراكم رأس المال هو صافي الاستثمار الثابت الخاص غير السكني مقسوماً على صافي الأصول الثابتة غير السكنية الخاصة، وقد تم تصحيح كلاهما للتضخم.

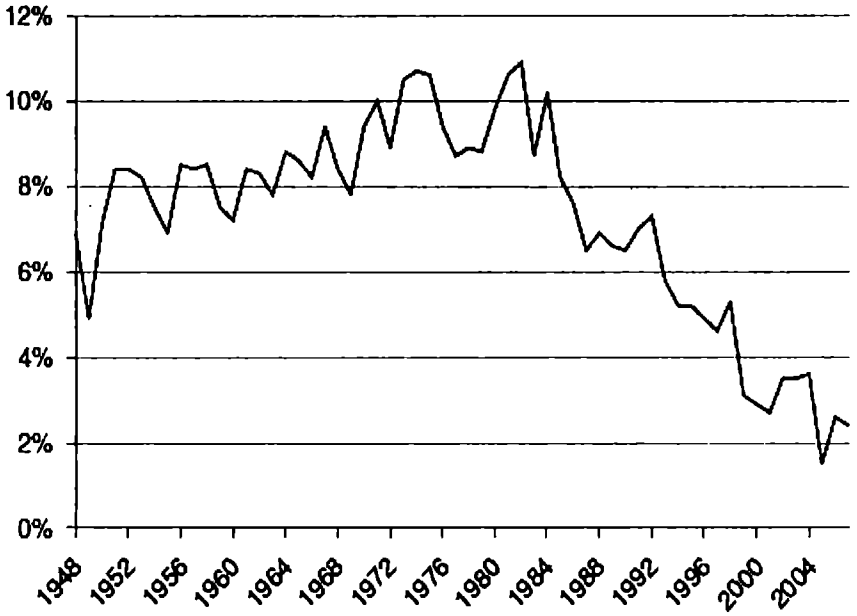
لم تكن الزيادة المتوقعة في الادخار نتيجة للحواجز التي وفّرتها إعادة الهيكلة النيوليبرالية وشيكة. وكما يبين الشكل 7.4 فإن معدل الادخار الشخصي من الدخل المتاح للإنفاق (بعد الضريبة) ارتفع على مدى عصر الرأسمالية المنظمة، فبلغ 10٪ من الدخل المتاح للإنفاق في عام 1971م. لم يظهر معدل الادخار اتجاهًا في سبعينيات القرن العشرين، ثم بعد أوائل ثمانينيات القرن العشرين هبط

(1) معدل تراكم رأس المال هو المقياس الأفضل للثنتين. لا تتأثر حصة الاستثمار الخاص في الناتج بمدى قوة الاستثمار الخاص فحسب، بل أيضًا بسلوك المكونات الأخرى للناتج، وهي الإنفاق الاستهلاكي، والاستهلاك والاستثمار الحكومي، وصافي الصادرات.

معدل الادخار بشكل حاد، إلى مستوى منخفض لم يتجاوز 1.5% في عام 2005م. فبدلاً من الزيادة، اختفى الادخار الشخصي عملياً على مدى عصر النيوليبرالية. ونتيجة لهذا فإن الادخار الشخصي لم يساهم إلا قليلاً في نمو الاستثمار في عصر النيوليبرالية.

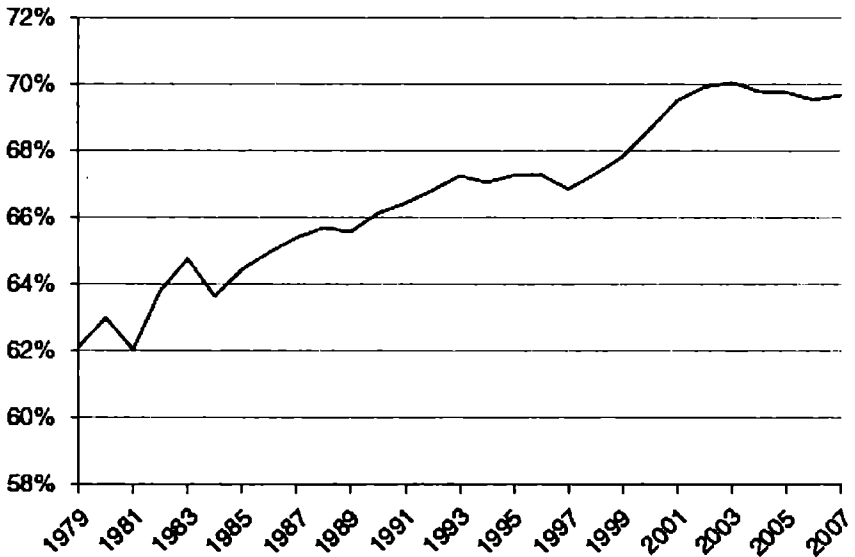
كيف حققت الرأسمالية النيوليبرالية في الولايات المتحدة توسعات اقتصادية طويلة، إن لم يكن من خلال تحفيز الادخار والاستثمار كما وعدت؟ ثم تبين أن الرأسمالية النيوليبرالية تحولت لتحفيز، ليس استثمار الأعمال في المصانع والمعدات، بل الإنفاق الاستهلاكي. وخلال الفترة 1979-2007م، يوضح الشكلان 8.4 و 9.4 أن الإنفاق الاستهلاكي ارتفع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من 63.0% إلى 69.7%، في حين انخفضت حصة الاستثمار التجاري الثابت من 13.0% إلى 11.7%.. وفي تسعينيات القرن العشرين، ساهم استثمار الأعمال الثابت في مساهمة كبيرة في التوسع، كما يشير الشكل 9.4، حيث تم تنفيذ استثمارات كبيرة في معدات جديدة لتجهيز المعلومات، ولكن هذا لم يمتد إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما انخفضت جميع المكونات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي - الاستثمار السكني والاستهلاك الحكومي والاستثمار وصافي الصادرات - مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1979-2007م، الأمر الذي ترك إنفاق المستهلكين فقط كحصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى عصر النيوليبرالية ككل⁽¹⁾.

(1) ساهم ازدهار الاستثمار السكني في النصف الأول من التوسع في 2001-2007م.



الشكل 4-7 - الادخار الشخصي كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 2007-1948.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 2.1



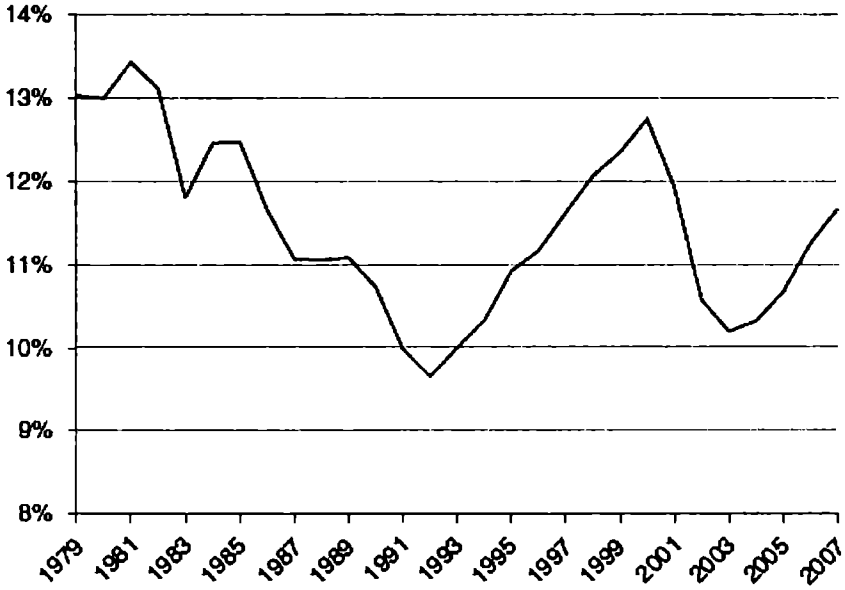
الشكل 4-8 - الإنفاق الاستهلاكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2007-1979.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.5

ازداد التفاوت في الدخل بشكل كبير في الولايات المتحدة خلال الفترة النيوليبرالية. وبين الشكل 4-10 حصص الدخل الإجمالي التي يحصل عليها أغنى 5% وأفقر 20% من الأسر في الولايات المتحدة، مما يشير إلى أنه بعد انخفاض التفاوت في الدخل على مدى عصر الرأسمالية المنظمة، ازداد التفاوت زيادة كبيرة في عصر النيوليبرالية، أكثر من إلغاء التخفيض خلال العصر السابق. ارتفعت حصة الدخل التي تذهب إلى أغنى 1% و 0.1% بشكل كبير على مدى عصر النيوليبرالية. كما يبين الشكل 11.4، فإن حصة أغنى 1%، والتي بلغت 23.9% من إجمالي الدخل في عام 1928م، انخفضت بشكل كبير إلى حوالي 10% من الدخل في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. بعد عام 1981م، بدأت صعوداً طويلاً، حيث بلغ 23.5% في عام 2007م، أي ما يعادل تقريباً أعلى مستوى سابق عشية الكساد العظيم. وقد ارتفعت حصة أغنى 0.1% أعلى حتى من أعلى ارتفاع سابق لها في عام 1928م⁽¹⁾. ارتفع متوسط أجر الرئيس التنفيذي لشركة كبرى من 29.0 ضعف أجر العامل المتوسط في عام 1978م إلى 351.7 ضعف ما كان عليه في عام 2007م، وهي زيادة بمقدار اثني عشر ضعفاً في هذه النسبة (Mishel et al., 2012, 289)⁽²⁾.

(1) الشكل 11.4 يظهر حصص الدخل من أغنى 1% وأغنى 0.1% تشمل الدخل من الأرباح الرأسمالية المحققة، والتي تشكل جزءاً كبيراً من دخل الأغنياء جداً. لا يتم تضمين الأرباح الرأسمالية المحققة في حصص الدخل من مكتب الإحصاء الأمريكي المينة في الشكل 10.4.

(2) إن أجور الرؤساء التنفيذيين هي المتوسط بالنسبة لأكثر 350 شركة مصنفة حسب المبيعات، بما في ذلك خيارات الأسهم المتحققة. أجر العامل هو متوسط التعويض للعاملين في مجال الإنتاج وغير الإشرافيين في صناعات الشركات في العينة.



الشكل 4-9 - الاستثمار التجاري الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1979-2007.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.5

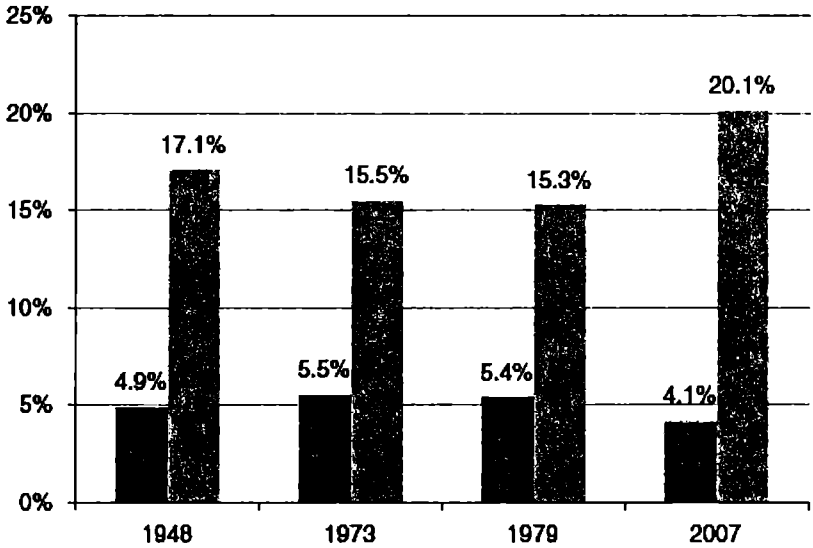
هناك شكل ثانٍ من أشكال التفاوت وجد في الفجوة المتنامية بين الأرباح والأجور في الفترة النيوليبرالية. يوضح الشكل 4-12 معدلات النمو السنوية للأجور والمرتببات وأرباح الشركات، التي تم تصحيحها للتضخم، على مدى فترات فرعية مختلفة من عام 1948م إلى عام 2007م. يوضح أن الأجور والأرباح نمت بمعدلات مماثلة في 1948-1966م، قبل انخفاض معدل الربح الذي حدده في بعد عام 1966م (تمت مناقشته في الفصل الثالث)⁽¹⁾. من 1966

(1) في حين أننا نستخدم عادةً الفترة 1948-1973م لتمثيل عصر الرأسمالية المنظمة، فإن الفترة الأقصر حتى عام 1966م مناسبة لتحليل نمو الأرباح، حيث على عكس سلسلة مثل الناتج المحلي الإجمالي ونمو الأرباح ومعدل الربح انخفض بشكل حاسم بعد عام 1966م بدلاً من عام 1973م. وكما لوحظ من قبل، فإن الرأسمالية المنظمة بعد الحرب، التي حكمت عليها السلسلة من أجل الأرباح أو معدل الربح، لم تعد تعمل بفعالية خلال الفترة من 1966 إلى 1979م بدلاً من 1973 إلى 1979م فحسب.

إلى 1979 م تباطأ نمو الأجور في حين أنه بالكاد نمت الأرباح. في الفترة من 1979 إلى 2007 م، استؤنف نمو الأرباح بمعدل أعلى بكثير من معدل الأجور والرواتب. في الفترة 2000-2007 م، وهي آخر دورة أعمال كاملة قبل أزمة عام 2008 م، ارتفعت الأرباح بمعدل أسرع ثلاثة عشر مرة عن دخل العمالة.

لم تكن حال أولئك الذين في الوسط وفي القاع جيدة في عصر النيوليبرالية. من عام 1948 إلى عام 1973 م، ارتفع متوسط الدخل بالساعة للعمال غير الإشرافيين بمعدل 2.3٪ في السنة، بزيادة 74.6٪ خلال الفترة (الشكل 134)⁽¹⁾. ومع ذلك، في عام 2007 م، كان متوسط الدخل بالساعة للعمال غير الإشرافيين 3.7٪ أقل من معدل عام 1979 م، وهو انخفاض على مدى ثمانية وعشرين عامًا. ارتفع متوسط دخل الأسرة الحقيقي، الذي زاد أكثر من الضعف خلال الفترة 1948-1973 م، بنسبة 17.7٪ فقط خلال الفترة الأطول من عام 1979 إلى عام 2007 م، على الرغم من انضمام العديد من النساء المتزوجات إلى القوى العاملة في عصر النيوليبرالية الذي عزز متوسط دخل الأسرة (المكتب الأمريكي للتعداد، 2013).

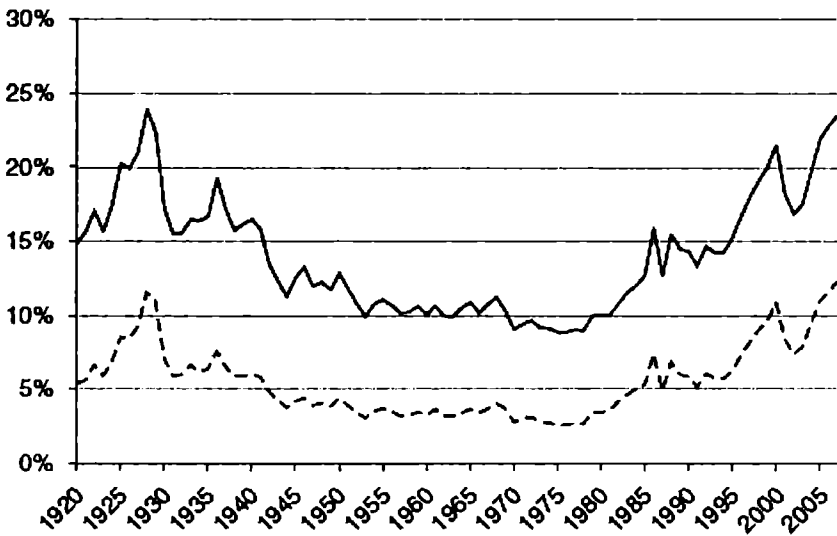
(1) قام مكتب إحصاءات العمل بتعديل منهجية سلسلة متوسط دخل الساعة في عام 2004 م، ونتيجة لذلك لم تتوفر سلسلة متسقة من عام 1948 إلى عام 2007 م. يعرض الشكل 4-13 السلسلة القديمة والجديدة لرؤسائها الذين تتاح لهم. في حين أن المسلسلتين تتحركان على نحو متماثل لسنوات من التداخل، فمن الممكن أن تظهر سلسلة متسقة للفترة بأكملها إما اختلافًا أصغر نوعًا ما أو أكبر نوعًا ما بين معدلات النمو في متوسط الدخل في الفترتين الفرعيتين.



الشكل 4-10 - حصة الدخل الإجمالي التي يحصل عليها أقل 20٪ وأعلى 5٪ من الأسر.

المصدر: U.S. Bureau of the Census, 2013, Table F-2.

يبين الشكل 4.4 النسبة المئوية للزيادة في متوسط الدخل الحقيقي لكل خمس الأسر في الولايات المتحدة، من الأكثر فقراً إلى الأكثر ثراءً، إلى جانب أعلى 5٪، على مدى الفترتين. يبين أنه خلال 1948-1973 م ارتفع متوسط دخل أفقر 20٪ بشكل أسرع، في حين زاد دخل خماسي الوسط الثلاثة أكثر من الضعف. كان حال الفقراء و"الطبقة الوسطى" على ما يرام خلال الفترة 1948-1973 م. ومع ذلك، في الفترة ما بين عامي 1979 و2007 م، لم يكن هناك ما يقرب من الخمس الأشد فقراً أي زيادة، في حين أن متوسط الدخل لخماسي الوسط الثلاثة لم يزد إلا بصورة متواضعة خلال فترة الثمانية والعشرين عاماً. في الفترة ما بين عامي 2000 و2007 م (غير مبين في الشكل 4.4)، انخفض متوسط الدخل الحقيقي لأدنى 40٪، بينما ارتفع دخل الخمس الأوسط بنسبة 0.6٪ فقط. وهذا يشير إلى أنه في السنوات التي سبقت أزمة عام 2008 م، كان لدى العديد من الأسر التي تعيش في أسفل 40٪ من توزيع الدخل انخفاض حقيقي في الدخل.



الشكل 4-11- حصص الدخل لأغنى 1% وأغنى 0.1% كنسبة مئوية من إجمالي الدخل،
2007-1920.

المصدر: Saez and Piketty، 2010.

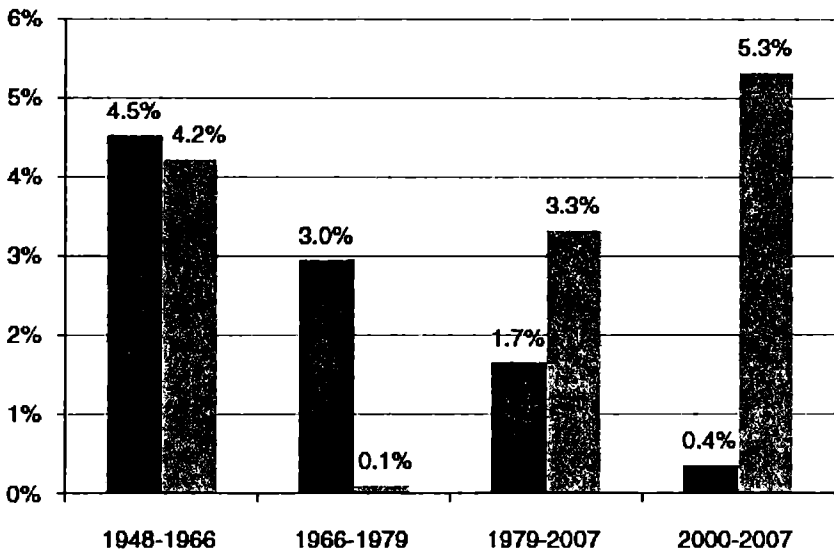
وبالتالي، فإن الحصة المتزايدة بسرعة من الدخل التي تذهب إلى الأثرياء لم تنساب إلى الطبقات الأسفل كما موعودًا. هؤلاء المتواجدون في الوسط والقاع لم يتلقوا حصة ضئيلة من مجموع الكعكة التي كانت تنمو ببطء أكبر من ذي قبل فحسب، بل لقد ارتفع دخلهم الحقيقي بسرعة أبطأ كثيرًا من ذي قبل، في حين كان الدخل الحقيقي بعد عام 2000م في انحدار بالنسبة للعديد من المتتمين إلى شريحة الـ 40% الأدنى. وكان ذلك انعكاسًا رئيسيًا للاتجاهات في عصر الرأسمالية المنظمة، الذي أظهر خفضًا في التفاوت إلى جانب النمو السريع في دخل من هم في الوسط والقاع.

لم يسفر التحول الكبير في الدخل لأولئك الذين يطلق عليهم أحيانًا "صانعو الوظائف" عن زيادة في معدل خلق الوظائف. يبين الشكل 4-15 متوسط معدل

البطالة في 1949-1973 و 1974-1979 و 1980-2007⁽¹⁾. كان متوسط معدل البطالة أعلى بكثير في 1980-2007 مما كان عليه في 1948-1973 م. في الفترة السابقة، كان معدل البطالة الذي تجاوز 6٪ مرتبطاً بالركود. نما عدد الوظائف المكافئة بدوام كامل في الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي متوسط قدره 1.9٪ سنوياً في 1948-1973 م، بينما في الفترة من 1979 إلى 2007 م، كان معدل النمو 1.4٪ فقط سنوياً على الرغم من التغيرات الهيكلية التي كان من المفترض أن تحقق نمواً أسرع في الوظائف (U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables 6.5A, B, and C)⁽²⁾.

(1) لمقارنة القيم المتوسطة لمعدل البطالة في الفترات الثلاث المتصلة، فلا يمكن للمرء أن يشمل سنوات نقطة التحول في فترتين، وهو ما من شأنه أن يضاعف عدد هذه السنوات. وعلى هذا فإن عصر النيوليبرالية لا بد أن يبدأ في عام 1980 م، وليس عام 1979 م، عندما تكون البيانات عبارة عن متوسطات من القيم، مثل متوسط معدل البطالة. بالنسبة لمعدلات نمو المتغيرات، فإن هذه المشكلة لا تنشأ؛ لأن معدل النمو على مدى الفترة 1979-2007 م يبدأ بالفعل بالنمو من عام 1979 إلى عام 1980 م.

(2) تشمل الوظائف المكافئة بدوام كامل وظائف بدوام جزئي مرجحة بساعات العمل كنسبة مئوية من ساعات العمل كامل.



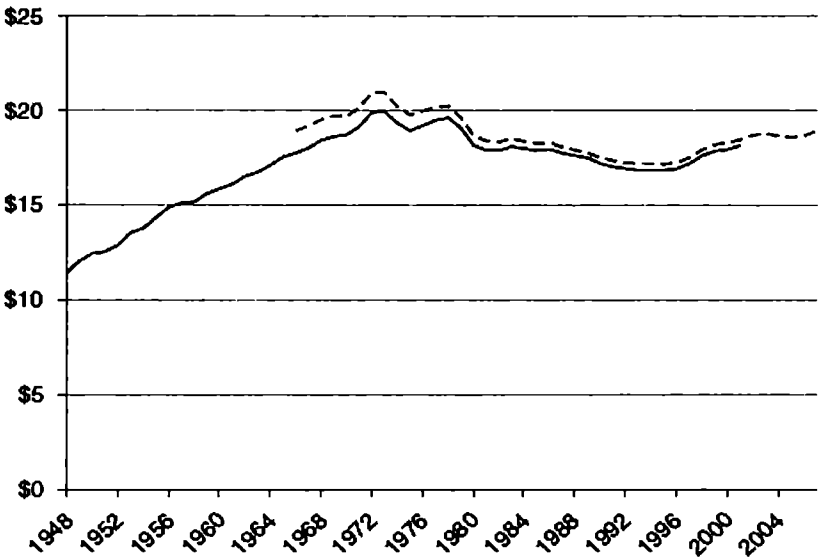
الشكل 4-12 - معدلات النمو السنوي للأجور والرواتب وأرباح الشركات.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables 1.14, 1.1.4; U.S.

.Bureau of Labor Statistics, 2013

ملاحظات: يتم تخفيض الربح من خلال مؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي والأجور والرواتب من قبل مؤشر أسعار المستهلك. الأجور والرواتب لجميع العاملين في قطاع الأعمال التجارية.

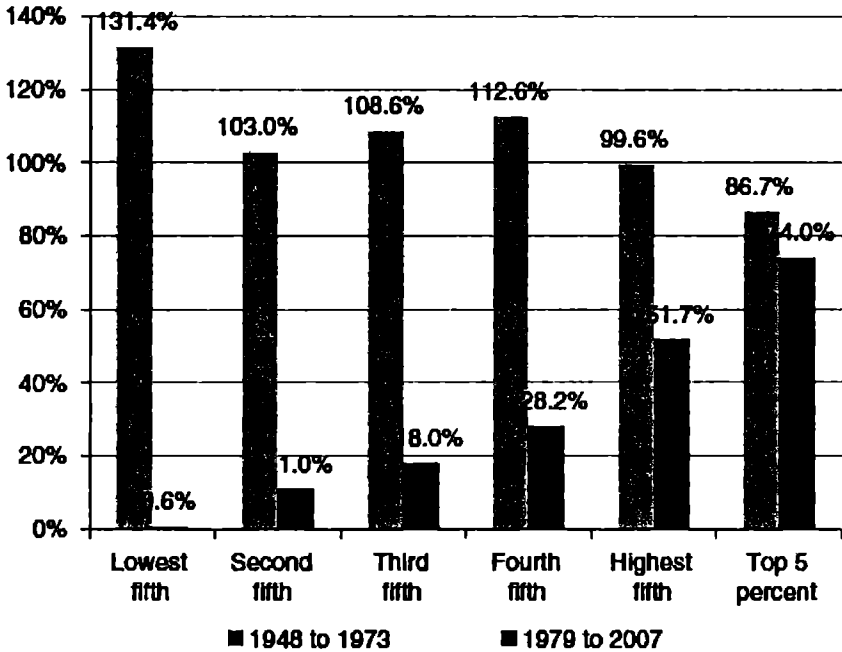
ليس من المستغرب أن يقفز معدل الفقر إلى أعلى بعد عام 1979 م. يبين الشكل 4-16 أن معدل الفقر بين الأسر انخفض بثبات من 20.3٪ في عام 1961 م إلى 10.4٪ في عام 1969 م، وبعد ذلك لم يظهر أي اتجاه إلى الارتفاع أو الانخفاض خلال عام 1979 م. وبعد عام 1979 م، ارتفع معدل الفقر مرة أخرى، وظل أعلى من معدله في عام 1979 م، باستثناء عامي 2000 و2001 م بعد توسع اقتصادي دام عقدًا من الزمن.



الشكل 13.4. متوسط الأجر بالساعة للعاملين غير المشرفين بالدولار لعام 2011، 1948-2007.

المصدر: Economic Report of the President, 1990, 2003, and 2010. Note: See note .17 of this chapter.

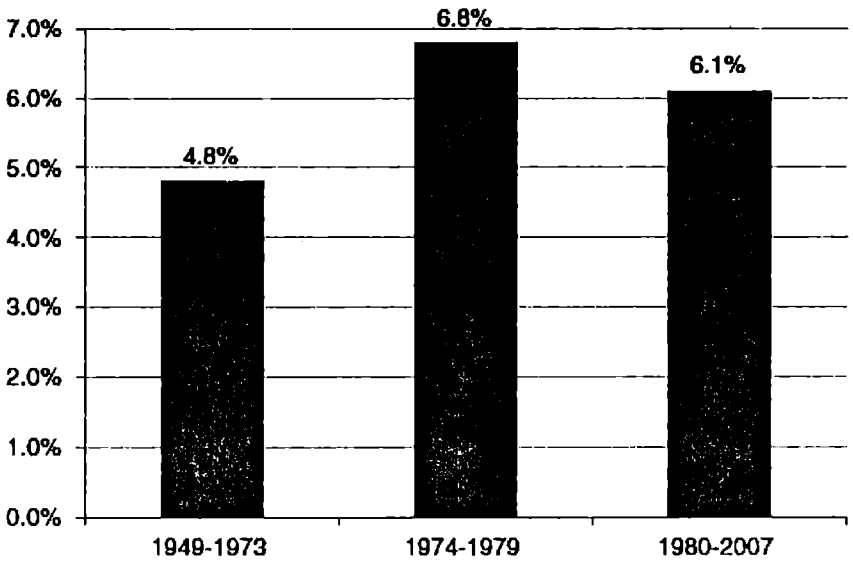
لم يكن التشرد موضوعاً يثير قلقاً عاماً كبيراً قبل نهاية سبعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة. وفجأة في عام 1980م، وقع انفجار في شوارع مدن أمريكا بسبب التشرد. وقد قدرت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية ما بين 250,000 إلى 350,000 مشرد في الولايات المتحدة في عام 1983م. وقد أكد جزء كبير من التعليق على هذا التطور على إلغاء الإيداع المؤسسي للأشخاص المصابين بأمراض عقلية. بيد أن هذا يرجع أيضاً إلى الجمع بين الاتجاهات في الفقر وفي الوحدات السكنية منخفضة التكلفة. أشارت دراسة أجراها "فريمان" و"هول" Freeman and Hall (1998، 22) إلى أن عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر قد ازداد بنسبة 45٪ خلال الفترة 1979-1983م، في حين أن عدد الوحدات السكنية الإيجارية المنخفضة التكاليف لم يتجاوز 0,1٪ خلال تلك الفترة نتيجة للتقليصات في البرامج العامة التي توفر السكن للفقراء أو تدعمه. وكان كلا التوجهين ناتجاً عن إعادة الهيكلة النيوليبرالية.



الشكل 14.4. النسبة المئوية للزيادة في متوسط دخل الأسرة الحقيقي للخمسة وأعلى 5٪.

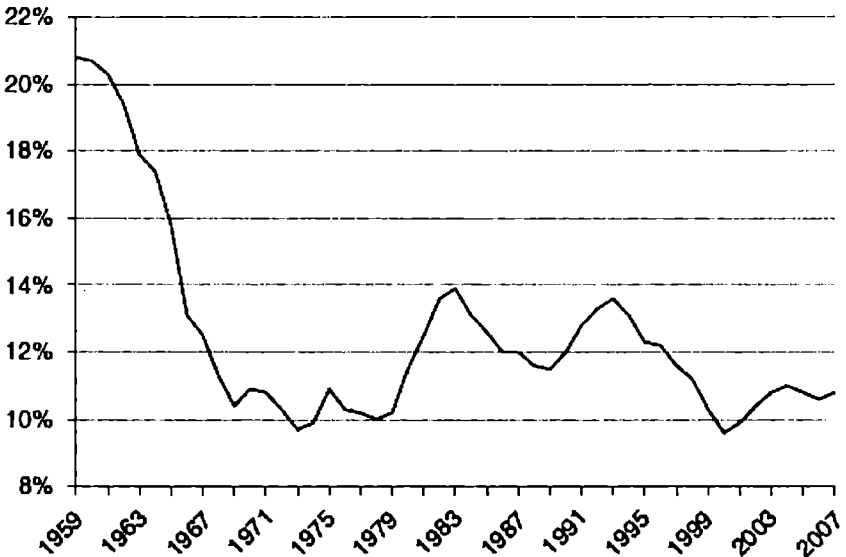
المصدر: U.S. Bureau of the Census, 2013, Table F-3.

على الرغم من التحول الذي كان من المفترض أن يعزز الاقتصاد الأمريكي، إلا أن القوة التنافسية للصناعة الأمريكية انحدرت بثبات خلال هذه الفترة. يبين الشكل 4-17 الميزان التجاري للولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1948 م إلى عام 2007 م. وفي عام 1971 م دخل الميزان التجاري الأمريكي منطقة سلبية للمرة الأولى منذ عام 1893 م. وبعد منتصف سبعينيات القرن العشرين سجل العجز التجاري نمواً متواضعاً، من 1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1979 م إلى معضلة على مستوى عالٍ 6.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 م، الأمر الذي أدى إلى تراكم سريع للديون الأجنبية لتغطية هذا الاختلال.



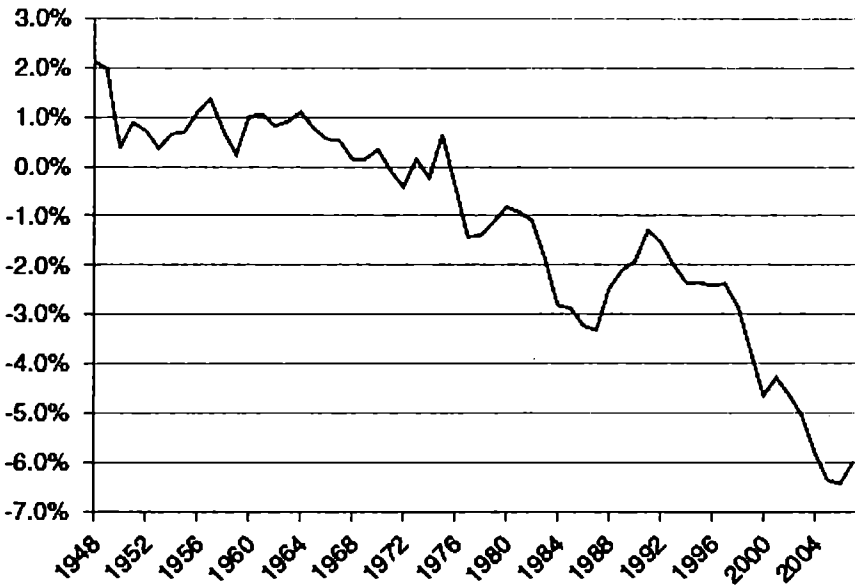
الشكل 15.4 . متوسط معدل البطالة السنوي.

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013



الشكل 16.4 . الأسر تحت خط الفقر 1959-2007 .

المصدر: U.S. Bureau of the Census, 2013 historical poverty tables, Table 2



الشكل 17.4. الميزان التجاري للولايات المتحدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي،
2007-1948.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Tables I.5.4.I.

شرح الأداء الاقتصادي في ظل الرأسمالية النيوليبرالية

تجذّر نجاحات الرأسمالية النيوليبرالية وإخفاقاتها في العمليات نفسها التي بدأت بعد عام 1979 م. كيف يمكن تفسير النجاحات - التوسعات الاقتصادية الطويلة، والركود القصير والمعتدل، وانخفاض معدل التضخم؟ لم تتحقق ادعاءات المدافعين عن النيوليبرالية من الانفجار المتوقع للدخار والاستثمار، ومع ذلك فإن النيوليبرالية كانت بمثابة هيكل اجتماعي للتراكم عزز فترة طويلة من ارتفاع الأرباح وتراكم رأس المال المستقر نسبياً، إن لم يكن السريع. كان الأسلوب الذي حققت به الرأسمالية النيوليبرالية هذه المخرجات مختلفاً اختلافاً جذرياً عن التوقعات.

أدت الرأسمالية النيوليبرالية إلى تطورات ثلاثة صنعت مجتمعة النجاحات الاقتصادية المذكورة أعلاه، لكنها أدت أيضاً إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي

بدأت في عام 2008م. وكانت هذه التطورات الثلاثة التفاوت المتزايد بين الأرباح والأجور وبين الأسر، وسلسلة من فقاعات الأصول الضخمة، وقطاع مالي انهمك في أنشطة المضاربة والأنشطة المحفوفة بالمخاطر على نحو متزايد. لم يكن أحد يخطط لهذه التطورات الثلاثة لتحقيق غرض ما، بل نشأت عن عمل الرأسمالية النيوليبرالية. أولاً، سوف ندرس كيف أدت الرأسمالية النيوليبرالية إلى نشوء كل من هذه التطورات الثلاثة، ثم نبين كيف كانت مسؤولة عن النجاحات التي حققها الاقتصاد الكلي في عصر النيوليبرالية. أدت هذه التطورات الثلاثة في نهاية المطاف إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في عام 2008م، وهي عملية سيتم توضيحها في الفصل الخامس.

الرأسمالية النيوليبرالية وصعود التفاوت، فقاعات الأصول، وتمويل المضاربة

كان التفاوت المتزايد في فترة ما بعد عام 1979م من نوعين، الفجوة المتزايدة بين الأرباح والأجور وتزايد التفاوت في الدخل بين الأسر. ينجم التفاوت المتزايد بين الأسر عن تزايد التفاوت بين أصحاب الأجور وكذلك عن الفجوة المتنامية بين الأرباح والأجور⁽¹⁾. عززت العديد من مؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية هذين الشكلين المتزايدين من التفاوت. تأمل في آثار التغييرات المؤسسية التالية من الجدول 2-1:

- إن إزالة الحواجز في الاقتصاد العالمي تضع العمال في كل بلد في منافسة مع بعضهم البعض. ومع انتقال الصناعة في الولايات المتحدة إلى البلدان ذات الأجور المتدنية، اختفت العديد من الوظائف الصناعية ذات الأجور المرتفعة سابقاً، في حين لاقت الوظائف المتبقية ذات الأجور المرتفعة في السلع القابلة للتداول ضغوطاً شديدة تدفع الأجور إلى الانخفاض.

(1) في العقود الأخيرة، أدت التغييرات في هيكل الأسرة أيضًا دورًا في تزايد التفاوت بين الأسر، على وجه الخصوص الزيادة في كل من الأسر ذات الوالد الواحد والأسر التي لديها عاملان بأجر.

- ساهم التخلي عن السياسات الكينزية في ارتفاع متوسط معدل البطالة الذي تم توثيقه أعلاه، مما قلل من قدرة المساومة لدى العمال.
- إن رفع القيود التنظيمية عن الصناعات الأساسية، مثل شركات الطيران والاتصالات والطاقة، يضع ضغطًا تنافسيًا على ما كانت وظائف نقابية مرتفعة الأجور نسبيًا في تلك الصناعات، مما أدى إلى تقليص واسع في الأجور مع مرور الوقت.
- غالبًا ما استبدلت التخصصية والتعاقد الخارجي للخدمات العامة ووظائف القطاع العام ذات الأجور المرتفعة نسبيًا بوظائف القطاع الخاص ذات الأجور المنخفضة.
- أدى التقليل في برامج الرعاية الاجتماعية وإغائها إلى زيادة التفاوت بشكل مباشر في الدخل بين الأسر، كما أدت أيضًا إلى الحد من قدرة المساومة للعمال ككل؛ وذلك لأن وضعهم في تراجع إذا تفاقت البطالة. ومما له أهمية خاصة الانخفاض الكبير في القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور، مما يؤثر على معدل الأجور بالنسبة لرقعة واسعة من الوظائف المنخفضة الأجر.
- زادت التخفيضات الضريبية للشركات والأغنياء من دخل الشركات الكبرى والأسر الثرية بعد الضرائب.
- ترك تهميش المساومة الجماعية (إلى جانب شبه اختفاء سلاح النقابات الأكثر فاعلية، الإضراب) العمال دون قدرة كبيرة على المساومة على أجورهم.
- إن لانهائية الوظائف قد استبدلت الوظائف الطويلة الأجل ذات الأجور المرتفعة نسبيًا بوظائف مؤقتة منخفضة الأجر.
- تفرض المنافسة غير المقيدة بين الشركات الضخمة ضغوطًا على هذه الشركات لحملها على خفض الأجور، ورغم أن مثل هذه المنافسة من الممكن أيضًا أن تفرض ضغطًا إلى الأسفل على الأرباح.

- أدى توظيف رؤساء تنفيذيين للشركات من الخارج إلى تصاعد أجور الرؤساء التنفيذيين المشار إليهم أعلاه، مما أدى أيضًا إلى زيادة أجور مديري الشركات الأخرى ذوي المستوى العالي⁽¹⁾.

لعبت فقاعات الأصول دورًا مهمًا في الاقتصاد في عصر النيوليبرالية. إن التعريف الشائع لفقاعة الأصول هو "عندما ترتفع أسعار الأوراق المالية أو الأصول الأخرى بشكل حاد وبسرعة ثابت بحيث تتجاوز التقييمات التي تبررها الأساسيات، مما يجعل الانهيار المفاجئ مرجحًا، وعند هذه النقطة "تفجر" الفقاعة" (Financial Times Lexicon, 2013). غير أنه ليس من السهل تحديد سعر الأصول الذي قد تبرره "الأساسيات".

تحدث الفقاعات في الأصول التي لها ميزتان: فقيمتها الاقتصادية مستمدة كليًا أو إلى حد كبير من التطورات المستقبلية غير المعروفة، وليس لديها "تكلفة إنتاج" عادية، مثل الأراضي أو الأوراق المالية. لا يخضع الطعام القابل للتلف لتسعير الفقاعة. قد تستمد الآلات قيمتها جزئيًا من الاستخدام في المستقبل، ولكن تكاليف إنتاجها تحدد السعر. فالأراضي والأوراق المالية ليس لديها تكلفة إنتاج تضع حدًا للسعر، ومن الصعب التنبؤ بالمنفعة الاقتصادية التي سوف تنشأ في المستقبل من امتلاكها وهذا يعني أنها عرضة لعملية الفقاعة في اقتصاد السوق حيث يتم شراء وبيع مثل هذه الأصول.

أفضل طريقة لفهم فقاعة الأصول هي بالرجوع إلى العملية التي تحدثها

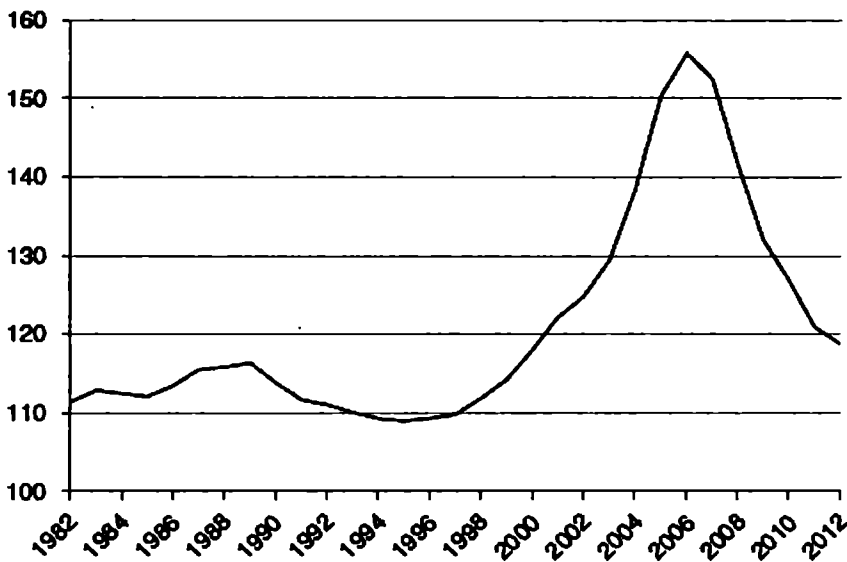
(1) في الأيام التي تمت فيها ترقية الرئيس التنفيذي من الداخل، غالبًا ما تلقى المديرون التنفيذيون دفعة معتدلة في الأجور عندما صعدوا إلى الدرجة الأولى على سلم الشركات. ومع ذلك، فإن توظيف الرؤساء التنفيذيين من الخارج مكّن المرشحين المحتملين من المساومة للحصول على حصة صغيرة من أرباح الشركة، زاعمين أنهم قادرون على أن يعززوا الربح إذا تم توظيفهم. بالنسبة للشركات الكبيرة ذات الأرباح السنوية الضخمة، أدى ذلك إلى تصعيد سريع في راتب الرئيس التنفيذي، على الرغم من أن عوامل أخرى لعبت أيضًا دورًا.

وتدعمها. تحدث فقاعة الأصول عندما يرتفع سعر الأصل - مثل العقارات أو أسهم الشركات - بسبب الطلب المتزايد على الأصل بفضل توقع تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع الأسعار في المستقبل، حيث يستند توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى الزيادة الأخيرة في الأسعار السابقة. وبالتالي، فإن فقاعة الأصول هي ارتفاع ذاتي الاستدامة في سعر الأصول، حيث تولد الزيادات السابقة في سعر الأصول مكاسب رأسمالية لأولئك الذين يحتفظون بالأصل، مما يجذب المزيد من المستثمرين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة سعر الأصل، والذي بدوره يسحب المزيد من الطلب، وهكذا دواليك في دوامة تصاعدية. لا تشير كل حالة من حالات ارتفاع أسعار الأصول إلى نشوء فقاعة. ذلك أن أسعار الأصول قد ترتفع لأسباب تعتبر "أساسيات"، مثل ارتفاع أسعار العقارات في مدينة تشهد تدفقاً كبيراً من السكان (أو المقيمين من ذوي الدخل المرتفع)، أو ارتفاع أسعار الأسهم استناداً إلى أدلة معقولة تشير إلى زيادة في المستقبل القريب في أرباح الشركات.

من السهل التعرف على فقاعة الأصول بعد أن تنكمش. لا بدّ من انكماش كل فقاعة أصول في النهاية، بما أنه في مرحلة ما لن يكون هناك مشتريين إضافيين، عندئذ يتوقف سعر الأصل عن الارتفاع. حالما يتوقف سعر الأصل عن الارتفاع، يختفي الحافز الذي دفع المستثمرين إلى الاحتفاظ بالأصل، ويبدأ الملاك في البيع، مما يدفع العملية إلى الاتجاه المعاكس. يقال أحياناً أنه لا يمكن تحديد فقاعة الأصول إلا بعد انتهائها، لكن هذا وصف مبالغ فيه. على الرغم من أنه من المستحيل مباشرة معرفة دوافع جميع الأشخاص الذين يستثمرون في أحد الأصول، إذا ارتفع سعر الأصل لمدة لا تقل عن عدة سنوات دون أي سبب محدد ناشئ عن الاستخدام الخاص للطلب على الأصل (العقارات) أو القيمة الاقتصادية للأصل (أرباح الشركات إلى أسهم الشركات أو القيم الإيجارية إلى العقارات)، فمن ثم يمكن للمرء أن يستنتج بشكل معقول أن فقاعة الأصول جارية الآن.

تفضي الرأسمالية النيوليبرالية إلى إنتاج فقاعات أصول كبيرة. لم تكن هناك

فقاعات أصول مهمة في الاقتصاد الأمريكي من عام 1948 م إلى عام 1973 م. ومع ذلك، نشأت في الولايات المتحدة سلسلة من فقاعات الأصول الكبيرة بعد عام 1979 م. في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ظهرت فقاعة أصول في العقارات التجارية في جنوب غرب البلاد، وفي التسعينيات من القرن الماضي. ظهرت فقاعة في سوق الأوراق المالية في نيويورك، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت هناك فقاعة عقارية عملاقة على مستوى البلاد. من عام 1994 م إلى عام 1999 م، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم ستاندارد آند بورز 500 بمعدل 23.6٪ سنويًا، في حين أن ربح الشركات بعد الضرائب بالدولار الحالي ارتفع بنسبة 5.9٪ فقط في السنة. هذا يشكل دليلًا قويًا على نشوء فقاعة في سوق الأوراق المالية في تلك الفترة. بعد بلوغ سوق الأسهم ذروته في عام 2000 م، انخفض المؤشر بنسبة 30.3٪ خلال العامين التاليين. ويقدم الشكل 4-18 دليلًا، كان متاحًا في ذلك الوقت، على أن فقاعة الإسكان كانت جارية في أوائل العقد الأول إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يعرض ذلك الشكل نسبة مؤشر أسعار المساكن إلى الإيجار المكافئ لمالك المسكن، حيث يمثل الأخير مقياسًا للقيمة الاقتصادية لامتلاك مسكن. في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ارتفعت هذه النسبة في فترات التوسعات وانخفضت في فترات الركود. ومع ذلك، في عام 2001 م، ارتفعت النسبة بدلاً من الانخفاض، واستمرت في الارتفاع بمعدل متسارع بعد عام 2002 م. كان المؤشر في ذروته في عام 2006 م أعلى بنسبة 43٪ من مستوى عام 1995 م. وكما كان متوقعًا، انخفضت النسبة بحدة بعد أن بدأت الفقاعة في الانكماش عام 2007 م.



الشكل 18.4. الرقم القياسي لأسعار المنازل بالنسبة إلى الإيجار المعادل لمالك المنزل، 1982 - 2012.

المصدر: Federal Housing Finance Agency, 2013; U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013.

ملحوظة: الإيجار المعادل للمالك لمحل الإقامة الأساسي.

لماذا احدثت الرأسمالية النيوليبرالية فقاعات ضخمة من الأصول؟ إن الدرجة المرتفعة والمتزايدة من التفاوت في الرأسمالية النيوليبرالية، والتي انعكست في ارتفاع الأرباح بسرعة مقارنة بالأجور وتركز دخل الأسر الأمريكية بين الأثرياء، ولدت المزيد من الأموال القابلة للاستثمار مقارنة بالاستثمارات المنتجة. نزعت بعض هذه الأموال إلى إيجاد طريقها إلى شراء الأصول، مثل العقارات أو أسهم الشركات. استهل هذا ارتفاع أسعار الأصول. ومع ذلك، لكي تستمر، تتطلب الفقاعة الكبيرة للأصول وجود مؤسسات مالية على استعداد لإقراض الاستثمار القائم على المضاربة في الأصول. حولت إعادة الهيكلة النيوليبرالية المؤسسات المالية من قطاع كان يركز على الإقراض لأغراض إنتاجية إلى قطاع متلهف على الإقراض لأغراض المضاربة والمحفوفة بالمخاطر، مثل دعم الاستثمار في أصول متضخمة. (سيتم النظر أدناه في أسباب التحول نحو أنشطة المضاربة

من جانب المؤسسات المالية). وهكذا كانت سلسلة فقاعات الأصول الكبيرة نتيجة لتزايد التفاوت وصعود المؤسسات المالية الساعية إلى المخاطر، ذات التوجه المضاربي⁽¹⁾.

في الفصل الخامس، سنبحث مختلف أنواع الأدوات المالية الجديدة المحفوفة بالمخاطر العالية التي تم تقديمها في هذه الفترة. هنا نعالج مسألة لماذا أدت إعادة الهيكلة النيوليبرالية إلى نشوء قطاع مالي موجه نحو المضاربة، يسعى إلى المخاطرة. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التطور. أولاً، أطلق إلغاء القيود التنظيمية المالية، الذي كان جزءاً رئيسياً من إعادة الهيكلة النيوليبرالية، المؤسسات المالية لملاحقة أي أنشطة كان من المتوقع أن تحقق أعلى ربح. بوسع المؤسسات المالية أن تكسب من أنشطة المضاربة قدرًا أعظم من الأرباح مقارنة بالإقراض لأغراض إنتاجية، كما حررها إلغاء القيود التنظيمية لتحويل أنشطتها على هذا النحو⁽²⁾. إن عملاء المؤسسات المالية في وضع غير مؤاتٍ جدي في معرفة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية. ويتخصص موظفو المؤسسات المالية في تحليل المنتجات التي يستحدثونها والاتجار بها، مما يتيح لهم فرصاً لتحقيق أرباح كبيرة وسريعة من أنشطة المضاربة، المكتسبة بأشكال مختلفة مثل أرباح التداول، هوامش الربح على الأوراق المالية التي تم شراؤها ثم إعادة تجميعها أو إعادة بيعها فقط، وأنواع مختلفة من الرسوم، ورهانات المضاربة بمختلف انماطها⁽³⁾.

(1) يشير بعض المحللين إلى أسعار الفائدة المنخفضة لتفسير نشوء فقاعات الأصول. يرد في الفصل الخامس نقد لهذا الرأي.

(2) انظر الفصل السادس مناقشة الفترات التاريخية السابقة في الولايات المتحدة عندما تصرفت المؤسسات المالية بطرق مماثلة لسلوكها الحالي.

(3) يُنظر إلى نشاط المضاربة، الذي يشير إلى شراء أصل مع توقع إعادة بيعه لاحقاً بسعر أعلى، على أنه يؤدي وظائف مفيدة من خلال النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية. يزعم المدافعون عن هذه النظرية أن المضاربة تحرك سعر الأصول نحو قيمتها المتوازنة بينما تنشر أيضاً خطر الاحتفاظ بالأصول. من ثم، فإن الربح من المضاربة يعتبر عائداً مساهمة اقتصادية إيجابية من قبل المضارب. ينظر خبراء الاقتصاد غير المتتمين إلى التيار السائد، =

لقد حقق السلوك المضاربي المتزايد للقطاع المالي أرباحًا هائلة فعلاً، على الأقل حتى الأزمة المالية لعام 2008م. رأينا في الفصل الثاني (الشكل 2.8) أن حصة أرباح القطاع المالي في إجمالي أرباح الشركات تضاعفت خلال عصر النيوليبرالية. بدأت الأرباح المالية تنمو بسرعة بعد عام 1990م، ووصلت إلى ذروتها في عام 2005م. خلال الفترة من 1990 إلى 2005م، ارتفعت أرباح الشركات غير المالية في عام 2005م في خطو سريع صحي بلغ 5.0٪ سنوياً، لكن أرباح الشركات المالية نمت بنسبة 9.1٪ سنوياً (U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.14 and 1.1.4).

إن إلغاء القيود التنظيمية المالية ليس السمة الوحيدة للرأسمالية النيوليبرالية التي شجعت المضاربة، السلوكيات العالية المخاطر من قبل القطاع المالي. هناك ميزتان أخريان عززتا على هذا التحول. إحداها المنافسة غير المقيدة للرأسمالية النيوليبرالية. قاومت بعض المؤسسات المالية التقليدية الاتجاه نحو الأنشطة التي تنطوي على مخاطر كبيرة، ولكن الضغوط التنافسية المتزايدة من المنافسين التي تحركت بالفعل في ذلك الاتجاه أجبرتهم في نهاية المطاف أن يحدوا حذوها⁽¹⁾. ثانياً، لعب تغلغل مبادئ السوق داخل الشركات الكبرى دورًا كذلك. غالبًا ما عملت المجموعات التجارية داخل البنوك الكبرى على أنها مراكز ربح مستقلة وسمح لها

= بمن فيهم أولئك الذين يتبعون المسلك الكينزي، المؤسسي، أو الماركسي، ينظرون عمومًا إلى المضاربة باعتبارها لا تخدم أي غرض اقتصادي مفيد في حين أن لها عددًا من الآثار السلبية. تنظر المدارس الأخيرة إلى الأرباح المتأتية من نشاط المضاربة باعتبارها مستمدة من الحظ، أو تداول المطلعين (غير القانوني بموجب قوانين الأوراق المالية)، أو الاحتيال (عندما لا يكشف البائع عن معلومات سلبية عن الأصول التي يتم بيعها). وتشير الأرباح المرتفعة دومًا من المضاربة إلى المجموعة الأخيرة من المحللين إلى احتمالات التداول أو الاحتيال من جانب المطلعين. يتبع هذا الكتاب التفسير غير الكلاسيكي الحديث لنشاط المضاربة.

(1) يقدم الفصل الخامس أمثلة على الأنشطة عالية الخطورة التي تقوم بها أكبر البنوك الأمريكية، والتي أوقعتها في ضائقة قانونية خطيرة بعد الانهيار.

بالعمل بقدر ضئيل من الرقابة من الإدارة العليا، طالما أنها تحقق أرباحًا عالية. شجعت الضغوط التنافسية المتزايدة وتغلغل مبادئ السوق داخل الشركات معًا أفق زمني قصير الأجل، الذي فضل أيضًا المضاربة على الاستخدامات الإنتاجية طويلة الأجل للأموال. للحصول على تحليل كامل لهذه العملية، انظر Crotty (2008).

كيف تفسر التطورات الثلاثة نجاحات الاقتصاد الكلي للرأسمالية النيوليبرالية

شجع ارتفاع معدل الربح بعد إعادة هيكلة النيوليبرالية الشركات على التوسع. ومع ذلك، خلقت مؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية عقبة أمام التوسع الاقتصادي المستمر. إن معدل الربح العالي لا يكفي بحد ذاته لتحقيق توسع اقتصادي مستدام؛ لأن التوسع المستمر يتطلب أيضًا زيادة الطلب على الإنتاج. كانت الأجور في حالة ركود، بينما الأرباح ترتفع بسرعة. وكان نمو الإنفاق الحكومي محدودًا مقارنة بالعصر السابق. ارتفاع العجز التجاري كان يعني انخفاض الطلب من التجارة الخارجية. من أي جانب يمكن أن ينمو الطلب المتزايد؟ تفترض النظرية النيوليبرالية أن الطلب لا يمثل مشكلة أبدًا - أن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، كما يؤكد قانون ساي. ومع ذلك، أظهر "كينز" بوضوح أن قانون ساي لا يصمد في العالم الحقيقي⁽¹⁾.

يمكن للاستثمارات التجارية المتنامية، لبعض الوقت، أن توفر الطلب المتزايد

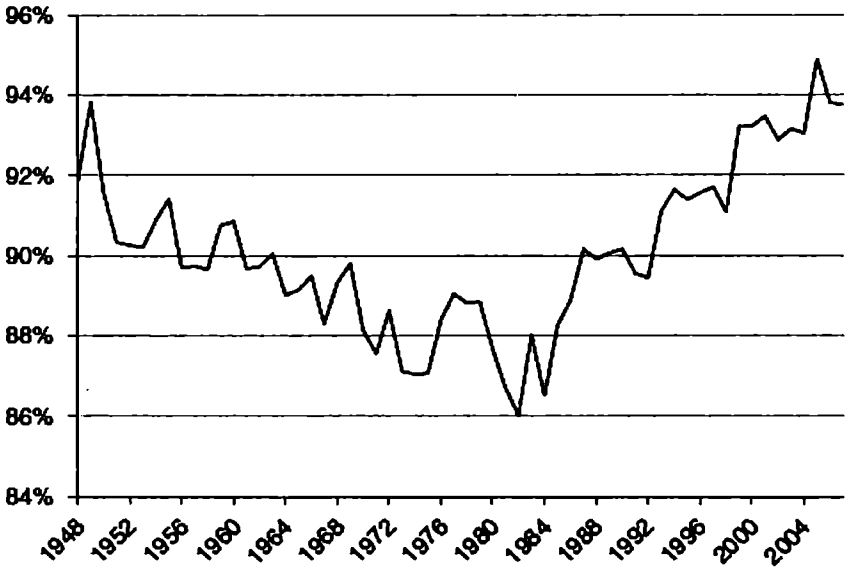
(1) قدم "كينز" حجة مقنعة مفادها أن قانون ساي زائف ببساطة، لكن بعض إصدارات الاقتصاد الكينزي في الكتب الأكاديمية تنظر إلى قانون ساي أنه لا أساس له من الصحة "في الأمد القريب فقط"، في حين أن قانون ساي في الأمد البعيد يفترض أنه صحيح. الواقع أن الاعتقاد بأن العرض فقط هو ما يهم في الأمد البعيد، وليس الطلب، كان سببًا في إعادة عنصر من نظرية ما قبل كينز "الكلاسيكية" في الاقتصاد والتي سعى كينز إلى الإطاحة بها.

الضروري للتوسع الاقتصادي. يشكل الاستثمار الطلب على الإنتاج الحالي في شكل شراء الهياكل، المعدات، والبرمجيات مع خلق طاقة إنتاجية إضافية. ومع ذلك، لا يمكن أن يظل الاستثمار المتنامي المصدر الوحيد للطلب المتزايد، دون خلق اختلال بين القدرة الإنتاجية والطلب النهائي من الأسر، الحكومة، والقطاع الأجنبي - وعلى أي حال، رأينا أن الاستثمار لم ينمو بسرعة في عصر النيوليبرالية. تشير البيانات إلى أنه على الرغم من ركود الأجور في عصر النيوليبرالية، ارتفع إنفاق الاستهلاكي للأسر بسرعة، وزاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على مدى عصر النيوليبرالية. (الشكل 4-8).

كيف يمكن للإنفاق الاستهلاكي أن يرتفع بشكل كبير مع مرور الوقت عندما تكون الأجور راكدة؟ تميل الأسر ذات الدخل المرتفع إلى توفير نسبة مئوية أكبر من دخلها، وتستهلك نسبة مئوية أقل من تلك الأسر الموجودة في الوسط والقاع، وبالتالي كان من المفترض أن يؤدي التفاوت المتزايد إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي (وزيادة معدل الادخار)، ولكن بدلاً من ذلك استمر الإنفاق الاستهلاكي في الارتفاع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تم العثور على إجابة لهذه الأحجية من خلال دراسة الاتجاه في الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة إلى الدخل المتاح (بعد الضريبة) ونمو اقتراض الأسر. يوضح الشكل 19.4 أن الإنفاق الاستهلاكي في عصر الرأسمالية المنظمة انخفض كنسبة مئوية من الدخل المتاح مع مرور الوقت ليصل إلى 87.1% من الدخل في عام 1973م. وصل إلى مستوى منخفض بلغ 86.0% في عام 1982م، ثم ارتفع إلى 94.9% في عام 2005م. المفارقة الواضحة المتمثلة في ركود الأجور وتزايد التفاوت من ناحية وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى يفسرها إنفاق المستهلكين الذي ارتفع مستقلاً عن الدخل، مدعوماً بالاقتراض الأسري المتزايد.

ارتفعت ديون الأسر، المكونة في المقام الأول من ديون الرهن العقاري ومن الديون الاستهلاكية على نحو ثانوي، تدريجياً مقارنة بالدخل من عام 1948م إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، حيث نمت ديون الرهن العقاري المنزلي مع

ارتفاع معدل ملكية المنازل في تلك الفترة. استقرت بعد منتصف الستينيات، حتى أوائل الثمانينيات (انظر الشكل 1.5 في الفصل الخامس). ومع ذلك، بعد أوائل ثمانينيات القرن العشرين، تغير اتجاه ديون الأسر بالنسبة للدخل، حيث ارتفع بمرور الوقت وأكثر من الضعف من 59.2٪ من الدخل في عام 1982م إلى 126.7٪ في عام 2007م، كما يوضح الشكل 20.4. وجدت إحدى الدراسات أنه في الفترة 2004-2006م، سحبت الأسر الأمريكية أموالها من ملكية منازلها عن طريق قروض الرهن العقاري تراوحت بين 9٪ و10٪ من دخلها المتاح للإنفاق (Greenspan and Kennedy، 2007).



الشكل 19.4. الإنفاق الاستهلاكي كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 2007-1948. المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 2.1

إن الارتفاع طويل الأجل في ديون الأسر لا يعني فقط أنها سعت إلى الاقتراض بمعدل متزايد ولكن أيضًا أن المؤسسات المالية كانت على استعداد لتقديم المزيد والمزيد من القروض لها، على الرغم من ارتفاع نسب الديون. ومن الصعب أن نحدد على وجه اليقين الأسباب التي دفعت الأسر إلى طلب

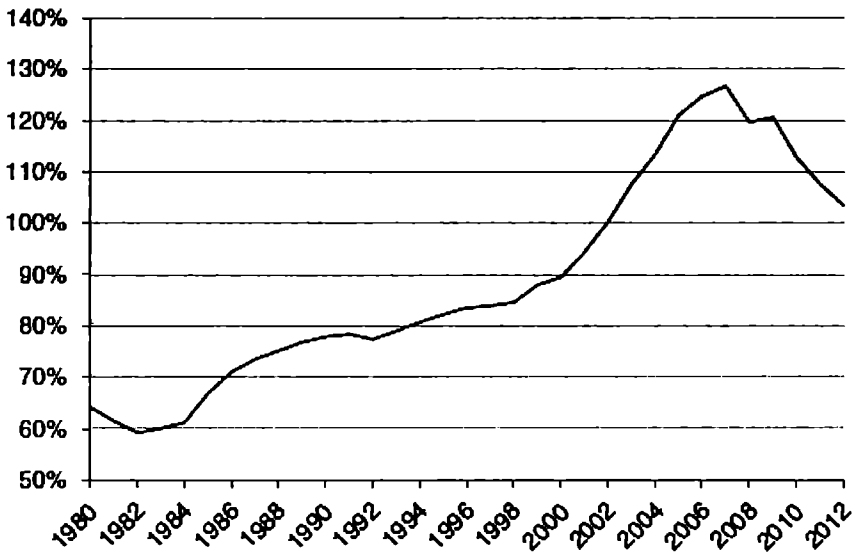
الاقتراض بمعدل متزايد، ولكن انخفاض أجور العاملين غير الإشرافيين، التباطؤ الملحوظ في نمو الدخل المتوسط للأسرة، والنمو البطيء للغاية لمتوسط الدخل للأسر ذات الدخل المنخفض من المرجح أنها لعبت دورًا مهمًا. في عصر النيوليبرالية، ارتفعت أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية بسرعة، بما في ذلك تكاليف الرعاية الصحية المدفوعة من الأموال الخاصة، تكاليف التعليم الجامعي، تكاليف الطاقة، وفي بعض المناطق تكاليف الإسكان بما في ذلك الضرائب على الممتلكات العقارية المحلية. من المرجح أن العديد من الأسر التي تواجه ضغطًا قاسيًا قد لجأت إلى الائتمان للحفاظ على مستوى معيشي مقبول⁽¹⁾.

ومع ذلك، هذا ليس سوى نصف القصة. لماذا كانت المؤسسات المالية راغبة في إقراض مبالغ متزايدة لملايين الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل لتمويل الإنفاق الاستهلاكي؟ تكمن الإجابة في التطورين الآخرين المذكورين أعلاه، وهما سلسلة فقاعات الأصول والتوجه إلى أنشطة المضاربة والأنشطة المحفوفة بالمخاطر من جانب القطاع المالي. إن فقاعة الأصول تجلب ثروة متزايدة إلى هؤلاء الذين يمتلكون الأصول، والتي يمكن أن تكون بمثابة ضمان للحصول على قرض. وعلاوة على ذلك، أثبتت المؤسسات المالية ذات التوجه المضاربي مهارتها في تطوير سبل جديدة ومربحة للغاية لإقراض المال للأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل، على الرغم من مخاطر القيام بذلك.

مكتبة

t.me/soramnqraa

(1) ابتداء من عام 2006م، أدرج مجلس الاحتياطي الاتحادي القروض الطلابية في عملية تقسيم الإضافات إلى ديون المستهلكين. في عام 2010م تجاوزت قروض الطلاب قروض السيارات وبطاقات الائتمان لتصبح أكبر فئة من الإضافات إلى الائتمان الاستهلاكي. في عام 2012م، زادت القروض الطلابية غير المسددة بمقدار 1.1 تريليون دولار، وهو ما يشكل 38.7٪ من مجموع الإضافات إلى ديون المستهلكين في ذلك العام (مجلس محافظتي نظام الاحتياطي الاتحادي، 2013م).



الشكل 20.4. دين الأسرة كنسبة مئوية من الدخل الشخصي المتاح، 1980-2012.

المصدر: Household debt as a percentage of disposable personal income, 1980-2012.

عادةً لن يقوم المقرضون بالإقراض دون احتمال ترجيح الوفاء بالدين متضمنًا الفائدة. وهذا يتطلب مزيجًا من الدخل الكافي والأصول الكافية من جانب المقرضين. ورغم أن دخل أغلب السكان كان يتحسن ببطء، فإن سلسلة فقاعات الأصول الكبيرة التي نشأت في الولايات المتحدة بعد عام 1979م قدمت أصولًا يمكن للأسر اقتراض الأموال مقابلها. كانت فقاعة الأصول الأولى في عصر الليبرالية، في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، فقاعة محلية بشكل أساسي، وأثرت على العقارات التجارية فقط. خلصت إحدى الدراسات إلى أن انهيار تلك الفقاعة كان أحد العوامل التي أدت إلى الركود في الفترة 1990-1991م، لكنها لم تكن السبب الرئيسي للركود (Geltner, 2012). ومع ذلك، تسبب انهيار هذه الفقاعة في إفلاس عدد كبير من مؤسسات الادخار والقروض الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجنوب الغربي. لقد كلف الحكومة الفيدرالية ما يقدر بـ 123.8 مليار دولار لتضع حدًا للفوضى الناتجة عن أزمة

المدخرات والقروض في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. (Curry and Shibut, 2000, 33).

كان التوسع الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة هو الأطول على الإطلاق، حيث امتد من عام 1991 إلى عام 2000م. يمكن لفقاعة سوق الأوراق المالية في الفترة من 1995 إلى 2000م أن تفسر سبب استمرارها لفترة طويلة وكذلك بيان أسباب بعض السمات غير العادية لهذا التوسع. يقدم Kotz (2003) تحليلاً مفصلاً لهذا التوسع الاقتصادي. كان الجزء الأول من التوسع يقوده معدل مرتفع من الاستثمار الثابت في الأعمال، حيث أدخلت تكنولوجيا جديدة في مجال تجهيز المعلومات والاتصالات. ولكن هذا لم يكن كافياً لتحقيق النمو السريع في الاقتصاد ككل، ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2٪ فقط في السنة خلال الفترة 1991-1995م.

بعد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 1995م، إلى 4.3٪ سنوياً من 1995-2000م. كان هذا التسارع مدفوعاً بتسارع نمو الإنفاق الاستهلاكي بعد عام 1995م، عندما كانت فقاعة سوق الأسهم تتضخم. من عام 1995 إلى عام 2000م، زاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 4.6٪ سنوياً، بينما ارتفع دخل الأسرة بعد خصم الضرائب بنسبة 3.5٪ فقط سنوياً. في السنوات الثلاث الأخيرة من التوسع، من 1997-2000م، زاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 5.3٪ سنوياً بينما كان نمو دخل الأسرة بعد الضرائب 4.0٪ سنوياً. وهذا يعني أن الأسر كانت تمول حصة متزايدة من إنفاق المستهلكين من خلال الاقتراض. يوضح الشكل (20.4) أن ديون الأسر ارتفعت بسرعة في نهاية تسعينيات القرن العشرين. يبدو أن فقاعة سوق الأوراق المالية في الفترة 1995-2000م مكنت الأسر ذات الدخل الأعلى، التي تضخمت محافظ أسهمها بسرعة بسبب الفقاعة، من الاقتراض لتمويل نهم الإنفاق الاستهلاكي في أواخر تسعينيات القرن العشرين. أدى ذلك إلى تسريع التوسع وإطالة أمده على الرغم من أن معدل الريج انخفض انخفاضاً حاداً بعد عام 1997م (كما أظهر الشكل 4-1)، مما يؤدي عادةً إلى

وضع حد للتوسع. انتهى التوسع أخيرًا في عام 2000م عندما انكمشت فقاعة سوق الأوراق المالية.

في التوسع الأخير الذي شهدته فترة ما قبل الأزمة في عصر النيوليبرالية أثناء الفترة 2001-2007، لعبت فقاعة العقارات الدور الرئيسي. يمتلك عدد أكبر بكثير من السكان العقارات مقارنة بأسهم الشركات. وكانت القيمة السوقية الإجمالية للمخزون من المساكن في الولايات المتحدة حوالي 20 تريليون دولار في عام 2007م، وقدّر أحد المحللين أنه بحلول ذلك العام كان نحو 8 تريليون دولار من هذا الإجمالي، أو نحو 40٪، يمثل قيمة تضخمية للفقاعات (Baker، 2007، 8). وطبقًا لتقديرات الاقتصاديين فإن الإنفاق الاستهلاكي يزيد بنحو خمسة سنتات في مقابل كل دولار من الزيادة في ثروات الأسر. وعلى هذا فإن ما يُقدّر بنحو 8 تريليون دولار من الثروة المتضخمة بالفقاعات كان ليولد بشكل مباشر نحو 400 مليار دولار من الطلب الاستهلاكي الإضافي. إن تأثير الثروة السكنية المتزايدة على الإنفاق الاستهلاكي يعمل في المقام الأول من خلال اقتراض الأسر الأمريكية الذي أصبح ممكنًا بسبب ارتفاع قيم المساكن.

تؤثر فقاعة الأصول الضخمة على استثمار الأعمال الثابت بشكل مباشر فضلًا عن التأثير على الإنفاق الاستهلاكي. فهي تميل إلى إنتاج جو من النشوة بين المستثمرين، حيث تولد الفقاعة أرباحًا ضخمة عامًا بعد عام، لم تكن فقاعة العقارات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استثناءً لهذه القاعدة. وبالتالي، فمن المرجح أن تكون فقاعة العقارات سببًا في تحفيز استثمار الأعمال الثابت فضلًا عن الإنفاق الاستهلاكي بشكل مباشر.

قام "كوتز" Kotz (2008) بدراسة توسع الاقتصاد الأمريكي في الفترة 2001-2007م بالتفصيل، حيث وجد أن هذا التوسع كان مدفوعًا أساسًا بفقاعة العقارات، التي مكّنت الأسر من الإنفاق بما يتجاوز إمكانياتها في الوقت

الذي كانت تحفز فيه الاستثمار السكني الذي نما بسرعة حتى عام 2005 م⁽¹⁾. سجلت فقاعة العقارات نموًا أسرع من عام 2002 إلى عام 2005 م (الشكل 4-18)، قبل أن تتوقف أسعار المساكن عن الارتفاع في عام 2006 م⁽²⁾. خلال الفترة 2002-2005 م، نما دخل الأسر بعد الضرائب 2.2٪ سنويًا، في حين ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 3.2٪ سنويًا. في العامين الأخيرين من التوسع، 2005-2007 م، مع توقف أسعار المساكن عن الارتفاع ثم بدأت في السقوط، انخفض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي ومعه انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي هبط إلى 1.9٪ في العام الأخير من التوسع في 2007 م. ورغم أن التوسع في الفترة 2000-2007 م لم يكن طويلًا، أو قويًا كما كان في تسعينيات القرن العشرين، فإنه كان طويل الأمد نسبيًا، ومثل التوسع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد كان مدعومًا بآثار فقاعة الأصول الضخمة.

وكما لوحظ أعلاه، شهد عصر النيوليبرالية معدل تضخم منخفض. فمنذ عام 1982 م، عندما توقف التضخم أخيرًا في سبعينيات القرن العشرين، وحتى عام 2007 م، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بمتوسط معدل 1.3٪ سنويًا فقط. في نهاية المطاف تسبب التوسع الذي دام عقدًا من الزمان في تسعينيات القرن العشرين في دفع معدل البطالة إلى الانخفاض إلى 4٪ في عام 2000 م، ولكن في العام الأخير من التوسع، ظل التضخم تحت السيطرة عند 3.4٪ سنويًا بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك، في نهاية توسع العقد الأول من الألفية الثانية في عام 2007 م، انخفض معدل البطالة إلى 4.6٪ بينما كان معدل التضخم لمؤشر أسعار المستهلكين 2.8٪ فقط وكان معدل التضخم في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي 2.9٪ فقط. تشرح سمات الرأسمالية النيوليبرالية التي تمت مناقشتها في الفصل

(1) في الجزء الأخير من توسع 2001-2007 م، نما الاستثمار التجاري الثابت بسرعة، مدفوعًا بارتفاع معدل الربح فضلًا عن النشوة الناجمة عن فقاعة العقارات.

(2) ارتفع متوسط مؤشر أسعار المساكن في الولايات المتحدة بأسرع معدل له من عام 2002 إلى عام 2005 م (انظر الشكل 5.5 في الفصل الخامس).

الثاني سبب بقاء التضخم معتدلاً حتى مع انخفاض معدلات البطالة. أولاً، ظلت قدرة العمال على المساومة منخفضة حتى بمعدل بطالة بلغ 4٪. ففي السنوات الثلاث الأخيرة من التوسع في التسعينيات، ارتفع متوسط تعويض الموظفين الحقيقي بنسبة 3.1٪ سنوياً، وهو معدل أسرع قليلاً من نمو الناتج عن كل ساعة عمل بنسبة 2.8٪. لذا فقد كان هناك قدر ضئيل من الضغوط الحقيقية للأجور على الأسعار. في السنوات الثلاث الأخيرة من التوسع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انخفض تعويض الموظفين الحقيقي، في حين نمت الإنتاجية بنسبة 0.8٪ سنوياً (انظر المصادر الواردة في التذييل)⁽¹⁾. ثانياً، عملت المنافسة الشديدة من قِبَل الرأسمالية النيوليبرالية وكأنها قيد على التضخم.

وعلى هذا، فإن التوسعات الاقتصادية الطويلة في عصر النيوليبرالية لم تكن ناتجة عن النمو السريع في الادخار والاستثمار، كما تنبأ به أنصار النيوليبرالية. والسبب وراء ذلك وجد في التفاعل بين التفاوت المتزايد، فقاعات الأصول الضخمة، والمؤسسات المالية ذات التوجه المضاربي، التي دفعت معاً النمو القائم على الاستهلاك الممول بالاقتراض الاستهلاكي⁽²⁾. كان معدل التضخم المنخفض

(1) على النقيض من ذلك، وجد كوتز Kotz (2009، 184، Table 13.4) أنه في المرحلة المتأخرة من توسعات دورة الأعمال خلال الفترة 1948-1973م، نمت الأجور الحقيقية فعلياً أسرع من نمو إنتاجية العمل في قطاع الأعمال غير المالية للشركات. معدلات نمو التعويضات وإنتاجية العمل المذكورة في متن الكتاب هي لقطاع الأعمال التجارية الشركات غير المالية.

(2) المفارقة التي ذكرتها سابقاً وهي أن الإنفاق الاستهلاكي نسبة إلى الدخل يرتفع بمرور الوقت، على الرغم من اتساع فجوة التفاوت، وهو ما كان من المفترض أن يؤدي إلى خفض هذه النسبة فإنها تنطوي على قوى تعمل في اتجاه معاكس. ويميل التفاوت المتزايد في حد ذاته إلى خفض نسبة الإنفاق الاستهلاكي، ولكن هذه النسبة تميل إلى الارتفاع بسبب القوى الأخرى التي تم تحليلها أعلاه - وهو التأثير المحفز لفقاعات الأصول على الإنفاق الاستهلاكي، والأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض بشدة والتي وجدت أن الاقتراض هو السبيل الوحيد للحفاظ على مستواها المعيشي، والترويج للنشاط لاقتراض =

راجعًا في المقام الأول إلى الافتقار إلى القدرة على المساومة من جانب العمال والركود الناتج عن ذلك في الأجور الرأسمالية النيوليبرالية.

كان رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي "آلان غرينسبان" (Alan Greenspan) قد حذّر من خطر "الوفرة غير المنطقية" المحتملة في وقت مبكر من فقاعة سوق الأوراق المالية في الفترة 1995-2000م، مشيرًا إلى أنه كان على علم بعملية الفقاعة الجارية في ذلك الوقت⁽¹⁾. ومع ذلك، لو كان قد استخدم سلطة بنك الاحتياطي الفيدرالي في السيطرة على فقاعة سوق الأوراق المالية، أو فقاعة العقارات في وقت لاحق، لكان قد عطلّ الآلية الوحيدة التي كانت قادرة على تعزيز التوسع الاقتصادي في الرأسمالية النيوليبرالية. وربما كان مدركًا لهذا عندما انسحب بسرعة من تحذيره من "الوفرة غير المنطقية" وشرع في إعطاء موافقته للتوسعات التي كانت مدفوعة بالفقاعات في تسعينيات القرن العشرين ثم في الفترة 2001-2007م.

استمرارية السياسات النيوليبرالية في مواجهة التغيير السياسي

كانت السمة البارزة للشكل النيوليبرالي للرأسمالية هي استمراريته في مواجهة التغيير في الحزب السياسي في السلطة. يربط الكثيرون أصول النيوليبرالية مع "رونالد ريغان" و"مارغريت تاتشر"، وكلاهما من الشخصيات السياسية إلى يمين الوسط سياسيًا. كان كلاهما مؤمنين حقيقيين بالأفكار النيوليبرالية وكلاهما مدعوم من قبل الشركات الكبرى في بلديهما. لقد رأينا في الفصل الثالث أن إعادة

= الأسر من قبل المؤسسات المالية. تؤكد البيانات، التي تظهر اتجاهًا تصاعديًا حادًا في الإنفاق الاستهلاكي نسبة إلى الدخل على عصر النيوليبرالية، وجهة النظر التي تزعم أن القوى الأخيرة طغت على تأثير التفاوت المتزايد على نسبة الإنفاق الاستهلاكي.

(1) أطلق غرينسبان هذا التحذير في خطاب ألقاه في 5 ديسمبر 1996م في معهد أمريكي إنتربرايز

الهيكلية النيوليبرالية بدأت في الولايات المتحدة قبل تولي "ريغان" منصبه، أثناء الإدارة الديمقراطية للرئيس "جيمي كارتر" مع كونغرس يسيطر عليه الحزب الديمقراطي. هذا على الرغم من ارتباط الحزب الديمقراطي بالعمالة المنظمة، والتي كانت أحد الأهداف الرئيسية لإعادة الهيكلة النيوليبرالية.

ومع ذلك، فإن الدور الهام في التحول النيوليبرالي الذي لعبته إدارة الحزب الديمقراطي، على الرغم من روابط الحزب الديمقراطي بالحركة العمالية، ليس أمرًا شاذًا. مع مرور الوقت، قام قادة الأحزاب السياسية من يسار الوسط في العديد من البلدان، التي كانت قاعدتها الرئيسية هي الطبقة العاملة، بحملات لشغل مناصب على أساس برنامج ينتقد النيوليبرالية، ولكن بمجرد تقلدهم مناصبهم، قاموا بدلاً من ذلك بقبول المؤسسات النيوليبرالية، واتباع السياسات النيوليبرالية، وحتى في بعض الأحيان تعمق التحول النيوليبرالي. وقد حدث ذلك في أوروبا الغربية، وفي أمريكا اللاتينية، وفي بلدان في أوروبا الشرقية والوسطى التي كانت تحكمها الأحزاب الشيوعية في السابق. هنا ننظر في حالتين، تلك التي لإدارة "كليتتون" في الولايات المتحدة خلال الفترة 1993-2001م وحكومة "بلير" في المملكة المتحدة من 1997 إلى 2007م.

جاء "بيل كلينتون" من جناح الوسط "الديمقراطي الجديد" للحزب الديمقراطي، ولكنه جاهر في حملته ضد الرئيس "جورج هيربرت بوش" (George H. Bush) بمواضيع الحزب الديمقراطي التقليدية من قبل عصر النيوليبرالية. شملت هذه التأكيد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الحكومة في الاقتصاد والمجتمع. حتى إنه استخدم شعار "الناس أولاً" الذي يوحى بشعار "الناس قبل الأرباح" من الحركات اليسارية. ولقد ساهم السخط الشعبي إزاء اتساع التفاوت وتباطؤ خلق فرص العمل منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين في أعقاب إعادة هيكلة النيوليبرالية في انتصار "كليتتون" على الرئيس الحالي. في حين أن الركود في عام 1991م كان لفترة وجيزة نسبياً، فإن التعافي منه كان بطيئاً، وظلّت معدلات البطالة مرتفعة بعناد في مجال 7.3٪ إلى 7.6٪. جادل

المرشح "كلينتون" بقوة عن برنامج الوظائف الحكومي، الذي كان على رأس أولويات أجندة أنصار النقابات العمالية في الحزب الديمقراطي.

في العام الأول من ولاية "كلينتون"، قدم مشروع قانون الوظائف كما وعد. دعا هذا الإجراء إلى استثمار 19 مليار دولار في البنية الأساسية، البيئة، والتعليم لخلق مليون وظيفة. كان مشروع القانون هذا، الذي كان سيستخدم الحكومة الفيدرالية لخلق فرص العمل، معاكساً للنهج السياسي السائد في عصر النيوليبرالية، على الرغم من الأغلبية الديمقراطية الكبيرة في مجلسي الكونغرس، فشل "كلينتون" في تمرير مشروع القانون إلى الكونغرس في أبريل 1993 م. وفي حين عزا مؤيدو "كلينتون" هذا إلى المعارضة الجمهورية في مجلس الشيوخ، فقد روى مراقبون مطلعون قصة مختلفة، معتقدين بأن "كلينتون" لم يكن راغباً في إنفاق رأس المال السياسي للقتال من أجل مشروع القانون. منذ اجتماع قمة ما بعد الانتخابات في ديسمبر 1992 م في ليتل روك Little Rock، وجد ممثلو العمال أن "كلينتون" كان يتراجع عن الدعم الجاد لمشروع قانون الوظائف⁽¹⁾.

في حين كانت هناك بعض الإجراءات الحكومية التي تتعارض مع النيوليبرالية في سنوات كلينتون، مثل التوسع في ائتمان ضريبة الدخل المكتسب الذي وفر دخلاً إضافياً هاماً للأسر العاملة ذات الأجور المتدنية، كان الدافع الرئيسي لسياسات إدارة "كلينتون" الاقتصادية والاجتماعية تماماً ضمن الإطار النيوليبرالي. في وقت مبكر من إدارته، واجه ضغوطاً هائلة ضد أي خروج عن الأولويات النيوليبرالية. في اجتماع مع كبار مستشاريه في أبريل من عام 1993 م، باغت المجموعة بإعلان الملاحظة الساخرة التالية فجأة:

(1) جيف فو Jeff Faux، اتصالات شخصية، 18 يوليو 2013 م. وقد حضر فو، المحلل للسياسة الاقتصادية، اجتماع قمة عام 1993 م واجتمع مع ممثلي الاتحاد الأمريكي للعمل وكونغرس المنظمات الصناعية (AFL-CIO) خلال الاجتماع.

أين جميع الديمقراطيين؟ أمل أن تكونوا مدركين بأننا جميعًا
 جمهوريون من أيزنهاور... ونحن نؤيد انخفاض العجز والتجارة
 الحرة وسوق السندات. أليس هذا رائعًا؟ (Woodward, 1994,)
 .(165)

الواقع أن "كليتون" أساء تمثيل عهد "أيزنهاور"، عندما باشرت الحكومة
 الفيدرالية برنامجًا ضخمًا للاستثمار العام لبناء نظام الطرق السريعة بين الولايات
 وترأس قطاعًا ماليًا منظمًا بصرامة. انتهى الأمر بإدارة كليتون باتباع السياسات
 النيولبرالية المعاصرة بدلًا من تصور السياسات الجمهورية في الخمسينيات.

تركزت الإستراتيجية الاقتصادية لإدارة كليتون حول تخفيض عجز
 الموازنة، وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة، وإصلاح برامج الرعاية الاجتماعية. دعا
 مشروع قانون الرئيس كليتون للميزانية الأولى، قانون تسوية الميزانية الشامل لعام
 1993م، المعروف باسم قانون تخفيض العجز، إلى تخفيض بنسبة 12٪ في
 الإنفاق الفيدرالي التقديري على مدى خمس سنوات (Economic Report of
 3, 1994, the President). بدأ التقرير الاقتصادي للرئيس إلى الكونغرس في
 فبراير 1994م مع هدف تخفيض العجز في الميزانية لزيادة الاستثمار الخاص
 .(Economic Report of the President, 1994, 3)

في عام 1995م، وقع "كليتون" مشروع قانون ألغى برنامج الرعاية
 الاجتماعية الرئيسي الذي خدم ذوي الدخل المنخفض منذ عام 1935م، وهو
 "المعونة المقدمة للأسر التي لديها أطفال معالون" (AFDC). استبدل مشروع
 القانون المعونة المقدمة للأسر التي لديها أطفال معالون مع المساعدة المؤقتة المقدمة
 إلى الأسر المحتاجة (TANF). حلت المساعدة المؤقتة المقدمة إلى الأسر المحتاجة
 محل منح كتلة الولاية للبرنامج الفيدرالي، وحددت حدًا أقصى لمدة خمس سنوات
 لتلقي المساعدة، وأضافت شرط العمل الذي ينطبق حتى على المعاقين، وأنهت
 التغطية التلقائية للمساعدات الطبية للفقراء. استقال عدد من المسؤولين في

الإدارة احتجاجًا على ذلك، بمن فيهم "بيتر إيدلمان" Peter Edelman، صديق كليتون منذ فترة طويلة، وهو مساعد وزير في وزارة الصحة والخدمات الإنسانية. في الاستقالة، ذكر إيدلمان: "لقد كرست السنوات الثلاثين الماضية للقيام بكل ما بوسعي للمساعدة في الحد من الفقر في أميركا. وأعتقد أن مشروع قانون الرعاية الاجتماعية الذي تم سنّه مؤخرًا يسير في الاتجاه المعاكس" (Mitchell, 1995).

مع مرور الوقت، اشتد تركيز إدارة كليتون على خفض العجز. لم يتحقق الهدف المبكر المتمثل في زيادة الاستثمار العام قط، كما رأينا في الفصل الثاني، ولكن خفض العجز كان "ناجحًا". حققت الميزانية الفيدرالية، التي كان العجز فيها قد بلغ 4.8٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 1992م، فائضًا بحلول السنة المالية 1998م. وبحلول العام المالي 2000م ارتفع الفائض إلى 236 مليار دولار، وهو ما يعادل 2.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تحدثت الإدارة عن هدف سداد الدين الفيدرالي بالكامل. وقد أورد التقرير الاقتصادي النهائي لإدارة كليتون للكونغرس ما يلي:

استندت استراتيجيتنا، أولاً وفي المقام الأول، على الالتزام بالانضباط المالي. وبخفض العجز أولاً ثم القضاء عليه، ساعدنا في خلق دورة فعالة من أسعار الفائدة المنخفضة، زيادة الاستثمار، المزيد من فرص العمل، زيادة الإنتاجية، وارتفاع الأجور. (Economic Report of the President, 2001, 3)

وفي حين أن خفض العجز قد يبدو وكأنه هدف منطقي، فإن السعي أحادي التفكير نحو تحقيق ميزانية متوازنة، فضلاً عن الفائض، ليس سياسة اقتصادية جيدة بشكل عام. الحكومة الفيدرالية ليست مثل الأسرة الخاصة. يقلل خفض العجز الفيدرالي من الطلب على الناتج من الاقتصاد، وهو أمر غير مرغوب فيه عندما يتوسع الاقتصاد بسرعة، ولكن في ظل ظروف الركود أو الانكماش الاقتصادي، فإن انخفاض العجز يحوّل الركود إلى انكماش أو يجعل الانكماش

أسوأ. من حسن حظ إدارة كليتون أن الانخفاض التدريجي في العجز في أوائل تسعينيات القرن العشرين تزامن مع الارتفاع السريع في الاستثمار الخاص، ليس بسبب انخفاض أسعار الفائدة ولكن بسبب ثورة تكنولوجية في أجهزة الكمبيوتر والاتصالات⁽¹⁾. كما أشرنا سابقاً في هذا الفصل، دفعت فقاعة سوق الأسهم في أواخر التسعينيات، الاقتصاد إلى الأمام من خلال تحفيز الإنفاق الاستهلاكي بالإضافة إلى إطالة أمد النمو في الاستثمار الخاص بعد أن بدأ معدل الربح في الانخفاض. في الواقع، سيكون سداد الدين الفيدرالي بأكمله كارثة للاقتصاد؛ لأنه سيسحب سندات الخزانة الأمريكية التي يشتريها ويبيعها الاحتياطي الفيدرالي لإدارة السياسة النقدية التقليدية فضلاً عن حرمان المدّخرين الخاصين من الأصل المالي المحلي الوحيد الآمن القابل للتسويق بالكامل.

كان تركيز إدارة كليتون المتزايد على تخفيض العجز بمثابة قبول للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية والنظريات الاقتصادية التي تبررها. كما سنرى في الفصل الخامس، بعد ستة أشهر تقريباً من أزمة عام 2008م، ظهر اعتقاد بتخفيض العجز، يطلق عليه الآن سياسة التقشّف، باعتباره الهجوم المضاد الرئيسي ضد أي بديل للاقتصاديات النيوليبرالية.

ولقد تأكدت فورة كليتون في عام 1993م بشأن وضع التجارة الحرة في حالة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA). وقّع الرئيس كليتون اتفاقية النافتا لتصبح نافذة قانوناً في الأول من يناير 1994م، على الرغم من معارضة المنظمات العمالية، البيئية، وسلامة المنتجات الاستهلاكية. لم تكن المعاهدة تحظى بشعبية بين عامة الناس، ولكنها كانت على رأس الأجندة التشريعية

(1) بين عام 1993م، عندما تولى "كليتون" منصبه وبدأ العجز في الانخفاض، وعام 2000م، اختلف سعر الفائدة على سندات الشركات AAA قليلاً، وبقي حوالي 7.5٪، في حين ارتفع سعر الفائدة الرئيسي على القروض المصرفية من 6.0٪ إلى 9.2٪ (Economic Report of the President, 2002, 406, Table B-73).

للشركات. وكان الرئيس الأميركي "جورج هيربرت بوش" وقّع على المعاهدة لكن الكونغرس لم يصدق عليها حتى نهاية 1993 م.

لتهدئة المعارضين من بين قاعدة الحزب الديمقراطي، قدّم "كليتون" ملاحق عمالية وبيئية إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ومع ذلك، كانت الملاحق ضعيفة ولم تفعل الكثير لتهدئة المخاوف من أن انخفاض معايير العمل والبيئة في المكسيك سيؤدي إلى هجرة الوظائف التي لم تكن لتحدث لو كانت المعايير القوية موجودة. يزعم منتقدو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أنها أضعفت مكانة التصنيع الأمريكي، وساهمت في زيادة التفاوت في الولايات المتحدة، سمحت بدخول الأغذية غير الآمنة المنتجة في الخارج إلى السوق الأمريكية، ومنعت تنظيم المنتجات الخطرة بيئياً (Public Citizen, 2013). بينما تم الإعلان عن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) باعتبارها مشروع قانون للتجارة الحرة من شأنه أن يقلل من الحواجز أمام الصادرات والواردات، إلا أنه يتضمن أحكاماً رئيسية تؤثر على الاستثمار الأجنبي. أنشأت محاكم فريدة من نوعها، مع محامي القطاع الخاص الذين يعملون كقضاة، والتي يمكن للمستثمرين الأجانب رفع دعاوى ضد الحكومات الموقعة عليها، مما يوفر للمستثمرين امتيازات جديدة ملحوظة. من خلال مثل هذه المحكمة، في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، تمكنت شركة Ethyl Corporation الأمريكية من إلغاء حظر "كندي" على مادة MMT، وهي مادة مضافة للبنزين مسببة للسرطان، بالإضافة إلى ربح 23 مليون دولار كتعويض من الحكومة الكندية (Public Citizen, 2013, 7).

وقرب نهاية رئاسة كليتون، لعب كبار مسؤولي الإدارة دوراً رئيسياً في دفع المراحل الأخيرة من إلغاء القيود التنظيمية المالية، كما لوحظ في الفصل الثاني. حظرت قوانين إلغاء القيود المالية في عامي 1999 و2000م تنظيم المشتقات المالية وألغت الأحكام الرئيسية في قانون غلاس - ستيفال الذي كان قد صدر في عصر الكساد والذي منع البنوك من التوسع إلى أنشطة غير مصرفية. قدّم كبار

المسؤولين في إدارة كليتون دعماً قوياً لهذه التدابير، فقبلوا الرأي السائد بأن فرض قدر ضئيل من التنظيمات على القطاع المالي أمر ضروري. مهّد هذا الطريق أمام الانتشار السريع لممارسات المضاربة العالية المخاطر في القطاع المالي، والتي كان من المقرر أن تلعب دوراً كبيراً في إحداث الانهيار المالي في عام 2008م. كما مكّن إلغاء الضوابط التنظيمية البنوك الرائدة من النمو بسرعة وتوسيع حصتها في القطاع المصرفي، مما جعلها "أكبر من أن تفشل".

في المملكة المتحدة، قاد "توني بلير" حزب العمال إلى السلطة من جديد في عام 1997م بعد ثمانية عشر عامًا من المعارضة. مثل كليتون، كان ينظر إلى بلير باعتباره ممثلًا للجناح الوسطي في حزبه، والذي أطلق عليه "حزب العمال الجديد"، الذي كان يريد إبعاد الحزب عن سياساته التقليدية المتمثلة في الملكية العامة ودولة الرفاه السخية. بمجرد وصول حكومة "بلير" إلى السلطة، أقرت بعض التدابير الرامية إلى إفادة العمال، مثل فرض ضريبة على الأرباح غير المتوقعة على المرافق التي تم خصصتها لإعادة تدريب العمال المفصولين. ومع ذلك، كان الاتجاه العام للميزانية الأولى للحكومة الجديدة متمشيًا مع الأجندة النيوليبرالية بها في ذلك خفض الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى إلى أدنى معدلات لأي دولة صناعية غربية. أفادت الأنباء أن تركيز الميزانية يختلف قليلاً عن تلك التي تم تمريرها في ظل حكومة المحافظين السابقة وأن رد فعل المركز المالي البريطاني كان "الابتهاج بالنصر"⁽¹⁾.

مثل إدارة كليتون، نفذت حكومة بلير "إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية"، والذي تضمن تخفيضات في الدعم المقدم للأمهات العازبات العاطلات عن العمل، وإدخال السبل اللازمة لاختبار الإعانات المقدمة للمرضى وذوي الإعاقة (Hoge, 1998). تم تصميم خطة بلير الخاصة بأجور العمل بشكل وثيق على أساس إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية الذي قام به كليتون. وفي يونيو 1999م،

(1) *New York Times*, July 3, 1997.

أفادت صحيفة التايمز اللندنية بأن "بلير" انضم إلى "غيرهارد شرويدر" Gerhard Schroeder، الذي كان آنذاك زعيمًا للحزب الديمقراطي الاجتماعي ومستشار ألمانيا، لإصدار وثيقة برنامج اقتصادي تدعو إلى أسواق عمل مرنة، خفض الضرائب، وموقف مؤيد لسياسات الأعمال (Webster, 1999).

عندما كان بلير في المعارضة قبل عام 1997م، كان قد أدان خصخصة حزب المحافظين للسكك الحديدية البريطانية. بيد أنه بمجرد توليه منصبه قام بخصخصة جزئية لمترو أنفاق لندن في أبريل من عام 2003م بالرغم من المعارضة الشديدة من القاعدة العمالية لحزب العمال. أدت الخصخصة إلى تشغيل وصيانة نظام المترو المتكامل إلى شركتين خاصتين منفصلتين. وجد تقرير صادر عن مجلس العموم بعد عامين أن التكاليف التي يتحملها دافعو الضرائب قد ارتفعت إلى عشرين ضعفًا في ظل الخصخصة الجزئية دون أن يطرأ أي تحسن على الأداء. انخفض الالتزام بالمواعيد في العديد من الخطوط وتضاعف عدد حالات الخروج عن الخطوط أربع مرات منذ الخصخصة. حققت الشركتان الخاصتان أرباحًا كبيرة من هذا التدبير، بما في ذلك مدفوعات المكافآت، على الرغم من الفشل في تحسين الخدمة (Webster, 2005).

كما سن بلير قانونًا للخصخصة الجزئية لنظام مراقبة الحركة الجوية في يوليو 2001م، على الرغم من العزوف عن تنفيذ الخطة من جانب حزب المحافظين المؤيد للخصخصة عادةً، والتحذيرات الواردة من هيئة الطيران المدني من المخاطر المالية في الخطة. وكما حذر المنتقدون، فإن النظام الذي تمت خصصته جزئيًا كان يتطلب إنقاذ الحكومة في العام التالي⁽¹⁾.

لماذا أثبتت الرأسمالية النيوليبرالية أنه من الصعب تحديها

لقد فشل الشكل النيوليبرالي للرأسمالية باستمرار في الوفاء بوعوده على مدار

(1) *The Times* [London], February 20, 2002, 23.

خمس وعشرين عامًا، حتى عام 2007م. استمر التفاوت في التزايد، مع عدم تحقق الفوائد الموعودة من تحرير السوق الحرة ومن تقديم حوافز سخية للشركات الكبرى والأثرياء. توسع الاقتصاد وعدد الوظائف، ولكن بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في ظل الرأسمالية المنظمة. كان أداء الاستثمار باهتًا، باستثناء أوائل ومنتصف التسعينيات من القرن العشرين أثناء الإدخال السريع لتقنيات الكمبيوتر الجديدة. اختفى الادخار تقريبًا. ما نتج عن النمو كان ناجمًا عن ارتفاع الاستهلاك الذي يغذيه تزايد الديون. لم تحقق الأغلبية نجاحًا كبيرًا، وكان لذلك تأثير في وقت الانتخابات في بعض الأحيان. ومع ذلك، ظلت السياسات النيولبرالية قائمة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن نتائج الانتخابات، وتعمقت إعادة هيكلة النيولبرالية في العديد من البلدان مع مرور الوقت. يبدو كما لو كان المبدأ العملي هو "إذا لم ينجح هذا الأمر، ضاعف". محاولة شيء مختلف لا يمكن أن تجعله على جدول الأعمال. مكتبة .. سُر من قرأ

إن تفسير الإصرار اللافت للنظر على النهج الذي يفقر إلى أي قصص نجاح لخمس وعشرين عامًا يحمل عدة مستويات. أولاً، كانت النيولبرالية، مثلها مثل الهياكل الاجتماعية الأخرى للتراكم، نظامًا متأسسًا يعزز بعضها بعضًا من الأفكار والنظريات والمؤسسات، الأمر الذي يجعلها مقاومة للتغيير الكبير. نظرًا لأن المؤسسات والأفكار تتوافق مع بعضها البعض، فمن الصعب تغيير أو استبدال واحد منها أو عدد قليل منها. سيتطلب التغيير الكبير والقابل للتطبيق الاستعاضة عن الهيكل الاجتماعي للتراكم بأكمله. فالهيكل الاجتماعي للتراكم يتمتع بقوة هائلة للبقاء طالما أنها تعزز الأرباح المرتفعة وتراكم رأس المال المستقر نسبيًا. إن الرأسمالية النيولبرالية حققت بالفعل أرباحًا عالية، كما رأينا، وفعلت ذلك في تراكم رأس المال المستقر نسبيًا، إن لم يكن السريع. قامت بذلك عن طريق وسائل أخرى غير ما وعد به دعاة النيولبرالية لم يكن أمرًا بالغ الأهمية، ما دامت الأرباح ارتفعت والتراكم المستقر مستمرًا.

ثانيًا، لم يكن لدى الشركات الكبرى والشركات الصغيرة، التي شكلت

قاعدة الدعم لإعادة هيكلة النيوليبرالية، أي سبب للشكوى ما دامت النيوليبرالية تقدم السلع التي كانوا يقدرون قيمتها أكثر. كان لهذا التحالف القوي سلطة كبيرة لصياغة الأجندة السياسية للحكومات بصرف النظر عن نتائج الانتخابات. استمرت الأحزاب السياسية ونقابات العمال القائمة على الطبقة العاملة في انتقاد النيوليبرالية ولكن دون تأثير في مواجهة القوة الهائلة لطبقة موحدة من الشركات.

ثالثاً، إن الأيديولوجية النيوليبرالية قوية للغاية. وهي في الأساس نسخة معاصرة من الأيديولوجية الأصلية للرأسمالية المبكرة، عندما كانت برجوازية شابة وحلفاؤها يقاتلون ضد بقايا نظام إقطاعي يحتضر. إن صرخات المعركة من الحرية الفردية، التحرر من سلطة الدولة التعسفية، إلغاء الامتيازات الخاصة القائمة على المولد، والتي ساعدت على سحق بقايا النظام السابق قبل قرون من الزمان، لا تزال تتمتع بقدر عظيم من الجاذبية يتجاوز القسم الصغير من المجتمع الذي يمتلك بالفعل وسائل الإنتاج⁽¹⁾.

لم تحقق الأيديولوجية الكينزية نفس الشرعية أو القوة في فترة صعودها بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن الأيديولوجية النيوليبرالية واضحة ومتسقة، حيث تزعم الفضائل غير المحدودة المتمثلة في الاختيار الفردي، والأسواق الحرة، والملكية الخاصة، فإن الأيديولوجية الكينزية لا تتمتع بمثل هذا الوضوح أو الاتساق. وتخلط الأيديولوجية الكينزية بين فوائد السوق والملكية الخاصة ومزايا التنظيم والتخطيط الحكوميين وحتى بعض الملكية العامة. إن الأيديولوجية النيوليبرالية تميز بوضوح بين الرأسمالية والاشتراكية وتفسر لماذا تتفوق الرأسمالية. إن الأيديولوجية الكينزية لا تعطي سبباً واضحاً وراء تفوق الرأسمالية على الاشتراكية، بما يتجاوز تأييد الحل الوسط بين النظامين. في المجتمع الرأسمالي، فإن

(1) لم تكن الولايات المتحدة قط أرستقراطية، ولكن في المملكة المتحدة كان جزء من جاذبية حكومة تاتشر هو الصورة أنها كانت تناضل من أجل حقوق الطبقة المتوسطة ضد امتيازات الطبقة القديمة. بعض العناصر الأرستقراطية للطبقة البريطانية الأعلى كانت لها توجسات من التاتشرية لهذا السبب (Harvey, 2005, 31).

الأيدولوجية التي تقدم الرأسمالية بطريقة تثبت تفوقها على الاشتراكية تتمتع بميزة كبيرة.

رابعًا، كان زوال الأنظمة الاشتراكية التي يديرها الحزب الشيوعي في شرق ووسط أوروبا أثناء الفترة 1989-1991م، ثم أعقب ذلك تحول سريع إلى الرأسمالية، بمثابة دفعة قوية للنزعة النيوليبرالية. في الصين، الدولة الوحيدة المتبقية التي يحكمها الشيوعيون، "الإصلاح والانفتاح" في ثمانينات القرن العشرين، والتي وصفت في البداية بأنها تجربة في اشتراكية السوق، بدأت في تسعينيات القرن العشرين عملية خصخصة واسعة النطاق، وسرعان ما بدأ ظهور أصحاب المليارات وبلغت مستويات التفاوت تلك التي وصلت إليها في الولايات المتحدة.

في تسعينيات القرن العشرين أورد دعاة النيوليبرالية ما أصبح التفسير السائد لزوال اشتراكية الدولة، مؤكدين أن الاشتراكية يجب أن تفشل لأن الاقتصاد الذي تديره الدولة لا يستطيع أن ينجح⁽¹⁾. تم تفسير هذا الحدث التاريخي الكبير على أنه لا يثبت فقط أن الاشتراكية لا يمكن أن تنجح، بل أن دور الدولة النشط في الاقتصاد لا بد أن يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي. لطالما نظر المفكرين في السوق الحرة لفترة طويلة إلى الشكل المنظم للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية على أنه إما نوع من الاشتراكية أو منحدر زلق يؤدي إليها. والآن اندمجت الرأسمالية والاشتراكية المنظمة في الاعتبار النيوليبرالي في الفئة العامة من الاقتصاد الذي تديره الدولة، والذي تم الإعلان بأن الأحداث أثبتت أنه محكوم عليه بالفشل.

ظهر اختصار TINA، وهو يرمز إلى "لا يوجد بديل" (There is no alternative). قيل لأولئك الذين أشاروا إلى تدهور ظروف الأغلبية في ظل الرأسمالية النيوليبرالية إنه كان النهج "الممكن" الوحيد لأنه لا يوجد بديل. في

(1) إن هذا التفسير لزوال اشتراكية الدولة لا يدعمه الدليل التاريخي. انظر Kotz and Weir (1997). ومع ذلك، فقد أصبح تفسير التيار السائد.

عقود ما بعد الحرب، عرضت الرأسمالية للعاملين تحسين الظروف الاقتصادية بشكل مطرد. افتقرت الرأسمالية النيوليبرالية إلى القدرة على فعل الشيء نفسه، لكن أنصارها أصرّوا على أن أي شيء آخر سيكون أسوأ. كان القادة السياسيون الذين يمثلون دوائر الطبقة العاملة عاجزين عموماً عن التصدي لهذا الخط من الهجوم ضد أي خروج عن النيوليبرالية. عندما كانوا في السلطة، أبلغهم خبراء اقتصاديون أن وعودهم الانتخابية كانت حسنة وجيدة، لكن يجب عليهم الآن أن يكونوا واقعيين. وربما لم يكن هيجان الرئيس "بيل كلينتون" الذي سبق ذكره هو الوحيد من نوعه. فقد وجدت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية أنها لم يعد لديها برنامج بديل، كما تخلت أحزاب يسار الوسط مثل الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة عن نهجها السياسي الكينزي السابق.

لا يمكن إزاحة هذه القوة الماحقة بسبب المعاناة التي يعيشها أغلب الناس، ما دامت الأرباح ارتفعت واستمر التوسع الاقتصادي المستقر. ولا يمكن إلا لأزمة هيكلية للشكل النيوليبرالي للرأسمالية أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها تشكيل النوع الوحيد الممكن من التحدي الفعال للنيوليبرالية، تلك التي سعت إلى استبدالها بمجموعة مختلفة من المؤسسات. إن الأزمة الهيكلية هيكل اجتماعي من التراكم تضعف وتجبط معنويات مؤيديها وتقوي منتقديها، مما يمهد الطريق أمام تغيير كبير.

وعلى الرغم من أن الرأسمالية النيوليبرالية استمرت في العمل "بشكل طبيعي" حتى عام 2007م في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد أدت إلى أزمات اقتصادية حادة في بعض البلدان في أمريكا اللاتينية قرب نهاية تلك الفترة. أدى ذلك إلى التخاصم مع النيوليبرالية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. حدث ذلك في فنزويلا ابتداء من أواخر تسعينيات القرن العشرين، في الأرجنتين في عام 2001م، وفي بوليفيا في عام 2006م. وفي حين كان لكل من الثلاثة سمات فريدة، فإن جهود الدولة لفرض سياسات نيوليبرالية في جميع الحالات الثلاث أعقبها انهيار اقتصادي حاد، زرع استقرار النظام القائم وأدى إلى صعود القادة

السياسيين الذين تجاوزوا النيوليبرالية. في فنزويلا سعت القيادة الجديدة إلى تجاوز الرأسمالية فضلاً عن النيوليبرالية، وتعقت "اشتراكية القرن الحادي والعشرين" التي من المفترض أن تكون نسخة من الاشتراكية قائمة على المشاركة من القاعدة إلى القمة، على النقيض من الأنظمة الاشتراكية الاستبدادية التي سادت من أعلى إلى أسفل في القرن العشرين.

يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008م كانت تشير إلى نهاية قدرة الهيكل الاجتماعي النيوليبرالي للتراكم على تعزيز عملية تحقيق الربح وتراكم رأس المال المستقر. هذا يشير إلى أن الحصانة الطويلة الأمد التي تتمتع بها الرأسمالية النيوليبرالية في مواجهة أي تحدٍ ربما تكون قد انتهت. وهذه الأزمة هي موضوع الفصل الخامس.

ملحق: تحليل استرداد معدل الربح في عصر النيوليبرالية

بعد انخفاض طويل في معدل الربح في الولايات المتحدة من منتصف الستينيات إلى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أعقب إعادة الهيكلة النيوليبرالية انتعاشاً طويلاً لمعدل الربح. هناك طرق مختلفة لقياس متوسط معدل الربح. نحن نحدد معدل الربح على أنه

$$r = \frac{P}{K} \quad (1)$$

حيث r هو معدل الربح، P هو تدفق الأرباح على مدى عام، و K هي قيمة المخزون الرأسمالي في بداية السنة. لغرض تحليل محددات الزيادة في معدل الربح، فإن أفضل نسخة لمعدل الربح هي معدل الربح الواسع بعد الضريبة لقطاع أعمال الشركات غير المالية. يتم إنشاء ضمان الربح الواسع عن طريق إضافة أرباح الشركات وصافي الفائدة التي يدفعها هذا القطاع، ثم طرح ضرائب أرباح الشركات المدفوعة. نحن ندرج صافي الفائدة لأننا بحاجة إلى تعريف للربح الذي يمكن النظر إليه كعائد إلى إجمالي رأس المال الثابت، ويتم شراء جزء كبير من رأس

المال الثابت بأموال مقترضة في قطاع أعمال الشركات غير المالية. هنا نقيس الربح بعد ضرائب الشركات، حيث كان أحد أهداف إعادة الهيكلة النيوليبرالية هو خفض ضرائب الأرباح (الأرقام التي تظهر معدل الربح في النص هي لمعدل الربح قبل الضريبة). المخزون الرأسمالي هو قيمة الهياكل والمعدات والبرمجيات، بتكلفة الاستبدال في 31 ديسمبر من العام السابق. يستبعد مقياس معدل الربح لدينا القطاع المالي بسبب المشاكل المفاهيمية التي قابلها في وضع مثل هذا المقياس المشترك لمعدل الربح. من الصعب من الناحية المفاهيمية تحقيق معدل واسع من الأرباح على المخزون الرأسمالي القابل لإعادة الإنتاج للقطاع المالي؛ لأن رأس المال المادي للقطاع المالي يشكل جزءًا صغيرًا جدًا من أصول ذلك القطاع. لا تستمد الأرباح التي يحققها القطاع المالي في المقام الأول من رأس ماله المادي بل من رأس ماله المالي، الذي يعود معظمه إلى المودعين أو المقرضين. إذا تم إنشاء معدل الربح على أساس إجمالي الأصول بدلًا من رأس المال القابل لإعادة الإنتاج، فإن ذلك يطرح مشكلة العد المزدوج، حيث أن جزءًا كبيرًا من الأصول المالية للقطاع المالي يمثل قيمة رأس المال المادي في قطاع الأعمال غير المالية. بسبب مثل هذه الاعتبارات، فإن أغلب دراسات أسعار الفائدة تركز على القطاع غير المالي في الاقتصاد.

يمكن تفكيك المعادلة (1) إلى

$$r = \frac{P}{K} = \frac{P}{Y} \times \frac{Y}{K} \quad (2)$$

حيث Y هو صافي الناتج (وهو نفس صافي الدخل). وبالتالي، هو حصة الربح من الدخل و $\frac{P}{Y}$ هي نسبة الناتج إلى رأس المال. وبالتالي، يمكن أن يرتفع معدل الربح بسبب ارتفاع حصة الأرباح في إجمالي الدخل $\frac{Y}{K}$ / أو بسبب ارتفاع نسبة الناتج إلى رأس المال. يمكن استخدام المعادلة (2) لتحديد النسبة المثوية للتغير في معدل الربح خلال فترة "يتم حسابها" من خلال التغير في حصة الربح وعن طريق التغير في نسبة الناتج إلى رأس المال.

يمكن تفكيك حصة الربح بشكل إضافي باستخدام المعادلة المتطابقة التالية:

$$P = Y - W - T - TR \quad (3)$$

حيث W = تعويض الموظف ("الأجور")، T = الضرائب (ضريبة أرباح الشركات بالإضافة إلى الضرائب على الإنتاج)، و TR هي الفئة الصغيرة من صافي مدفوعات تحويل الأعمال. بقسمة المعادلة (3) على Y وإعادة ترتيب المصطلحات، نحصل عليها

$$\frac{P}{Y} = 1 - \frac{W}{Y} - \frac{T}{Y} - \frac{TR}{Y} \quad (4)$$

يمكن استخدام المعادلة (4) لتحديد "المساهمات" للتغيرات في كل متغير من المتغيرات الثلاثة في الجانب الأيمن لتغيير حصة الربح على مدى فترة. بضرب البسط والمقام في العوامل نفسها، يمكن التعبير عن حصة الدخل في الأجر على أنها:

$$\frac{W}{Y} = \frac{W}{Y} \times \frac{Py}{Py} \times \frac{CPI}{CPI} \times \frac{N}{N} = \frac{\frac{W}{CPI \times N} \times \frac{CPI}{Py}}{\frac{Y}{Py \times N}} = \frac{wr \times \frac{CPI}{Py}}{PR} \quad (5)$$

حيث Py هو مؤشر سعر الإنتاج، CPI هو مؤشر أسعار المستهلك، N هو عدد ساعات العمل لكل فترة، و wr هو الأجر الحقيقي في الساعة، و PR هو الإنتاج الحقيقي لكل ساعة عمل، أو إنتاجية العمل. إذا لم تتغير نسبة السعر Py/CPI في المعادلة (5)، فإن معدل التغير في حصة الأجور من الدخل يساوي تغير السعر في الأجر الحقيقي مطروحًا منه معدل التغير في إنتاجية العمل⁽¹⁾.

(1) الفارق بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل لا يساوي على وجه التحديد نمو حصة الأجور لأننا نقيس معدلات النمو باعتبارها متوسط معدلات نمو سنوية مركبة، ونتيجة لهذا فإن مصطلح التفاعل بين نمو الأجور ونمو الإنتاجية قد يمثل نسبة ضئيلة من معدل النمو في حصة الأجور.

تم الحصول على بيانات المتغيرات المذكورة أعلاه من المصادر التالية: بالنسبة للمتغيرات في المعادلتين (1) و (4)، مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي، البيانات الوطنية: جداول حسابات الدخل القومي والنتائج، جدول خطة العمل الوطنية للبحوث المتعلقة بالدخل القومي 1.14 (http://www.bea.gov/iTable/index_nipa.cfm) و جدول الأصول الثابتة 1-4 (http://www.bea.gov/iTable/index_FA.cfm). فيما يتعلق بالمتغيرات في المعادلة (5)، كانت المصادر الإضافية هي مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي، U.S. Bureau of Economic Analysis, NIPA Tables 6.9B, 6.9C, and 6.9D (http://www.bea.gov/iTable/index_nipa.cfm) ومكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل. تم تحميل جميع البيانات في عام 2013م.

تم تطبيق المعادلات (2) و (4) و (5) على سلاسل البيانات ذات الصلة للفترة 1979-2007م. بالنسبة للمعادلة (2)، وجدنا أن Y / K انخفض على مدار الفترة، بحيث شكلت حصة الربح المتزايدة P / Y جميع الزيادة في معدل الربح خلال الفترة. بالنسبة للمعادلة (4)، وجدنا أن حصة الأجور وحصة ضريبة أرباح الشركات قد انخفضت (زيادة حصة الربح)، بينما زادت حصة ضريبة الإنتاج وحصة التحويل (إعادة اقتسام حصة الربح). ساهمت حصة الأجور المتدنية بنسبة 84٪ وساهمت حصة ضريبة الأرباح المتراجعة بنسبة 16٪ من المساهمة المشتركة لهذين المتغيرين في زيادة حصة الأرباح خلال الفترة. بالنسبة للمعادلة (5)، وجدنا أن الأجر الحقيقي نما بنسبة 0.25٪ فقط سنوياً بينما ارتفع الإنتاج لكل ساعة بمعدل 1.72٪ سنوياً خلال الفترة، مما يعني أن حصة الأجور المتساقطة خلال الفترة قد تم حسابها عن طريق معدل النمو البطيء في الأجور الحقيقية مقارنة بمعدل نمو إنتاجية العمل. ومع ذلك، تم تخفيض تأثير هذا التباين الكبير بين الأجور ونمو الإنتاجية على حصة الأجور من خلال ارتفاع نسبة CPI / P_y ، والتي ارتفعت بمعدل 1.27٪ سنوياً خلال هذه الفترة. يتم تقديم تفسير اقتصادي للنسبة المتزايدة بسرعة CPI / P_y في عصر النيوليبرالية - لم ترتفع النسبة بسرعة قبل عام 1973م - في كوتز (Kotz 2009).

5

الأزمة

ينظر العديد من المراقبين إلى الأزمة التي بدأت في عام 2008م بمثابة أزمة مالية في الأساس. لقد منح الجمهور عرضاً مشوّقاً بواسطة الانهيار المفاجئ للمؤسسات المالية الكبرى وإنقاذ بنك الاحتياطي الفيدرالي لأكبر البنوك الأمريكية، وهو الإنقاذ الذي رفضه الكونغرس أولاً ثم أيده على مضض. ومع ذلك، فإن هذه الأزمة لا تشمل القطاع المالي فحسب، ولها جوانب أقل دراماتيكية لا تقل أهمية. تكمن جذور الأزمة التي بدأت في عام 2008م في الشكل النيوليبرالي الكامل للرأسمالية، كما كانت تعمل خلال الفترة السابقة. ومع اندلاع الأزمة، اجتاحت القطاعين المالي والحقيقي للاقتصاد.

يحلل هذا الفصل جذور الأزمة أولاً، زاعماً أن التطورات الثلاثة المذكورة في الفصل الرابع - التفاوت المتزايد، فقاعات الأصول الكبيرة، والقطاع المالي المضارب، الساعي إلى المخاطر - أدت إلى ظهور اتجاهات طويلة الأجل أدت إلى الأزمة. ثانياً، نتبع نشوء الأزمة وتطورها في القطاعين المالي والحقيقي خلال مرحلتها الأولية في 2007-2009م. ثالثاً، ندرس الاستجابة الكينزية المبكرة للأزمة من قبل الاقتصاديين والدولة، في الولايات المتحدة وفي معظم أنحاء العالم. رابعاً، نحلل الانتعاش الاقتصادي البطيء منذ عام 2009م. وخامساً، ندرس التحول المفاجئ إلى سياسة التقشف في منتصف عام 2009م والجدل

التالي حول مدى استصواب التقشف. وفي الختام، ننظر إلى الآثار المترتبة على النظر إلى الأزمة باعتبارها أزمة هيكلية، بما في ذلك مقارنة موجزة بالأزمة الهيكلية في ثلاثينيات القرن العشرين.

جدور الأزمة

في الفصل الرابع قمنا بتحليل ثلاث تطورات في الاقتصاد الأمريكي في عصر النيوليبرالية والتي تفسر معًا كيف استطاعت المؤسسات النيوليبرالية أن تعزز التوسعات الاقتصادية الطويلة. كان أحد هذه العوامل التفاوت المتنامي بين الأجور والأرباح وبين الأسر، والذي بلغ مستويات تاريخية مرتفعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ورأينا أن التفاوت المتنامي كان نتاج معظم مؤسسات الرأسمالية النيوليبرالية. كان التطور الثاني عبارة عن سلسلة من ثلاث فقاعات أصول ضخمة تتزايد قوتها بمرور الوقت، وبلغت ذروتها في فقاعة العقارات الضخمة في العقد الأول من القرن الحالي. كان هذا التطور نتاجًا للتفاوت المتزايد وتحول القطاع المالي في عصر النيوليبرالية. كان القطاع المالي الذي تم تحويله، والذي شاركت مؤسساته في أنشطة المضاربة والأنشطة المحفوفة بالمخاطر بشكل متزايد، هو التطور الثالث. كان هذا نتيجة لرفع القيود التنظيمية عن البنوك، والمنافسة غير المقيدة، وتغلغل مبادئ السوق داخل الشركات.

وفي حين أن هذه التطورات الثلاثة تفسر التوسعات الاقتصادية الطويلة، فإنها أدت أيضًا إلى ثلاث اتجاهات غير مستدامة على مدى عصر النيوليبرالية: تزايد نسب ديون الأسر والقطاع المالي، وانتشار أدوات مالية سامة جديدة في جميع أنحاء القطاع المالي، وزيادة القدرة الإنتاجية الفائضة في القطاع الحقيقي من الاقتصاد. والواقع أن هذه الاتجاهات الثلاثة مجتمعة لم تكن قابلة للاستمرار على الأمد البعيد. وتفسر هذه الاتجاهات الأزمة التي نشأت في عام 2008م.

تزايد نسب الدين

أظهر الشكل 4-20 في الفصل الرابع الارتفاع الحاد في ديون الأسر بالنسبة لدخل الأسرة، والذي زاد أكثر من الضعف خلال الفترة 1981-2007م⁽¹⁾. لعبت الزيادة في الاقتراض الأسري دورًا إيجابيًا في الاقتصاد الكلي، حيث حلت مشكلة الطلب الناجمة عن ركود الأجور التي كانت ستحول دون التوسعات الاقتصادية الطويلة. بالطبع، لم تقترض الأسر من أجل حل مشكلة الاقتصاد. وبالنسبة للملايين من الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الاقتراض الوسيلة الوحيدة لدفع فواتيرها نظرًا لانخفاض أو ركود دخولها. وكما سنرى أدناه، وجدت المؤسسات المالية طرقًا

(1) مقياس ديون الأسر المستخدمة في هذا الكتاب (الشكل 4-20) - الديون غير المسددة بالنسبة للدخل المتاح - هو واحد من عدة تدابير ممكنة لمدى ديون الأسر. ثانيًا، مقياس نسبة أصل الدين ومدفوعات الفائدة إلى دخل الأسرة، العبء الحالي للدين، ولكن هذا المقياس ينخفض عندما تكون أسعار الفائدة على الدين منخفضة، ويمكن أن تنخفض فجأة عندما ترتفع أسعار الفائدة كما تفعل عادة بعد فترة من التوسع الاقتصادي. هناك مقياس ثالث، وهو نسبة الديون غير المسددة إلى القيمة السوقية لأصول الأسر، يبين مدى استفادة الأسر من قيمتها المنزلية لبناء الديون. وهذا المقياس منخفض أثناء فقاعة العقارات، عندما ترتفع القيمة السوقية للمنازل، وسوف ترتفع فجأة عندما تفجر الفقاعة. المقياس الأول، وهو نسبة ديون الأسر إلى دخل الأسرة، هو أفضل مقياس يشير إلى الدرجة الطويلة الأجل من مديونية الأسر بشكل مستقل عن سعر الفائدة الحالي والقيمة الحالية للعقارات.

جديدة لتحقيق أرباح عالية عن طريق إقراض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العقد الأول من القرن الحالي.

بالنظر إلى ربحية الأساليب الجديدة لإقراض الأموال للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، سعت المؤسسات المالية إلى بذل المزيد من الجهد من خلال اقتراض أنفسها لتمويل هذه الأنشطة. وهذا هو، أرادوا زيادة رفعهم المالي (*). إذا تجاوز معدل الربح على الاستثمار سعر الفائدة المدفوع على الأموال المقترضة لتمويله، فإن الشركة تأتي في مقدمة كل دولار مقترض، على الرغم من أن زيادة الرفع المالي يجلب أيضًا مخاطر أكبر. ومع ذلك، على الرغم من إلغاء القيود التنظيمية المالية، بقيت هناك قيود على نسب الرفع المالي للمؤسسات المالية.

كانت البنوك الاستثمارية الكبرى تحقق أرباحًا عالية جدًا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي أبريل 2004م، طلبت أكبر خمسة بنوك استثمار من لجنة الأوراق المالية والبورصة منح إعفاء للمؤسسات التي لديها أصول تزيد قيمتها عن 5 مليارات دولار، من قاعدة حدت من اقتراض البنوك الاستثمارية. في جلسة لجنة الأوراق المالية والبورصات بشأن هذا الطلب، أعرب أحد المفوضين، "هارفي ج. جولدشميد" Harvey J. Goldschmid، عن قلقه ببصيرة نافذة من أن "هؤلاء هم الرجال الكبار... ولكن هذا يعني أنه إذا حدث أي شيء خطأ، فسيكون الأمر بمثابة فوضى كبيرة على نحو مروع". بعد مناقشة خاطفة، صوت المفوضون بالإجماع على منح الإعفاء والسماح للبنوك بأنفسها بمراقبة درجة المخاطرة الخاصة بهم. كانت الشهادة الوحيدة المعارضة قد جاءت بالبريد من مستشار كمبيوتر وخبير في إدارة المخاطر في ولاية إنديانا، الذي حذّر من أن النماذج الحاسوبية لدى البنوك الاستثمارية لتقييم المخاطر لن تكون موثوقة إذا حدثت حالة من الاضطرابات الشديدة في الأسواق. في الفترة من 2004 إلى

(* مقدار ديون الشركة في هيكل رأس المال، وتقوم الشركات اقتراض الأموال من أجل التوسع أو الاستثمار بهدف تضخيم القرض إلى قيمة أكبر للشركة أو المستثمرين.

2007م ارتفعت نسبة الروافع المالية بشكل حاد لكل من البنوك الاستثمارية الخمسة الأولى، إلى أكثر من 30 إلى 1 لأربعة من البنوك الخمسة⁽¹⁾.

لم يكن الاقتراض المتزايد من جانب المؤسسات المالية مقتصرًا على البنوك الاستثمارية. يعتقد المرء أن المؤسسات المالية جهات مقرضة وليس مقرضة، ولكن المؤسسات المالية في عصر النيوليبرالية تحوّلت إلى أكبر المدينين للاقتصاد. يبين الشكل 5-1 ديون القطاعات الرئيسية من الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ارتفعت ديون الشركات غير المالية تدريجيًا على مدى عصر النيوليبرالية، من عام 1979 إلى عام 2007م، من 9.32٪ إلى 49.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، نمت ديون القطاع المالي من 19.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1979م إلى 117.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007م، بزيادة أقل بقليل من ستة أضعاف خلال الفترة. كان لدى المملكة المتحدة تراكم مماثل للديون في القطاع المالي، حيث وصل إلى حوالي 250٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Wolf, 2009).

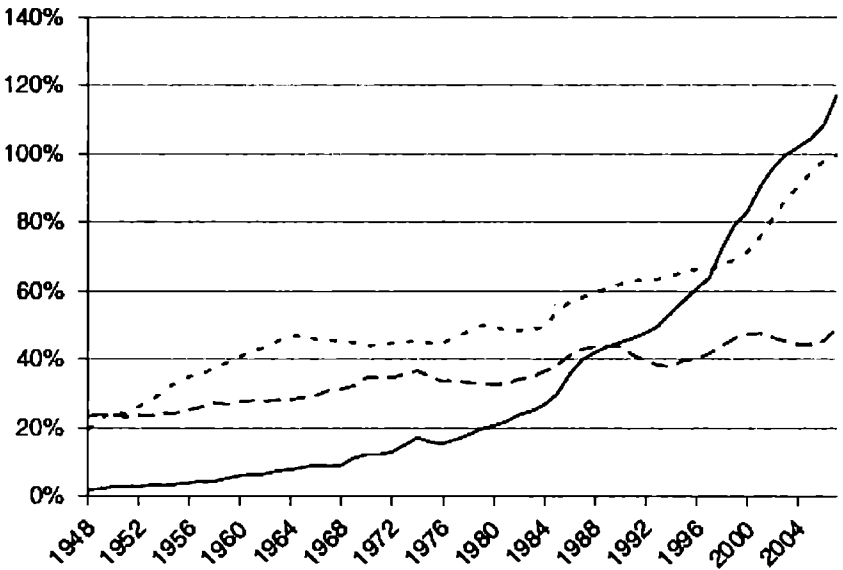
لا يمثل ارتفاع مستوى الديون من جانب الأسر والأعمال مشكلة طالما أن المدينين يتلقون دخلاً كافياً لتمكينهم من سداد مدفوعات الديون - وطالما الأصول التي تدعم القروض تحتفظ بقيمتها. بالنسبة للأسر، قد يلوح التخلف عن السداد في الأفق إذا كانت مدفوعات الديون المطلوبة مرتفعة بما يكفي بالنسبة للدخل. إذا انخفضت القيمة السوقية للمنزل أقل من دين الرهن العقاري المستحق - وهو شرط يشار إليه بـ "الرهن العقاري تحت الماء"^(*) - يمكن

(1) *New York Times*, October 3, 2008, A1, A23.

أفلس أحدها (ليمان براذرز)، كان لا بد من الاستحواذ على اثنين من المؤسسات الأكبر حجماً لتجنب الفشل (ميريل لينش وبيرس ستيرنز)، واثنان تتطلبان عمليات إنقاذ من جانب الاحتياطي الفيدرالي (غولدمان ساكس ومورجان ستانلي).

(*) الرهن العقاري تحت الماء هو عندما يكون رصيد قرض الرهن العقاري أعلى من القيمة السوقية العادلة للعقار، حيث تكون قيمة المنزل أقل من أصل الرهن العقاري. أصبح =

تحفيز الأسرة على التخلف عن الدفع بدلاً من الاستمرار في السداد. بالنسبة للأعمال، إذا انخفض معدل الربح الإجمالي عن سعر الفائدة الذي تدفعه، تواجه الشركة المدينة خسارة صافية على الأموال المقرضة بعد دفع الفائدة. والأسوأ من ذلك، إذا ما انعطفت الأرباح إلى السلبية، فإن الرافعة المالية تعمل في الاتجاه المعاكس، مما يؤدي إلى تعاضم الخسارة. بصرف النظر عن معدل الربح، إذا انخفضت قيمة الأصول التي تدعم الدين بما فيه الكفاية، يمكن أن تواجه الشركات المدينة إفلاسها.



الشكل 1.5. ديون قطاعات الاقتصاد الأمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1948-2007.

المصدر: Board of Governors of the Federal Reserve System, 2010; U.S. Bureau of Economic Analysis, 2010, NIPA Table 1.1.5.

= هذا النوع من الحالات شائعاً في أعقاب انهيار سوق الإسكان عندما وجد العديد من أصحاب المنازل أن منازلهم تفقد جزءاً كبيراً من قيمتها.

كان الاتجاه الثاني الذي يشكل تهديدًا هو انتشار الأدوات المالية التي تنطوي على مخاطر كبيرة في جميع أنحاء النظام المالي⁽¹⁾. وكما لوحظ في الفصل الثاني، فإن النظام التنظيمي قد أرغم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، خلال عقود ما بعد الحرب قبل عام 1980م، على قصر أنشطتها على تقديم الخدمات المالية التقليدية. قدمت البنوك التجارية قروضًا للشركات، واحتفظت بها حتى يتم سدادها وتحقيق ربح من الفرق بين سعر الفائدة على القرض والفائدة المدفوعة على الودائع. قامت البنوك الاستثمارية وشركات الأوراق المالية الأخرى بطرح أوراق مالية جديدة في الأوراق المالية والأوراق المالية المتداولة، وهي أنشطة أكثر خطورة من تلك المسموح بها للبنوك التجارية، ولكن البنوك الاستثمارية تقامر بأموالها الخاصة بدلًا من الودائع المؤمنة من قبل الحكومة التي تحتفظ بها البنوك التجارية. يحظر قانون غلاس - ستيفغال في عصر الكساد على المؤسسات المدوغة الدخول في أعمال محفوفة بالمخاطر تتمثل في تداول الأوراق المالية. باعت شركات التأمين بوالص التأمين التقليدية، واحتفظت بالاحتياطيات مقابل المدفوعات المتوقعة. أزال إلغاء القيود المالية التقييد المفروض على المؤسسات المالية، وقام بتحريرها للتحرك لما هو أبعد من أنشطتها التقليدية.

وعد دعاة إزالة القيود التنظيمية المالية بمزيد من الكفاءة وموجة من الابتكار. وابتداءً من تسعينيات القرن العشرين، ظهرت سلسلة مما يسمى "الابتكارات المالية"، على ضجة كبيرة من وسائط الإعلام. شملت هذه إنشاء أدوات مالية متزايدة التعقيد. لقد كتب الكثير عن هذا الموضوع. وسوف نتقي خمسة "ابتكارات مالية" جاءت لكي تلعب دورًا مهمًا في الأزمة المالية: تحويل قروض الرهن العقاري للمساكن إلى أوراق مالية، والرهون العقارية ذات

(1) نحن نستخدم المصطلح العام "الأدوات المالية" بدلًا من "الأوراق المالية"، حيث إن بعض المنتجات المالية الجديدة التي نشأت في هذه الفترة، مثل مقايضات العجز عن سداد الائتمان، لم تكن أوراقًا مالية.

الأسعار القابلة للتعديل، والرهن العقاري الثانوي، والتزامات الدين المضمونة، ومقايضة التخلف عن سداد الائتمان.

الرهن العقاري هو عقد دين بين مالك المسكن والمقرض. فقبل فترة طويلة من إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على البنوك، أعيد بيع العديد من قروض الرهن العقاري السكني من قبل البنك المصدر إلى مؤسسة أخرى، مثل فاني ماي (Fannie Mae) المملوكة للحكومة في الأصل⁽¹⁾. في عام 1970م نشأت الممارسة المتمثلة في إنشاء أوراق مالية تعتمد على عدد من قروض الرهن العقاري للمساكن، لبيعها للمستثمرين⁽²⁾. هذه الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري تسدد مدفوعات من الفوائد ومدفوعات أصل الدين على رهون العقارية الأساسية، وعلى عكس رهون الفردية، يمكن شراء وبيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري بسهولة في الأسواق. ارتفعت القيمة المستحقة من الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري تدريجياً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حيث بلغت 3.6 تريليون دولار في عام 2000م. ثم ارتفعت بسرعة إلى 8.2 تريليون دولار بحلول عام 2007م، مما يمثل 25٪ من إجمالي ديون سوق السندات الأمريكية المستحقة في 2007م، ارتفاعاً من 4٪ في عام 1980م (SIFMA, 2013). لعبت البنوك الاستثمارية الكبرى في وول ستريت الدور الرائد في إنشاء أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري، والتي تمكنت من انتزاع أرباح عالية من هذه العملية.

(1) "فاني ماي" Fannie Mae هو الاسم غير الرسمي للجمعية الفيدرالية الوطنية للرهن العقاري Federal National Mortgage Association، التي أنشأتها الحكومة الفيدرالية في عام 1938م لتشجيع شراء المساكن. في عام 1968م تم خصخصة فاني ماي، على الرغم من أنها احتفظت ببعض الاتصالات بالحكومة، حتى إنها يطلق عليها في بعض الأحيان "مؤسسة ترعاها الحكومة".

(2) نشأت سابقة للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري في عشرينيات من القرن العشرين، في شكل أوراق مالية مدعومة بالعقارات، والتي لعبت دوراً في فقاعة العقارات في منتصف عشرينيات القرن العشرين. انظر الفصل السادس.

زعم دعاة الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري أنهم أفادوا مشتري المساكن والمقرضين وخففوا المخاطر التي يواجهها المقرضون، المستثمرين، والنظام المالي ككل. كان الاعتقاد في الحد من المخاطر قائمًا على افتراضين مشكوك فيهما: الأول أن احتمالات التخلف عن سداد أي رهن عقاري كانت مستقلة عن احتمالات التخلف عن سداد أقساط رهونات عقارية أخرى، بحيث إن الجمع بينها في هيئة أوراق مالية كان بمثابة التنويع الذي من شأنه أن يقلل من مخاطر الخسارة. والثاني أن المخاطر المرتبطة بقروض الرهن العقاري الأساسية سوف تكون معروفة بدقة من قبل المشتريين المحتملين للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري⁽¹⁾.

"ابتكار" آخر، هو الرهون العقارية بمعدلات قابلة للتعديل، والتي سمح بها لأول مرة من قبل قانون "غارن ساينت جيرمين" لمؤسسات الإيداع لعام 1982م، حيث تحمل سعر فائدة يتم تعديله على مدى عمر الرهن العقاري، خلافًا لقروض الرهن العقاري التقليدية طويلة الأجل ذات أسعار الفائدة الثابتة. في رهون أسعار الفائدة القياسية القابلة للتعديل يتم تعديل السعر عند ارتفاع أو هبوط أسعار الفائدة. يمكن للرهن العقاري المعدل القابل للتعديل من الممكن أن يمكن مالك المسكن في البداية من الحصول على سعر فائدة أقل على الرهن العقاري، ولكنه يزيد من المخاطر التي يتحملها المقرض. نشأت أشكال متخصصة متنوعة من قروض الرهن العقاري القابلة للتعديل، بما في ذلك "الخيار ARM" ("ل" خيار الرهن العقاري ذي أسعار الفائدة القابلة للتعديل")، والتي يمكن أن تكون المدفوعات الأولية بشأنها مدفوعات فائدة فقط منخفضة إلى 1٪.

(1) وفقًا لخبير قانوني أدلى بشهادته أمام الكونغرس في عام 2003م، "من خلال تحويل مخاطر الائتمان للأصول المورقة (مقابل سعر) إلى مستثمري الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، يمكن للمؤسسات المالية تقليل مخاطرها. ومع انخفاض مستوى المخاطر لمؤسسة فردية، تتناقص المخاطر النظامية، أو المخاطر التي يواجهها النظام المالي بشكل عام (Cowan, 2003, 7).

يستمر هذا "المعدل المغربي" (*) لوضع سنوات، وعند هذه النقطة يمكن زيادة المدفوعات الشهرية بنسبة 100٪ أو أكثر.

إن قروض الرهن العقاري الثانوي مصممة خصيصًا للأسر التي يكون ائتمانها أقل كثيرًا من أن يسمح لها بالحصول على رهن عقاري ("رئيسي") عادي، بسبب الدخل المنخفض، الأصول المحدودة، أو غير ذلك من العوامل. تم الترخيص بالرهن العقاري الثانوي لأول مرة في عام 1980م وفقًا لقانون إلغاء القيود التنظيمية المفروضة على البنوك، لكن القليل من هذه القروض تم إنشاؤه قبل أواخر تسعينيات القرن العشرين. في عام 1994م، شكلت قروض الرهن العقاري الثانوي 5.4٪ من إجمالي أصول الرهن العقاري، وارتفعت إلى 13.2٪ في عام 2000م. بعد الانخفاض في ركود 2001م وما أعقبه، ارتفعت الحصة إلى 21.3٪ من أصل الرهن العقاري في عام 2005م. خلال الفترة 2004-2006م، تم حزم ما بين 75 و81٪ من قروض الرهن العقاري الثانوي الناشئة في أوراق مالية مدعومة بالرهن العقاري (Barth et al., 2008, 6) (1).

وجدت دراسة أجريت في عام 1999م أن أكثر من نصف عمليات إعادة تمويل الرهن العقاري الثانوي كانت في الغالب في مناطق تعداد سكانية يغلب عليها الأمريكيون الأفارقة (Chomsisengphet and Pennington-Cross, 2006, 36—37) (2). في يونيو 2009م أقامت مدينة بالتيمور دعوى قضائية تتهم بنك ويلز فارغو Wells Fargo باستهداف المجتمع الأسود لقروض الرهن

(*) المعدل المغربي، هو سعر فائدة أقل من سعر السوق قابل للتعديل يستمر لفترة زمنية محدودة في البداية بغرض تشجيع الاقتراض. وقد يسمى أيضًا بالمعدل التمهيدي Introductory Rate .

(1) ترجع نشأة الرهن العقاري إلى خلق قرض الرهن العقاري المبدئي للمالك المنزل. وتسمى الشركة التي تقدم قرض الرهن العقاري الأصلي المنشئ.

(2) Immergluck and Wiles (1999) هي الدراسة التي استشهد بها Chomsisengphet و Pennington-Cross (2006).

العقاري الثانوي، حتى أنها دفعتهم إلى العملاء الذين كانوا مؤهلين للحصول على قروض أولية ذات معدل أقل. وقد ذكر موظف سابق في ويلز فارغو أن الموظفين أشاروا إلى قروض الرهن العقاري الثانوي باعتبارها "قروض الأقليات" وسعوا إلى الحصول على الكنائس السوداء على الترويج لها⁽¹⁾. تم الترويج للرهن العقاري الثانوي كوسيلة لتمكين الأسر التي لم تكن قادرة على الحصول على رهن عقاري على الإطلاق لتقوم بذلك بمعدل فائدة أعلى بشكل مناسب لتغطية زيادة خطر التخلف عن السداد. نظرًا لأن القروض العقارية الثانوية تم حزمها في أوراق مالية مدعومة برهن عقاري، وغالبًا ما يتم دمجها مع قروض الرهن العقاري الأولية، فقد زُعم أن الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري الناتجة عن ذلك تعتبر أصولًا آمنة.

تضمن "الابتكار المالي" الرابع، وهو التزامات الديون المضمونة، أوراقًا مالية مدعومة بأوراق مالية أخرى (الضمان)، مثل سندات الشركات والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. يجعل التزام الدين المضمون الدفعات في مقدمة المدفوعات على الأوراق المالية المضمونة. ظهرت التزامات الديون المضمونة لأول مرة في عام 1987م، والتي أصدرتها "دريكسل بورنهام لامبرت" Drexel Burnham Lambert بناءً على "سندات غير مرغوب فيها" منخفضة الجودة للشركات. كان من المتوقع للجمع بين العديد من الأوراق المالية المختلفة المحفوفة بالمخاطر في التزام واحد مدين بضمان (إلى جانب بعض الأوراق الأقل خطورة) أن يمنح إمكانية الحصول على العوائد المرتفعة على الأوراق المالية المحفوفة بالمخاطر والمعرضة لمخاطر أقل بسبب التنوع. تنشأ التزامات الديون المضمونة من قبل شركات الأوراق المالية والبنوك الاستثمارية، وعادةً ما يتم تقسيمها إلى "شرائح" يتم تسعيرها وبيعها بشكل منفصل مع استدعاء الشرائح

(1) *New York Times*, June 7, 2009, 15. وفي المقال نفسه نفى ويلز فارغو هذه الاتهامات،

قائلًا: "لقد عملنا بجد لجعل ملكية المنازل ممكنة بالنسبة للمزيد من المقترضين الأميركيين الأفارقة".

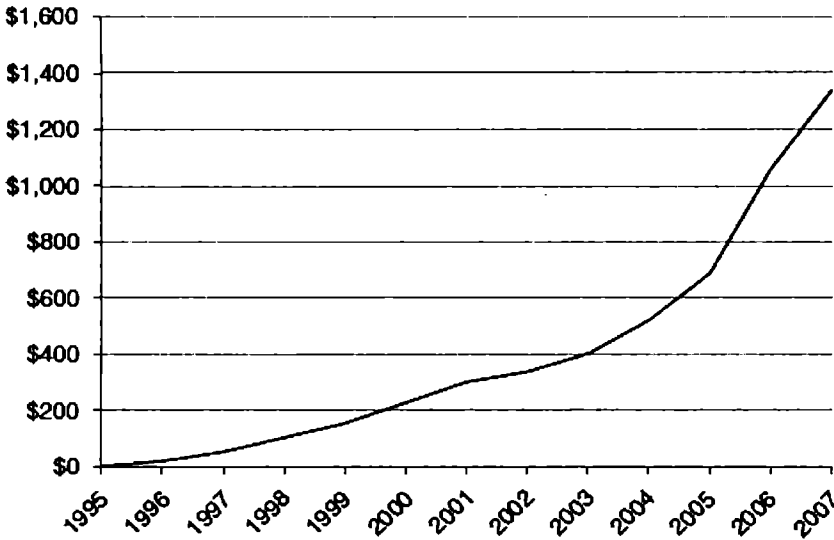
الأكثر رتبة أولاً لدخول الأوراق المالية الأساسية في حالة تخلف بعض هذه الشرائح عن السداد⁽¹⁾. ولم تصبح الالتزامات المضمونة ذات أهمية إلا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما يبين الشكل 2.5. فقد ارتفعت القيمة غير المسددة للالتزامات الدين المضمونة على مستوى العالم من 52,9 مليار دولار في عام 1995 م إلى 1,34 تريليون دولار في عام 2007 م (SIFMA, 2013).

كانت سندات مقايضة العجز عن سداد الائتمان النمط الخامس الجديد من الأدوات المالية. إن مبادلة التخلف عن سداد الائتمان ليست ضماناً، بل هي عقد تأمين بين طرفين. يوافق بائع مقايضة التخلف عن سداد الائتمان على دفع مبلغ من المال للمشتري إذا وقع حدث ما، مثل التخلف عن سداد السند. في المقابل، يدفع المشتري مدفوعات منتظمة إلى البائع طوال فترة العقد. وبالتالي، فإن المشتري لسندات الشركات يستطيع أن يشتري مقايضة التخلف عن سداد الائتمان باعتبارها تأميناً ضد التخلف عن سداد السندات. إذا تخلف بائع مبادلة الائتمان عن سداد السندات عن السداد، يكون ملزماً بالدفع للمشتري. ينقل خطر التخلف عن السداد من حاملي الضمان إلى بائع مبادلة الائتمان الافتراضي مقابل مدفوعات منتظمة. تم ابتكار سندات مقايضة التخلف عن سداد الائتمان بواسطة موظف من شركة جي. بي. مورغان في منتصف تسعينيات القرن العشرين. يزعم المدافعون أن سندات مقايضة التخلف عن سداد الائتمان تمكن المقرضين من التحوط ضد خطر التخلف عن سداد الديون فضلاً عن المخاطر الأخرى المترتبة على ممارسة الأعمال.

في الفترة من عام 2000 إلى عام 2008 م، تزايدت قيمة مبادلات العجز عن سداد الائتمان في الولايات المتحدة من 900 مليار دولار إلى 45 تريليون دولار وفقاً لأحد التقديرات. حمل أكبر خمسة وعشرين بنكاً تجارياً 14 تريليون دولار في مقايضة العجز عن سداد الائتمان في نهاية الربع الثالث من عام 2007 م، وكان

(1) عادةً ما تصدر الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري على شرائح.

بنك جيه بي مورجان تيسيس الحامل الأكبر⁽¹⁾. تم تقدير قيمة مقايضة العجز عن سداد الائتمان غير المسددة بأكثر من عشرة أضعاف قيمة الأصول المؤمن عليها عن طريق مقايضة العجز عن سداد الائتمان - فمن الممكن شراء مقايضة التخلف عن سداد الائتمان دون امتلاك الضمان المؤمن عليه. وهذا يشير إلى أنها تم إنشاؤها في المقام الأول بغرض المقامرة وليس التحوط ضد المخاطر.



الشكل 5. 2. القيمة المستحقة للالتزامات الديون المضمونة في الاقتصاد العالمي، بمليارات الدولارات الأمريكية، 1995-2007م.

المصدر: SIFMA, 2013.

ظهر مصطلح "المشتقات" للوجود للإشارة إلى الأصول التي تستمد قيمتها من أصول أخرى. إن الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والتزامات الدين

(1) *New York Times*, February 17, 2008, 1, 17. نظرًا لأن مقايضات التخلف عن سداد الائتمان لا يتم تداولها في البورصات ولكن يتم إنشاؤها بواسطة عقد من طرفين، فإن قيمة مقايضات التخلف عن سداد الائتمان المستحقة يمكن تقديرها فقط. قدر Bosworth و Flaen (2009) أن مقايضات التخلف عن سداد الائتمان ارتفعت من حوالي 1 تريليون دولار في عام 2000م إلى أكثر من 50 تريليون دولار في منتصف عام 2008م.

المضمونة أمثلة على الأوراق المالية المشتقة. كما أن مقايضات التخلف عن سداد الائتمان عبارة عن مشتقات رغم أنها ليست أوراقاً مالية. ومع مرور الوقت أصبحت المشتقات معقدة بدرجة متزايدة. على سبيل المثال، نشأت التزامات الدين المضمونة عن طريق حزم أعداد كبيرة من التزامات الدين المضمونة الأخرى. إن تحديد قيمة مثل هذه المشتقات لا يمكن أن يتم إلا من خلال نماذج حاسوبية معقدة.

لقد جادلنا بأن المؤسسات المالية في هذه الفترة كانت تقوم بأنشطة المضاربة وأنشطة مخوفة بالمخاطر بدرجة مرتفعة، ومع ذلك كان من المفترض أن تؤدي كل "الابتكارات المالية" المذكورة أعلاه إلى الحد من المخاطر، وليس زيادتها. وقد وفرت النظرية النيوليبرالية للأسواق المالية، المعروفة بفرضية كفاءة الأسواق^(*)، ضماناً بأن انتشار جميع المنتجات المالية الجديدة المذكورة أعلاه لا يشكل أي خطر على النظام المالي. أكدت هذه النظرية أن الأسواق المالية غير المنظمة سوف تقوم بالضرورة بتسعير جميع الأوراق المالية بدقة استناداً إلى جميع المعلومات ذات الصلة حول مخاطرها وعوائدها، دون الحاجة إلى رقابة حكومية مكلفة ومرهقة ومدمرة للكفاءة. في البيئة التي تحررت الآن من القيود التنظيمية، يُعتقد أن هذه الأنواع الجديدة من الأوراق المالية تقلل من المخاطر في النظام المالي، لا أن تزيدها. ومع ذلك، استندت الادعاءات النيوليبرالية إلى افتراضات بعيدة عن الواقع - كما ظهر بشكل واضح في عام 2008م.

لماذا كانت هذه المنتجات المالية الجديدة مخوفة بالمخاطر؟ ترتبط الأسباب الأساسية بمشاكل المعلومات والحوافز التي أغفلت في فرضية كفاءة الأسواق. أولاً، كيف كان من المفترض أن يعرف مشترو هذه المنتجات المالية الجديدة المخاطر الفعلية لهذه الكيانات المعقدة؟ لا يملك المستثمرون الأفراد، حتى الكبار

(*) نفترض فرضية كفاءة الأسواق التي طوّرها الاقتصادي الأميركي يوجين فاما Eugene Fama أنه عندما تدخل معلومات جديدة إلى السوق، فإنها تنعكس على الفور في أسعار الأسهم.

منهم مثل صناديق المعاشات التقاعدية الكبرى، الوسائل اللازمة لتقييم جميع الأوراق المالية التي قد يشترونها تقييماً دقيقاً. يعتمد المستثمرون على مجموعة صغيرة من وكالات التصنيف الائتماني، بقيادة وكالة موديز لخدمات المستثمرين (Moody's)، ستاندر داند بورز Standard & Poor's، وفيتش للتصنيف الائتماني Fitch Ratings. تدرس هذه الوكالات الأوراق المالية الجديدة وتصدر تصنيفات، من AAA (الأكثر أماناً) إلى C (الأكثر خطورة). ويُطلب من بعض المستثمرين المؤسسيين الاحتفاظ بنسبة مئوية دنيا من أصولهم في الأوراق المالية المصنفة (AAA) من قبل إحدى الوكالات⁽¹⁾.

غير أن وكالات التصنيف الائتماني أصبح يدفع لها من المؤسسات المالية التي تصدر الأوراق المالية. لم يكن هذا هو الحال دائماً. قبل سبعينيات القرن العشرين، لم تكن موديز يدفع لها من قبل مصدرّي السندات ولكنها حصلت على دخلها من المستثمرين الذين اشتروا منشوراتها. في عام 1957م كتب نائب رئيس موديز، "من الواضح أننا لا نستطيع أن نطلب الدفع لتصنيف السندات" منذ ذلك الحين "لم نتمكن من الهروب من التهمة... أن تقييماًنا معروضة للبيع". ومع ذلك، في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، بدأت وكالة موديز وغيرها من وكالات التصنيف، التي تواجه أوراقاً مالية متزايدة التعقيد، في القيام بذلك تماماً، حيث تفرض رسوماً على مُصدرّي السندات للحصول على التصنيفات (Morgenson, 2008).

في عام 1975م قررت هيئة الأوراق المالية والبورصات، في إطار عملية إلغاء القيود التنظيمية، السماح للبنوك بتحديد احتياجاتها من رأس المال استناداً

(1) بالإضافة إلى صعوبات التقييم الدقيق للمخاطر والعوائد المترتبة على الأوراق المالية الجديدة المعقدة التي تم إنشاؤها في عصر النيوليبرالية، فمن المستحيل بطبيعتها تحديد المخاطر "بدقة" والعائد على أي أوراق مالية لأنها تعتمد على الأحداث المستقبلية التي لا يمكن معرفتها مسبقاً ولكن يمكن تخمينها فقط. إن أفضل ما يمكن تحقيقه في تقييم الأوراق المالية هو تخمين نزيه ومستنير.

إلى تقديرات الأوراق المالية التي تحتفظ بها. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت المنافسة الشرسة بين وكالات التصنيف على عمل الجهات المُصدِّرة للأمن الكبرى إلى ممارسة ضغوط على موظفي وكالات التصنيف لمنح تصنيف (AAA) بصرف النظر عن المعلومات التي كشف عنها خبراء التصنيف. وفي عام 2005م، أفادت التقارير أن موديز رفعت عدة مرات تصنيفها للأوراق المالية التي وضعتها شركة الرهن العقاري كانترى وايد فاينانشيال Countrywide Financial بعد أن اشتكت الشركة من انخفاض التصنيفات (Morgenson, 2008). حصلت العديد من الأوراق المالية ذات الجودة المنخفضة على تصنيف (AAA) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما بات واضحًا في الأزمة المالية.

بعد خمس سنوات من الانهيار المالي رفع مستثمرون دعوى قضائية ضد جميع وكالات التصنيف الثلاث، واتهموا بأنهم خصصوا تصنيفات ائتمانية عالية غير مستحقة للأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري التي باعها بنك الاستثمار بير ستيرنز (Bear Stearns) قبل الانهيار المالي في 2008م. زعمت الدعوى أن التصنيفات المبالغ فيها تسببت في خسارة المستثمرين أكثر من مليار دولار عندما انهارت السندات في وقت لاحق من حيث القيمة. واستشهدت الدعوى برسالة بريد إلكتروني داخلية من موظف "موديز" قال فيها: "بعنا روحنا للشيطان من أجل الحصول على العائدات"، وأخرى من موظف "ستاندرد آند بورز"، واصفًا إجراءات تقدير الشركة بـ "الخدعة". ونفى ممثلو وكالات التصنيف الثلاث التهم الموجهة إليهم⁽¹⁾.

سبب ثانٍ لكون الأوراق المالية المشتقة كانت محفوفة بالمخاطر الشديدة هو أنها كانت بطبيعتها صعبة التقييم للغاية، وأصبحت هذه المشكلة أكثر حدة حيث أصبحت المنتجات أكثر تعقيدًا مع مرور الوقت. حققت البنوك الاستثمارية أرباحًا عالية من الرسوم وهوامش الربح على الأوراق المالية المشتقة التي أنشأتها،

(1) November 12, 2013, B1, B6. *New York Times*.

وكان لديها حافز قوي لزيادة الأمان الواعي لهذه المنتجات لأقصى حد من أجل إقناع العملاء بشرائها بسعر مرتفع. كان لدى المتخصصين في البنك الاستثماري الذين ابتكروا هذه المنتجات معرفة أكثر بكثير مما كان لدى عملائهم.

ثالثاً، تدعي فرضية كفاءة الأسواق أن الأسواق المالية التي تسعر الأوراق المالية بدقة في ضوء كل المعلومات الخاصة بالمخاطر والعوائد لا تنطبق حتى على المشتقات التي تباع في صفقات خاصة بدلاً من الأسواق. تم بيع حوالي 80٪ من مشتقات العالم عن طريق صفقات خاصة، وفقاً لأحد التقديرات (Crotty, 2009, 566). في مثل هذه الصفقات الخاصة، لا توجد عروض متنافسة للكشف عن معلومات عن المنتج، ويتعين على المشتري أن يعتمد على المعلومات التي يُقدّمها البائع، والتي هي وصفة للاستغلال.

سعت البنوك الاستثمارية الرائدة في الماضي إلى الحفاظ على علاقات جيدة طويلة الأجل مع عملائها. ولكن في عصر النيوليبرالية غيرت البنوك الاستثمارية الكبرى سلوكها. في مارس 2012م، زعم غريغوري سميث Gregory Smith، المدير التنفيذي المتقاعد في غولدمان ساكس، أن ثقافة الشركة قد تغيرت إلى ثقافة استغلال العملاء لصالح الشركة. فقد كشف أن المتداولين أشاروا إلى العملاء باعتبارهم "دمى متحركة" و"ذوي الرؤوس المزركشة"، وأن السبيل إلى الارتقاء في الشركة كان إقناع العملاء بشراء الأوراق المالية التي كانت غولدمان ترغب في التخلص منها بسبب احتمالات الربح المنخفضة (Smith, 2012).

اكتسبت مطالبات سميث دعماً من دعوى مدنية رفعتها هيئة الأوراق المالية والبورصات ضد غولدمان ساكس، التي اتهمت الشركة، إلى جانب مدير صندوق التحوط جون أ. بولسون John A. Paulson، بتصميم التزام دين مضمون معقد مرتبط بسوق الإسكان كان المقصود منه أن يفشل حتى يتمكن غولدمان وبولسون الرهان على ذلك. فقد العملاء غير العارفين، بما في ذلك صناديق المعاشات وشركات التأمين، مئات الملايين من الدولارات عندما فشل في ذلك كما كان متوقعاً. قامت غولدمان بتسوية الدعوى بمبلغ 550 مليون دولار

دون الاعتراف بأي مخالفات⁽¹⁾. أحد العوامل التي شجعت التحول نحو السعي لتحقيق الربح على المدى القصير هو أن البنوك الاستثمارية الكبرى قد تحولت بمرور الوقت من شكل شراكة إلى شكل شركة، وذلك تمسّياً مع الاتجاه النيوليبرالي نحو التحول إلى اقتصاد السوق. ولم يعد كبار المسؤولين في هذه الشركات مرتبطين بثرواتهم الخاصة في الشركة على الأمد البعيد.

حصل صناع القرار في البنوك الاستثمارية الكبرى على حزم أجور ضخمة في هذه الفترة. تم توزيع المكافآت على الموظفين بناءً على مقدار الأرباح التي يولدونها للشركة كل عام، بغض النظر عن الطريقة التي ستتحقق بها المنتجات التي أنشأوها بمرور الوقت. ارتفعت المكافآت في صناعة الأوراق المالية من حوالي 3 مليارات في عام 1990م إلى حوالي 36 مليار دولار في عام 2006م⁽²⁾. لا يتم إرجاع المكافآت إذا تسببت الأنشطة التي تولدها لاحقاً في خسائر للعملاء، أو حتى للشركة التي توظفهم. خلق هذا حافزاً قوياً للموظفين في البنوك الاستثمارية للاستفادة من العملاء.

ارتفعت الأجور في القطاع المالي ككل خلال عصر النيوليبرالية مقارنةً بالأجور في بقية الاقتصاد. وجدت إحدى الدراسات أن الأجور في القطاع المالي كانت أعلى قليلاً من متوسط القطاع الخاص من منتصف خمسينيات القرن العشرين إلى عام 1980م، حيث انخفضت إلى أقل من 5٪ فوق المتوسط في عام 1980م. وبعد عام 1980م، ارتفعت أجور القطاع المالي تدريجياً نسبة إلى المتوسط، وبدايةً من منتصف التسعينيات، ارتفعت بشكل حاد، لتصل إلى أكثر من 60٪ فوق المتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كانت نسبة الأجور للقطاع المالي في السابق مرتفعة تقريباً في أواخر العشرينيات من القرن العشرين (Philippon and Reshef, 2009, fig. 10). في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم جذب نسبة كبيرة من خريجي الكليات الأميركية الرائدة إلى وول ستريت من خلال المال وكذلك الاحترام الذي تقدمه.

(1) *New York Times*, December 24, 2009; April 17, 2010; March 19, 2012.

(2) *New York Times*, January 29, 2009. Id.

تقدم شركة واشنطن ميوتشوال Washington Mutual تتخذ من سياتل مقرّاً لها مثالاً للطريقة التي خلق بها النظام المالي الحوافز للانخراط في سلوكيات بالغة الخطورة بالنسبة للبنوك التجارية فضلاً عن البنوك الاستثمارية. شهدت شركة واشنطن ميوتشوال نموّاً سريعاً خلال عام 1996-2002م من خلال عمليات الاستحواذ الهجومية، حيث أصبحت سادس أكبر بنك في الولايات المتحدة. حوّل الرئيس التنفيذي "كيرى كيلينغر" Kerry Killinger البنك إلى مصنع قروض متخصص في قروض الرهن العقاري ذات المعدل القابل للتعديل، والتي نمت إلى 70٪ من قروض الرهن العقاري السكني الجديدة في عام 2006م. على ما يقال فإن واشنطن ميوتشوال ضغطت على وكلاء مبيعاتها لتقديم أكبر عدد ممكن من قروض الرهن العقاري دون التحقق من المعلومات المالية عن المقترضين، الأمر الذي أدى إلى توليد رسوم ضخمة للبنك. وفي الفترة ما بين عامي 2001 و2007م تلقى "كيلينغر" تعويضاً قدره 88 مليون دولار. في 25 سبتمبر 2008م، تم دفنها تحت جبل من القروض المدومة، فشلت واشنطن ميوتشوال وتم الاستحواذ عليها من قبل المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع⁽¹⁾.

ومع ذلك، فإن معظم عمليات إنشاء الرهن العقاري في هذه الفترة لم تكن من قبل البنوك. فقد لعب وسطاء الرهن العقاري الدور الرئيسي. في عام 1987م كان سيطرة الرهن العقاري يُمثلون 20٪ فقط من أصول الرهن العقاري. بيد أن نصيبها من أصول الرهن العقاري يتراوح بين 58 و68 في المائة في الفترة من عام 2002 إلى عام 2006م (Choinsisengphet and Pennington-Cross, 2006,) (39). أنشأت شركات الرهن العقاري مثل "كانتري وايد فاينانشال" Countrywide Financial في كاليفورنيا بشراكة الرهن العقاري الثانوي، الذي تم تمريره إلى البنوك الاستثمارية لتحويل الديون إلى أوراق مالية ثم بيعها إلى مستثمرين مؤسسيين. وكان من المفترض أن تكون شركات الرهن العقاري والبنوك والمصارف الاستثمارية آمنة منذ تمرير قروض الرهن العقاري بسرعة إلى

(1) *New York Times*, December 26, 2008.

المستثمرين. فقد مكّنت سندات مقايضة العجز عن سداد الائتمان كل الجهات الفاعلة في النظام المالي من الحصول على التأمين ضد الحالات المحتملة للتخلف عن سداد الديون.

جاءت شركة كانتري وايد فاينانشال لترمز إلى شركات الرهن العقاري التي أنشأت عن علم قروض الرهن العقاري غير السليمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فبعد أن كانت واحدة من أكبر مُصدّري قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، أدى تشجيعها الهجومي لقروض الرهن العقاري الثانوي وغير ذلك من القروض العالية المخاطر إلى فشلها في عام 2008م، عندما استولى عليها بنك أوف أميركا. في يونيو 2010م، وافقت الوحدة المالية لبنك أوف أميركا كانتري وايد على دفع 108 مليون دولار لتسوية دعوى قضائية فيدرالية تدعي بأنها حملت أكثر من 200 ألف من مالكي المساكن الذين يعانون من صعوبات فوق ما يطيقون قبل استيلاء بنك أوف أميركا عليها. في العام نفسه كان الرئيس التنفيذي السابق لشركة كونتري وايد أنجيلو آر. موزيلو Angelo R. Mozilo، قد دفع غرامة قدرها 67.5 مليون دولار لتسوية اتهامات الاحتيال التي قدمتها هيئة الأوراق المالية والبورصات. وفي أكتوبر 2013م، تبين أن مسؤول تنفيذي سابق من الإدارة الوسطى في كانتري وايد، ريبكا أس. مايرون Rebecca S. Mairone، وجدت مسؤولة في قضية احتيال مدني بسبب تفرغ الرهون العقارية السيئة على فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك Freddie Mac (مؤسسة تجارية أخرى ترعاها الحكومة)، مما أدى إلى أكثر من مليار دولار في الخسائر⁽¹⁾. في برنامج على مستوى البلاد الملقّب بـ "الزحام"، استندت المكافآت إلى مدى سرعة نشأة القروض⁽²⁾.

لم تكن هذه الممارسات مقتصرة على شركات الرهن العقاري والبنوك

(1) "فريدي ماك" هو الاسم غير الرسمي لشركة أخرى تعمل في مجال سوق الرهن العقاري السكني، تحت رعاية الحكومة، والتي تحمل اسمها الرسمي الشركة الفيدرالية لقروض الرهن العقاري. أنشئت عام 1970م.

(2) *New York Times*, June 7, 2010; October 24, 2013, B1; October 26, 2013, B.

متوسطة الحجم. لم تستطع أكبر البنوك الأميركية مقاومة إغراء الأرباح المرتفعة من هذه الأنشطة الشديدة الخطورة والمشكوك فيها قانونًا في بعض الأحيان. في أكتوبر 2013م توصل بنك جي بي مورغان تشايس إلى تسوية مبدئية مؤقتة بقيمة 13 مليار دولار مع وزارة العدل بشأن ممارسات الرهن العقاري خلال الفترة 2005-2007م. وكان التحقيق قد "أثار تساؤلات حول ما إذا كان جيه بي مورغان قد فشل في تحذير المستثمرين بشكل كامل من مخاطر الصفقات" التي رُوِّج لها. وكانت الغرامة البالغة 13 مليار دولار أكثر من نصف أرباح البنك في العام السابق⁽¹⁾.

اعتمد سلوك المضاربة المتزايد للمؤسسات المالية على قابليته للتطبيق على فقاعة العقارات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما رأينا سابقًا في الشكل 18.4، ارتفعت أسعار المساكن بسرعة في الولايات المتحدة خلال 2002-2006م دون أي علاقة بالقيمة الاقتصادية لامتلاك مسكن. جعل ارتفاع قيم العقارات معظم قروض الرهن العقاري غير القابلة للتصديق تبدو آمنة. لماذا يعتقد أي شخص أن القروض لأصحاب المساكن الذين لم يطلب منهم إظهار أي شيء عن قدرتهم على تسديد المدفوعات ستكون آمنة؟ لماذا يصبح القرض بسعر الفائدة الذي لن يمكن تحمل مدفوعاته في غضون عامين آمنًا؟ وطالما استمرت أسعار العقارات في الارتفاع، فإن التخلف عن السداد في نهاية المطاف سيمنح الدائن الأصل - المنزل - كان من المفترض أن ترتفع قيمته، وبالتالي غطي مبلغ القرض.

تكرر الادعاء بأن أسعار العقارات ترتفع فقط ولا تهبط أبدًا مرارًا وتكرارًا أثناء فقاعة العقارات، وكان العديد من الناس يصدقون ذلك. لكن بعض اللاعبين المتمرسين كانوا يعرفون أنه يجب أن ينتهي - لكن لا أحد يعرف متى.

(1) New York Times, October 20, 2013, 1, 18. وقد ورثت "جي بي مورغان" بعض سندات الرهن العقاري المعنية عندما استولت على المنهاتين بير ستيرنز وواشنطن ميوتشوال في عام 2008م، ولكن تم بيع للبعض الآخر من قبل "جي بي مورغان" قبل عمليات الاستحواذ هذه.

وطالما ظلت الفقاعة تتضخم، فإن ديناميكيات المنافسة الشديدة للنظام أرغمت حتى الحاذقين على المضي قدماً وتحقيق الأرباح الضخمة التي يمكن تحقيقها. هذا ما قاله بوضوح تشارلز أو. برينس (Charles O. Prince)، الرئيس التنفيذي لسيتي جروب، في مقابلة مع فاينانشيال تايمز في يوليو 2007م:

عندما تتوقف الموسيقى، من ناحية السيولة، ستكون الأمور معقدة. لكن طالما الموسيقى تعزف، يجب أن تنهض وترقص. ما زلنا نرقص⁽¹⁾.

لعب مزيج فقاعة العقارات والتفاوت دوراً رئيسياً في تمكين المؤسسات المالية من النجاح في جهودها الرامية إلى توليد المزيد والمزيد من قروض الرهن العقاري عالية المخاطر. أرسلت شركات الرهن العقاري وكلاء مبيعاتها إلى الأحياء ذات الدخل المنخفض والمتوسط لطرق الأبواب لبيع الرهون العقارية الثانوية. من السهل تخيل طبقة الصوت في المثال الافتراضي التالي: "ماذا تقلق بشأن كيفية دفع فاتورة الكهرباء الخاصة بك، أو فاتورتك الطبية، عندما يكون لديك 50,000 دولار من قيمة العقار في منزلك؟" والواقع أن الملايين من الناس الذين يعانون من ضغوط شديدة بسبب انخفاض أو ركود الأجور سوف يهتمون بهذا الاقتراح. إذا سأل مالك المنزل المقعم بالشك عن سعر الفائدة، يمكن ذكر المعدل المغربي. إذا سأل مالك المنزل عما سيحدث للمعدل خلال عامين، يمكن للوكيل أن يعترف بأنه سيرتفع إلى مستوى أعلى من ذلك بكثير، مضيفاً أنه رغم ذلك، فإن صاحب المنزل لن يضطر أبداً إلى دفع السعر الأعلى. سوف يتأكد مالك المنزل أنه بعد مرور عامين، أن المنزل سيكون أكثر قيمة، مما يمكن صاحب المنزل من إعادة التمويل مرة أخرى بمعدل أولي منخفض. تفاعلت فقاعة

(1) *Financial Times*, July 9, 2007. كان هذا الاقتباس الشهير يدور في واقع الأمر حول المشاركة في عمليات الاستحواذ بالاستدانة في ضوء المشاكل المتنامية في سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة، لكنه يجسد المنطق الذي أبقى اللاعبين المحنكين مشاركين في استثمارات من كل الأنواع التي كان من المحتم أن تفشل في وقت ما.

الأصول والتفاوت لإنشاء مجموعة من المقرضين الجاهزين الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليف الاقتراض، إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن الموسيقى ستوقف بالفعل عند نقطة ما.

فكل فقاعة تنكمش في نهاية المطاف، ولم تكن فقاعة العقارات في الولايات المتحدة استثناء. وبمجرد توقف الفقاعة عن التضخم، فإن موجة من التخلف عن سداد قروض الرهن العقاري سوف تأتي في أعقاب ذلك، وهو ما سيضمن بدوره أن شبكة المشتقات بأكملها التي أقيمت في سوق الإسكان المتضخم ستتخفف قيمتها. ذلك أن المؤسسات المالية التي اقترضت بكثافة من أجل خلق المنتجات المالية الجديدة سوف تجد أن قيمة أصولها سوف تهبط بشكل حاد، وأن رفعها المالي المرتفع سوف يذهب إلى الاتجاه المعاكس. وكان من المحتم أن تتسبب الزيادة التي بلغت ستة أضعاف في ديون القطاع المالي أثناء الفترة 1979-2007م في إحداث أزمة حادة في المؤسسات المالية بمجرد انكماش فقاعة العقارات. ففي عام 2003م، حذّر المستثمر المخضرم "وارن بافيت" Warren Buffet من أن المشتقات المالية كانت "أسلحة مالية للدمار الشامل"، مضيفاً أن "كميات كبيرة من المخاطر أصبحت متركزة بين أيدي قلة قليلة نسبياً من تجار المشتقات المالية ... التي يمكن أن تثير مشاكل نظامية خطيرة (BBC News, 2003).

وكما لوحظ أعلاه، كان يُعتقد على نحو واسع أن المؤسسات المشاركة في هذه العملية - شركات الرهن العقاري، البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية - ستفادى الأذى لأنها نقلت المنتجات الجديدة إلى المستثمرين النهائيين. ومع ذلك، تبين أن جميع الأنواع الثلاثة من المؤسسات تحتفظ بمخزونات كبيرة من المنتجات السامة التي أنشأتها. والسبب الأكثر وضوحاً هو أن بيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري وغيرها من المشتقات المالية المنشأة حديثاً إلى المستوى التالي يستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي يؤدي إلى مخزون كبير في جميع أنواع المؤسسات الثلاثة في أي وقت. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أسباب أخرى تجعل

المؤسسات (والشركات التابعة لها الضحلة) تحتفظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية المشتقة، التي تمت مناقشتها في كروتى Crotty (2009).

إن مقايضات التخلف عن سداد الائتمان التي كان من المفترض أنها خط الدفاع الأخير ضد الكارثة المالية كانت سببًا في زيادة المخاطر الشاملة. وخلافًا لمسألة وثائق التأمين التقليدية، فإن سندات مقايضة العجز عن سداد الائتمان لا تلزم الجهة المصدرة الاحتفاظ باحتياطات لسداد المطالبات المتوقعة في المستقبل. عندما بدأت حالات التخلف عن السداد على نطاق واسع، كانت مقايضات التخلف عن سداد الائتمان الذين كان عليهم أن يأتوا بأموال للوفاء بالعقود أو لم يقدموا مساعدة لمشتري مقايضة التخلف عن السداد إذا لم يستطع البائع إجراء المدفوعات. كما سنرى أدناه، ظهرت هذه المشكلة في حالة الإفلاس والإنقاذ لشركة التأمين العملاقة AIG (American Insurance Group) في عام 2008م.

إن نهاية فقاعة العقارات من شأنها أيضًا أن تسبب مشكلة كبرى بالنسبة للأسر. كان تنامي ديون الأسر، الذي يرجع تاريخه إلى أوائل الثمانينات، مدفوعًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بفقاعة العقارات. عندما انتهت فقاعة العقارات في نهاية المطاف، وحين هبطت أسعار المساكن، لن تتمكن الأسر من الاستمرار في الاقتراض وتوسيع ديونها، بل كان لزامًا عليها بدلًا من ذلك أن تبدأ في سداد ديونها. وكان من المحتم أن يخلف هذا تأثيرًا كبيرًا نزولًا إلى أسفل على الطلب الاستهلاكي.

الطاقة الفائضة

كان التهديد الثالث في الاتجاه الطويل الأمد في الاقتصاد الأمريكي في عصر النيوليبرالية، هو تطوير الطاقة الإنتاجية الفائضة، أو الطاقة الزائدة. من الصعب قياس النسبة المئوية لإجمالي الطاقة الإنتاجية التي يتم استخدامها بدقة إلا في عدد

قليل من قطاعات الاقتصاد، مثل التصنيع، التعدين، والطاقة الكهربائية. ينشر الاحتياطي الفيدرالي سلسلة عن معدل استخدام الطاقة في الصناعة التحويلية وفي الفئة الأوسع من الصناعة، التي تشمل التعدين والطاقة الكهربائية، فضلاً عن التصنيع. نظرًا لتباين استخدام الطاقة بشكل كبير على مدار دورة الأعمال، يمكن رؤية الاتجاهات طويلة المدى من خلال مقارنة سنوات ذروة دورة الأعمال. يوضح الشكل 5-3 نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية التصنيعية في السنوات الثلاث الأخيرة من الذروة خلال 1948-1973 م والسنوات الثلاث الأخيرة من الذروة خلال 1979-2007 م⁽¹⁾. كما يبين الشكل 5-3 في عصر الرأسمالية المنظمة، ارتفع المعدل في كل سنة ذروة متعاقبة، حيث وصل إلى 87.7٪ في آخر ذروة في عام 1973 م. وعلى النقيض من هذا، كان المعدل في عصر النيوليبرالية أقل في كل عام ذروة متعاقب، حيث لم يتجاوز 78.6٪ في عام 2007 م. هذا يشير بقوة إلى أنه على الرغم من الوتيرة المتواضعة نسبيًا لتراكم رأس المال في عصر النيوليبرالية مقارنةً بما كان عليه في عصر الرأسمالية المنظمة، فإن الشركات في القطاع الصناعي كانت تبني طاقة إنتاجية أكبر مما ينبغي نسبة إلى الطلب على المدى الطويل⁽²⁾.

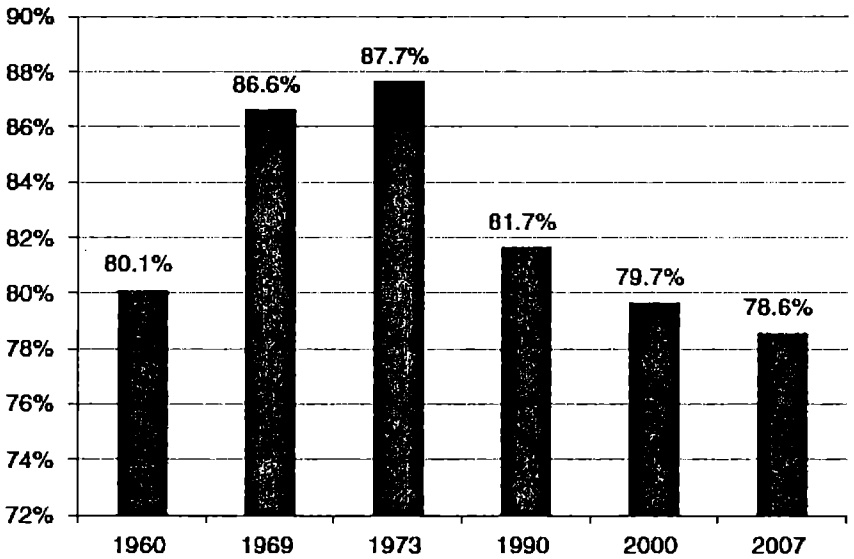
يشير هذا إلى أن سلسلة فقاعات الأصول قد أدت إلى التأثير المذكور في الفصل الرابع، وهو تعزيز التوقعات المبالغ فيها بشأن المستقبل من جانب صناعات القرار في الشركات، الأمر الذي أدى إلى التوسع المفرط في الطاقة الإنتاجية نسبة إلى الناتج الفعلي⁽³⁾. وهذا عامل آخر يميل إلى إبقاء الضغوط التضخمية في وضع

(1) يبين مؤشر استخدام القدرات الصناعية الأوسع نطاقًا، المتاح منذ عام 1967 م فقط، النمط نفسه.

(2) بالنسبة لقطاع الشركات التجارية غير المالية بأكمله، انخفضت نسبة الإنتاج إلى أسهم رأس المال بنسبة 8.1٪ خلال الفترة 1979-2007 م، على الرغم من أن هذه النسبة تعكس التغيرات التكنولوجية بالإضافة إلى التغيرات في استخدام القدرات.

(3) قد يتوقع المرء أن سببًا آخر للقدرته الفائضة قد يرجع إلى التفاوت المتزايد للرأسمالية النيوليبرالية، على أساس أن التفاوت المتزايد يجب أن يؤدي إلى إبطاء نمو الإنفاق =

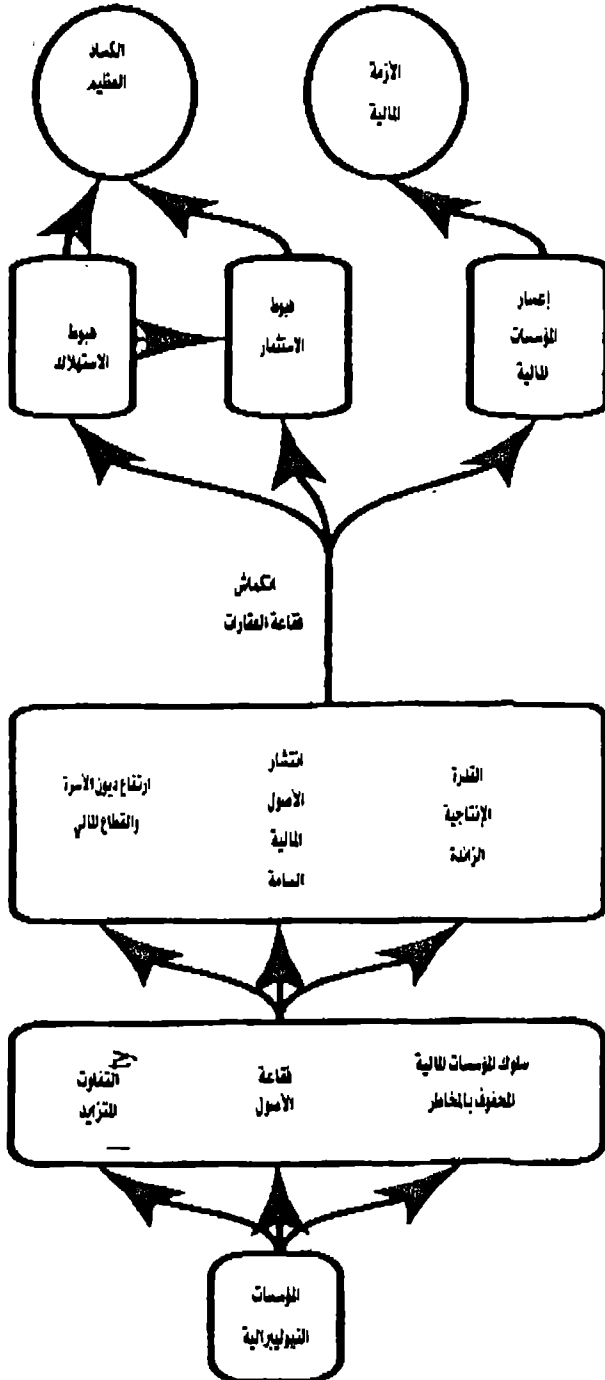
غير مستغل، بينما كان يؤدي أيضًا إلى انخفاض معدل الربح إلى ما دون المستوى الذي كان يمكن أن تستغله السعة على نحو أكمل⁽¹⁾. كما أدت الرأسمالية النيوليبرالية إلى نشوء مشكلة نستطيع أن نطلق عليها معدل استخدام الطاقة "المستدامة" فضلًا عن المعدل الفعلي. كما رأينا في الفصل الرابع، فقد اقترضت الأسر في العقد الأول من القرن الحالي بشدة لدعم الإنفاق الاستهلاكي. تستجيب الشركات لزيادة الإنفاق الاستهلاكي من خلال الاستثمار في طاقة إنتاجية إضافية لتكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد والربح منه.



الشكل 35. معدل استخدام القدرات في التصنيع لسنوات ذروة دورة الأعمال. المصدر: Board of Governors of the Federal Reserve System, 2013.

= الاستهلاكي بالنسبة للناتج. ومع ذلك، كما رأينا في الفصل الرابع (الشكل 8.4)، أنتجت الرأسمالية النيوليبرالية في الولايات المتحدة ارتفاعًا وليس انخفاضًا في إنفاق المستهلكين مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، حيث اقترضت الأسر بشدة لدعم إنفاقها. (1) معدل الربح على رأس المال هو نتاج نسبة الربح إلى الإنتاج ونسبة الناتج إلى رأس المال. إن تناقص استخدام القدرة يدل ضمناً على انخفاض نسبة الإنتاج إلى رأس المال، والتي تنقص معدل الربح بالنسبة لنسبة معينة من الربح إلى الإنتاج.

الأزمة الهيكلية > ثلاث اتجاهات > ثلاث تطورات



الشكل 4.5 . أسباب الأزمة الاقتصادية

بحلول عام 2007م كان جزء من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والذي كان قيد الاستخدام، "غير مستدام" بمعنى أنه كان يعتمد على مستوى من الإنفاق الاستهلاكي المرتفع بمقدار كبير من اقراض الأسر. كما لوحظ في الفصل الرابع، فإن القيمة السوقية لسهم الإسكان في الولايات المتحدة تضمنت ما يقدر بنحو 8 تريليونات دولار في القيمة المتضخمة للفقاعة، مما دعم حجمًا كبيرًا من الاقراض الأسري لشراء السلع الاستهلاكية. إذا توقفت عملية دعم الإنفاق الاستهلاكي عن طريق الاقراض فجأة، فستكون النتيجة أن الجزء المستخدم ولكن "غير المستدام" من الطاقة الإنتاجية سيصبح في الواقع طاقة غير مستخدمة. ومن شأن هذا أن يقلل إلى حد كبير من الحافز الذي يدفع الشركات للاستثمار⁽¹⁾.

كانت كل الاتجاهات الثلاثة طويلة الأجل التي تم النظر فيها أعلاه - ارتفاع نسب الدين، وانتشار الأدوات المالية التي أصبحت محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد، والطاقة الفائضة - مستدامة في العقد الأول من القرن الحالي فقط طالما استمرت فقاعة العقارات في التضخم. بمجرد تحول الفقاعة إلى الاتجاه المعاكس - كما كان من المحتم أن تفعل عند نقطة ما - فإن الاتجاهات الثلاثة سوف تتفاعل لتححدث أزمة كبرى. ستصبح نسب ديون الأسر التي كانت مستدامة ما دامت أسعار المساكن مستمرة في الارتفاع غير مستدامة فجأة، مما يفرض على الأسر التحول من الاقراض إلى سداد الديون، مسببًا انحدارًا مفاجئًا في الإنفاق الاستهلاكي. سوف ترتفع معدلات ديون الرهن العقاري السكني المتأخرة وحسب الرهن العقاري.

إن نسب الدين المرتفعة للغاية في المؤسسات المالية، والتي كانت مستدامة ما دامت أصول المؤسسات تحتفظ بقيمتها، من شأنها أن تهدد بالإفلاس بمجرد أن تعمل فقاعة الإسكان المتداعية على خفض قيمة أصولها بسرعة، مما يكشف عن

(1) العملية الموصوفة هنا، حيث يؤدي خلق القدرة الإنتاجية الفائضة، أو رأس المال الثابت، في نهاية المطاف إلى انحدار كبير في الاستثمار وبالتالي الركود، تسمى "الإفراط في الاستثمار" (Kotz، 2013).

القيمة الحقيقية المنخفضة للأصول المالية السامة التي نشأت في سنوات الفقاعة. وأخيراً، فإن فقاعة الإسكان المتداعية من شأنها أن تحول ما بدا وكأنه طاقة إنتاجية مطلوبة إلى طاقة فائضة، الأمر الذي يؤدي فجأة إلى تقليص الحافز من جانب الشركات غير المالية للانخراط في الاستثمار في مصانع ومعدات إضافية⁽¹⁾. يبين الشكل 4-5 التفاعل بين مختلف العوامل التي أدت إلى الأزمة.

نشوء الأزمة

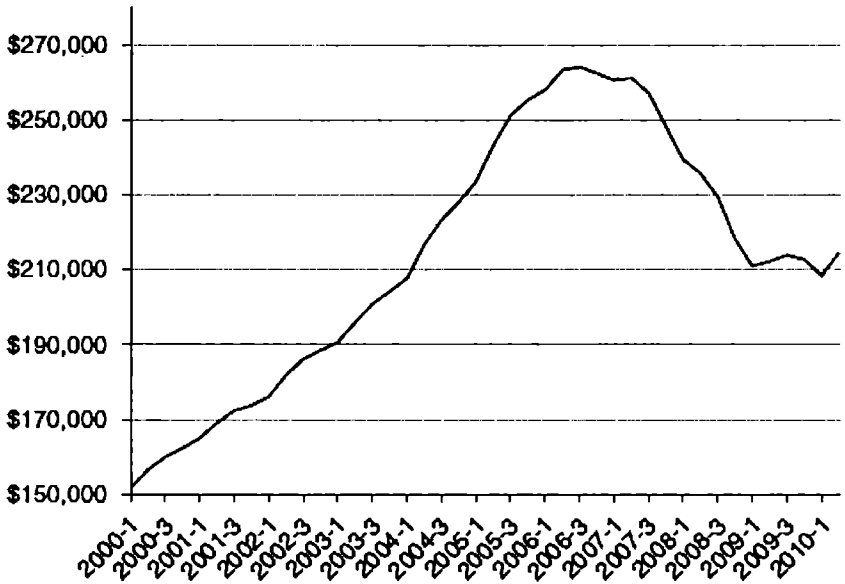
في عام 1998م كانت عملية إنقاذ صندوق تحوط إدارة رأس المال طويل الأجل (Management Capital Long-Term) تنذر بالأزمة المالية التي اندلعت في عام 2008م⁽²⁾. فقد واجهت إدارة رأس المال طويلة الأجل، وهو عبارة عن صندوق تحوط عملاق تبلغ أصوله نحو 90 مليار دولار، لكن رأسماله لا يتجاوز 2.3 مليار دولار، الفشل جزئياً في أعقاب الانهيار المالي في روسيا في أغسطس 1998م. في 23 سبتمبر نظم الاحتياطي الفيدرالي عملية إنقاذ بلغت قيمتها 3.5 مليار دولار أميركي بواسطة اتحاد من البنوك وشركات الوساطة، على الرغم من غياب أي مسؤولية تنظيمية عن صندوق التحوط غير المنظم من جانب أي وكالة حكومية. دافع رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي "آلان غرينسبان" عن عمله بالتحذير من أن الفشل في إدارة رأس المال طويل الأجل كان سيضر بالأسواق المالية والنمو الاقتصادي⁽³⁾.

(1) في حين أن الحاجة إلى زيادة القدرة الإنتاجية حتى تتمكن من زيادة الانتاج هي سبب رئيسي لاستثمار الشركات، فإن الشركات تستثمر أيضاً في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

(2) مصادر تسلسل الأحداث في الأزمة المالية هي، ما لم يذكر خلاف ذلك، الجداول الزمنية من بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (2013) و BBC News (2009).

(3) *New York Times*, September 24, 1998, A1, C1 1; September 25, 1998, A1, C4; October 2, 1998, A1, C3.

يبدو أن هذا الحدث يلحق ثلاثة دروس: (1) في البيئة المالية الجديدة المحررة من القيود التنظيمية، يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تواجه الفشل، حتى تلك التي لها سجل من الأرباح المرتفعة، (2) إن أي إخفاق لمؤسسة مالية كبيرة يشكل خطرًا من انتقال العدوى إلى النظام المالي ككل، و (3) يمكن الاعتماد على الاحتياطي الفيدرالي لإنقاذ أي مؤسسة مالية كبيرة واجهت صعوبات، بما في ذلك تلك التي لا تدعمها الضمانات الحكومية بصورة رسمية. أشارت هذه الدروس الثلاثة إلى أن جميع أنواع المؤسسات المالية الكبيرة كانت حرة في الانغماس في أنشطة المضاربة، بما أن النجاح من شأنه أن يحقق أرباحًا عالية، في حين أن الاحتياطي الفيدرالي، في أسوأ حالة من حالات الفشل المؤسسي، سوف يجري إلى الإنقاذ⁽¹⁾.



الشكل 5.5. متوسط سعر المنزل المقدر حسب الربع التقويمي، 2010-2000.

المصدر: Agency Finance Housing Federal, 2013.

(1) في وقت لاحق، رفض الاحتياطي الفيدرالي إنقاذ إحدى المؤسسات المالية الرئيسية المنهارة، ليمان براذرز، في سبتمبر 2008م.

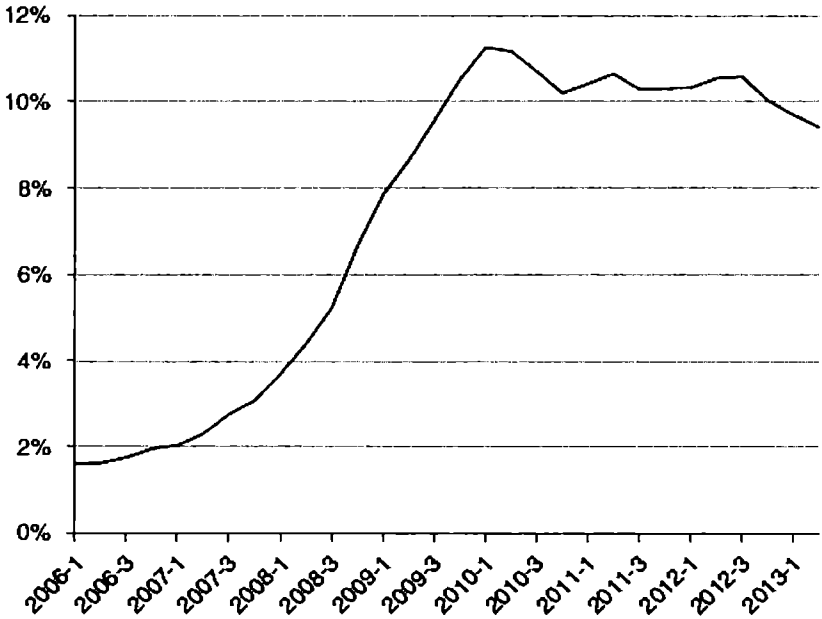
في عام 2006م توقفت أسعار المساكن أخيراً عن الارتفاع، كما يظهر الشكل 5.5. وفي الربع الثالث من عام 2006م بلغ متوسط سعر المساكن حده الأقصى، ثم تغير قليلاً لمدة تسعة أشهر قبل أن يبدأ في الانخفاض في الربع الثالث من عام 2007م. في عام 2006م، عادت أسعار الفائدة على عدد كبير من قروض الرهن العقاري الثانوي القابلة للتعديل إلى الارتفاع. بعد أواخر عام 2006م، بدأت معدلات التأخر عن سداد ديون الرهن العقاري وفترة حبس الرهن العقاري، التي كانت عند مستويات متدنية تاريخية، في الارتفاع بوتيرة متسارعة، والتي تشتمل إلى حد كبير على قروض الرهن العقاري الثانوي. يبين الشكل 5-6 الارتفاع السريع في نسبة الرهن العقاري السكني التي كانت متأخرة. بحلول مارس 2008م، كان ما يقرب من واحد من كل أحد عشر رهن عقاري في المساكن قد تجاوز الموعد المقرر أو قيد حبس الرهن⁽¹⁾. فضلاً عن ذلك، ومع هبوط قيمة المساكن، بدأت النسبة المثوية للمنازل التي كانت تحت سطح الماء (مع تجاوز قيمة الرهن العقاري لقيمة المسكن)، والتي كانت أقل من 5٪ في عام 2006م، في الارتفاع في أوائل عام 2007م، لكي تصل إلى 10.3٪ في فبراير 2008م⁽²⁾.

في 2007م بدأت علامات الضائقة المالية في الظهور. في 2 أبريل، تقدمت شركة رائدة في مجال الإقراض في سوق الرهن العقاري الثانوي، وهي "نيوسينشري فاينانشال" NewCentury Financial، بطلب للحماية من الإفلاس. في أغسطس، خفضت "فيتش ريتينجز" Fitch Ratings تصنيف أحد كبار المقرضين، "كن تري وايد فاينانشال"، إلى "BBB+" وهو ثالث أدنى تصنيف لها. في الشهر نفسه شارك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان في ضخ منسق بأكثر من 100 مليار دولار في النظام المالي العالمي. في سبتمبر، اقترض سيتي بنك Citibank 3.4 مليار دولار من الاحتياطي

(1) *New York Times*, June 6, 2008, C1, C4.

(2) *New York Times*, February 22, 2008, A1, A16.

الفيدرالي. في أكتوبر، أعلنت ميريل لينش Merrill Lynch عن خسارة بلغت 8.4 مليار دولار بسبب تورطها في سوق الرهون العقارية الثانوية.



الشكل 6.5. معدل التأخر في سداد أقساط الرهن العقاري السكني لأسرة واحدة، معدلات ربع سنوية، 2006-2013.

المصدر: Federal Reserve Bank of St. Louis Economic Research, 2013.

ازدادت الضائقة المالية حدة على مدى عام 2008 م. في 11 يناير، استحوذ بنك أوف أميركا Bank of America على كانترى وايد فايننشال الفاشلة. في 14 مارس قدم الاحتياطي الفيديرالي قرضًا بقيمة 30 مليار دولار لمساعدة بنك جيه بي مورجان تشاريس في تولي إدارة خامس أكبر بنك استثماري في وول ستريت، بير شتيرنز Bear Stearns، والذي تكبد خسائر كبيرة في قروض الرهن العقاري ALT-A، وهو نوع من الرهن العقاري أفضل من الرهن العقاري الثانوي ولكنه أقل من الرهن العقاري الأولي. كان هذا بمثابة الفشل الأول لمؤسسة كبرى. ومن المفارقات أن بير شتيرنز رفض في عام 1998 م الانضمام إلى عملية الإنقاذ التي

نظمها الاحتياطي الفيدرالي لإدارة رأس المال طويل الأجل⁽¹⁾. في 11 يوليو، وضعت مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية بنك أندي ماك IndyMac Bank، وهي منشئ رئيسي للرهن العقاري، تحت الحراسة القضائية، مما يشير إلى رابع أكبر إفلاس مصرفي في تاريخ الولايات المتحدة.

في سبتمبر 2008م، اندلعت الأزمة المالية فجأة. في 7 سبتمبر، استولت الحكومة على شركات سوق الرهن العقاري العملاقة التي ترعاها الحكومة، فاني ماي وفريدي ماك. في 14 سبتمبر اضطرت ميريل لينش المهيبة لبيع نفسها لبنك أوف أمريكا. في 15 سبتمبر، سمح بنك ليان براذرز Lehman Brothers، وهو بنك استثماري كبير يعود أصله إلى القرن التاسع عشر، بالإفلاس من قبل الاحتياطي الفيدرالي. في 17 سبتمبر أنقذ بنك الاحتياطي الفيدرالي شركة التأمين AIG، وهي شركة تأمين، بـ 85 مليار دولار، حيث بلغت حصتها 80٪ من أسهمها. وشركة AIG، التي لم يكن لديها كشركة تأمين أي دعوة قانونية للمساعدة الحكومية، غرقت بسبب حيازاتها الضخمة من مقايضات التخلف عن سداد الائتمان، حيث تفتقر إلى الأموال اللازمة للوفاء بها. في 25 سبتمبر تم إغلاق مقرض الرهن العقاري العملاق واشنطن موتشيوال، بأصول تقدر قيمتها بـ 307 مليار دولار، وبيعها إلى جي بي مورغان تشيس. في الأسبوع من 6-10 أكتوبر انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 18.2٪.

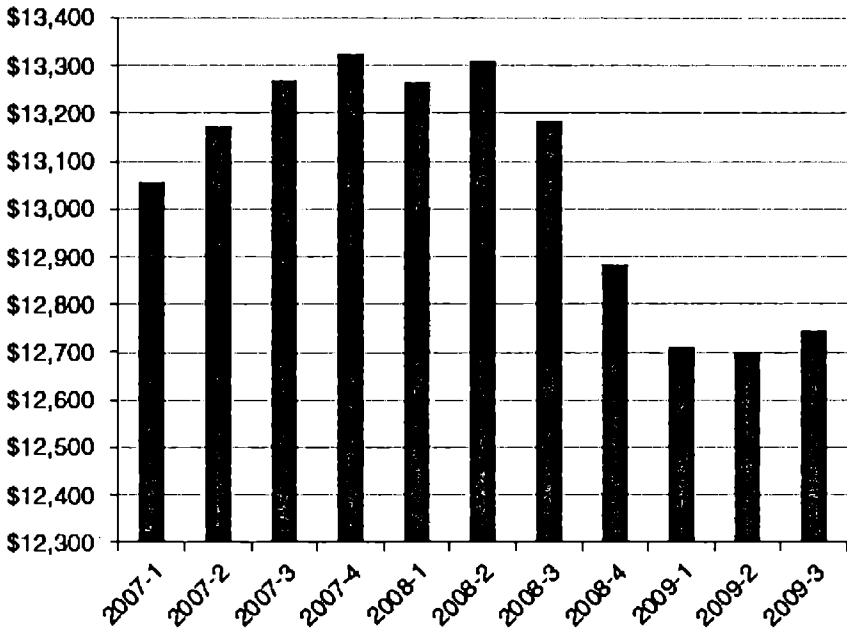
انتشرت الأزمة المالية بسرعة إلى أوروبا، بما في ذلك المملكة المتحدة وأيرلندا وفرنسا وبلجيكا وأيسلندا. نشأت فقاعات الإسكان الكبيرة في المملكة المتحدة وإسبانيا وأيرلندا في العقد الأول من القرن العشرين، وانكمشت إلى جانب فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة. أكد النظام المالي والاقتصادي العالمي المتكامل على نحو متزايد والذي تطور في عصر النيوليبرالية أن الأزمة ستنتشر بسرعة في

(1) *New York Times*, March 15, 2008, A1, A12; March 16, 2008, Business Section 1, 9.

الاقتصاد العالمي. لم يكن يوسع أي بلد أن ينجو تمامًا من الدافع النزولي القوي الناتج عن الركود الحاد الذي نشأ سريعًا في الاقتصاد الأميركي، رغم أن تلك البلدان التي لم تسمح لمؤسساتها المالية بالاندماج الكامل في النظام المالي العالمي، مثل الصين، أفلتت من البعد المالي للأزمة.

بدأ الركود في الولايات المتحدة قبل اندلاع الأزمة المالية في سبتمبر 2008م. بعد فترة وجيزة من بدء فقاعة الإسكان بالتقلص في الربع الثالث من عام 2007م، بلغ الاقتصاد ذروته في الربع الرابع من ذلك العام، كما يبين الشكل 7.5. بدأ الركود في الربع الأول من عام 2008م كما يوضح الجدول 1.5، بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي -1.8%⁽¹⁾. في حين يقود فترات الركود عادةً انحدار في استثمار الأعمال، تحول الإنفاق الاستهلاكي في الربع الأول من عام 2008م إلى النمو الإيجابي في المقدمة إلى الانخفاض بمعدل سنوي -1.0%، في حين انخفض الاستثمار الثابت للأعمال الأصغر بمعدل أبطأ -0.8%. من الصعب خفض الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات، وانخفض الإنفاق الاستهلاكي الذي يمكن تخفيضه بسهولة أكبر على السلع بمعدل -5.6%، في حين هبط استهلاك السلع المعمرة بمعدل -9.6%. بدأ الاستثمار الثابت في الأعمال في الانخفاض السريع في الربع الثالث من عام 2008م، حيث تقلص بمعدل انحدار متسارع خلال الربع الأول من عام 2009م عندما بلغ معدل انحدار سنوي قياسي بلغ -28.9%⁽²⁾.

-
- (1) بلغ الاقتصاد الأمريكي ذروة دورة الأعمال في الربع الرابع من عام 2007م، ويرى أن الركود قد بدأ في ربع التقويم التالي، وهو الربع الأول من عام 2008م.
- (2) كان المساهم الكبير الآخر في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2008م هو تشييد المساكن، الذي كان في انخفاض منذ الربع الأخير من عام 2005م في أعقاب تباطؤ معدل تضخم أسعار المساكن.



الشكل 7.5. الناتج المحلي الإجمالي، الربع الأول من عام 2007م إلى الربع الثالث من عام 2009م، بمليارات الدولارات بالسلاسل لعام 2005م.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2015, NIPA Table 1.1.6.

الجدول 1.5 . التغييرات ربع السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاستهلاكي، وللاستثمار الثابت للأعمال. (النسبة المئوية للتغير).

	2009			2008			2007				
	III	II	I	VI	III	II	I	VI	III	II	I
الناتج المحلي الإجمالي	1.4	0.3-	5.3-	8.9-	3.7-	1.3	1.8-	1.7	3.0	3.6	0.5
الإنفاق الاستهلاكي	2.1	1.8-	1.6-	5.1-	3.8-	0.1-	1.0-	1.2	1.8	1.5	2.2
استهلاك البضائع	7.5	2.1-	0.2	12.6-	7.7-	0.5	5.6-	1.0	3.0	1.9	2.6
استهلاك المستهلك الدائم	20.9	2.0-	1.3	25.4-	12.3-	2.9-	9.6-	2.3	5.2	5.7	5.1
الاستثمار الثابت للأعمال	7.8-	17.5-	28.9-	22.9-	9.9-	2.3-	0.8-	5.4	9.1	10.8	6.5

الصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.1.

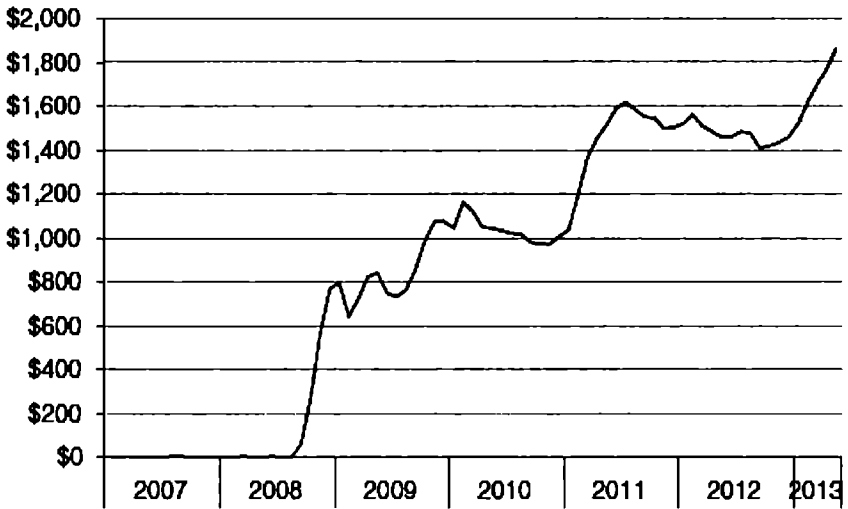
ملاحظة: الإدخالات بالخط المرفض تُظهر معدلات النمو في الربع الأول من عام 2008، عندما بدأ الكساد.

ينسجم هذا التسلسل مع سيناريو انكماش الفقاعة في القطاع الحقيقي، حيث تؤدي الفقاعة المنكمشة إلى انخفاض اقتراض الأسر، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض إنفاق المستهلكين، وهو ما يكشف بدوره عن الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تؤدي إلى انخفاض سريع في الاستثمار التجاري. حدثت بداية الانحدار السريع في استثمار الأعمال الثابت، في الربع الثالث من يوليو إلى سبتمبر، قبل ظهور الأزمة المالية بالكامل. في الربع الثاني من عام 2008م، نما الاقتصاد قليلاً، مدفوعاً بزيادة ضخمة في الصادرات دامت ربع العام (بمعدل 12.7٪). بعد ذلك عاد الاقتصاد إلى الانكماش خلال الربع الثاني من عام 2009م.

بداية من الربع الأخير من عام 2008م، أسهمت الأزمة المالية من غير شك في الانحدار المتسارع في الاستثمار، حيث انهارت التوقعات بشأن المستقبل الاقتصادي. بيد أن الرأي الشائع بأن الأزمة في الأساس أزمة مالية، والتي تستمد منها كل السمات الأخرى للأزمة، ليس مقنعاً. كثيراً ما يفترض أن الجزء الحقيقي من الأزمة - والذي يطلق عليه في أحوال كثيرة "الركود العظيم" - كان نابعاً من الأزمة المالية التي تقوض قدرة البنوك على إقراض الشركات غير المالية. ولكن، إذا حدث ذلك، لكان هناك دليل على أن الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير المالي يتجاوز العرض، ولكن لا يمكن العثور على شيء. انخفضت أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة تاريخياً. فقد أبقى الاحتياطي الفيدرالي على معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية دون 1٪ بعد سبتمبر 2008م، وانخفض عائد سندات الشركات ذات التصنيف الائتماني AAA، بعد أن ارتفع من 5.64٪ إلى 6.28٪ فقط في الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2008م، إلى 5.05٪ بحلول ديسمبر وظل منخفضاً لسنوات بعد ذلك.

ضخّت الإجراءات النقدية غير المسبوقه التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي كمية ضخمة من الاحتياطيات في البنوك الأمريكية بدءاً من سبتمبر 2008م. وتشكل الاحتياطيات الأساس الذي تقوم عليه البنوك في تقديم القروض والاستثمارات. وبين الشكل 8.5 النمو السريع جداً في الاحتياطيات الفائضة

بعد أغسطس 2008م، وهو حجم الاحتياطيات التي كان بإمكان المصارف أن تقدم قروضًا عليها ولكن لم تفعل ذلك⁽¹⁾. وبحلول يناير 2009م، كانت البنوك تحتفظ بما يقل قليلاً عن 800 مليار دولار من الاحتياطيات الفائضة، ارتفعت إلى أكثر من تريليون دولار بحلول نوفمبر من ذلك العام. ولم تقدم البنوك سوى القليل من القروض، ليس لأنها غير قادرة على القيام بذلك؛ بل لأنها لم تجد المقترضين المرغوب فيهم بسبب ركود القطاع الحقيقي، مما يجعل الإقراض للشركات يبدو محفوفاً بالمخاطر.



الشكل 8.5. الاحتياطيات الشهرية الزائدة للمؤسسات الوديعة بمليارات الدولارات، 2007-2013.

المصدر: Federal Reserve Bank of St. Louis Economic Research, 2013.

ملاحظة: حتى مايو 2013.

(1) يتعين على البنوك أن تحتفظ باحتياطيات تشكل نسبة معينة من قروضها واستثماراتها. وإذا كانت تحتفظ باحتياطيات فائضة، فهذا يعني أنها لا تستخدم احتياطياتها بالكامل لتقديم القروض والاستثمارات ولكنها بدلاً من ذلك تحتفظ بها في أشكال سائلة غير مربحة.

استمر الركود في القطاع الحقيقي، الذي بدأ في يناير 2008م، حتى يونيو 2009م، مع بداية التعافي في الربع الثالث من عام 2009م. كان ذلك هو الأكثر حدة من أي وقت مضى منذ أزمة الكساد العظيم، بصرف النظر عن التأقلم القصير ولكن الحاد بعد الحرب في عام 1945-1946م⁽¹⁾. أثناء الأشهر الاثني عشر الأولى من الركود، انكمش كل من الناتج العالمي والتجارة العالمية بسرعة أكبر مما كانت عليه أثناء الأشهر الاثني عشر الأولى من أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين (Eichengreen and O'Rourke, 2009). بعد عام واحد خففت تدخلات الدولة الكبيرة من مسار الأزمة في عام 2009م.

يقارن الجدول 2.5 بين ركود 2008-2009م، وحالات الركود العشرة السابقة له بعد الحرب العالمية الثانية. إذا ما قيس بانحدار الناتج المحلي الإجمالي، المدة، أو الزيادة في معدل البطالة، فإن الركود في عام 2008 - 2009م هو الأكثر حدة. وصل معدل البطالة إلى مستوى مرتفع بلغ 10.0٪ في أكتوبر 2009م. انخفض معدل الاستفادة من الطاقة الإنتاجية في التصنيع إلى 64.0٪ في يونيو 2009م، وهو أقل 4.5 نقطة مئوية تقريباً عن أدنى مستوى له منذ عام 1948م (الذي بلغه في ديسمبر 1982م). كان الركود العظيم هو الوحيد بعد الحرب الذي قارعتة الحكومة ببرنامج تحفيز كبير، والذي من غيره كان الركود سيكون أعمق وأطول أمداً.

(1) هبط العنصر الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان يمثل 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الأخير من زمن الحرب من عام 1945م، بشكل حاد بنسبة 65٪ في عام 1946م، إلى 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. وكان تأثير التقليل المفاجئ للحكومة في عام 1946م سبباً في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.6٪ في ذلك العام. الأمر الذي أعطى درساً آخر (سلبياً) لدعم الادعاء الكينزوي بأن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

Table 5.2. The Eleven Recessions since 1948

Recession	(1)	(2)	(3)
	Decline in GDP	Duration in Months	Rise in Unemployment Rate (Percentage Points)
1948-49	-1.6%	11	4.5
1953-54	-2.5%	10	3.6
1957-58	-3.1%	8	3.8
1960-61	-0.5%	10	2.3
1969-70	-0.2%	11	2.7
1973-75	-3.2%	16	4.2
1980	-2.2%	6	2.2
1981-82	-2.6%	16	3.6
1990-91	-1.4%	8	2.6
2001	0.7%	8	2.5
2008-09	-4.7%	18	5.6
Average through 2001	-1.7%	10.4	3.2

Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.1; National Bureau of Economic Research, 2013; U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013.

انتشرت الأزمة بسرعة من الولايات المتحدة إلى جزء كبير من بقية العالم. ويبين الجدول 3-5 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في أربعة عشر بلدًا رئيسيًا. وبالمقاييس إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، كانت الأزمة أشد حدة في روسيا وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان. تباطأ النمو في الصين من وتيرة سريعة جدًا في عام 2008م لكنه ظل قويًا، وهو أداء سيتم مناقشته أدناه. لم تعاني البرازيل إلا من انكماش طفيف. كانت الأزمة بالدرجة الأولى واحدة من الاقتصادات المتقدمة. كانت أكبر الزيادات في البطالة في عام 2009م في إسبانيا وأيرلندا وأيسلندا والولايات المتحدة. وبعد عام 2009م، تحول الأثر على مختلف البلدان، كما سنرى في الجزء التالي من هذا الفصل. سنعلق أدناه على اتجاه ألمانيا المنخفض في البطالة.

الجدول 5.3. التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في أربعة عشر دولة

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Percentage C hange in Gross Domestic Product						
Brazil	6.1	5.2	-0.3	7.5	2.7	0.9
Canada	2.1	1.1	-2.8	3.2	26	1.8
China	14.2	9.6	9.2	10.4	93	7.8
France	2.3	-0.1	-3.1	1.7	17	0.0
Germany	3.4	0.8	-5.1	4.0	31	0.9
Greece	3.5	-0.2	-3.1	-4.9	-71	-6.4
Iceland	6.0	1.2	-6.6	-4.1	29	1.6
Ireland	5.4	-2.1	-5.5	-0.8	i	0.9
Italy	1.7	-1.2	-5.5	1.7	0j	-2.4
Japan	2.2	-1.0	-5.5	4.7	-06	20
Russia	8.5	5.2	-7.8	4.5	43	3.4
Spain	3.5	0.9	-3.7	-0.3	0.4	-1.4
United Kingdom	3.6	-1.0	-4.0	1.6	0.9	0.2
United States	1.9	-0.3	-3.1	2.4	1.8	2.2
Unemployment Rate						
Brazil	9.3	7.9	8.1	6.7	6.0	5.5
Canada	6.1	6.2	8.3	8.0	7.ñ	7.3
China	4.0	4.2	4.3	9.1	d.l	4.1
France	8.4	7.8	9.5	9.7	9.6	10.2
Germany)	8.8	7.6	7.7	7.1	6.0	5.5
Greece	8.3	7.7	9.i	12.5	17.ñ	24.2
Iceland	1.0	1.6	8.0	8.1	7.4	58
Ireland	4.7	6.4	12.0	13.9	14.6	14.7
Italy	6.1	6.8	7.8	8.4	8.4	10.6
Japan	3.8	4.0	5.1	5.1	4.6	4.9
Russia	6.1	6.4	8.4	7.5	6.6	6.0
Spain	8.3	11.3	18.0	20.1	21.7	25.0
United Kingdom	5.4	5.6	7.5	7.9	8.0	8.0
United States	4.6	5.8	9.3	9.6	8.9	8.1

المصدر: International Monetary Fund, 2013a

توقع بعض المحللين أن تؤدي الاختلالات الكبيرة في الحسابات الخارجية للولايات المتحدة في آخر الأمر إلى أزمة كبيرة. كما أظهر الشكل 17.4، كان لدى الولايات المتحدة عجزاً تجارياً متزايداً بشكل سريع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفع إلى أكثر من 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005-2007م. كان هذا العجز ممولاً من تدفقات كبيرة من رأس المال من جميع أنحاء العالم. يعتقد بعض المحللين أن هذه العملية غير مستدامة. ومع ذلك، عندما ظهرت الأزمة في عام 2008م، ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي بدلاً من الانخفاض. إذا كان عجز التجارة (أو الحساب الجاري) قد جاء بالأزمة، لكانت قيمة الدولار قد انخفضت. من يوليو إلى نوفمبر 2008م، مع دخول الأزمة مرحلتها الحادة، ارتفعت القيمة المرجحة بالتجارة للدولار الأمريكي بدلاً من الانخفاض، بعد ذلك بقيت مستقرة نسبياً خلال شهر أبريل 2009م عندما بدأت في الانخفاض تدريجياً خلال صيف عام 2011م، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى. في حين أن العجز التجاري الضخم للولايات المتحدة غير مرغوب فيه - فهذا يعني أن أغنى دولة في العالم تقترض من دول أكثر فقراً لتمكينها من إنفاق أكثر مما تنتج، فقد واصل المستثمرون من القطاعين العام والخاص في بقية العالم تمويل العجز التجاري للولايات المتحدة عن طيب خاطر. السبب الرئيسي هو أن الدولار كان ينظر إليه من قبل المستثمرين كملاذ آمن في وقت عدم الاستقرار.

الاستجابة الفورية للأزمة

مع اقتراب أكبر البنوك في الولايات المتحدة من الإعسار، انطلقت الحكومة نحو الفعل. في 19 سبتمبر 2008م، بدأ وزير خزانة الرئيس بوش، هنري إم. بولسون Henry M. Paulson، مفاوضات مع الكونغرس بشأن عملية إنقاذ مصرفية ضخمة. تم تقديم برنامج إغاثة الأصول المتعثرة (TARP) الذي تبلغ تكلفته 700 مليار دولار في الكونغرس، لكن تمرد كل من الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين أدى إلى هزيمته في مجلس النواب في 29 سبتمبر، بأغلبية 228

صوتًا مقابل 205 أصوات. بعد ممارسة ضغوط هائلة، بما في ذلك تحذيرات من انهيار النظام المالي بدونه، تم تمرير هذا الإجراء وأصبح قانونًا في 3 أكتوبر. أذن البرنامج باستثمار حكومي أولي بمبلغ 150 مليار دولار في البنوك المعرضة للخطر إلى جانب توسيع نطاق ضمانات المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع إلى الديون الكبيرة لجميع البنوك المؤمن عليها وكذلك ودائع البنوك غير المؤمن عليها سابقًا وغير الخاضعة للفاائدة. كما أذن للاحتياطي الفيدرالي بشراء أوراق تجارية غير مضمونة تصدرها شركات ذات تصنيفات ائتمانية جيدة⁽¹⁾.

في 13 أكتوبر، قام وزير الخزانة "بولسون"، بإعادة تمثيل حدث مشهور عندما حبس "جيه بي مورغان" أفضل المصرفيين في عصره في مكتبته الخاصة خلال حالة الذعر المالي عام 1907م، بإحضار الرؤساء التنفيذيين لأكثر تسعة بنوك أمريكية إلى غرفته المطلية بالذهب للمؤتمرات. قام "بولسون" بتسليمهم إقرارات معدة، وأبلغهم أنه يجب عليهم التوقيع قبل مغادرتهم. وقع التسعة جميعهم، موافقين على قبول خطة إنقاذ حكومية لمؤسساتهم، بما في ذلك حصة حكومية (غير مسيطرة) فيها⁽²⁾. وفي الوقت نفسه، تدخل الاحتياطي الفيدرالي بنشاط من خلال الإقراض بحرية للبنوك وشراء أنواع مختلفة من الأوراق المالية في القطاع المالي. بحلول أواخر نوفمبر، كانت الحكومة الأمريكية قد خصصت ما يقدر بنحو 7.8 تريليون دولار للقطاع المالي في شكل منح وقروض واستثمارات

(1) *New York Times*, October 15, 2008, A1, A25.

(2) *New York Times*, October 15, 2008, A1, A25. لم يكن من الواضح لماذا مر "بولسون" بهذه الطقوس، بخلاف المطالبة بالعباءة التاريخية لـ J.P. Morgan الشهير وإظهار أنه كان المسؤول. كما سنرى في الفصل السادس، حبس "جيه بي مورجان" في عام 1907م كبار المصرفيين للضغط عليهم للمساهمة بمبالغ كبيرة لوقف موجة عارمة من التهاوت على سحب الودائع من البنوك، في حين جاء بولسون يتحمل 250 مليار دولار للمساهمة في البنوك، على الرغم من أن بعضها كانت مترددة في قبول حتى حصة حكومية غير مصوتة في ملكيتها.

وضمانات⁽¹⁾. ارتفع المبلغ الملتزم به إلى ما قدر بـ 14 تريليون دولار في عام 2009م.

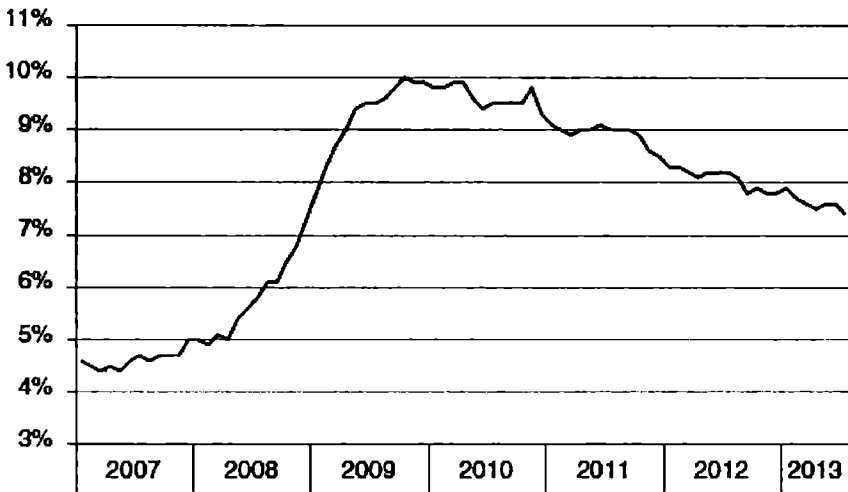
فقد امتدت عمليات إنقاذ المؤسسات الكبرى إلى ما هو أبعد من القطاع المالي. ومع انحراف شركة جنرال موتورز General Motors، وهي أكبر شركة تصنيع في أميركا، باتجاه الإفلاس في ديسمبر 2008م، قدمت إدارة بوش أكثر من 13 مليار دولار في هيئة قروض للشركة. وبعد أن تولى الرئيس "أوباما" منصبه، ضخّت الحكومة المزيد من الأموال إلى شركة جنرال موتورز وحصلت على 61٪ من أسهم الشركة، الأمر الذي أدى إلى تأميمها فعلياً⁽²⁾.

إن شبه الانهيار المذهل للمؤسسات المالية الكبرى وإلحدي أشهر الشركات الصناعية العملاقة، الذي أعقبه إنقاذ حكومي غير مسبوق، كان له تأثير عميق على المجتمع. وقد تعزز ذلك بالانخفاض السريع في القطاع الحقيقي. وارتفع معدل البطالة ارتفاعاً حاداً، وهو ما يتضح في الشكل 9.5. كما يبين الشكل 10-5، اختفت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2008م أكثر من 450 ألف وظيفة شهرياً، وفي نوفمبر وديسمبر فقدت أكثر من 700 ألف وظيفة شهرياً، وهي أرقام كانت تُعلن بانتظام في وسائط الإعلام. بدأ الاقتصاد وكأنه يسقط في الهاوية.

مكتبة
t.me/soramnqraa

1) November 26, 2008, A1, A24 *New York Times*

2) *New York Times*, December 20, 2008, A1; November 3, 2010, B1)



الشكل 9.5. معدل البطالة الشهري 2007-2013.

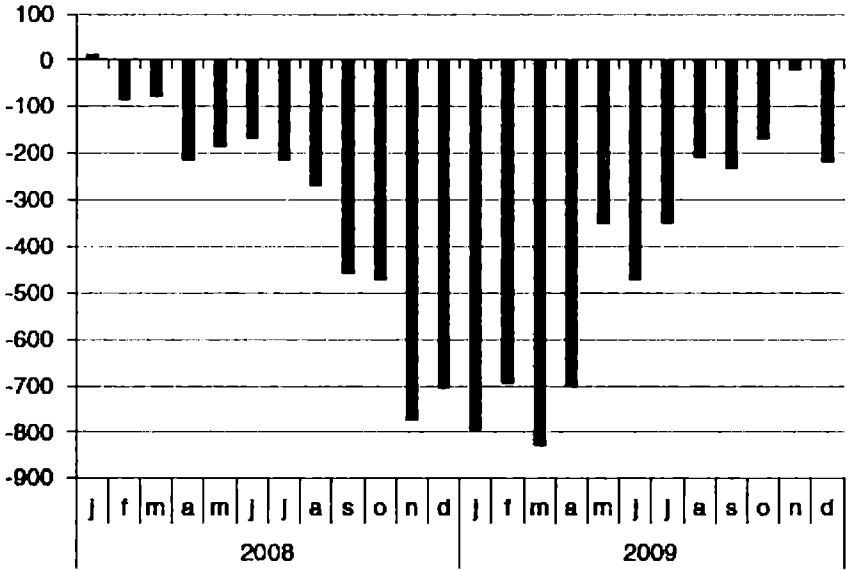
المصدر: مكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل، 2013. حتى يوليو 2013.

لعمد من الزمن، قيل للجمهور أن رأسمالية السوق الحرة كانت نظامًا ذاتي التنظيم يقوم بتسليم السلع. كانت الأيام الخوالي لتدخل الحكومة في الاقتصاد قد انتهت. كان من المفترض أن تغرق الشركات والأسر على حد سواء أو تسبح بناءً على جهودها الخاصة. الآن يبدو أن الاقتصاد ينهار، وكانت الحكومة تنفذ أكبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. أشار النقاد إلى أن اسم خطة إنقاذ القطاع المالي - "برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة" - ترك السؤال معلقًا حول سبب إنقاذ أصول الشركات المتعثرة فقط في حين لم يكن هناك مثل هذا الإنقاذ المفاجئ للأسر القلقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط⁽¹⁾.

عاد "كينز"، أو بالأحرى الأفكار السياسية المرتبطة باسمه، فجأة من القبر. ظهر صخب يطالب الحكومة بفعل شيء ما. فقد بدأ بعض الاقتصاديين البارزين الذين كانوا يدافعون سابقًا عن سياسات النيوليبرالية في الظهور كأنهم كينزيون. كان "مارتن فيلدشتاين" Martin Feldstein أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد معروفًا ببحثه الذي دعم فرضية "المزاحمة" النيوليبرالية، والتي تزعم أن زيادة

(1) حضر هذا المؤلف العرض الذي قدمه فيلدشتاين في 4 يناير 2009 م.

الإفناق العام تعمل ببساطة على تقليص قيمة مساوية للإفناق الخاص، دون أي تأثير تحفيزي على الناتج المحلي الإجمالي. أي أن السياسة المالية التوسعية لا تعمل على توسيع الاقتصاد. في الشهر الكئيب من يناير 2009م، أكد فيلدشتاين، الذي تحدث أمام جمهور غفير في المؤتمر السنوي الرئيسي للاقتصاديين في أميركا الشمالية في سان فرانسيسكو، أن الطريقة الوحيدة لمواجهة الركود المتجمع هي السياسة المالية التوسعية. ودعا إلى تحفيز يتراوح ما بين 300 إلى 400 مليار دولار سنوياً بهدف زيادة الطلب الكلي، مع "رفع الأوزان الثقيلة" من خلال زيادة الإفناق الحكومي بدلاً من خفض الضرائب". ولم يقدم أي تفسير للسبب الذي جعله يتخلى عن موقفه الذي تمسك به لفترة طويلة بشأن عدم فعالية السياسة المالية. قدم أحد الأشخاص المرحين ملاحظة: "في الأزمات نحن جميعًا كينزيون".



الشكل 10.5. كسب أو خسارة شهرية في الوظائف، مئات الآلاف، 2008 و2009.

المصدر: U.S. Bureau of Labor Stistics, 2013.

لم يقم جميع الاقتصاديون النيوليبراليين الرئيسيين بالدفاع عن الإجراءات الكينزية. التزم البعض بالنظريات القديمة على الرغم من تناقضها الظاهر مع الأحداث، واستنكروا إحياء ما أصروا على أنه نظرية كينزية زائفة متحسرين على

هجران الاقتصاد النيوليبرالي من قبل بعض زملائهم. أصر عمود افتتاحية في 10 أكتوبر 2008م، من إعداد "كيسي موليجان" Casey Mulligan من قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو على أن العمل المصرفي كان ذات أهمية هامشية للاقتصاد وأن النظام المالي "أصبح أكثر مرونة اليوم مما كان عليه في الماضي". الاقتصاد "لا يحتاج حقاً إلى الادخار" من قبل الحكومة لأن "أساسيات الاقتصاد قوية" (Mulligan, 2008)⁽¹⁾. بيد أن مثل هذه الآراء تنحّت جانباً مع تحول الرأي الراسخ فجأة نحو الاقتصاد الكينزي في أواخر عام 2008م وأوائل عام 2009م. نشأ إحياء متواضع للاهتمام بأعمال اليساري الكينزي "هايمان مينسكي" Hyman Minsky، حيث بدأ البعض في الإشارة إلى أن "لحظة مينسكي" قد وصلت. كتب مينسكي مقالات تبدأ في الستينيات من القرن العشرين تُحذّر من عدم الاستقرار المتأصل والطبيعة المغرضة للأزمات للنظام المالي في اقتصاد السوق. حتى إن تلميحات ظهرت في وسائل الإعلام الرئيسية بأن الأزمة الاقتصادية أظهرت أن "كارل ماركس" كان على صواب بعد كل شيء عن الميول المدمرة للذات للأسسالية، رغم أنها اقترنت بالملاحظة التي أثبتت أن "ماركس" كان على خطأ بشأن الاشتراكية منذ فترة طويلة.

ربما جاءت أكثر اللحظات إثارة للمشاعر عندما مثل "آلان غرينسبان" أمام لجنة تابعة للكونجرس في 23 أكتوبر 2008م. كان غرينسبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي من 1987 إلى 2006م، يتمتع بسمعة طيبة كمحلل عميق ومشرف حكيم على النظام المالي. لقد شجع بحماس رفع القيود المالية. اعترف المناصر للمؤلفة المحافظة آين راند Ayn Rand للجنة، "أولئك الذين نظروا إلى المصلحة الذاتية لمؤسسات الإقراض لحماية حقوق المساهمين، بمن فيهم أنا، هم في حالة من عدم التصديق الصادم". ورداً على سؤال من أحد أعضاء اللجنة عما إذا كانت أيديولوجيته الفردية طويلة الأمد أدت إلى اتخاذ قرارات سيئة كرئيس

(1) كانت الملاحظة بشأن أساسيات الاقتصاد التي ظلت قوية في هيئة التعبير عن الاتفاق مع اقتباس من المرشح الجمهوري للرئاسة "جون ماكين".

للاحتياطي الفيدرالي، أجاب: "نعم، لقد وجدت عيبًا... لقد شعرت بالأسى الشديد لهذه الحقيقة⁽¹⁾."

في أوائل عام 2009م، اعتمدت برامج التحفيز الاقتصادي - أي السياسات المالية التوسعية - في تسعة عشر من الاقتصادات الرئيسية في مجموعة العشرين⁽²⁾. ففي الولايات المتحدة دفع الرئيس أوباما والديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي إلى تمرير قانون التعافي الأمريكي وإعادة الاستثمار لعام 2009م، الذي تم توقيعه ليصبح قانونًا في السابع عشر من فبراير. دعت خطة التحفيز هذه إلى 787 مليار دولار أمريكي في الإنفاق وخفض الضرائب، مع التركيز على البنية التحتية، التعليم، الرعاية الصحية، والتكنولوجيات الخضراء، فضلًا عن الأموال اللازمة لتوسيع إعانات البطالة. كان التمويل لمدة عامين، بلغ إجمالي الحوافز السنوية نصف إجمالي التمويل، أو 393.5 مليار دولار سنويًا. تتوقع الإدارة أنه سيتم خلق ثلاثة ملايين ونصف وظيفة من خلال مشروع القانون.

تصوّر بعض الاقتصاديون أن الحوافز كانت ضئيلة للغاية. قفز معدل البطالة إلى 8.3٪ بحلول فبراير 2009م، حيث بلغ 12.9 مليون عامل عاطل رسميًا. ففي كل شهر كان الاقتصاد يستغني عن أكثر من 600 ألف وظيفة من دون حوافز حكومية. في ذلك الوقت، قدّر "بول كروغمان" Paul Krugman الحائز على جائزة نوبل أن خطة التحفيز لم تتجاوز نحو 600 مليار دولار أمريكي في هيئة "حوافز حقيقية"، والتي انتشرت على مدى عامين، سوف تبلغ في المتوسط 300 مليار دولار سنويًا. فقد زعم أن المبلغ كان ضئيلًا للغاية إلى الحد الذي يجعله عاجزًا عن أن يحل محل الانخفاض في الإنفاق الخاص (Krugman, 2009b)⁽³⁾.

(1) *New York Times*, October 24, 2008, B1, B6.

(2) كان الاستثناء هو تركيا، التي لم يتأثر اقتصادها بشكل كبير بالأزمة.

(3) اختلف صناع السياسة الاقتصادية والمستشارون في إدارة أوباما فيما بينهم حول حجم مشروع قانون التحفيز الذي ينبغي تقديمه. وجادل البعض بأن هناك حاجة إلى مشروع قانون أكبر لعكس مسار الركود، في حين حذّر آخرون من أن مشروع قانون أكبر لن يمر =

قد يبدو الإنفاق التحفيزي الذي بلغ 300 مليار دولار سنويًا ضخماً، ولكنه لم يتجاوز 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الانحدار في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الحقيقي من ذروته السابقة بحلول الربع الثاني من عام 2009م نحو 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

تشير فعالية استجابة الحكومة الصينية للأزمة، مقارنة بفعالية برنامج التحفيز الأمريكي، إلى أن انتقادات "كروغمان" كانت صحيحة. في أواخر عام 2008م، بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين، والذي كان في الأرقام المزدوجة، في الانخفاض مع هبوط الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا بشكل حاد. كان النمو السريع في الصين يعتمد بشدة على الصادرات السريعة النمو منذ عام 2001م (Zhu and Kota, 2011). استجابت السلطات لذلك في وقت سابق من بلدان أخرى، حيث أعلنت عن برنامج للاستثمار في البنية التحتية بقيمة 586 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2008م. بلغ هذا البرنامج حوالي 7٪ من إجمالي الناتج المحلي للصين سنويًا على مدى عامين⁽²⁾. وبالمقارنة، فإن برنامج التحفيز الأمريكي، باستخدام تقديرات كروغمان التي بلغت 600 مليار دولار من التحفيز الفعلي الذي أنفق على مدى عامين، كان أقل من ثلث برنامج الصين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. استأنف الاقتصاد الصيني النمو سريعًا بمعدل 9 إلى 10٪ سنويًا⁽³⁾.

= عبر الكونغرس. جادل لورانس سامرز، المدافع السابق عن إلغاء القيود التنظيمية في إدارة كليتون الذي كان يعمل مديرًا للمجلس الاقتصادي الوطني لأوباما في عام 2009م، بقوة عن المبلغ الأقل الذي تم إرساله إلى الكونغرس.

(1) تم احتسابه من مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، U.S. Bureau of Economic

.Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.6

(2) *New York Times*, November 10, 2008, A1.

(3) تمكنت السلطات الصينية من بدء برنامج تحفيز ضخم دون الحاجة إلى الحصول على موافقة هيئة تشريعية متمردة أو الدفاع عنه ضد النقاد المحليين.

إن برنامج التحفيز الأصغر من الحجم العادي في الولايات المتحدة قلل حتمًا من شدة الركود وبطء الانتعاش. كانت التقديرات من الحكومة وكبار المحللين الخاصين لتأثير التحفيز على الناتج المحلي الإجمالي بحلول الربع الثاني من عام 2010م في حدود 2.1٪ إلى 3.8٪ أعلى مما كان يمكن أن تكون عليه من غير التحفيز. بالنسبة للتوظيف، تراوحت هذه التقديرات من 1.8 مليون إلى 2.5 مليون وظيفة إضافية بحلول الربع الثاني من عام 2010م (Council of Economic Advisors, 2013, 13). ورغم ذلك، فإنها لم تكن كبيرة بما يكفي لتحقيق انتعاش قوي أو خفض معدل البطالة إلى مستوى مقبول.

هذا ما خلق فرصة لمعارضى التحول نحو السياسات الكينزية. تواجه برامج الإنفاق الحكومي الكبرى دائمًا مشكلة مع عامة الناس في الولايات المتحدة. وتبين الدراسات الاستقصائية أنه في حين أن الأغلبية الكبرى توافق على معظم أشكال الإنفاق العام، فإن الأكثرية رغم ذلك لا توافق على الإنفاق الحكومي بشكل عام. أشار منتقدو برنامج التحفيز إلى الحالة الهزيلة للاقتصاد وسوق العمل بعد أن دخل حيز التنفيذ وادّعوا أن التحفيز قد فشل. ولقد ترك المدافعون في موقف غير مريح حين قالوا إن الاقتصاد، رغم أنه كان سيئًا بشكل مخيب للآمال، كان ليصبح أسوأ بدون التحفيز. هذه النتيجة السيئة للعلاقات العامة لبرنامج التحفيز كانت أحد العوامل وإن لم تكن الأكثر جوهرية، التي شجعت على تحولًا مفاجئًا آخر في نموذج السياسة الاقتصادية السائدة: العودة إلى السياسة النيوليبرالية تحت اسم "التقشف". سوف ندرس تحول التقشف أدناه.

كانت عمليات إنقاذ البنوك ومشروع قانون التحفيز من بين الاستجابات الرئيسية الخمسة التي تبنتها الحكومة في التعامل مع الأزمة. أما الثلاثة الآخرون فقد كانوا تحولًا في السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، مشروع قانون تنظيم مالي، وخطة لتخفيف أعباء من الرهن العقاري. في بداية الأزمة مباشرة، حوّل الاحتياطي الفيدرالي موقفه السياسي نحو سياسة نقدية توسعية ومبتكرة، تحت قيادة رئيس الاحتياطي الفيدرالي "بن بيرانانكي" Ben Bernanke. فقد دفع

الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة القصيرة الأجل إلى الصفر تقريباً وأبقاها هناك لسنوات. فضلاً عن ذلك فقد تحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى ما هو أبعد من أدوات سياسته النقدية التقليدية للدخول فيما أطلق عليه "التيسير الكمي"، بشراء الأوراق المالية الأطول أجلاً والتي من الممكن أن تخفض بشكل مباشر أسعار الفائدة طويلة الأجل. في حين تميل هذه التدابير إلى تحفيز الإنفاق من قبل الشركات والأسر، يجادل الكينزيون بأنه في حالة ركود حاد مثل الركود في 2008-2009م، من المرجح أن يكون للسياسة النقدية التوسعية فعالية محدودة فقط. فعندما يكون الطلب منخفضاً بشكل خطير ولدى الشركات كمية كبيرة من الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة، فإن أسعار الفائدة المنخفضة في حد ذاتها من غير المرجح أن تؤدي إلى إنفاق جديد أكبر من قبل الشركات أو الأسر. صرح "بيرنانكي" بشكل دوري أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يقوم بدوره، ولكن على الكونغرس والبيت الأبيض القيام بواجبهما إذا كان للاقتصاد أن يتعافى بسرعة.

كانت الاستجابة الحكومية الرئيسية الرابعة استجابة هيكلية. ولمنع تكرار الأزمة المالية، قدمت الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك (Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act)، والذي تم التوقيع عليه أخيراً ليصبح قانوناً في 21 يوليو 2010م. ولقد نجح هذا القانون في ترشيد وزيادة الإشراف الحكومي على القطاع المالي بشكل متواضع. تضمن مشروع القانون "قاعدة فولكر" التي سميت على اسم رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق "بول فولكر" Paul Volcker، والتي تحظر على البنوك المؤمنة فيدرالياً تداول الأوراق المالية لحسابها الخاص. لم يتم تحديد أغلب الضوابط الجديدة في مشروع القانون بشكل واضح، مما ترك ذلك لوضع القواعد من قبل الأجهزة التنظيمية في وقت لاحق. وبعد إقرار القانون، نزلت جماعات الضغط التابعة للمؤسسات المالية على الأجهزة ويزعم منتقدو مشروع القانون أن الضوابط التنظيمية الجديدة الناتجة عن ذلك كانت ضعيفة وتم تخفيفها.

كان المقصود من الاستجابة الحكومية الكبرى الخامسة هو تخفيف أعباء مالكي المساكن المثقلين بالرهن العقاري، فضلاً عن إحياء صناعة البناء السكني التي تعاني من الركود الشديد. في 17 فبراير 2009م، قدمت إدارة أوباما برنامجاً لتخفيف أعباء قروض الرهن العقاري بقيمة 75 مليار دولار، بتمويل من صندوق برنامج دعم قروض الرهن العقاري (TARP) بقيمة 700 مليار دولار. وكان الغرض منه مساعدة ما يصل إلى تسعة ملايين من مالكي المساكن الذين يواجهون مدفوعات شهرية غير معقولة على المساكن التي هبطت قيمتها بشكل كبير. ورغم ذلك، في حين أن البرنامج وفّر حوافز للمشاركة للمؤسسات المالية التي تخدم الرهن العقاري، فإن مشاركتها كانت طوعية (Luhbi, 2009). وخلافاً لعملية إنقاذ البنوك، لم يتم استدعاء موظفي الرهن العقاري إلى اجتماع في وزارة الخزانة وأمرهم بالتوقيع. في ديسمبر 2009م، كشفت لجنة تابعة لمجلس النواب أن 680 ألف مقترض فقط حصلوا على عروض تعديل القروض، وهو ما يمثل 7.6٪ فقط من الهدف الذي حدد بتسعة ملايين، على الرغم من تسجيل 14٪ من أصحاب المساكن في هيئة رهن عقاري إما متأخرين عن السداد أو في حالة حبس الرهن العقاري⁽¹⁾.

الانتعاش البطيء

بلغ الاقتصاد الأمريكي القاع في يونيو 2009م وبدأ التعافي رسمياً في يوليو من ذلك العام. ولكن هذا التعافي كان بطيئاً جداً. عادةً ما يعقب الركود العميق انتعاشاً قوياً في النشاط الاقتصادي، وبعد تحلّف، نمو صلب في التوظيف. وكان هذا الانتعاش أبعد ما يكون عن المعتاد.

يبين العمود (1) من الجدول 5-4 معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية من نقطة الركود المنخفضة في الربع الثاني من عام 2009م إلى الربع الأول من عام 2013م. إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

(1) *New York Times*, February 9, 2009.

البالغ 2.1٪ سنويًا بطيء للغاية لفترة الانتعاش⁽¹⁾. نما الإنفاق الاستهلاكي بالمعدل الباهت نفسه. عادةً ما ينمو الاستثمار الثابت للأعمال بسرعة كبيرة بعد الركود الحاد. على سبيل المثال، في فترتي الركود الحادتين السابقتين، في 1974 - 1975 و 1981-1982م، نما استثمار الأعمال الثابت على مدى السنوات الثلاث التالية للنمو بمعدل 10.3٪ و 7.4٪ سنويًا، على التوالي (U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 5.2.6). في فترة الانتعاش التي أعقبت أدنى حد للدورة الاقتصادية عام 2009م، نما الاستثمار الثابت للأعمال بمعدل 5.2٪ سنويًا، وهو ليس منخفضًا ولكنه أقل بكثير من المعدل في التعافين السابقين من فترات الركود الحادة. في حين ارتفع الاستهلاك والاستثمار الفيدرالي بشكل كبير خلال فترة الركود، فقد انخفض خلال الانتعاش بينما انخفضت أرقام الولايات والأرقام المحلية بشكل أسرع، مما أدى إلى تباطؤ التعافي.

يبين العمود (2) من الجدول 5-4 حالة الاقتصاد في الربع الأول من عام 2013م مقارنةً بذروة ما قبل الأزمة في الربع الرابع من عام 2007م. فقد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي 3.0٪ فقط من الذروة التي بلغها قبل الأزمة بعد أكثر من خمس سنوات. كان معدل نمو الاستثمار الثابت في الأعمال 5.2٪ سنويًا لأن أدنى حد للدورة الاقتصادية لم يكن سريعًا بالقدر الكافي لرفع الاستثمار إلى ذروته السابقة - كان لا يزال أدنى من مستوى ما قبل الأزمة بنسبة 4.3٪. على الرغم من مزاعم الإنفاق الفيدرالي المفرط، فإن المكوّن الفيدرالي في الناتج المحلي الإجمالي

(1) استمر تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما وراء الربع الأول من عام 2013م. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.2٪ سنويًا خلال الربع الأخير الذي تتوافر عنه بيانات الآن، الربع الأول من عام 2014م (U.S. Bureau of Economic Analysis, 2014, NIPA Table 1.1.6). ومع ذلك، في صيف عام 2013م، أكمل مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي مراجعة رئيسية لحسابات الدخل القومي والمنتجات، ونتيجة لذلك، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته التي يمكن حسابها تمتد إلى ما بعد الربع الأول من عام 2013م ليست قابلة للمقارنة بدقة مع معدلات النمو الواردة في الأشكال والجداول في هذا الكتاب، والتي تستخدم سلسلة ما قبل المراجعة.

كان أعلى من مستواه بنحو 6.5٪ فقط في عشية الأزمة، وكان المكوّن الحكومي ككل أقل من مستوى أواخر عام 2007م نتيجة للانخفاض في الاستهلاك والاستثمار في الولايات والحكومات المحلية الأكبر حجمًا.

فقد الاقتصاد 8.7 مليون وظيفة غير زراعية من ذروة التوظيف في يناير 2008م إلى الشهر الأخير من انخفاض التوظيف في فبراير 2010م. ولم يتم تعويض فقدان الوظيفة هذا اعتبارًا من يوليو 2013م، حيث تم إضافة 6.7 مليون وظيفة فقط.

يهمل معدل البطالة الرسمي أولئك الذين يعملون بدوام جزئي لأنهم لا يستطيعون العثور على وظيفة بدوام كامل وأولئك الذين يريدون وظيفة ولكنهم يتخلّون عن البحث (الذين يعتبرون "مرتبطين هامشيًا بالقوى العاملة"). يبين الشكل 5-11 "معدل البطالة المقنعة"، الذي يشمل كلتا الفئتين السابقتين. ووصل هذا المقياس إلى 17.1٪ في أكتوبر 2009م. ارتفع عدد العاطلين رسميًا إلى 15 مليون شخص في سبتمبر 2009م، وانخفض إلى 14.4 مليون شخص في ديسمبر 2010م وإلى 11.5 مليون شخص في يوليو 2013م. وقد بلغ عدد "البطالة المقنعة" الأكثر شمولًا ما بين 25 و26 مليون شخص لمدة ثلاث سنوات من عام 2009 إلى عام 2011م، وانخفض إلى 23.1 مليون شخص في عام 2012م (U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013).

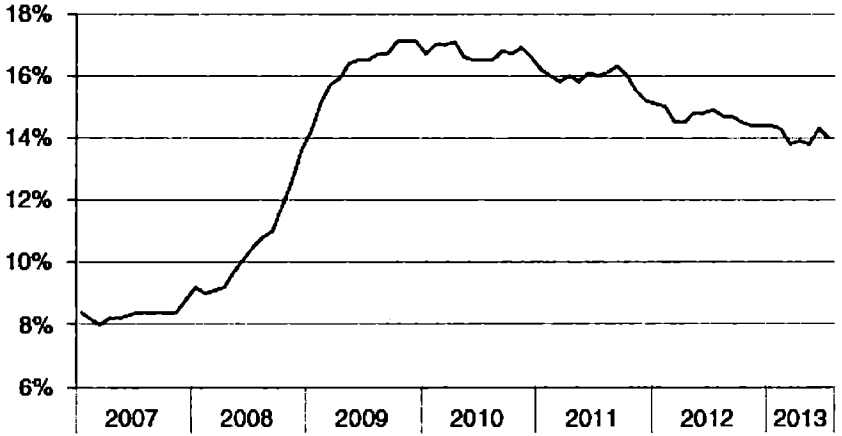
الجدول 4.5. الانتعاش الاقتصادي الأمريكي منذ نهاية الركود

	(1)	(2)
	معدل النمو السنوي منذ أدنى نقطة	إجمالي التغيير منذ الذروة السابقة
GDP	2.1%	3.0%
Consumer Spending	2.1%	4.4%
Business Fixed Investment	5.2%	-4.3%
Residential Investment	4.9%	-23.7%
Exports	6.4%	13.0%
Imports	6.1%	1.5%
Government Consumption and Investment	-1.7%	-1.1%
Federal	-1.2%	6.5%
State and Local	-2.0%	-5.5%

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 1.1.6.

ملاحظات: تمع البيانات خلال الربع الأول من عام 2013. في العمود 2، على الرغم من ارتفاع الاستهلاك الفيديالي والاستثمار بشكل أسرع من الانخفاض في الولايات والمعل. انخفض إجمالي الاستهلاك الحكومي والاستثمار لأن المبالغ الحكومية، والتعليبة أكبر بكثير من الفيديالي.

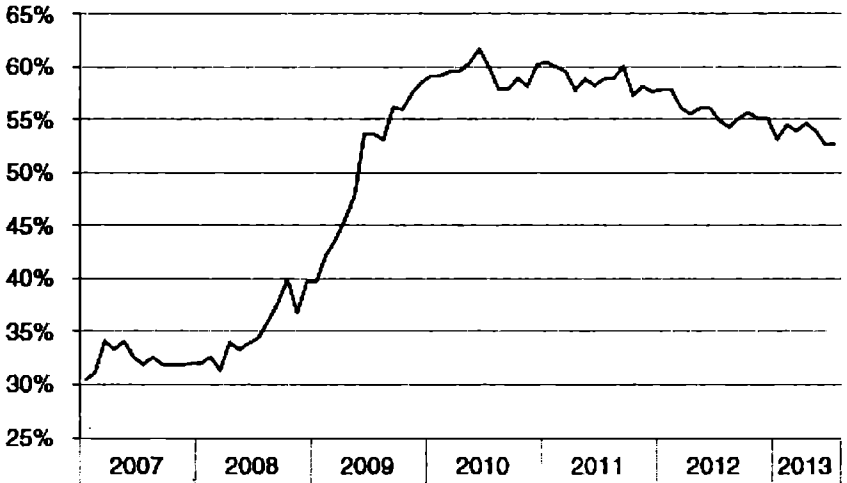
شهدت فترة الأزمة أيضًا زيادة كبيرة في عدد العاطلين عن العمل لفترة طويلة، أي أولئك الذين ظلوا خارج العمل لأكثر من ستة وعشرين أسبوعًا. يوضح الشكل 12.5 النسبة المثوية للعاطلين عن العمل رسميًا والعاطلين عن العمل لفترة طويلة، وهو رقم ارتفع بشكل حاد ابتداءً من عام 2008م وظل مرتفعًا. كما أدى النمو البطيء للتوظيف إلى اتجاه مقلق في العلاقة بين العمالة والسكان في سن العمل. يوضح الشكل 13.5 الانخفاض الكبير في هذه النسبة خلال فترة الركود وغياب أي نهوض خلال فترة الانتعاش منذ عام 2009م. وهذا يشير إلى أن ملايين الأشخاص قد طردوا من قوة العمل بسبب الافتقار إلى الوظائف المتاحة، والتي يمكن أن تؤثر على مدى الحياة والفرص الوظيفية والأرباح المحتملة.



الشكل 11.5 . المعدل الشهري للبطالة المقنعة

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013, Table A-15.

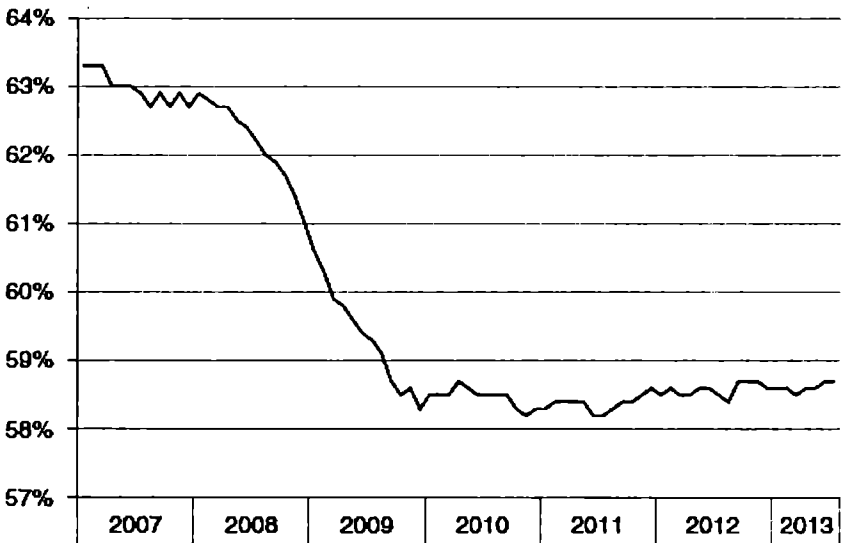
ملاحظات: يشمل العاطلين عن العمل رسمياً والعاملين بدوام جزئي لأسباب اقتصادية، والأشخاص المرتبطين هامشياً بقوة العمل. حتى يوليو 2013 م.



الشكل 12.5 . العاطلون عن العمل لفترات طويلة كنسبة مئوية من جميع العاطلين عن العمل شهرياً 2007 - 2013 .

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013, Table A-15. Through July 2013.

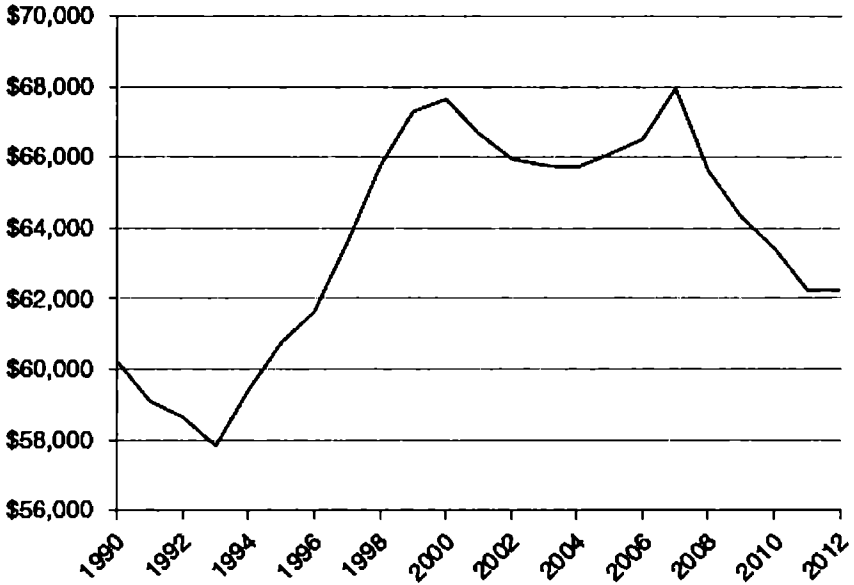
لم يتعافَ دخل الأسرة المتوسطة من آثار الركود منذ عام 2012م، كما يبين الشكل 5-14. فقد استمر في الهبوط بعد انتهاء الركود، وبحلول عام 2012م كان المعدل أدنى من مستواه في عام 2008م بنسبة 8.4٪، والأدنى منذ عام 1995م، قبل سبعة عشر عامًا. تركزت مكاسب الدخل خلال فترة الانتعاش منذ عام 2009م على قمة توزيع الدخل. في الفترة من 2009 إلى 2012م، ذهب 95٪ من مكاسب الدخل الحقيقي للأسرة في الاقتصاد الأمريكي إلى أغنى 1٪، تاركًا 5٪ فقط من مكاسب الدخل لـ 99٪ من الأسر الأخرى. وبنظرة أخرى، ارتفع دخل الـ 1٪ الأعلى بنسبة 31.4٪ خلال تلك الفترة، بينما ارتفع دخل الـ 99٪ الأخرى بنسبة 0.4٪ (Saez, 2013, 1) (1).



الشكل 5.13. العمالة كنسبة مئوية من السكان في سن العمل، شهريًا، 2013-2007.

المصدر: U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013. Through July 2013.

(1) بيانات إيرادات سايز لعام 2012م (2013م) أولية. ومكاسب الدخل الواردة هي لدخل سوق الأسرة قبل الضرائب، بما في ذلك الأرباح الرأسمالية المحققة. جعل انتعاش سوق الأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012م المكاسب الرأسمالية الكبيرة ممكنة لأغنى الأسر.



الشكل 14.5. متوسط دخل الأسرة بدولارات 2012، 1990-2012.

المصدر: U.S. Bureau of the Census, 2013, Historical Income Tables, Table F-8.

وراء هذه الإحصاءات يكمن قدر كبير من المعاناة الإنسانية، أثناء الركود والانتعاش. في وقت مبكر من الأزمة، في نوفمبر 2008م، أعلن زوجان من مزرعة في كولورادو أن يمكن لأي شخص أن يأتي لأخذ الخضروات المتبقية بعد الحصاد. ولدهشتهم، ظهر أكثر من 40 ألف شخص، ينظفون حقولهم⁽¹⁾. أكدت دراسة استقصائية أجرتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وجود الجوع على نطاق واسع في الولايات المتحدة، حيث أظهرت أن ما يقرب من تسعة وأربعين مليون شخص كانوا يعيشون في أسر "تعاني من انعدام الأمن الغذائي" في عام 2012م، وهو ما يعني أن بعض أفراد الأسر لم يكن لديهم "إمكانية مستمرة للحصول على الغذاء الكافي طيلة العام"⁽²⁾.

(1) *New York Times*, November 24, 2008, A14.

(2) *New York Times*, September 5, 2013, A1, A3.

توصلت الدراسات إلى أن معدل الانتحار يرتفع ويهبط مع معدل البطالة. ووفقاً لتقديرات إحدى الدراسات فإن 4750 حالة "انتحار مفرط" حدثت في الولايات المتحدة أثناء الفترة من 2007 إلى 2012م مقارنةً بالاتجاهات السابقة، مع ارتفاع معدل الانتحار في الولايات التي تعاني من أعظم خسارة الوظائف (Stockier and Basu, 2013). رأينا أن البطالة الطويلة الأجل، التي تتجاوز ستة وعشرين أسبوعاً، ظلت عالقة عند مستويات قياسية، ويقال إن العديد من أصحاب العمل يفضلون توظيف العمالة الجديدة أو أولئك الذين لديهم وظيفة بالفعل. ووفقاً للبيانات الواردة من مكتب إحصاءات العمل في يوليو 2013م، يستغرق إيجاد وظيفة أخرى في المتوسط ستة وأربعين أسبوعاً بالنسبة للعمال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة وخمسين إلى أربعة وستين عاماً، ونسبة إعادة التوظيف بالنسبة لتلك الفئة العمرية هي عند متوسط خسارة في الأجور 18٪⁽¹⁾.

كانت استجابة الحكومة الألمانية للأزمة مختلفة عن تلك التي للولايات المتحدة، مما يعكس التأثير الأكبر بكثير للعمال والنقابات في ألمانيا. شهدت ألمانيا انخفاضاً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009م مقارنةً بالولايات المتحدة، بنسبة 5.1٪. ومع ذلك، انخفض معدل البطالة بدلاً من ارتفاعه في عام 2008م، وارتفع بمقدار عُشر نقطة مئوية فقط في عام 2009م، كما هو موضح بالجدول 3.5. كان هذا نتيجة للبرامج الحكومية التي دعمت أصحاب العمل الكبار لإبقاء العمال في الوظيفة بدلاً من تسريحهم⁽²⁾. وعلى النقيض من ذلك، عندما قامت حكومة الولايات المتحدة بإنقاذ وتأميم شركة جنرال موتورز، قامت الشركة بتسريح 21000 عامل نقابي⁽³⁾.

(1) *New York Times*, August 27, 2013, B1, B2.

(2) بعد عام 2009م، انخفض معدل البطالة في ألمانيا باستمرار إلى 5.5٪ في عام 2012م، لأسباب تتعلق بعلاقة ألمانيا ببقية اقتصادات الاتحاد الأوروبي.

(3) *New York Times*, July 6, 2009, B1. ومع ذلك، ادعى مركز أبحاث السيارات أن المساعدات الحكومية لجنرال موتورز وكرايسلر أيضاً وفرت ما مجموعه أكثر من 1.1 =

كان الجمود العنيد الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، والكثير من الاقتصاد العالمي (انظر الجدول 3.5)، بعد نهاية الركود الاقتصادي، جزئياً نتيجة لتحول مفاجئ آخر في نموذج السياسة الاقتصادية السائد. مرت اللحظة الكينزية بسرعة، وعادت الأفكار والسياسات النيوليبرالية إلى الوراء، وهذه المرة في لباس "التقشف". في ربيع وصيف عام 2009م، تصاعدت الدعوات من الاقتصاديين ومحلي السياسات والمسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة وأوروبا إلى خفض الإنفاق الحكومي.

كان النهج السياسي الجديد يركز على العجز الحكومي الضخم وارتفاع نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة تأثرت بالركود. ففي حين كانت قلة من الدول في مجموعة العشرين (G20) تعاني من عجز حكومي كبير في الأعوام التي سبقت الأزمة مباشرة، فإن الركود الحاد جلب عجزاً ضخماً، مع انخفاض تحصيلات الضرائب مع النشاط الاقتصادي بينما كان الإنفاق على إعانات البطالة وغيرها من البرامج الاجتماعية ينمو بشكل تلقائي. ثم زادت برامج التحفيز من العجز العام. كان بعض المحللين والمسؤولين السياسيين ينظرون لفترة طويلة إلى العجز الحكومي، والدين العام المتزايد الناتج عن ذلك، باعتباره المشكلة الاقتصادية المعاصرة الأكثر خطورة. والآن انضمت إليهم جوقة متزايدة من أصحاب النفوذ، وسرعان ما بدأت وسائل الإعلام في التعامل مع وجهة النظر التقشفية كحقيقة بديهية.

في بعض الحالات قام نفس الأفراد والمنظمات الذين دعموا بقوة التحفيز الحكومي في أواخر عام 2008م وأوائل عام 2009م بتحويل وجهات نظرهم فجأة نحو التقشف. في يناير 2010م بدأ البروفيسور "مارتن فيلدشتاين"

= مليون وظيفة في عام 2009م، بما في ذلك وظائف في صناعات الموردين والوكلاء
(New York Times, November 18, 2010, A1)

(Martin Feldstein)، الذي لم يتخلَّ عن دعمه السابق للتحفيز الذي أعرب عنه في يناير 2009م، بالتحذير من مخاطر الديون الفيدرالية المتزايدة داعيًا إلى خفض الإنفاق العام⁽¹⁾. في يناير 2009م، حثَّ "توماس ج. دونا هو" Thomas J. Donohue، رئيس غرفة التجارة الأميركية، الحكومة على تمرير برنامج تحفيزي يتضمن برامج للعاطلين عن العمل والاستثمار في البنية التحتية. مباشرةً بعد انتصار الجمهوريين في انتخابات مجلس النواب في نوفمبر 2010م، أصدرت الغرفة البيان التالي: "لقد بعث الأميركيون برسالة قوية إلى واشنطن... وقد رفض الناخبون بشكلٍ مدوٍ المزيد من الإنفاق الحكومي" (U.S. Chamber of Commerce, 2010).

كان تولي الجمهوريين لمجلس النواب في انتخابات الكونغرس سنة 2010م نتيجة لرد الفعل ضد الإنفاق الحكومي والضرائب، حيث دفعت حركة "حزب الشاي" الجديدة المرشحين الجمهوريين للتخلي عن "الحكومة الكبيرة". ولعبت وسائل الإعلام دورًا في التحوّل في الآراء السياسية وذلك بتسليط الضوء بشكل دوري على ما كان يفترض أنه عجز كبير بشكل خطير والدين العام المتنامي. ومن المؤكد أن الاعتقاد بأن الإنفاق العام المتزايد والعجز كانا سببًا في إنتاج "أزمة ميزانية" كان صحيحًا بلا جدال، وهو ما يتناقض مع وجهة النظر الكينزية التي تزعم أن الإنفاق العام المتزايد والعجز يشكلان الدواء الوحيد الفعال في حالة من الركود الحاد أو التعافي الفاتر، كما يتبين في العينات التالية من التقارير الاقتصادية الصادرة عن صحيفة نيويورك تايمز:

- "ليس هناك شك في أن أزمة الميزانية الطويلة الأجل في الولايات المتحدة أصبحت أكبر من أن تؤجل. ومن المرجح أن تشكل كل هذه الديون الحكومية الجديدة المزيد من الضغوط التصاعدية على أسعار الفائدة. حتى الزيادة الطفيفة في أسعار الفائدة لها تأثير كبير".

(1) مارتن فيلدشتاين، عرض تقديمي، مؤتمر جمعيات العلوم الاجتماعية المتحالفة، أتلانتا، 2

- "لم تعد أوروبا قادرة على تحمل نمط حياتها المريح [المزايا الاجتماعية السخية التي تقدمها الحكومة] دون فترة من التقشف والتغيرات الكبيرة".
- "المعارضة تنمو في واشنطن وخارجها لعجز الإنفاق الحكومي المتضخم" [التأكيد مضاف] ⁽¹⁾.

تذكرنا المطالبة بالتقشف بمعتقدات السياسة الاقتصادية السائدة قبل الصفقة الجديدة، عندما كان يعتقد أن "السياسة السليمة" في مواجهة العجز الناتج عن الركود تعمل على خفض الإنفاق و/ أو زيادة الضرائب أثناء انتظار الآلية التصحيحية "الطبيعية" في السوق لإنعاش الاقتصاد. في الولايات المتحدة استجابت إدارة أوباما للتغيير المفاجئ في المزاج من خلال موقف مزدوج ومتناقض ظاهرياً، فدعمت تدابير التحفيز الحكومية المستمرة، بينما اقترحت في الوقت نفسه أن يكون خفض البرامج الاجتماعية الكبرى، بما في ذلك البرامج الشعبية مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، جزءاً من "الصفقة الكبرى" التي تضمنت فرض ضرائب أعلى على الأثرياء. قد يكون هذا النهج المشترك متسقاً إذا تم تأجيل خفض الإنفاق وزيادة الضرائب إلى ما بعد الانعاش الاقتصادي الكامل.

تبنتى الجمهوريون في الكونغرس معارضة عاقدة العزم لأي زيادة في الضرائب وطالبوا بإجراء تخفيضات كبيرة فورية في الإنفاق العام. بعد عام 2010م تم حظر خطط الإدارة لمزيد من الحوافز في مجلس النواب. في عام 2011م، تحول المكون الفيدرالي للناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية من نمو إلى انخفاض، حيث بلغ -2.2٪ في عام 2011م و -2.2٪ في عام 2012م، في حين توقف إجمالي الإنفاق الفيدرالي بالقيمة الحقيقية عن النمو بعد عام 2009م. في مارس 2013م، أنتجت حالة الطريق المسدود في الميزانية بين الديمقراطيين

(1) *New York Times*, November 23, 2009, A1, A4; May 23, 2010, 1, 4; July 10, 2013, 18.

والجمهوريين في الكونغرس تخفيضات شاملة في الإنفاق الفيدرالي في ظل قاعدة "الحجز"، ثم أعقب ذلك إغلاق جزئي للحكومة الفيدرالية لمدة ستة عشر يوماً في أكتوبر، الأمر الذي جاء بسياسة التقشف إلى الولايات المتحدة، على الرغم من أنها في شكل أكثر اعتدالاً مما هي عليه في بعض البلدان الأوروبية.

كان التقشف شديداً في العديد من البلدان الأوروبية. تم فرض تخفيضات ضخمة في الإنفاق العام من قبل البنك المركزي الأوروبي وغيره من مؤسسات الاتحاد الأوروبي على اليونان وأيرلندا وإسبانيا. ويمكن رؤية النتائج في الجدول 3-5 (أعلى). فقد دخلت اليونان عامها السادس على التوالي من الانكماش في عام 2013م، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م بنحو 20٪ عن مستواه في عام 2007م. ففي عام 2012م، بلغ معدل البطالة في اليونان 24.2٪. وبلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر من 50٪. غرقت أيرلندا في الركود، حيث بلغت البطالة 14.7٪ في عام 2012م. وفي إسبانيا بلغت البطالة 25.5٪ في عام 2012م⁽¹⁾.

حجج التقشف

كان الموقف المؤيد للتقشف مصحوباً بإعادة تفسير أسباب الأزمة من قبل الاقتصاديين النيوليبراليين. يرى معظم المراقبين أن القطاع الخاص قد دمر نفسه بنفسه. ومع ذلك، كان هذا مناقضاً للنظرية النيوليبرالية، التي تصرّ على أن الاقتصاد الرأسمالي مستقر بطبيعته وأن المشاكل الخطيرة لا يمكن أن تنشأ إلا عن أنشطة الدولة الخاطئة. لقد توصل الاقتصاديون النيوليبراليون إلى ثلاث طرق تسببت بها الدولة، وليس القطاع الخاص، في إحداث الأزمة.

(1) نجمت الانكماشات الاقتصادية الكبرى في اليونان وأيرلندا وإسبانيا مباشرة عن برامج التقشف الصارمة، لكن السياق ينطوي على مشاكل خاصة تنشأ عن ترتيبات العملة الموحدة لمنطقة اليورو، والتي تقع خارج نطاق هذا الموضوع.

أولاً، والأكثر بروزاً، زعم أن الاحتياطي الفيدرالي أبقى أسعار الفائدة منخفضة للغاية على نحو خاطئ في عام 2000م، وأن الأموال الرخيصة الناتجة عن ذلك تسببت في فقاعة العقارات التي أدى انكماشها إلى الأزمة. بطبيعة الحال، في الفترة ذات الصلة، كان رئيس الاحتياطي الفيدرالي "ألان غرينسبان"، المتحمس للفكر النيوليبرالي، ولكن تم تجاهل ذلك لأن الاحتياطي الفيدرالي مؤسسة تابعة للدولة. وإذا كان من الممكن إلقاء اللوم في الأزمة على الاحتياطي الفيدرالي، فإن القطاع الخاص لا يمكن لومه.

لا يدعم الدليل هذا التفسير. ويقدم "بوسورث" و"فلاين" Bosworth and Flaaen (2009) حجة مقنعة بشأن هذه النقطة. كانت السياسة النقدية التوسعية هي السياسة الطبيعية في الاستجابة للركود منذ خمسينيات القرن العشرين. وعندما كان الاقتصاد يتعافى من ركود 2001 في 2002-2003م، حافظ الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة قصيرة الأجل منخفضة جداً لكنه بدأ في رفعها في 2004م مع انتعاش النمو الاقتصادي، في أعقاب السياسة النقدية التقليدية. ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل مطرد خلال عام 2007م، وظلت أسعار الفائدة طويلة الأجل مرتفعة نسبياً خلال الفترة بأكملها 2001 - 2007م. كذلك، كانت هناك فترات سابقة كانت أسعار الفائدة القصيرة الأجل منخفضة بالقدر نفسه الذي كانت عليه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل أوائل إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين، ولكن لم تنشأ أي فقاعة أصول. وفي حين أن معدلات الفائدة المنخفضة ملائمة لتنمية فقاعة الأصول، فإن الأدلة تدعم الرأي بأنها السبب الكامن وراء ذلك، والذي يوجد في الظروف الهيكلية في الاقتصاد.

التفسير الثاني للأزمة الذي طرحه النيوليبراليون هو أن "مؤسستين حكوميتين"، هما فاني ماي وفريدي ماك، تسببتا في الأزمة من خلال خلق جميع تلك الأوراق المالية المدعومة بقروض الرهن العقاري الثانوي عالية المخاطر. وتُعزى هذه الإجراءات من قِبَل هؤلاء إلى وضعها المفترض كمؤسسات

حكومية، ولا ينبغي لهما أن تقلقا بشأن خطر الفشل. يستند هذا التفسير إلى سوء فهم طبيعة مؤسستي الرهن العقاري الكبيرتين اللتين ترعاهما الحكومة، فضلاً عن الجهل بالحقائق المتعلقة بالزيادة السريعة في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري الثانوي. تمت خصخصة فاني ماي في عام 1968 م وبعد ذلك كانت مملوكة من قبل المساهمين من القطاع الخاص.

قبل عام 2005 م كانت الشركتان بعيدتان إلى حد كبير عن العمل في توريق الرهن العقاري الثانوي، ولكن في عام 2005 م تعرضتا لضغوط من شركات الرهن العقاري وحملة أسهمها. ولأن "فاني ماي" كانت تتجنب المشاركة الكبيرة في توريق قروض الرهن العقاري، ففي عام 2004 م خسرت 56٪ من أعمالها في إعادة بيع القروض لمؤسسات وول ستريت وغيرها من المنافسين. ورداً على ذلك، اتصل مدير صندوق التحوط الذي كان له حصة في فاني ماي هاتفياً بدانيال مود Daniel Mudd الرئيس التنفيذي لفاني ماي قائلاً: هل أنت غبي أم أعمى؟ وظيفتك هي أن تكسب لي المال. ووفقاً لما ورد فإن "أنجيلو آر موزيلو" Angelo R. Mozilo، رئيس شركة إنتاج رئيسي لخدمات الرهن العقاري، "كانتري وايد فاينانشال"، توعد "مود" بالتحذير من أنه سيضع حداً لعلاقته مع "فاني ماي" وسيتجاوز ذلك، ويذهب مباشرة إلى وول ستريت للتوريق، إذا لم تبدأ "فاني ماي" في أخذ قروض الرهن العقاري العالية المخاطر في كانتري وايد. ووفقاً لما ورد فإن موزيلو قال: "إنك تصبح غير ذي صلة... أنت بحاجة إلينا أكثر مما نحتاج إليك، وإذا لم تأخذ هذه القروض، فستجد أنك ستخسر الكثير". استسلم مود للمساهمين والسوق، حيث قام بشراء أو ضمان 270 مليار دولار على الأقل في شكل قروض عالية المخاطر من 2005 إلى 2008 م، أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في جميع السنوات السابقة مجتمعة⁽¹⁾.

يستهدف التفسير النيوليبرالي الثالث للأزمة قانون إعادة الاستثمار المجتمعي

(1) *New York Times*, October 5, 2008, 1, 30.

عام 1977م، الذي يتطلب من البنوك التجارية وبنوك الادخار اتخاذ خطوات لتلبية الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات المحلية التي تقع فيها. تم الزعم بأن هذا التشريع المضلل يتطلب من البنوك تقديم قروض غير آمنة لذوي الدخل المنخفض، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الأزمة المالية. بيد أن هذا التفسير يتجاهل الحقائق. نحو 75٪ من القروض الأعلى سعرًا خلال سنوات الذروة من طفرة الرهن العقاري الثانوي لم تصدر عن مؤسسات مشمولة بقانون إعادة استثمار المجتمع، بل عن طريق شركات التمويل العقاري والبنوك التابعة لها التي لا يشملها القانون (Barr and Sperling, 2008).

على الرغم من ضعف الروايات النيوليبرالية بشأن سبب الأزمة المالية، فإنها أصبحت التفسيرات المقبولة بين الاقتصاديين النيوليبراليين. والأهم بالنسبة للسياسة العامة من تفسيراتهم للأزمة كانت الحجج التي قدمها الاقتصاديون النيوليبراليون لتفسير ضرورة التقشف. وهناك ثلاث حجج اقتصادية للتقشف، تستند جميعها إلى الضرر الاقتصادي الذي يُعتقد أنه ناجم إما عن عجز كبير في ميزانية الحكومة في السنة الجارية أو عن ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن أن تنجم عن فترة من العجز المرتفع⁽¹⁾. أكثر الحجج الاقتصادية الثلاثة التي يتم الاستشهاد بها هي فرضية المزاومة. تؤكد هذه أنه إذا رفعت الحكومة الإنفاق فوق إيراداتها الضريبية، فيجب عليها اقتراض الفرق، والذي بدوره يرفع أسعار الفائدة. إن ارتفاع معدلات الفائدة يقلل من الاستثمار الخاص، بمقدار يساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي. وبالتالي، فإن الزيادة في

(1) تركز حجج دعاة التقشف على خطر العجز العام الكبير والدين العام، بحجة أن الإنفاق العام يجب أن يُخفَض بشكل حاد لتخفيض العجز. من الناحية العملية، يبدو أن العديد من دعاة التقشف مهتمون بخفض الإنفاق العام أكثر من اهتمامهم بخفض العجز؛ لأن معظمهم يعارض الزيادات الضريبية التي تعد وسيلة بديلة لتخفيض العجز العام. اتبعت بعض الحكومات الاسكندنافية سياسة المستويات المرتفعة للإنفاق العام مقترنة بانخفاض العجز، الذي تحقق من ارتفاع معدلات الضرائب.

الإفناق الحكومي الممول من العجز تزامم ببساطة القيمة المتساوية للاستثمار الخاص، مع عدم وجود تأثير صافي على الناتج المحلي الإجمالي ولكن مجرد تحول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من الإفناق الخاص إلى الإفناق العام.

يشير المنتقدون إلى أن المزاحمة لن تحدث في وجود أعداد كبيرة من العمال العاطلين عن العمل والقدرة الإنتاجية العاطلة. وبوسع الاحتياطي الفيدرالي أن يحافظ على أسعار الفائدة من الارتفاع عن طريق السياسة النقدية التوسعية، وأن الإفناق الحكومي المتزايد الممول بالعجز سوف يزيد الطلب الإجمالي في الاقتصاد. ومن المرجح أن يزيد الاستثمار الخاص، لا أن ينخفض؛ لأن أولئك الذين ترتفع دخولهم بسبب الإفناق الحكومي ينفقون دخلهم المتزايد على مشتريات المستهلكين. ووفقاً لمنتقدي نظرية المزاحمة، فإن الإفناق الحكومي الممول بالعجز يصبح غير فعال إلا في حالة التوظيف الكامل؛ لأن الناتج المحلي الإجمالي من غير الممكن أن يزداد بشكل أكبر آنذاك. ويبدو أن تجربة الفترة منذ عام 2008م تدعم المتقدين. مع زيادة الإفناق الحكومي على العجز، تم دفع أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها التاريخية من قبل الاحتياطي الفيدرالي وازداد الاستثمار الثابت للأعمال بمرور الوقت كما ذكرنا أعلاه⁽¹⁾.

المطلب الثاني لدعاة التقشف هو أن الإفناق الممول من العجز يسبب التضخم. هناك عدة إصدارات من الأساس الكامن وراء هذا الادعاء، والتي يجادل النقاد أنها لا أساس لها من الصحة إلا عندما يعمل الاقتصاد عند التوظيف الكامل أو بالقرب منه. أما بالنسبة لنظرية المزاحمة، فالدليل منذ عام 2008م غير موافٍ لهذه الفرضية. على الرغم من التحذيرات المتكررة من نهج التضخم السريع، فإن التضخم المتوقع رفض الحضور بشكل عنيد، على الرغم من العجوزات الكبيرة. منذ أن انتهى الركود الكبير في يونيو 2009م وبدأ الاقتصاد

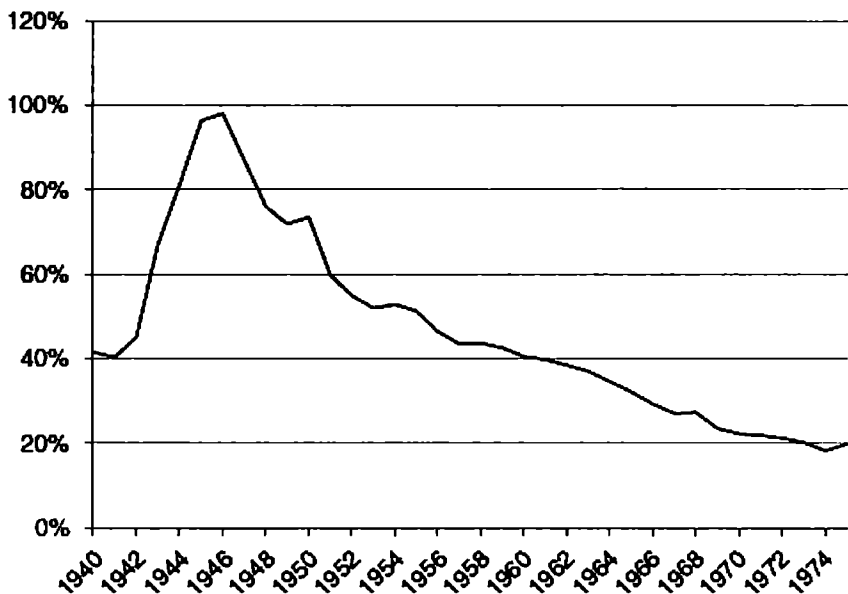
(1) إن المناقشة الكاملة بين خبراء الاقتصاد حول المزاحمة أمر أكثر تعقيداً من الرواية المعطاة

في الانتعاش، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل منخفض تاريخيًا بنسبة 2.0٪ فقط سنويًا حتى سبتمبر 2013م على الرغم من العجز الفيدرالي الكبير خلال تلك الفترة (U.S. Bureau of Labor Statistics, 2013).

يتمحور المطلب الثالث حول تأثير نسب الدين المرتفعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويجدّز دعاة التقشف من أنه إذا ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما فوق مستوى ما، فإن النمو الاقتصادي في الأمد البعيد سوف يتباطأ أو قد يتحول إلى سلبي. الفكرة البسيطة هي أن أقساط الدين في المستقبل سوف تلتهم الموارد التي كان من الممكن لولا ذلك أن تذهب إلى الاستثمار، وهو ما يشكل ضرورة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي (حجة "لا ينبغي لنا أن نلقي حملًا ثقيلًا على أحفادنا"). ولكن هناك حجج تشير إلى العكس تمامًا - فإذا كان الإنفاق بالاستدانة يحفز النمو الاقتصادي، فإن الديون المرتفعة قد ترتبط بنمو أسرع. فضلًا عن ذلك، وبقدر ما يحتفظ به سكان أي بلد بالدين العام، فإن أقساط الدين تعيد توزيع الدخل بين السكان من دون التأثير على الموارد المتاحة للاستثمار.

من الصعب الحصول على أدلة موثوقة بشأن العلاقة بين نسب الدين العام وأداء النمو على المدى الطويل. وقد حذّر بعض منتقدي الديون ببساطة من أن نسبة الدين العام في الولايات المتحدة تقترب من المستوى الذي بلغته في نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي تم تمويله عن طريق الاقتراض. وفي حين يُفترض أن هذا الخطر بديهي، فإن نسبة الدين العام الأمريكي المرتفعة للغاية في عام 1946م، التي بلغت 98.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها نحو خمسة وعشرين عامًا من أسرع نمو اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة وأكثرها مشاركة بالتساوي، كما رأينا أعلاه. وبالتالي، فإن الخطر الذي تشكله هذه النسبة المرتفعة للديون ليس واضحًا. وكما يبين الشكل 15.5، انخفضت نسبة الدين الفيدرالي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1946-1973م من 98.0٪ إلى 20.4٪، ولكن هذا لم ينتج عن سداد الدين بل لأن الناتج المحلي الإجمالي نما بشكل أسرع من نمو الدين. على

الرغم من الانخفاض الكبير في نسبة الدين خلال هذه الفترة، كان الدين غير المسدد في عام 1973 م أكبر بنسبة 22 ٪ مما كان عليه في عام 1946 م.



الشكل 15.5. الدين الفيدرالي الأمريكي الذي يحتفظ به الجمهور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1940-1975.

المصدر: Office of Management and Budget, 2013, Table 7.1.

في عام 2010 م، أصدر أستاذان في جامعة هارفارد، كارمن راينهارت Carmen Reinhart وكينيث روغوف Kenneth Rogoff، ورقة زعما فيها، استناداً إلى تحليل إحصائي لعدد كبير من البلدان، أن نسبة الدين العام التي تزيد على 90 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الأمد البعيد إلى حد كبير⁽¹⁾. أن "هذا من شأنه أن يشير إلى أن قضايا إدارة الديون

(1) بالنسبة لـ "الاقتصادات المتقدمة" كان متوسط معدل النمو الطويل الأجل بالنسبة لمن تتجاوز نسب الدين العام 90 ٪ أقل بنحو نقطة مئوية واحدة من الاقتصادات ذات الديون المنخفضة، في حين كان متوسط معدل النمو الطويل الأجل للاقتصادات ذات الديون المرتفعة سلبياً (Reinhart and Rogoff, 2010, 574).

التقليدية لا بد أن تكون في مقدمة اهتمامات السياسة العامة" (Reinhart and Rog-off, 2010, 575, 578). ولقد استشهد المحللون والمسؤولون السياسيون بهذه الدراسة على نطاق واسع باعتبارها "دليلاً" على أن الفشل في اتباع سياسة التقشف من شأنه أن يحكم على البلدان بالتدهور الاقتصادي.

كان لورقة "رينهارت وروغوف" منتقديها منذ البداية، الذين أشاروا إلى أن دراستهم كان لها قيود "اتجاه السببية" - أي أن تحليلهم الإحصائي لم يحدد ما إذا كانت البلدان ذات النمو البطيء تراكمت عليها ديون مرتفعة نتيجة النمو البطيء أو بالأحرى أن ارتفاع الديون تسبب في النمو البطيء كما يدعي دعاة التقشف. ولم تتجاوز هذه المناقشة التقنية الأخصائيين. ومع ذلك، في أبريل 2013م، تمكن طالب الدراسات العليا في الاقتصاد، "توماس هيرندون" Thomas Herndon، من الحصول على تحليل بيانات "رينهارت وروغوف" وأصدر ورقة عمل تبين أن العديد من الأخطاء تكمن وراء استنتاجاتها. وبمجرد تصحيح الأخطاء، اختفى الارتباط بين ارتفاع الدين العام والنمو البطيء في بياناتها (Herndon et al.⁽¹⁾).

ثبت أن المشهد غير الاعتيادي بأن يجد طالب متواضع في الدراسات العليا عيباً كارثياً في دراسة مؤثرة أجراها اثنان من نخبة أساتذة جامعة هارفارد لا يقاوم لوسائل الإعلام⁽²⁾. وقد ظهرت مقالة "هيرندون" النقدية فجأة في صحيفة نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال، والفاينانسشال تايمز، وظهر المؤلف في

(1) وجد "هيرندون" خطأ في تشفير Excel، والإغفال غير المبرر لبعض نقاط البيانات (معلومات عن سنة البلد) يتعارض مع حججها.

(2) في تقرير إعلامي نموذجي نشرته هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي وورلد نيوز" تحت عنوان "راينهارت، وروغوف.. وهرندون: الطالب الذي أظهر خطأ الأساتذة" (<http://www.bbc.com/news/magazine-22223190>).

الإذاعة العامة الوطنية وفي البرنامج التلفزيوني واسع الانتشار تقرير كولبير⁽¹⁾. مع انتشار انتقاد هيرندون على شبكة الإنترنت على نطاق واسع، أشار العديد من المعلقين المؤثرين أن حجة سياسة التقشف قد انهارت الآن⁽²⁾. ويبدو أن نقد "هيرندون" ظهر في لحظة تصاعدت فيها الأدلة على النتائج الضارة للغاية بالنسبة للبلدان التي اتبعت التقشف، وكان العديد منها يبحث عن وسيلة لقطع العلاقة معه. اتبعت اليونان وإسبانيا التقشف وغرقتا في بطالة على مستوى الكساد، في حين رفضت أيسلندا تبني التقشف في أعقاب انهيارها المالي وخرجت بألم ضئيل نسبياً، حيث انخفض معدل البطالة إلى 5.8٪ بحلول عام 2012م. وفي اليونان، كان حزب اشتراكي يساري جديد يرتفع بسرعة في استطلاعات الرأي، كما كان الحزب النازي الجديد. أصبحت وسائل الإعلام أكثر تشككاً تجاه التقشف في أواخر ربيع عام 2013م، على الرغم من أن المدافعين عنه لم يستسلموا.

وينظر بعض منتقدي التقشف إلى هذه الاستجابة باعتبارها استجابة غير عقلانية مدمرة للذات. ولكن يمكن رؤيتها في ضوء آخر. فأولاً وقبل كل شيء، تسبب التقشف في تحويل هدف الغضب العام. ومع انتشار الأزمة وعمليات إنقاذ البنوك، أصبح الملايين من الناس غاضبين من البنوك. وبدا الأمر وكأن المضاربة البنكية كانت قد كسبت في البداية المليارات للمصرفيين، ثم دمرت الاقتصاد إلى جانب الملايين من فرص العمل وتريليونات الدولارات من أسهم ملاك المساكن. فقد تم إنقاذ المصرفيين من عواقب حماقتهم من قبل دافعي الضرائب.

كان "هنري بولسون" Henry Paulson، وزير خزانة بوش، الذي تولى

(1) كان للورقة مؤلفان مشاركان في التدريس، لكن طالب الدراسات العليا هيرندون كان المؤلف الرئيسي.

(2) وودت دراسة متابعة لنقد هيرندون أن بيانات رينهارت وروجوف تضمنت أدلة على وجود صلة بين النمو البطيء والديون المرتفعة في وقت لاحق، ولكن ليس العكس (دوبي، 2013م).

تنظيم عمليات الإنقاذ المالية، قد عمل سابقاً كمدير تنفيذي لمؤسسة غولدمان ساكس. فهو لم يكتف بتروسه لإنقاذ شركته القديمة، بل إنه عمل أيضاً على ترتيب عملية إنقاذ غير تقليدية لشركة التأمين المجموعة العالمية الأمريكية (AIG). وبفضل حزمة الإنقاذ التي قدمتها الحكومة للمجموعة الدولية الأمريكية بقيمة 85 مليار دولار، تمكنت المجموعة العالمية الأمريكية من الوفاء بالتزاماتها في مجال مقايضة التخلف عن سداد الائتمان لصالح غولدمان ساكس بنسبة 100٪ على الدولار. ولقد نجحت عملية الإنقاذ في الوفاء بالتزامات مقايضة التخلف عن سداد الائتمان التي تعهدت بها المجموعة العالمية الأمريكية على تسعة عشر بنكاً كبيراً، بما في ذلك 8,1 مليار دولار لصالح غولدمان ساكس⁽¹⁾. لم تصرّ المجموعة العالمية الأمريكية ولا وزارة الخزانة على بعض الخصم من المبلغ المستحق للبنوك، كما يبدو الأمر طبيعياً في حالة الإفلاس.

في الفترة 2008-2009م واجه الأثرياء والأقوياء موجة متزايدة الارتفاع من الغضب العام، ولم يكن من الممكن التنبؤ بالمكان الذي قد يؤدي إليه. ثم فجأة، أعادت وجهة النظر التقشفية توجيه تركيز الغضب العام، من خلال إخبار الناس بأن "ليس البنوك هي التي فعلت ذلك لكم، بل الحكومة والعمال الجشعين في القطاع العام ونقاباتهم القوية". لقد كان هذا التحول الذي طرأ على سياسة الأزمة ناجحاً إلى حد كبير. وثانياً، لا يمكن إزاحة مجموعة الأفكار المهيمنة بسهولة، حتى عندما يبدو أن الأحداث قد فقدت مصداقيتها. كانت الأفكار والسياسات النيوليبرالية جزءاً محورياً من الشكل النيوليبرالي الشامل للرأسمالية، التي عملت بشكل جيد للغاية بالنسبة للشركات والأسر الثرية على مدى عدة عقود. وفي حين أن الأزمة الهيكلية هيكل اجتماعي من التراكم من المفترض أن تؤدي في نهاية المطاف إلى استبدالها، فإن ذلك لا يحدث بالضرورة بسرعة.

(1) نيويورك تايمز. *New York Times*, March 16, 2009, A14.

فالجماعات التي استفادت من النظام القائم تحشد قواها دائماً في محاولة للحفاظ عليه حتى عندما يكون قد أدى إلى أزمة. ويمكن النظر إلى تعزيز التقشف على أنه الخطوة الثانية في استجابة من خطوتين من قبل بعض الجهات الفاعلة: أولاً دعم كل ما هو ضروري لإنقاذ البنوك ووقف السقوط الحر للاقتصاد، ثم المطالبة بالتحول إلى التقشف في محاولة لإحياء الشكل النيوليبرالي للرأسمالية.

إن قرار إنقاذ البنوك، إلى جانب المديرين التنفيذيين والمساهمين فيها، مكّنها من الخروج أقوى من أي وقت مضى من المرحلة الأولية للأزمة. لم يقتصر الأمر على إنقاذ البنوك الكبرى، بل سُمح لها، بل وشُجعت، على استيعاب مؤسسات أخرى أصغر قليلاً. ونتيجة لذلك، ارتفع تركيز البنوك بشكل كبير، مما عزز قوة البنوك الكبيرة. في فترة الكساد العظيم لم تحدث عمليات إنقاذ من هذا القبيل، ولم تكن البنوك تعاني مالياً فحسب، بل فقدت نفوذها السياسي إلى حد كبير. وأعقب ذلك فرض نظام صارم للتنظيم الحكومي عليهم. على النقيض من ذلك، خرجت البنوك من الأزمة المالية لعام 2008م مع القدرة على الضغط على مشروع قانون إعادة تنظيم دود-فرانك بطرق أضعفت تأثيره، والعديد من المصرفيين الذين استعادوا نشاطهم الذين دعموا حملة أوباما الرئاسية في عام 2008م دعموا الجمهوريين في عامي 2010 و2012م، مما ساعد على تنشيط سعي الجمهوريين المتزايد إلى سياسة التقشف⁽¹⁾.

رغم ذلك، بعد أربع سنوات من التحول إلى التقشف، لم يسفر عن أي شيء سوى التدهور الاقتصادي. ولا يبدو أنه يشكل أساساً مستداماً لتعزيز الأرباح المتزايدة والتوسع الاقتصادي على المدى الطويل. من المحتمل أن يكون التقشف قد اقترب من نهاية فترة هيمنته.

(1) في دورة انتخابات عام 2012م، على ما يقال إن الجمعية المصرفية الأمريكية أرسلت 80٪ من تبرعاتها من لجنة العمل السياسي إلى الجمهوريين، مقارنة بنحو 58٪ في دورة انتخابات عام 2008م (نيويورك تايمز، 10 أكتوبر 2013م، A15).

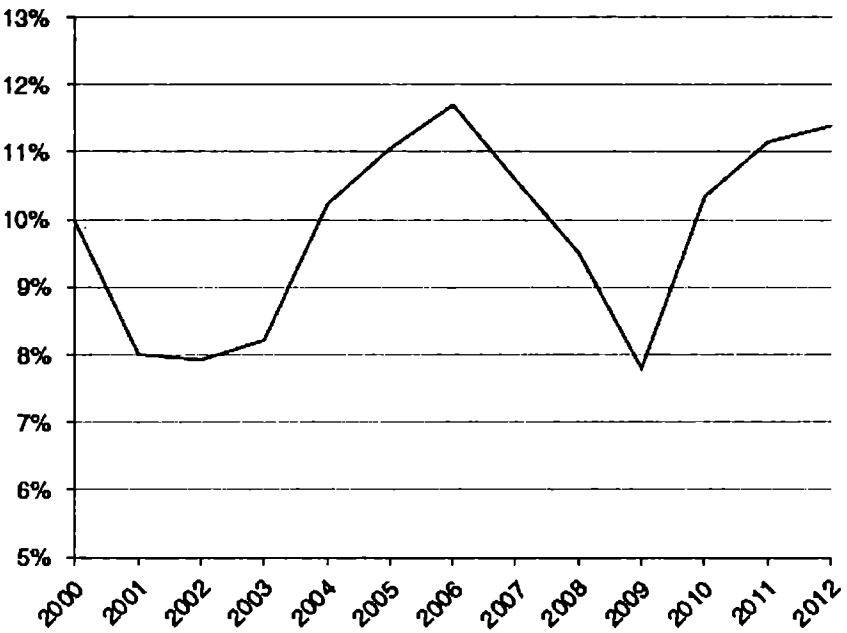
إن وصف الأزمة التي بدأت في عام 2008م بأنها أزمة هيكلية ليس مجرد مسألة دلالات. وإذا كانت الأزمة في الأساس أزمة مالية، مما أدى إلى إلغاء القيود التنظيمية المالية على نحو غير حكيم، فإنه بالإمكان حلها بالكامل من خلال فرض تنظيمات مالية جديدة، وترك المؤسسات الأخرى التي نشأت مع الرأسمالية النيوليبرالية بلا تغيير. وإذا كانت الأزمة في الأساس ركوداً حاداً، فإن الحوافز الكينزية لا بد أن تكون قادرة على حلها بالكامل. وقد جربت كل من السياستين، على الأقل إلى حد ما، ولكن الأزمة استمرت مع انتعاش بطيء للغاية، استمرار ارتفاع معدلات البطالة، والملايين من قروض الرهن العقاري المنزلية التي لا تزال تحت الماء. في رأينا، أنه رغم وجود حجج قوية لإعادة تنظيم التمويل والتحفيز الكينزي، فإنه لا أحدهما، ولا الاثنین معاً، سيكون كافياً لاستعادة الربحية الطبيعية والتوسع الاقتصادي.

لا يقدم الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم في حد ذاته تفسيراً مفصلاً للأسباب التي تجعل شكلاً معيناً من أشكال الرأسمالية يؤول في نهاية المطاف إلى أزمة هيكلية. ويفسر تحليل الأزمة المعروضة هنا، النابع من التفاوت المتزايد، وفقاعات الأصول، والمؤسسات المالية القائمة على المضاربة - والتي نشأت بدورها عن المؤسسات الأساسية للرأسمالية النيوليبرالية - كيف أدت العملية الخاصة لهذا الشكل من أشكال الرأسمالية إلى اندلاع أزمة حادة في عام 2008م. ولكي تتمكن الرأسمالية النيوليبرالية من استئناف العمل بفعالية كهيكل اجتماعي للتراكم، سيتعين عليها أن تظل قادرة على تعزيز الربحية المتزايدة الارتفاع من خلال إبقاء الأجور منخفضة في حين تعمل على حل مشكلة الطلب الناجمة عن ذلك من خلال الإنفاق الاستهلاكي الذي تغذيه الديون والناشئ عن المزيد من أنشطة المضاربة والمحفوفة بالمخاطر من قبل المؤسسات المالية وفقاعة الأصول العملاقة الجديدة. مثل هذا الاحتمال يبدو بعيداً إلى حد كبير.

احتفظت الأسهم الـنيولـبرالية في الـولايات المتحدة حتى الآن بالقـدرة على إبقاء الأجر منخفضة ورفع الأرباح. فمن قاع الركود في عام 2009م حتى عام 2012م، انخفض متوسط أجر الساعة بمعدل -0.6٪ سنويًا بينما ارتفع الناتج لكل ساعة بنسبة 1.7٪ سنويًا (ident Pres the of Report Economic، 2013، B-49 and B-47 Tables).⁽¹⁾ وكما يوضح الشكل 16.5، منذ عام 2009م، تعافى معدل الربح في قطاع الأعمال التجارية للشركات غير المالية في الولايات المتحدة بسرعة، حيث وصل تقريبًا إلى أعلى مستوى له قبل الأزمة عام 2006 بحلول 2011-2012م⁽²⁾.

(1) الأجر بالساعة هو لعمال الإنتاج أو العاملين غير الإشرافيين في القطاع الخاص غير الزراعي، والناتج في الساعة هو لكل الأشخاص العاملين في قطاع الأعمال غير الزراعي. البيانات عام 2012م أولية.

(2) الشكل 16.5 هو لمعدل الربح قبل الضرائب. ارتفع معدل الربح بعد خصم الضرائب عن مستواه في عام 2006م بحلول عام 2011م.



الشكل 16.5. معدل ربح قطاع أعمال الشركات غير المالية، 2000-2012.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysts, 2013, GPA Table 1.14, Fixed Assets Table 4.1

Assets Table 4.1

ملحوظة: معدل الربح هو الربح قبل الضريبة بالإضافة إلى صافي الفوائد والمدفوعات المتنوعة مقسومة على الأصول الثابتة.

واصلت البنوك الأمريكية الرئيسية الانخراط في الأنشطة المضاربية والمحفوفة بالمخاطر. ظهرت عدة أمثلة في الفترة 2012-2013 م. تضمنت ما تسمى بفضيحة حوت لندن في عام 2012 م مجموعة تجارية مقرها لندن من جي بي مورغان تشيس، والتي تراكمت لديها مكانة ضخمة في المشتقات الائتمانية بينما بلغت في تقدير قيمتها على دفاتها، ثم بيعها، مما أدى إلى تحريف سعر السوق. تكبد البنك خسارة قدرها 6 مليارات دولار. واضطر البنك إلى الاعتراف بارتكاب مخالفات ودفع غرامات تزيد على مليار دولار للسلطات التنظيمية

مثال ثانٍ يتعلق بغولدمان ساكس، التي استفادت من إلغاء عائق قانون غلاس - ستيفال السابق ضد المؤسسات المالية المنخرطة في أنشطة غير مالية للاستثمار في مخزونات الألومنيوم. قامت غولدمان بشراء مترو إنترناشيونال ترايد سيرفيس Metro International Trade Services، وهي شركة تخزين تمتلك أكثر من ربع إمدادات الألومنيوم الأمريكية، والتي يتم استخدامها لتصنيع مجموعة واسعة من المنتجات الاستهلاكية مثل حاويات المشروبات، والسيارات، والإلكترونيات، وألواح الجدران الخارجية للمنازل. بعد أن اشترت شركة غولدمان ساكس الشركة في عام 2009م، ارتفعت الفترة الزمنية التي يستغرقها المصنعون للحصول على الألومنيوم من الشركة من ستة أسابيع إلى ستة عشر شهرًا. بموجب قواعد التسعير المهمة للألومنيوم التي تشرف عليها بورصة السلع في الخارج، مكن هذا غولدمان ساكس من رفع السعر، وزيادة تكلفة المنتجات النهائية للمستهلكين الأمريكيين بمبلغ يقدر بأكثر من 5 مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث التالية. للامتثال للوائح التسعير، طلبت الشركة من سائقي الرافعة الشوكية نقل منصات الألومنيوم باستمرار من مستودع إلى آخر⁽²⁾.

(1) *The Guardian*, September 19, 2013; *New York Times*, October 16, 2013.

(2) *New York Times*, July 21, 2013, 1, 14, 15

المزعوم بسوق اعتمادات الإيثانول، التي تشكل جزءًا من الجهود الحكومية للحد من الاعتماد على النفط المستورد ومساعدة الزراعة الأمريكية. أفيد أن "جي بي مورغان" تيسيس وغيرها من المؤسسات المالية الكبرى قد جمعت ممتلكات ضخمة من اعتمادات الإيثانول، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها عشرين ضعفًا في الوقت الذي اضطرت فيه مرافق التكرير إلى شرائها في ظل متطلبات الإيثانول الاتحادية الموسعة. انكرت "جي بي مورغان" التهمة (16) (15, 2013, 1, *New York Times*).

تشير هذه الأمثلة إلى أن تمرير مشروع قانون دود - فرانك المعتدل لم يمنع البنوك من مواصلة أنشطتها المضاربية. ومع ذلك، لم يظهر أي شيء يقترب من حجم التوسع الهائل في الإقراض عالي المخاطرة لفترة ما قبل الأزمة، ولا يبدو تكرار هذه التجربة على الأرجح في المستقبل القريب. ساهمت الأنشطة عالية المخاطر للقطاع المالي في زيادة طلب المستهلكين قبل عام 2008م من خلال تمكين الأسر من المشاركة في الاستهلاك الممول بالديون، ولكن بعد عام 2007م عكس دين الأسرة ارتفاعه الطويل، منخفضًا من 126.7٪ من دخل الأسرة بعد الضريبة في عام 2007م إلى 103.4٪ في عام 2012م حيث اضطرت الأسر إلى دفع أقساط ديونها الثقيلة أو التخلف عن سدادها (انظر الشكل 20.4 في الفصل الرابع).

تمثل فقاعات الأصول العملاقة المكون الثالث من قدرة الرأسمالية النيوليبرالية السابقة على تعزيز الأرباح المتزايدة والتوسع الاقتصادي على المدى الطويل. لا تزال عاقبة انهيار فقاعة العقارات معنا، على شكل ملايين من الرهون العقارية تحت الماء، وتناقص قيم الأصول المالية المتعلقة بالرهن العقاري بشكل كبير، وموقف أقل جدارة بالثقة تجاه مطالبات ارتفاع أسعار الأصول إلى الأبد من جانب المستثمرين. يبدو من غير المحتمل بدرجة عالية أن تظهر فقاعة أصول كبيرة جديدة في ظل هذه الظروف. وبالتالي، على الرغم من انتعاش معدل الربح واستمرار أنشطة المضاربة لبعض البنوك الضخمة، يبدو أن الشكل النيوليبرالي للرأسمالية قد استنفد قدرته على العمل كهيكلي اجتماعي فعال للتراكم. من المبرر اعتبار الأزمة التي بدأت في عام 2008م أزمة هيكلية للرأسمالية النيوليبرالية.

ومما يزيد من تعزيز هذا الرأي هو الدليل على أنه على الرغم من أن معدل الربح قد تعافى تمامًا، فإن تراكم رأس المال، وهو معدل زيادة المخزون الرأسمالي، لم يتعاف. ويبين الشكل 5-17 أن المعدل السنوي لتراكم رأس المال انخفض إلى

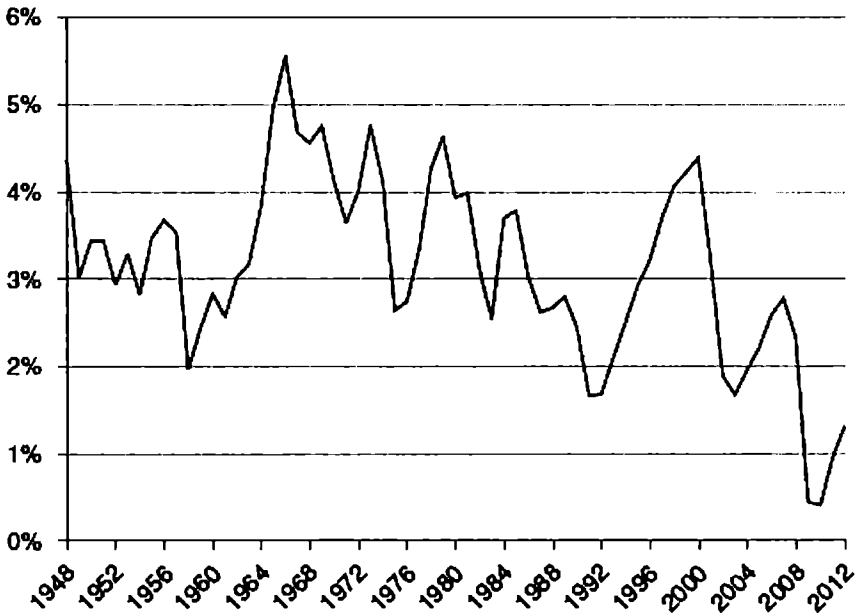
0.4% في عام 2009م، وهو أعلى بقليل عن ربيع أدنى مستوى له في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في عام 2003م. وقد ارتفع بعد عام 2009م، ولكن بحلول عام 2012م وصل إلى معدل 1.3% فقط، ما يمثل 47% من أعلى مستوياته المباشرة قبل الأزمة في عام 2007م، على الرغم من الانتعاش الكامل لمعدل الأرباح⁽¹⁾.

نتيجة لارتفاع الأرباح، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة، راكمت الشركات غير المالية في الولايات المتحدة حيازات ضخمة من النقد بعد عام 2009م. وفي منتصف عام 2010م، أفادت التقارير أن الحيازات النقدية للشركات الأميركية بلغت 943 مليار دولار، وهو ما يزيد عن المبلغ الكافي لتغطية ما قيمته سنة من الاستثمار فضلاً عن توزيعات الأرباح⁽²⁾. في عام 2012م، بلغت حيازاتها النقدية رقمًا قياسيًا قدره 1.45 تريليون دولار، ومع ذلك ظل الاستثمار باهتًا وتباطأ نمو الوظائف لفترة أعقبت ركودًا حادًا⁽³⁾. وفي حين تواصل المؤسسات النيوليبرالية تهيئة الظروف لحصة عالية من الأرباح في الدخل القومي، فإنها لم تعد تحقق تراكم رأس المال العادي أو التوسع الاقتصادي. وبدون معدل طبيعي للتوسع الاقتصادي، لا يمكن لمعدل الربح أن يظل مرتفعًا لفترة طويلة جدًا.

(1) يقدر معدل تراكم رأس المال في عام 2012م، باستخدام تعريف مكتب التحليل الاقتصادي للاستثمار قبل مراجعة 30 يوليو 2013م، وقيمة السلسلة الجديدة للاستثمار في عام 2012م.

(2) *New York Times*, October 27, 2010.

(3) *Forbes*, March 19, 2013.



الشكل 17.5. المعدل السنوي لتراكم رأس المال، 2012—1948.

المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, 2013, NIPA Table 5.2.5, Fixed Assets Table 4.1.

ملحوظة: معدل تراكم رأس المال هو صافي الاستثمار الخاص غير السكني كنسبة مئوية من صافي الأصول الثابتة الخاصة غير السكنية، وكلاهما مصحح للتضخم.

مثل الأزمة التي بدأت في عام 2008م، ظهر الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين من شكل ليبرالي للأسمالية، كما ستناقش في الفصل السادس. وكما لوحظ أعلاه، اختلفت الرأسمالية في عام 2008م عن تلك التي كانت في عام 1929م، حيث كان هناك دولة وبنك مركزي قويان بما يكفي للتدخل بشكل فعال ومستعدان للقيام بذلك بسرعة. وهذا يفسر لماذا لم تصبح الأزمة الحالية، على الرغم من المسار الأولي لانخفاض الإنتاج الذي يوازي أزمة 1929-1930م، شديدة مثل الأزمة السابقة. في فترة الكساد العظيم انخفض الإنتاج في الولايات المتحدة بنسبة 30٪ تقريبًا خلال ثلاث سنوات ونصف من الانكماش

بينما وصل معدل البطالة إلى 25٪. ومع ذلك، يوجد تشابه في المعدل المنخفض للاستثمار الثابت للأعمال في كلتا الأزميتين. في عام 1939م، بعد عشر سنوات من بداية الكساد العظيم، بينما تجاوز الناتج القومي الإجمالي بشكل طفيف مستوى عام 1929م، كان الاستثمار الثابت للأعمال حوالي 58٪ فقط من مستوى عام 1929م. قد يكون المعدل المنخفض لتراكم رأس المال قد نشأ عن السبب نفسه في كلتا الحالتين: الكمية الكبيرة من الطاقة الفائضة التي كشف عنها انهيار فقاعة الأصول العملاقة التي تسببت في الأزمة. يمكن أن تؤدي الزيادة الكبيرة في رأس المال الثابت إلى خفض الحافز للاستثمار لفترة طويلة⁽¹⁾.

وإذا كانت الأزمة التي بدأت في عام 2008م أزمة هيكلية للشكل النيوليبرالي للرأسمالية، فهناك من الأسباب ما يجعلنا نتوقع أن يحدث نوع ما من التغيير الاقتصادي الكبير في المستقبل. ومع ذلك، قبل الشروع في النظر في التطورات الجديدة المحتملة القادمة، سنجري مراجعة موجزة لبعض الفترات السابقة في تاريخ الولايات المتحدة التي لها دروس محتملة على مسار التغيير المحتمل في المؤسسات والأفكار الاقتصادية في المستقبل.

(1) لا يوجد اتفاق بين خبراء الاقتصاد حول سبب ركود الاستثمار إما في ثلاثينيات القرن العشرين أو اليوم. ومع ذلك، يبدو أن التفسير المقدم هنا يتناسب مع الأدلة التاريخية.

6

دروس التاريخ

يُجادل الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم أن كل أزمة هيكلية تعقبها إعادة هيكلة مؤسسية كبيرة. ومع ذلك، لا يمكن لأي نظرية اجتماعية أن نخبرنا بالضبط كيف ستتطور المؤسسات والأفكار الاقتصادية في المستقبل. قدم التحليل المقدم حتى الآن شرحًا للعمليات في الرأسمالية النيوليبرالية التي أدت إلى الأزمة التي بدأت في عام 2008م، بالإضافة إلى تتبع مسار الأزمة، واستجابات الدولة لها، منذ بدايتها. وهذا يوفر أساسًا للنظر في إمكانية واحتمال اتجاهات التغيير المستقبلية المختلفة. ومع ذلك، يمكن للتاريخ المبكر أن يقدم أدلة أخرى حول الاتجاه المحتمل للتغيير الاقتصادي في المستقبل.

التاريخ ليس دورة متكررة فحسب. بمرور الوقت، تتغير السمات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية للمجتمع، مما يجعل كل فترة جديدة مختلفة بطرق متعددة عن أي فترة في الماضي. وبالرغم من ذلك، إذا أخذت التغييرات طويلة الأجل في الاعتبار، يمكن استخلاص دروس مفيدة من دراسة التاريخ. فالفترات السابقة التي سادت فيها المؤسسات الليبرالية، والتحويلات إلى شكل مختلف من الرأسمالية التي تلت ذلك، والفترات الماضية التي لعب فيها التمويل دورًا خاصًا لديها كلها شيء لتعلمنا عن الاتجاهات المحتملة للتغيير الاقتصادي في

المستقبل القريب، وكذلك إضافة بعض الأفكار حول طبيعة عصر النيوليبرالية والأزمة التي بدأت في عام 2008م.

إن عصر النيوليبرالية ليس الفترة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي سادت فيها المؤسسات الليبرالية أو السوق الحرة. كان شكل الرأسمالية الذي يتسم بقدر كبير من المنافسة قد ميّز عقود ما بعد الحرب الأهلية حتى عام 1900م تقريبًا. وتسمى هذه الفترة غالبًا "العصر المذهب"، وهو مصطلح صاغه "مارك توين" Mark Twain ومؤلف مشارك في رواية عن الطبقة الثرية الجديدة التي نشأت في تلك الفترة. (Calhoun, 2007, 1). وقد تمت الإشارة إلى هذه الفترة أيضًا باسم عصر "البارونات اللصوص" بسبب الدور البارز الذي لعبته مجموعة جديدة من الرأسماليين الأثرياء الذين استخدموا تكتيكات المفاصل العارية⁽¹⁾ لتحقيق الربح.

أعقب العصر المذهب الحلقة الأولى من الرأسمالية المنظمة في تاريخ الولايات

(1) ظهر مصطلح "البارونات اللصوص" لأول مرة في سبعينيات القرن التاسع عشر. ثم أصبح شائعًا لاحقًا بواسطة كتاب يحمل هذا العنوان Josephson (1962 [1934]).

المتحدة، والتي عرفت لدى المؤرخين باسم العصر التقدمي، والتي استمرت من حوالي عام 1900 إلى عام 1916 م⁽¹⁾. بدأت الدولة في القيام بدور أكثر نشاطاً في الاقتصاد بعد عام 1900م، وتولى المصرفيون القيام بدور جديد في تلك الفترة. أصبح الممولون الرئيسيون في ذلك الوقت، ومقرهم أساساً في مدينة نيويورك، قوة جبارة في الاقتصاد، وهو ما يبرر استخدام مفهوم "رأس المال المالي" لتحديد العلاقة الجديدة التي نشأت بين المؤسسات المالية وغير المالية. ويشير رأس المال المالي إلى وجود ارتباط وثيق بين المؤسسات المالية وغير المالية، مع قيام المؤسسات المالية الكبرى بالدور المهيمن⁽²⁾.

بعد بضع سنوات من نهاية الحرب العالمية الأولى، تغيرت الرأسمالية الأميركية مرة أخرى مع عصر آخر من مؤسسات وأفكار السوق الحرة في بداية العشرينات⁽³⁾. سنجد أن دور المؤسسات المالية، بالإضافة إلى ذلك، تغير

(1) تحدّى بعض المؤرخين مؤخراً في انهيار الأعوام 1870-1916م في هاتين الفترتين، بحجة أن إصلاحاً كبيراً حدث قبل عام 1900م، مثل استهلال الخدمة المدنية الفيدرالية وتنظيم السكك الحديدية في ثمانينيات القرن التاسع عشر (Edwards, 2006). انظر جونستون Johnston (2011, 97-101) لبحث هذه المناقشة. في رأينا أن الإصلاحات في ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت محدودة جداً لتدعم رأي إدواردز أن الفترة بأكملها التي بدأت عام 1870م كانت فترة طويلة من العصر التقدمي. تناسب الممارسات التجارية السائدة والسياسات الاقتصادية الحكومية قبل عام 1900م مفهومنا للسوق الحرة أو الرأسمالية الليبرالية.

(2) تم تقديم مصطلح "رأس المال المالي" بواسطة هيلفردينغ Hilferding (1981) في كتاب نشر في الأصل باللغة الألمانية في عام 1910م، معتمداً في الأساس على التطورات في ألمانيا في تلك الفترة. إن مفهوم رأس المال المالي المستخدم في هذا الكتاب، والذي يطبق على تجربة الولايات المتحدة، يختلف اختلافاً طفيفاً عن صياغة هيلفردينغ الأصلية.

(3) معظم أعمال مدرسة الهيكل الاجتماعي للتراكم تعتبر الفترة من حوالي عام 1900م إلى أوائل ثلاثينيات القرن العشرين قائمة على هيكل اجتماعي واحد للتراكم (Gordon et al., 1982, chap. 4). في رأينا، هناك أدلة قوية على أن هيكلًا اجتماعيًا جديدًا من التراكم ظهر بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة.

بشكل كبير في العشرينات، حيث تحول من الهيمنة المالية للعصر التقدمي إلى شكل من أشكال الأمولة يحمل أوجه تشابه مع الفترة المعاصرة. أدت فترة العشرينات من القرن العشرين للسوق الحرة في الولايات المتحدة، التي تسمى أحياناً "العشرينات الهادئة"، إلى ظهور عدد من الظواهر التي كانت مماثلة لما لاحظناه في العصر النيوليبرالي⁽¹⁾. مثل العصر النيوليبرالي، أدت فترة العشرينات الليبرالية في آخر الأمر إلى ظهور أزمة مالية وركود حاد في القطاع الحقيقي، بدءاً من عام 1929م.

ينظر هذا الفصل تبعاً بإيجاز في أواخر العصر المذهب للسوق الحرة في القرن التاسع عشر، والرأسمالية المنظمة في العصر التقدمي/ رأس المال المالي بعد عام 1900م، وعودة مؤسسات السوق الحرة في العشرينات الهادئة. ويلخص القسم الأخير الدروس المستفادة من تقييم الاتجاهات المستقبلية المحتملة للتغيير الاقتصادي اليوم.

العصر المذهب

لقد تحول الاقتصاد الأمريكي بشكل جذري في الفترة من نهاية الحرب الأهلية حتى عام 1900م. كان الاقتصاد الرأسمالي قد نشأ بالفعل في شمال شرق الولايات المتحدة في العقود التي سبقت الحرب الأهلية، ولكن في عام 1865م كان الاقتصاد خارج جنوب الولايات المتحدة لا يزال يتكون في الغالب من صغار المزارعين والشركات المحلية. وحتى السكك الحديدية الجديدة كانت شركات محلية صغيرة، وكذلك شركات التصنيع⁽²⁾. السكك الحديدية وحدها

(1) يشير مصطلح "العشرينات الصاخبة" تقليدياً إلى الازدهار الاقتصادي والتغيير الثقافي في ذلك العقد في الولايات المتحدة.

(2) كان الاستثناء الوحيد هو سيطرة شركات المنسوجات القطنية الكبيرة في نيو إنجلاند. في عام 1865م، كان لدى بيتسبرغ واحداً وعشرون معملًا لتشكيل المعادن وستة وسبعين مصنعاً للزجاج بينما كان لدى كليفلاند ثلاثون شركة لتكرير النفط.

هي التي اتخذت الشكل المؤسسي للمنظمة. وعلى مدى العقود التالية، دفعت التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة سريعة في حجم الشركات. ففي الفترة من 1870 إلى 1890م تضاعف عدد الأميال المقطوعة بالسكك الحديدية إلى أربعة أمثاله تقريبًا، وبحلول عام 1900م كان هناك أكثر من 1.3 مليون وحدة هاتفية قيد التشغيل. وارتفع إنتاج الصلب من 77 ألف طن في عام 1870م إلى 11.2 مليون طن في عام 1900م (Calhoun, 2007, 2). وبحلول عام 1900م، كانت الشركات العملاقة في جميع أنحاء البلاد في مجال التصنيع والتعدين والنقل بالسكك الحديدية والاتصالات الهاتفية، التي تم تنظيمها الآن كشركات، قد جلست على رأس الاقتصاد الأمريكي، الذي أصبح قوة تصنيع رئيسية في العالم.

لم تتبع الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات سياسة عدم التدخل بالكامل في هذه الفترة. دعمت الحكومة الفيدرالية بناء السكك الحديدية وفرضت تعريفات حماية عالية ضد السلع المصنعة الأوروبية المتفوقة، في حين شجعت تدفق العمال المهاجرين. كانت حكومات الولايات أكثر نشاطًا في تعزيز ودعم تحسينات النقل. تدخلت جميع مستويات الحكومة إلى جانب الإدارة لمواجهة المتكررة مع العمل. وواصلت الحكومة الفيدرالية إخماد مطالبات السكان الأصليين بالأراضي، مما شكّل عقبة أمام التوسع الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن الرأسماليين الجدد الذين ظهروا في هذه الفترة كانوا بلا عوائق من قبل تدخل الدولة في سعيهم لتحقيق الربح. كان الاقتصاد تنافسيًا بشكل حاد خلال السبعينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، حيث خاضت الشركات الجديدة سريعة النمو معارك من أجل البقاء والهيمنة. وكانت البنوك غير منظمة. وسادت أيديولوجية الفردية الوعرة و"البقاء للأصلح". ويمكن اعتبار هذا العصر واحدًا من السوق الحرة، أو الليبرالية، الرأسمالية⁽¹⁾.

(1) في حين أن الرأسماليين كانوا أحرارًا في السعي وراء الأرباح بأي طريقة يرونها مناسبة في هذه الفترة، فإن الحكومة الأمريكية هيأت الظروف قاد فيها دافع الربح الفردي لرواد الأعمال الصناعيين إلى القيام باستثمارات منتجة في التكنولوجيا الجديدة، مما أدى إلى =

كان لهذه الفترة من الرأسمالية الشديدة التنافسية وغير المنظمة العديد من الميزات ذات الصلة باهتمامات هذا الكتاب. في حين تباطأ معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل للاقتصادات الأوروبية الرئيسية خلال الفترة من سبعينيات إلى تسعينيات القرن التاسع عشر، خضعت الولايات المتحدة لعدة عقود من التوسع الاقتصادي السريع نسبيًا في هذه الفترة من التصنيع الأمريكي المبكر. وقدرت إحدى الدراسات أن الناتج الحقيقي في الولايات المتحدة نما بنسبة 3.7٪ سنويًا خلال الأعوام 1878-1894م، وهو معدل نمو مرتفع لذلك العصر (Gordon et al., 1982, 43)⁽¹⁾. على عكس التضخم على المدى الطويل، التدريجي أو السريع، الذي اتسمت به الاقتصادات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، شهدت الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر انكماشًا طويل الأجل. كان مؤشر أسعار الجملة للاقتصاد الأمريكي في عام 1890م أقل بنسبة 39.2٪ من مستواه في عام 1870م (U.S. Bureau of the Census, 1961, 115). ربما كانت المنافسة الشديدة في تلك الفترة، حيث تسبب المنتجون المنافسون في خفض الأسعار بمرور الوقت، كانت من بين العوامل التي ساهمت في الاتجاه الطويل

= تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة. خلقت الاستثمارات التي تمولها الدولة في أنظمة النقل الجديدة سوقًا داخلية كبيرة، وجعلت التعريفات الجمائية المرتفعة الاستثمار في تطوير الصناعة الأمريكية مربحًا من خلال تمكين الصناعة الأمريكية من التنافس ضد منافسيها الأوروبيين الأكثر تقدمًا، وفر تشجيع الدولة للهجرة قوة عمل. وهكذا، على الرغم من أن الرأسمالية في هذه الفترة يمكن اعتبارها نوعًا ليبراليًا من الرأسمالية، كانت إجراءات الدولة كافية لتعزيز التنمية الاقتصادية السريعة. يبين التاريخ أن التصنيع السريع يتطلب دائمًا دولة تدعمه. في القرن العشرين، توسع دور الدولة المطلوب لتعزيز تنمية اقتصاد متخلف مقارنة بالقرن التاسع عشر، حيث واجه المطورون في وقت لاحق منافسة أقوى بكثير من الاقتصادات المتقدمة بالفعل. انظر تشانغ (2002).

(1) على النقيض من ذلك، كانت معدلات النمو السنوية للناتج الحقيقي خلال الفترة 1878-1894م في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا 1.7٪ و0.9٪ و2.3٪ على التوالي، وكلها أبطأ مما كانت عليه في العقود السابقة في تلك البلدان (Gordon et al., 1981, 43).

كان الاقتصاد الكلي غير مستقر إلى حد كبير. فقد شهدت الفترة بين عامي 1870 و1900م سبع فترات كساد، كما كان يطلق عليها آنذاك، مع 179 شهرًا من الانكماش الاقتصادي على مدى هذه الفترة، وهو ما يعادل تقريبًا التوسع الذي دام 181 شهرًا. واستمر الكساد الذي بدأ في عام 1873م لمدة خمس سنوات ونصف، واستمر كساد آخر في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر أكثر من ثلاث سنوات (National Bureau of Economic Research, 2013). أدى الكساد الذي بدأ في عام 1893م إلى معدل بطالة مزدوج الرقم استمر من عام 1894 إلى عام 1898م، ولم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى 1893 حتى عام 1899م (Romer, 1986; Whitton, 2013). كانت حالات فشل البنوك شائعة. حدث زعر مالي كبير في عام 1873م، حدث من خلال المضاربة في الأوراق المالية لسكك الحديد، أعقبها أطول انكماش في تاريخ الولايات المتحدة (National Bureau of Economic Research, 2013). اندلع زعر مالي رئيسي آخر في عام 1893م، أعقبه كساد حاد ذكر أعلاه⁽²⁾.

بدأ معظم الأفراد الذين أصبحوا معروفين باسم البارونات اللصوص أعمالهم في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وتشمل الأسماء الشهيرة:

(1) لا يتفق الاقتصاديون على سبب الانكماش في أواخر القرن التاسع عشر. ويعزو البعض هذا إلى عوامل نقدية مرتبطة بطبيعة النظام المصرفي والنظام المالي الأوسع في هذه الفترة.
 (2) على الرغم من النمو السريع للناتج في الاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر، فإن المدافعين عن الهيكل الاجتماعي للتراكم قدموا حجة بأنه كانت هناك أزمة هيكلية في الولايات المتحدة في تلك الفترة، على أساس النسبة الكبيرة من سنوات الركود والانخفاض المحتمل في معدل الربح خلال الفترة. انظر غوردون وآخرون Gordon et al (1982، 41-47). ينظر العديد من الباحثين إلى الفترة من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى تسعينيات القرن التاسع عشر في أوروبا، حيث تباطأ النمو في تلك الفترة، باعتبارها أول كساد عظيم.

جون د. روكفلر John D. Rockefeller، أندرو كارنيجي Andrew Carnegie، كورنيليوس فاندربيلت Cornelius Vanderbilt، جي بي مورغان J. P. Morgan، وجاي غولد Jay Gould. كان هناك ثلاثة أنواع متميزة من الرأسماليين الجدد. أحد هذه الأنواع، رجال الأعمال الصناعيين، قاموا ببناء شركات متزايدة في السكك الحديدية والتصنيع والتعدين. "أندرو كارنيجي"⁽¹⁾، رأسمالي صناعة الصلب، وهو النموذج الأولي لرائد الأعمال الصناعي. كانت هذه الجهات الفاعلة قادرة على المنافسة بصرامة ودفعت مديريها وعمالها بقوة. وفي حين أنهم استخدموا تكتيكات عنيدة لبناء شركاتهم - كسر العقود، وشراء القضاة، وصيانة الجيوش الخاصة، وتخريب الشركات المنافسة - إلا أنهم قاموا بلا شك ببناء مشاريع منتجة بشكل متزايد (Josephson, 1962; Morris, 2005,) (chaps. 3—5).

النوع الثاني من الرأسمالي كان المضارب، وكان النموذج الأولي جاي غولد⁽²⁾. لم تقم أشهر هذه الجهات الفاعلة فقط بشراء وبيع الأوراق المالية على أمل الاستفادة من التغيرات في الأسعار. لقد استغلوا شكل الشركات الجديد لتنظيم الأعمال أساسًا لسرقة الشركة بدلًا من بنائها. في أحد الأمثلة الشهيرة، استحوذ "جاي غولد" على مجلس سكة حديد يونيون باسيفيك Union Pacific Railroad، الذي كان يسيطر عليه، لشراء شركة سكك حديدية جديدة بدأ أنها منافس محتمل. ومع ذلك، كان "غولد" قد نظم سرًا الشركة المنافسة، والتي اتضح أنها قذيفة لا قيمة لها. حقق ما يقدر بـ 10 ملايين دولار ربحًا من الصفقة،

(1) تم تفجير شركة مستقلة لتكرير النفط رفضت البيع لروكفلر، وفي محاكمة عام 1887م تم إلقاء اللوم على مسؤول تابع تجاوز تعليماته (Josephson, 1962, 269—270).

(2) انظر موريس Morris (2005) وجوزيفسون Josephson (1962) للاطلاع على روايات الممارسات التجارية لـ جاي غولد. كان "دانيال درو" مثالًا آخر على رأسمالي المضاربة في ذلك العصر.

وبما أنه باع بالفعل أسهم يونيون باسيفيك، فقد سرق فعليًا المساهمين الآخرين (Josephson, 1962, 196—201) (1).

النوع الثالث كان المصرفي. نشأت مؤسسة جديدة للخدمات المصرفية الاستثمارية بعد الحرب الأهلية، من المنشأ المتواضع لتجار السلع الجافة. في البداية ساعدت البنوك الاستثمارية الحكومات في بيع السندات. في سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأوا في التعامل مع سندات السكك الحديدية، وفي تسعينيات القرن التاسع عشر أضافوا الأوراق المالية لشركات التصنيع. على مدار هذه الفترة، قامت البنوك الاستثمارية الرائدة، التي تسيطر على الوصول إلى المصادر الرئيسية لرأس المال طويل الأجل في بريطانيا وألمانيا، بتأسيس السيطرة أولاً على خطوط السكك الحديدية الرئيسية ثم شركات التصنيع والتعدين الكبرى. كان "جي بي مورغان" أشهر المصرفيين الاستثماريين وأقواهم. وكان "جاكوب شيف" Jacob Schiff من كون لوب Kuhn, Loeb؛ أيضًا شخصية بارزة (Kotz, 1978, chap. 3). (2). أدت التقنيات الجديدة إلى ظهور شركات كبيرة

(1) كانت حالات الاستغلال الشهيرة التي قام بها جاي غولد بمثابة أمثلة متطرفة للاحتيال والمعلومات الداخلية كأساس لاكتساب أرباح المضاربة الضخمة على حساب آخرين. ومع ذلك، لوحظ في الفصل الرابع أننا نعتبر نشاط المضاربة بوجه عام لا يخدم غرضًا اقتصاديًا مفيدًا، بل هو نشاط ضار، يمكن أن يحقق أرباحًا كبيرة مع مرور الوقت فقط من خلال التداول على معلومات داخلية أو تضليل المشتري بشأن الصنف الذي يجري بيعه.

(2) كان لـ "جي بي مورغان" علاقات مع الرأسماليين البريطانيين، الذين استثمروا في الأوراق المالية الأمريكية من خلال بنك مورغان الاستثماري. استثمر الرأسماليون الألمان اليهود في أميركا من خلال كوهن ولوب وبنوك استثمارية أخرى يديرها مهاجرون يهود ألمان. بدأ غولدمان ساكس وليمان براذرز، وهما بنكان استثماريان صغيران في نيويورك في تسعينيات القرن التاسع عشر، في التعامل مع الأوراق المالية لشركات التصنيع والتجزئة الخفيفة بعد عام 1906 م. وقد تم تجاهل هذه القطاعات من قبل البنوك الاستثمارية الرئيسية (Kotz, 1978, 34—35). انظر أيضًا روي Roy (1997, chap. 5) وشيرنواو Chernow (1990, pt. I).

على مستوى الدولة، لكن هذه العملية لم تؤد مباشرةً إلى الاحتكار. وبدلاً من ذلك، في السكك الحديدية، في وقت لاحق في التصنيع، عادةً ما ظهر احتكار القلة الفضفاض، حيث تتنافس خمس إلى خمس عشرة شركة كبرى في صناعة. كان هذا النوع من الهياكل الصناعية غير مستقر إلى حد كبير. وكانت حروب الأسعار شائعة في كل من خطوط السكك الحديدية والصناعات التحويلية، الأمر الذي أدى إلى تدمير الاقتصاد على كل الأطراف.

ومع سيطرة كبار المصرفيين على الشركات غير المالية، سعوا إلى القضاء على المنافسة الشديدة التي أدت إلى الإفراط في البناء، وحروب الأسعار، والإفلاس، الأمر الذي أضرَّ بحاملي السندات الذين يمثلهم المصرفيون الاستثماريون. كان "جي. بي. مورغان" وغيره من المصرفيين الكبار يعتقدون أن السعي إلى تحقيق الربح في الأمد القصير من جانب رجال الأعمال الصناعيين كان سيئاً في نشوء ما يعتبرونه منافسة "هدامة"⁽¹⁾. كما احتقر المصرفيون السلوك المقترس الذي يمارسه الرأسماليون المضاربون مثل "جاي جولد ودانيال درو". لعب الصراع الثلاثي الأطراف بين المصرفيين، ورجال الأعمال الصناعيين، والمضاربين، الذين يعملون على خلفية اقتصاد غير مستقر على نحو متزايد وتنافسي إلى حد كبير، دوراً مهماً في ظهور أول شكل منظم من أشكال الرأسمالية في الولايات المتحدة بعد عام 1900م.

رأس المال المالي والعصر التقدمي

شملت الرأسمالية المنظمة التي ظهرت بعد عام 1900 تقييد نشاط السوق

(1) طور الاقتصاديون مفهوم "المنافسة المدمرة"، التي يعتقد أنها تؤثر بشكل خاص على الصناعات ذات التكاليف الثابتة المرتفعة والتكاليف المنخفضة للإنتاج الإضافي من السعة الحالية، مثل السكك الحديدية والصلب. اختفى هذا المفهوم من كتب الاقتصاد في عصر النيوليبرالية.

من قبل المصرفيين الأقوياء الجدد والدولة على حد سواء. سننظر أولاً في الدور الموسع للمصرفيين ثم دور الدولة الجديد في هذه الفترة.

كان "جي. بي. مورغان" وغيره من المصرفيين الكبار الآخرين يمثلون المصالح الرأسمالية الأوسع لأنواع الرأسماليين الثلاثة المذكورة أعلاه. سعى رجال الأعمال الصناعيون إلى تطوير شركاتهم الخاصة، محارِبين بعضهم البعض في هذه العملية. نهب المضاربون من الرأسماليين الآخرين وكذلك من بعضهم البعض. بدءاً من تسعينيات القرن التاسع عشر، بدأ كبار المصرفيين في السيطرة على الشركات غير المالية. في فترة الكساد التي أعقبت زعر عام 1893 م، سيطر المصرفيون على السكك الحديدية الرئيسية، ودججوها بهدف خفض أعدادها وفرض سياسة "مجتمع المصالح" - أي تجنب المنافسة السعرية والإفراط في البناء. بعد ذلك انتقلوا إلى التصنيع، واكتسبوا السيطرة على الشركات الرائدة وتعزيز موجة من عمليات الاستحواذ التي بلغت ذروتها في موجة اندماج ضخمة في 1898-1903 م. في عام 1899 م وحده، اختفت 1028 شركة في عمليات الدمج، وكانت القيمة السوقية لشركات التصنيع التي اندمجت حديثاً في ذلك العام 2.3 مليار دولار من إجمالي القيمة المقدرة من 10 إلى 15 مليار دولار لأسهم رأس المال الصناعي الأمريكي ككل (Edwards, 1979, 226—227). على عكس الاندماج المعتاد بين شركتين في الوقت الحالي، خلال الفترة 1895-1904 م، فإن 75٪ من حالات اختفاء الشركات في عمليات اندماج شملت خمس شركات أو أكثر (Scherer, 1980, 119). من تلك العملية ظهر عمالقة صناعيون كانوا سيسيظرون على الاقتصاد الأمريكي لعقود قادمة، بما في ذلك جنرال إلكتريك General Electric، شركة الصلب الأمريكية United States Steel Corporation، الهاتف والتلغراف الأمريكي American Telephone and Telegraph، شركة هارvester الدولية International Harvester، شركة الألومنيوم الأمريكية Aluminum Company of America، وشركة أناكوندا

كان الصراع بين المصرفيين ورجال الأعمال الصناعيين قد لفت الأنظار إليه بسبب المعركة بين "جي. بي. مورغان" و"أندرو كارنيجي" في صناعة الصلب بدءاً من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر. كانت شركة كارنيجي، ومقرها بيتسبرغ، هي الأكثر كفاءة في الصناعة. كانت شركة كارنيجي مشهورة بإضعاف المنافسين والعملاء المتعاملين مع زيادة الأسعار في اللحظة الأخيرة. ستوافق شركات الصلب الرائدة بانتظام على الحفاظ على تثبيت الأسعار، ثم ستتصرف كارنيجي خلاف الآخرين. في عام 1898م، أسس مورغان شركة فيديرال ستيل Federal Steel، المنافس الكبير لشركة كارنيغي للصلب، ثم ضغط على كارنيجي للبيع له. في عام 1901م حسم كارنيجي المسألة، وباع شركته إلى مورغان مقابل 300 مليون دولار. قام مورغان بدمج شركة كارنيجي مع ممتلكاته الخاصة لإنشاء شركة الصلب الأمريكية (Josephson, 1962, 416-426) (2).

أنتجت شركة الصلب الأمريكية عند تشكيلها حوالي 65٪ من إنتاج هذه الصناعة، وتمكنت من فرض ممارسات التسعير التعاوني على منافسيها الأصغر المتبقين. وكانت هذه بداية ممارسة المنافسة المشتركة. بعد عام 1900م تحول اتجاه الأسعار على المدى الطويل من الانكماش إلى التضخم، حيث ارتفع مؤشر أسعار الجملة بنسبة 23.9٪ من عام 1900 إلى عام 1915م، وهو العام الأخير قبل أن تبدأ الحرب العالمية الأولى في التأثير على الأسعار الأمريكية (U.S. Bureau of the Census, 1961, 116—117).

(1) يناقش روي Roy (1997, 8, 5, chaps) صعود بنوك الاستثمار والشركات العملاقة في هذه الفترة.

(2) كان كارنيغي، ابن الخائك الأسكتلندي المتطرف، يعاني منذ فترة طويلة من الشكوك حول سعيه عاقداً العزم للثروة. وفي عام 1885م صدم الرأي المستقر من خلال التعبير عن دعم الاشتراكية كمستقبل للمجتمع الصناعي الجديد (Nasaw, 2006, 1, 256). بعد بيع جي. بي. مورغان، تقاعد من الصناعة ليصبح فاعل خير رائد.

بعد حلول عام 1900م بفترة وجيزة، كان "ج. ب. مورغان" وغيره من المصرفيين الرئيسيين، في رأيهم، قد أرسوا الاستقرار والنظام في الصناعة الأمريكية. فقد طردوا العديد من رواد الأعمال الصناعيين الذين كانوا قادرين على المنافسة الشديدة، و نصبوا مرشحين مصرفيين كرؤساء تنفيذيين للشركات العملاقة الجديدة. لقد قاموا بتهميش الرأسماليين المضارين. وكان عصر رأس المال المالي، في إشارة إلى ارتباط وثيق بين المؤسسات المالية والصناعية مع البنوك في المركز، قد بدأ في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

بدأ "جي بي مورغان" العمل كبنك مركزي فعلي للاقتصاد الأمريكي. عندما ضرب الذعر المالي، التفت الجميع إلى مورغان للسيطرة على الأمور. في حادثة شهيرة خلال الذعر المالي في عام 1907م، حبس مورغان كبار المصرفيين في ذلك اليوم في مكتبته الخاصة، والاحتفاظ بها هناك حتى أنهم جميعاً قد وافقوا على المساهمة بأموال تهدف إلى وقف التهافت على سحب الودائع من البنوك.

لقد اكتسبت الفترة 1900-1916م، اسم "العصر التقدمي". من التغيرات التي طرأت على دور الدولة في تلك الفترة، وهي التغيرات التي كانت مدفوعة بالحركات الاجتماعية الجديدة. وفي حين أن بعض المؤرخين يتعاملون مع الحركات الاجتماعية الجديدة في تلك الفترة باعتبارها كياناً واحداً، فإن لها شقين رئيسيين، حركة إصلاحية وحركة اشتراكية⁽²⁾. ثم نشأت الحركة التقدمية، في

(1) اتبع روكفلر مساراً فريداً. فبداية من عمله كرجل أعمال صناعي، حقق احتكار صناعة تكرير النفط لصالح شركته "ستاندرد أويل ترست". في تسعينيات القرن التاسع عشر شكلت ثروة روكفلر الأساس لمجموعة مالية جديدة تتمحور حول سيتي بنك في نيويورك. في عشرينيات القرن العشرين نشأت مجموعة مالية ثانية من ثروة روكفلر، تستند إلى بنك تشيس مانهاتن (Kotz, 1978, 37, 50-51).

(2) يشير دولي (1991، 128) إلى تقدمية واحدة تشمل جميع الفصائل، لكن من المفيد التمييز بين الأهداف والدوائر المختلفة لحركة الإصلاح والحركة الاشتراكية (وأينشتاين، 1968م).

إشارة إلى شق الإصلاح، بعد عام 1900 م مع قاعدة من بين صغار المزارعين، الشركات الصغيرة، والمصلحون الاجتماعيون من الطبقة المتوسطة، فطالبت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين العاديين من عمليات النهب والسلب التي يقوم بها البارونات للصوص.

بعد عام 1900 م نمت حركة اشتراكية أيضًا بسرعة في الولايات المتحدة. حصل الحزب الاشتراكي، الذي تأسس عام 1901 م، على دعم من العمال وصغار المزارعين والمثقفين. حصل المرشح الرئاسي للحزب الاشتراكي، الزعيم العمالي المعروف "يوجين في. ديبس" Eugene V. Debs، على نسبة صغيرة ولكن متزايدة من الأصوات للرئاسة، وصلت إلى 6٪ من الأصوات في عام 1912 م. في ذلك العام كان الاشتراكيون يشغلون 1200 مكتبًا بلديًا، وفي الفترة السابقة - سنوات الحرب العالمية الأولى فاز المرشحون الاشتراكيون بالعمدة في العديد من المدن بما في ذلك ميلووكي ومينيابوليس (Weinstein, 1967, 93—103, 118—115). كان هناك أكثر من مائة صحيفة للحزب الاشتراكي في جميع أنحاء البلاد، وكان أكثرها تأثيرًا: نداء إلى العقل، التي كان عدد نسخها المباع 762000 نسخة في عام 1913 م (Weinstein, 1967, 95—102). لم يدعم الاشتراكيون الإصلاح الاقتصادي، ولكن إعادة بناء جذرية للاقتصاد على أساس الملكية العامة للشركات الكبرى، وذلك بالتعاون ليحل محل المنافسة.

طالب جزء كبير من حركة الإصلاح التقدمية بأن تفكك الحكومة التركيزات الجديدة للقوة الاقتصادية. ودعا الحزب الاشتراكي بدلاً من ذلك إلى تأميم المؤسسات والبنوك الكبرى الجديدة. وكلا الأمرين خلق تهديدات على مصالح الشركات الضخمة الجديدة وأصحاب رأس المال. وكان للحركتين تأثير على كل من الشخصيات السياسية الرئيسية وبعض الرأسماليين البارزين.

أعرب "تيودور روزفلت"، الذي شغل منصب الرئيس في الفترة من عام 1901 إلى عام 1909 م، عن خشيته من الحركة الاشتراكية المتنامية في خطاب عام

1905م، فكتب أن "نمو الحزب الاشتراكي في هذا البلد" كان "أكثر شؤماً من أي حركة شعبية في بعض الأحيان في الماضي" (Weinstein, 1968, 17). فقد بدأ "روزفلت" في التعرف على حركة الإصلاح التقدمية الأقل تهديداً، ولكنه دافع عن سياسة التنظيم الحكومي للشركات الكبرى بدلاً من تقسيمها إلى شركات أصغر حجماً. وفي حين بدأت دعاوى مكافحة الاحتكار أثناء فترة رئاسته بهدف تفكيك بعض الاحتكارات التي نشأت، مثل مؤسسة ستاندرد أويل وشركة التبغ الأمريكية، كان "روزفلت" على علاقة ودية مع شركات كبرى جديدة مثل شركة الولايات المتحدة للصلب، التي لم تسع إلى القضاء على منافسيها⁽¹⁾. وشدد "روزفلت"، مثل الرأسماليين الماليين، على التعاون بدلاً من المنافسة:

من غير المعقول أن نتخلى عن كل ما عمل من أجل تطبيق الفكرة التعاونية في مجال الأعمال وأن نعود إلى عصر المنافسة التي لا ترحم... فالإنسان الذي يصر خطأ على أن كل حق من حقوق الإنسان يعتبر حقاً ثانوياً بالنسبة لأرباحه يجب أن يفسح المجال الآن لمن يؤيد رفاهية الإنسان، الذي يؤكد بحق على أن كل إنسان يحمل خصوصية تخضع إلى الحق العام للمجتمع في تنظيم استخدامها إلى أي درجة تتطلبها المصلحة العامة (Schlesinger, 1963, 61).

أثناء ولاية "روزفلت"، شرعت الحكومة الفيدرالية قوانين جديدة لتنظيم صناعات الغذاء والأدوية في عام 1906م، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني. كما بدأ بعض الرأسماليين الماليين الجدد في دعم دور نشط للحكومة في تنظيم الصناعة. جاء "جورج دبليو بيركنز" George W. Perkins، وهو شريك في

(1) كانت الدعاوى القضائية ضد مؤسسة ستاندرد أويل تراست التي لا تحظى بشعبية كبيرة وشركة التبغ الأمريكية ناجحة، وتم تفكيكها كليهما.

شركة جي بي مورغان وممثل بارز لمصالح مورغان، لدعم الترخيص الحكومي لجميع الشركات بين الولايات، مع وضع معايير فيدرالية للممارسات التجارية والأسعار (Schlesinger, 1963, 60). في شهادة رابعة أمام لجنة في مجلس النواب في عام 1911م، ذكر الرئيس التنفيذي الذي عينته مورغان لشركة الصلب الأمريكية، ألبرت غاري (Elbert Gary)، أنه يريد طريقة للذهاب إلى سلطة حكومية، وقل لهم: "ها هي حقائقنا وأرقامنا... الآن أبلغوننا بما يحق لنا القيام به وما هي الأسعار لدينا الحق في طلب ثمنها" (Weinstein, 1968, 84).

وفي العام نفسه، أشار "سايروس ماكورميك" Cyrus McCormick، رئيس شركة "إنترناشيونال هارفيستر"، إلى الموافقة على تحديد الحكومة لأسعار منتجاته (Weinstein, 1968, 85). ويبدو أن بعض الرأسماليين الماليين الجدد سعوا على الأقل إلى توجيه دور الدولة النشط الناشئ، وهو الدور الذي لم يكن بوسعهم عكس اتجاهه نظرًا لقوة حركة الإصلاح، في اتجاه لن يضر بمصالحهم. ليس من السهل الاستمرار على نظام القيادة المنظمة للأسعار، ويبدو أن الرئيس التنفيذي لشركة الصلب الأميركية كان يقترح أن الحكومة قادرة على المساعدة في الإبقاء على هذا النظام.

تبنى خليفة روزفلت كرئيس في عام 1909م، زميله الجمهوري "ويليام هوارد تافت" William Howard Taft، برنامجاً قوياً لكسر الاحتكار، حيث رفع تسعة وتسعون دعوى لمكافحة الاحتكار في فترة ولايته التي استمرت أربع سنوات كرئيس، بما في ذلك دعوى تدعو إلى تفتيت شركة الصلب الأمريكية (Miller Center, 2013). قاد هذا "روزفلت" إلى الانفصال عنه والترشح للرئاسة على لائحة مرشحي الحزب التقدمي في عام 1912م. فاز المرشح الديمقراطي "وودرو ويلسون" Woodrow Wilson في الانتخابات، وبعد ذلك ابتعد دور الدولة عن مكافحة الاحتكار وفي اتجاه التنظيم. في 1913-1914م جسد قانون لجنة التجارة الفيدرالية وقانون كلايتون لمكافحة الاحتكار حركة سياسة مكافحة الاحتكار بعيداً عن تفكيك الشركات الكبرى ونحو تنظيم

سلوكها لمنع أنواع المنافسة المزعزعة للاستقرار⁽¹⁾. أنشأ قانون الاحتياطي الاتحادي لعام 1913 م الإشراف الحكومي على النظام المصرفي.

لعب الاتحاد المدني الوطني، الذي تأسس في عام 1900 م، دورًا في صياغة الأفكار الجديدة السائدة في هذه الفترة. وهي تشجع فكرة أن كل مجموعة في المجتمع تتحمل مسؤوليات تجاه بعضها البعض. على الرغم من أن لديها عمال وأعضاء في القطاع العام، إلا أنها كانت تهيمن عليها قطاع الأعمال الكبرى. وكان العديد من الشركاء في جيه بي مورجان وشركاه نشطين في المنظمة (Weinstein, 1967, 7—8). وعلى الرغم من أن الاتحاد المدني الوطني يتحدث عن التعاون بين قطاع الأعمال والعمل، إلا أنه لم يأت منه إلا القليل، وأن كبار رجال الأعمال في المنظمة، مثل شركة الصلب الأمريكية، حاربوا ضد النقابات في شركاتهم. لم يكن هناك حل وسط بين رأس المال والعمالة في الرأسمالية المنظمة في هذه الفترة.

دروس من العصر المذهب والعصر التقدمي / رأس المال المالي

هناك ثلاثة دروس مستقاة من التطورات المذكورة أعلاه فيما يتصل باهتمامات هذا الكتاب. أولاً، أدى الهيكل المؤسسي الليبرالي، أو الهيكل الاجتماعي للتراكم، في أواخر القرن التاسع عشر، من ديناميته الداخلية إلى ظهور عناصر مهمة في البنية الاجتماعية المنظمة الجديدة للتراكم بعد عام 1900 م، حيث

(1) تعزز التحول في سياسة مكافحة الاحتكار بعيدًا عن تفكيك الشركات الكبيرة إلى تنظيم سلوكها من أجل تحقيق الاستقرار في رأسمالية الأعمال الكبيرة الجديدة بقرار المحكمة العليا الأمريكية لعام 1920 م الذي رفض الدعوى الحكومية الداعية إلى تفكيك شركة الصلب الأمريكية (Justa U.S. Supreme Court Center, 2013). قضت المحكمة بأنه لا ينبغي تفكيك شركة الصلب الأمريكية لأنها لم تسع إلى الاحتكار من خلال دفع منافسيها إلى خارج الأعمال التجارية أو الاستحواذ عليهم جميعًا. تم تفسير ذلك على أنه قبول قانوني للشركات الكبيرة وحتى المهيمنة طالما أنها تصرفت بطريقة تعاونية تجاه المنافسين بدلًا من محاولة طردهم من الأعمال.

عمل المصرفيون على تنظيم العلاقات الاقتصادية، والحد من دور قوى السوق. أدت المنافسة الحرة في الفترة السابقة إلى التركيز الاقتصادي المتزايد، وأكمل المصرفيون هذه العملية. وقد أدى هذا إلى معدل مرتفع للغاية من التركيز الاقتصادي، والسيطرة المصرفية على الصناعة، والمنافسة المشتركة لكل منها، والتي شكلت جزءاً من الهيكل الاجتماعي المنظم الجديد للتراكم بعد عام 1900 م. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان الحل النهائي للأزمة الهيكلية التي تعيشها الرأسمالية النيوليبرالية المعاصرة، والتي بدأت في عام 2008 م، قد ينطوي على تطورات مماثلة. وقد شهد عصر النيوليبرالية زيادة في التركيز في عدد من القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، كما لوحظ في الفصول السابقة. وسننظر في هذا الاحتمال في الفصل السابع.

ثانياً، كان إدخال التنظيم الحكومي للاقتصاد بعد العام 1900 م مدفوعاً بحركات اجتماعية قوية، كانت قائمة بين عامة الناس، تطالب بالإصلاح أو إعادة بناء المجتمع جذرياً. ومن دون هذه الحركات الاجتماعية، فمن غير المؤكد ما إذا كان كبار رجال الأعمال أو الشخصيات السياسية الرئيسية سيدعمون التحول إلى الرأسمالية المنظمة. وهذا من شأنه أن يؤثر على المسار المحتمل للتغيير الاقتصادي اليوم.

ثالثاً، إن الأدلة التاريخية لا تدعم الادعاء المثير للغضب من قِبل بعض المحللين بأن الأمولة المعاصرة تماثل على نحو مهم علاقة رأس المال المالي التي ظهرت بعد عام 1900 م (Dumenil and Levy, 2004; Arrighi, 1994). ولا يمتد التشابه بين الظاهرتين إلا إلى الدور المهم الذي يلعبه الممولون في الاقتصاد وإثرائهم العظيم. بيد أن الدور الخاص للممولين يختلف اختلافاً كبيراً في الفترتين. فقد شهد عصر رأس المال المالي صعود المصرفيين إلى موقع يتسم بالهيمنة الطويلة الأمد على الشركات غير المالية الفردية الضخمة. فقد سعى المصرفيون إلى تحقيق مصالح طويلة الأجل، بحثاً عن تثبيت استقرار المنافسة لكسب أرباح آمنة طويلة الأجل. كان رأس المال المالي مرتبطاً بدور موسع للدولة.

على النقيض من ذلك، فإن الأمولة في عصر النيوليبرالية، كما عرضنا في الفصول السابقة، تضمنت فصلاً للتمويل عن القطاع غير المالي. وجد الممولون طرقاً لتحقيق أرباح مستقلة عن العلاقات طويلة الأمد مع الشركات غير المالية الكبيرة، ولم يبذلوا أي جهد للسيطرة عليها على المدى الطويل. انخرط الممولون المعاصرون في أنشطة مضاربة بشكل متزايد بل وحتى جشعة، كما رأينا في الفصل الخامس. يبدو كبار المصرفيين اليوم أقرب إلى التجسيد المعاصر لجاي غولد بدلاً من جي. بي. مورغان. هذا يوحي بأن هذه الأرقام كانت جزءاً من المشكلة التي أدت إلى الأزمة الهيكلية الحالية بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل. إذا كان على المصرفيين أن يلعبوا دوراً في بناء هيكل اجتماعي جديد وقابل للتطبيق للتراكم اليوم، فإنه يتعين عليهم تبني نظرة طويلة الأجل مختلفة تماماً عن السلوك المالي السائد حتى الآن في عصر النيوليبرالية.

العشرينيات الصاخبة

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة، حدث تغيير رئيسي آخر في الشكل المؤسسي للرأسمالية الأمريكية. حوالي عام 1920م نشأت فترة جديدة من مؤسسات وأفكار السوق الحرة، التي استمرت حتى أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي. وبدلاً من الأزمة الهيكلية القائمة للهيكل الاجتماعي للتراكم التي تبشّر بالفترة الجديدة من رأسمالية السوق الحرة، لعبت تأثيرات الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة الدور الرئيسي في هذا التحول.

مع دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في أبريل 1917م، اجتاحت البلاد جو من الوطنية الفائقة وعدم التسامح. تم تشويه سمعة ألمانيا، والأشخاص ذوي الأصل الألماني، وتنميطهم بشكل فظ في وسائل الإعلام. وفي هذا الجو، سرعان ما أصيبت الحركة التقدمية بالضمور. تعرض الحزب الاشتراكي الذي عارض بشدة دخول الولايات المتحدة في الحرب لقمع شديد

من خلال مجموعة من القضايا الحكومية وعنف حراس الأمن الخاصين. حكم على زعمائها بالسجن لفترات طويلة بسبب التحدث علناً ضد الحرب ومشروع قانون التجسس الصادر حديثاً في عام 1917م. وصدورت صحفها ودمرت مكاتبها في بعض أنحاء البلاد على يد الغوغاء. في حين نجا الحزب الاشتراكي من القمع في زمن الحرب، إلا أنه تعرض للمزيد من الضعف بعد أن انتهت الحرب إلى نشوء مزاج أكثر عمومية مناهض للأجانب يربط بين التطرف ووضع المهاجرين. في عام 1919-1920م قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بمدهامات أدت إلى الترحيل الجماعي للمتطرفين الأجانب المشتبه بهم⁽¹⁾.

مع قرب اختفاء كل من الحركات الإصلاحية والاشتراكية، انتهت الفترة القصيرة من الرأسمالية المنظمة. وانتخب ثلاثة رؤساء جمهوريين محافظين متعاقبين. تم استبدال دور الدولة الناشط بسياسة عدم التدخل، ولم يبذل أي جهد لفرض تشريعات العصر التقدمي للأعمال أو قوانين مكافحة الاحتكار. كان نظام الاحتياطي الفيدرالي، الذي أنشئ في عام 1913م، سلبياً إلى حد كبير في عشرينيات القرن العشرين. إن أيديولوجية النزعة الفردية الوعرة كانت سبباً في إزاحة الدعوة السابقة إلى التعاون والمسؤولية الاجتماعية.

فقد شهد المصرفيون في نيويورك انحسار سيطرتهم على الاقتصاد بعض الشيء في عشرينيات القرن العشرين. ونشأت مراكز مالية جديدة في شيكاغو وسان فرانسيسكو، ونشأت صناعات رئيسية جديدة خارج سيطرة المصرفيين، مثل صناعة السيارات التي كان رائدها "هنري فورد" Henry Ford المعارض بشراسة لول ستريت (Kotz, 1978, 41—47). فقد ازدهر هوس المضاربة من

(1) بعد الحرب العالمية الأولى، ضعف الحزب الاشتراكي أيضاً بسبب عوامل أخرى، بما في ذلك انقسام في المنظمة حول ما إذا كان سيؤيد النظام البلشفي الجديد في روسيا. ترك العديد من الأعضاء الذين أيّدوا الحكومة الثورية الروسية الحزب الاشتراكي لتشكيل ما أصبح الحزب الشيوعي.

المخططات السريعة الثرية. وتعرضت ممارسة المنافسة المشتركة، وتجنب التخفيضات في الأسعار التي تترتب عليها، لضغوط خاصة بعد عام 1929 م. ثم عاد الانكماش مع انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 14.4٪ في 1920 - 1929 م رغم نمو الاقتصاد خلال هذه الفترة.

كما حدث في بداية عصر النيوليبرالية، فإن إحباط الإضراب لعبت دورًا رئيسيًا في ظهور البنية المؤسسية الليبرالية في عشرينيات القرن العشرين. في سبتمبر 1919 م، بدأ عمال الصلب إضرابًا عبر عدة ولايات، ولكن في الأجواء السياسية المتغيرة سُحِقَ الإضراب، مع تدخل من شرطة الولاية والحرس الوطني في بنسلفانيا، وديلاوير، وإنديانا. ففي الفترة من عام 1920 إلى عام 1925 م انخفضت عضوية النقابات بأكثر من 25٪ من 4.7 إلى 3.5 مليون عضو (Public Purpose, 2013).

على الرغم من أن الكثير من الاقتصاد العالمي أصبح متأثرًا بالكساد بعد منتصف عشرينيات القرن العشرين، فقد نما الاقتصاد الأمريكي بسرعة على مدى العقد بأكمله. من عام 1920 إلى عام 1929 م، ارتفع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP)، وهو مقياس للناتج القومي المستخدم في أوقات سابقة مشابه للناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 4.1٪ سنويًا. نما إنفاق المستهلكين والاستثمار الثابت للأعمال بشكل أسرع، بمعدل 4.6٪ و 5.2٪ سنويًا، على التوالي (تم احتسابها من Gordon, 1974, 24).

في الفصل الرابع، حددنا ثلاث تطورات هامة في عصر النيوليبرالية: اتساع فجوة التفاوت، فقاعات الأصول الضخمة، ومؤسسات المضاربة المالية: كما نشأ كل من الثلاثة عن الهيكل المؤسسي الليبرالي في عشرينيات القرن الماضي.

مع عودة الأعمال إلى الظهور وتراجع النقابات في عشرينيات القرن العشرين، يتوقع المرء نموًا ضئيلاً في الأجور الحقيقية. ومع ذلك، فإن الهجرة إلى

الولايات المتحدة، التي بلغ متوسطها مليون مهاجر سنويًا خلال الفترة 1905-1914 م، قد انخفضت انخفاضًا حادًا بعد صدور تشريع تقييدي للهجرة في عام 1924 م. من عام 1925 إلى عام 1929 م وصل فقط 296,000 مهاجر سنويًا (U.S. Bureau of the Census, 1961, 56). وأدى النمو الاقتصادي السريع إلى جانب الهجرة المحدودة إلى إبقاء معدل البطالة منخفضًا نسبيًا؛ إذ تراوح بين 1.75٪ إلى 5٪ خلال الفترة 1923-1929 م (Romer, 198d, 31). يؤدي ذلك إلى تعزيز قدرة العمال على المساومة على الرغم من غياب التمثيل النقابي. وفي حين أن الأجور الاسمية لعمال الإنتاج في قطاع التصنيع بالكاد تغيرت خلال الفترة 1920-1929 م، فإن انخفاض أسعار المستهلكين تسبب في ارتفاع أجورهم الحقيقية بالساعة إلى 2.0٪ سنويًا. ومع ذلك، ارتفع الإنتاج لكل ساعة في التصنيع بشكل أسرع بكثير، بمعدل سريع ملحوظ بشكل ملحوظ بنسبة 5.5٪ سنويًا (U.S. Bureau of the Census, 1961, 92, 126, 601). كان ذلك عقدًا عندما تم إدخال أساليب خط التجميع على نطاق واسع. هذا يشير إلى أن الدخل كان يتحول من الأجور إلى الأرباح على مدى العقد. وجدت إحدى الدراسات أن نسبة إجمالي الأرباح إلى إجمالي الأجور ارتفعت من 27.3٪ في عام 1923 م إلى 32.8٪ في عام 1929 م (Devine, 1983, 15). ارتفعت حصة الدخل التي حصل عليها أغنى 1٪ من 14.8٪ عام 1920 م إلى 22.4٪ عام 1929 م (Piketty and Saez, 2010). وهكذا، كانت عشرينيات القرن الماضي عقدًا من التفاوت المتزايد. مكتبة .. سُر مَن قرأ

شهدت عشرينيات القرن العشرين أيضًا سلسلة من فقاعات الأصول الكبيرة. في أوائل عشرينيات القرن العشرين ظهرت فقاعة عقارية كبيرة، أشهرها في العقارات السكنية في ولاية فلوريدا، وبعضها تغيرت ملكيتها غالبًا عشر مرات في اليوم. كانت فقاعة العقارات في جميع أنحاء البلاد، مما أثر بشكل خاص على العقارات التجارية في مدينة نيويورك والمدن الرئيسية الأخرى (Historical

.(Collections, Harvard Business School Baker Library, 2013
وارتفعت القيمة التقديرية للمساكن غير الزراعية في الولايات المتحدة بأكثر من
400٪ من عام 1918 م إلى عام 1926 م. وفي ميامي، ارتفعت قيمة رخصة البناء
من 89 000 دولار في يناير 1919 م إلى 8 ملايين دولار في سبتمبر 1925 م
(Goetzmann and Newman, 2010, 2). بدأت فقاعة العقارات في الانكماش
عام 1926 م.

كما هو معروف جيداً، نشأت فقاعة ضخمة جداً في سوق الأوراق المالية
الأميركية بدءاً من منتصف عشرينيات القرن الماضي. فمناذ بداية عام 1925 م إلى
الذروة التي بلغها في سبتمبر 1929 م، ارتفع متوسط سعر سهم داو جونز
الصناعي أكثر من ثلاثة أضعاف، في حين ارتفع إجمالي أرباح عينة من شركات
التصنيع الكبيرة خلال تلك الفترة بنسبة 42٪ فقط (Federal Reserve Bank
of St. Louis, 2013; U.S. Bureau of the Census, 1961, 591). في عام
1928 م تم تداول ما يقرب من مليار سهم في بورصة نيويورك (Gordon,
1974, 34). واعتقد العديد من مستثمري الأسهم أنهم يزدادون ثراءً.

في عشرينيات القرن الماضي، أصبح القطاع المالي مضاربياً بشكل متزايد. تم
تقديم سلسلة من "الابتكارات المالية" التي بدت كأنها آلات سحرية لصنع
الأموال. إحداها كانت الشركة القابضة للمرافق العامة Public Utility
Holding Company، وهي مؤسسة هرمية للغاية مكنت استثمارة صغيراً نسبياً
من التحكم في العديد من مؤسسات الطاقة العامة الكبرى. بحلول عام 1929 م،
سيطرت عشر شركات قابضة عامة كبيرة على حوالي 75٪ من الطاقة الكهربائية
والإضاءة في الولايات المتحدة (Bonbright and Means, 1932, 91). قام
المصرفيون الاستثماريون الذين نظموا هذه الشركات القابضة ببيع الأسهم
والسندات في مختلف مستويات الشركة القابضة للجمهور وتمكنوا من احتكار
أعمال السندات في مرافق الطاقة. كانت هذه المؤسسات بالغة التعقيد، حيث تم

دفع الفوائد على السندات من وحدة واحدة في الشركة القابضة من إيرادات الوحدات الأخرى. وتمثل "الابتكار المالي" الآخر في "صندوق الاستثمار المقفل"، وهو أداة استثمارية قائمة على المضاربة كان رائدها مدير و الاستثمار والمروّجون له الأفراد. فالبنوك الاستثمارية التي ترعى صناديق الاستثمار تستخدمها كمصدر للأموال المقرضة ومكان لبيع الأوراق المالية التي طرحتها (Kotz, 1978, 48) — (49).

كان هناك سبق آخر في عشرينيات القرن العشرين في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري في عصر النيوليبرالية، حيث ابتكرت المؤسسات المالية سندات مدعومة بالعقارات التجارية. وقد أصدرت شركات الرهن العقاري هذه السندات وبيعت من قبل البنوك الاستثمارية. كان من المقرر دفع الفائدة على السندات من إيرادات الإيجار من التطويرات التجارية الجديدة⁽¹⁾. من عام 1921 إلى عام 1925 م ارتفعت السندات المدعومة بالعقارات من 2.5٪ إلى 22.9٪ من جميع إصدارات السندات الأمريكية. وكانت هذه السندات القائمة على المضاربة إلى حد كبير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفقاعة العقارات التجارية في تلك الفترة (Goetzmann and Newman, 2010, 24).

في بادئ الأمر ابتكرت أدوات المضاربة الجديدة بواسطة المضاربون الماليون الأفراد، ولكن حيث أصبحت أرباحهم جلية، لم يكن بوسع كبار المصرفيين مقاومة الانخراط بها. فقد أصبحت مجموعة مورغان المالية تسيطر على أكبر شركتين قابضتين للمنفعة العامة بحلول عام 1929 م. قامت غولدمان ساكس وغيرها من البنوك الاستثمارية الكبرى برعاية صناديق الاستثمار، كذلك فعلت

(1) اختلفت الأوراق المالية المدعومة بالعقارات في عشرينيات القرن العشرين عن الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية في عصر النيوليبرالية، حيث كانت الأولى مدعومة بالدخل الذي تولده عن الملكية العقارية نفسها بدلاً من الفائدة على الرهن العقاري على الملكية العقارية.

البنوك التجارية الرئيسية (Kotz, 1978, 47—48). وأنشأت أكبر البنوك التجارية شركات تابعة للأوراق المالية تمكّنها من الالتحاق بفرص الربح من معاملات المضاربة في الأوراق المالية (Carosso, 1970, 272).

شهدت عشرينات القرن الماضي تراجعاً في رأس المال المالي ونشوء عملية الأمولة. لم يكن دور التمويل في عصر النيوليبرالية مماثلاً للدور الذي لعبه في عشرينيات القرن الماضي، ولكنه يحمل قدرًا أعظم من الشبه بهذا الدور مقارنة بعصر جيه. بي. مورغان ورأس المال المالي في بداية القرن العشرين.

كان التفاوت المتزايد، فقاعات الأصول الضخمة، وسلوك المضاربة المتزايد من جانب المؤسسات المالية، من بين السمات التي ميزت العشرينات الصاخبة⁽¹⁾. بعد أن بدأت فقاعة سوق الأوراق المالية في الانكماش في أكتوبر 1929م، انحدر اقتصاد الولايات المتحدة إلى أزمة الكساد العظيم⁽²⁾. ومع انقضاء الكساد ببطء، انهارت الابتكارات المالية في عشرينيات القرن العشرين. بحلول مارس 1933م كان متوسط مؤشر داو جونز قد هبط إلى 13.8٪ من أعلى مستوياته في سبتمبر 1929م، وفي ذلك الشهر أغلق النظام المصرفي الأمريكي أبوابه.

على الرغم من أوجه التشابه بين العشرينات الهادرة وعصر النيوليبرالية، لم يكن الاقتصاد الأميركي في عام 1929 كما في عام 2008م. كانت الحكومة الفيدرالية صغيرة للغاية في عام 1929م، حيث لم يتجاوز إجمالي إنفاقها 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام (Economic Report of the President, 1967, 213, 284). ولم يكن لدى الحكومة أي خبرة يمكن الاستناد عليها تجاه

(1) قد تفسر هذه التطورات الثلاثة في عشرينيات القرن العشرين النمو الاقتصادي السريع والمستقر نسبيًا في ذلك العقد، بطريقة مماثلة لعصر النيوليبرالية. غير أن هذا المؤلف لم يقم بالبحث اللازم لتحديد ما إذا كان ذلك مدعومًا بالأدلة.

(2) بدأ الاقتصاد في الانكماش في أغسطس 1929م، لكن الانحدار تسارع بعد انكماش سوق الأوراق المالية (Gordon, 1974, 41).

الانكماش، وعلى أية حال فإن القيام بهذا على نحو فعال كان يتطلب زيادة ضخمة في الإنفاق من قاعدتها الصغيرة في عام 1929م، والذي لم يحدث في النهاية إلا بعد دخول البلاد إلى الحرب العالمية الثانية. كما أن التسلسل الزمني للانهيار المالي وتراجع القطاع الحقيقي ذهب في اتجاهين معاكسين في الأزمتين. وبينما تسبب انكماش فقاعة الأصول في الأزمتين، أدى الانحدار الطويل للقطاع الحقيقي في الثلاثينيات إلى انهيار مالي بعد ذلك بعدة سنوات فقط في 1932-1933م، بينما في عام 2008م ظهر انهيار مالي وشيك في بداية الأزمة، على الرغم من أنه تم إنهاؤه عن طريق تدخل الدولة.

في آخر الأمر، تم حل الأزمة الطويلة التي نشأت عن الشكل الليبرالي للرأسمالية في عشرينيات القرن الماضي من خلال بناء الرأسمالية المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان من المرجح أن يحدث تحول مؤسسي مماثل إلى شكل جديد من أشكال الرأسمالية المنظمة في السنوات المقبلة.

دروس التاريخ

اقترح مخططنا الموجز للعصر المذهب، ورأس المال المالي والعصر التقدمي، والعشرينيات الصاخبة - والتحويلات بينها - دروسًا محتملة لنظرتنا في السيناريوهات المحتملة للتغيير الاقتصادي في هذا الوقت. إن الأزمة الحالية ليست الأزمة الأولى بل الثالثة من شكل ليبرالي للرأسمالية في الولايات المتحدة. وتبع كل من الأزمتين السابقتين شكل منظم من الرأسمالية. لعبت الشركات الكبرى دورًا مهمًا في التحول إلى الرأسمالية المنظمة في عام 1900م وأواخر أربعينيات القرن الماضي، حيث خلقت الحركات الاجتماعية الكبيرة سياقًا قاد كبار رجال الأعمال إلى دعم أو الإذعان لدور موسع للدولة. لعبت زيادة التركيز الاقتصادي أيضًا دورًا في الانتقال إلى الفترة الأولى للرأسمالية المنظمة بعد عام

1900م، على الرغم من أنها لم تكن الثانية بعد الحرب العالمية الثانية. لعب المصرفيون الكبار دورًا خاصًا في أولى التحولات إلى الأسهمية المنظمة حوالي عام 1900م، على الرغم من أن المصرفيين لم يلعبوا دورًا خاصًا داخل الشركات الكبرى ككل في حدث صعود الأسهمية المنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أشير في الفصل الثالث. يجب وضع هذه التجارب التاريخية في الحسبان عندما تنتقل إلى النظر في التطورات الاقتصادية المستقبلية المحتملة.

7

المسارات المستقبلية

المحتملة

إن كل أزمة هيكلية سابقة للرأسمالية قبل الأزمة التي بدأت في عام 2008م أدت في نهاية المطاف إلى إعادة هيكلة مؤسسية كبرى. ويصدق هذا على أزمة أواخر القرن التاسع عشر، والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وأزمة سبعينيات القرن العشرين. وفي كل حالة، ظهر في نهاية المطاف هيكل اجتماعي جديد للتراكم من أزمة الشكل السابق للرأسمالية. إن أهمية مفهوم "الأزمة الهيكلية" - وهي أزمة لا يمكن حلها دون إعادة هيكلة مؤسسية كبرى - تستمد الدعم من هذا التاريخ.

ففي فترة من الأزمات التي تؤثر على القوى العالمية الكبرى، مثل أزمة اليوم، لا بد من إعادة الهيكلة القابلة للتطبيق ليس فقط داخل كل دولة على حدة، بل وأيضًا في المؤسسات الاقتصادية العالمية. وهذا من شأنه أن يعقد أي عملية لإعادة الهيكلة قد تنشأ اليوم. وبما أن السلطة السياسية أقيمت على مستوى الدولة في العصر الرأسمالي، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي في الماضي كانت تحت قيادة واحدة أو قلة من الدول القوية، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك العديد من المتطلبات لأي هيكل اجتماعي جديد للتراكم قد ينشأ في الفترة الحالية. سيكون عليه أن يعزز بشكل فعال تحقيق الربح والتوسع الاقتصادي المستقر. للقيام بذلك، يجب أن يضمن الطلب المتزايد على الناتج الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى تعزيز عملية إنتاج مربحة. يجب أن يؤدي إلى استقرار العلاقات الطبقة الرئيسية للأسمالية، ولا سيما العلاقة بين رأس المال والعمل. يجب أن يتضمن مجموعة متماسكة ومقنعة من الأفكار لتوفير الغراء الذي يحمل هيكلًا اجتماعيًا للتراكم ككل ويمنحه الاستقرار المطلوب لتعزيز الربحية والتوسع المستقر لفترة طويلة من الزمن.

استخلص الفصل السادس عدة دروس من تاريخ الولايات المتحدة حول التحولات المؤسسية السابقة التي تلت الهيكل الاجتماعي الليبرالي للتراكم. وفي كلتا الحالتين السابقتين - التحولات بعد العصر المذهب وبعد العشرينيات الصاخبة - كان الانتقال التالي إلى شكل منظم من الرأسمالية، مع قيام الشركات الكبرى بدور قيادي. وفي كلتا الحالتين، حفزت الحركات الاجتماعية الإصلاحية والراديكالية التحول إلى الرأسمالية المنظمة. في المرحلة الانتقالية التي أعقبت العصر المذهب، لعبت زيادة التركيز الاقتصادي دورًا مهمًا، كما فعل المصرفيون

لتأكيد السلطة، على الرغم من أن أيًا من هذه التطورات لم يكن عاملاً في المرحلة الانتقالية الثانية بعد العشرينات الصاخبة.

سنأخذ بعين الاعتبار أربع اتجاهات مستقبلية محتملة للتغيير - أو غياب التغيير - في الشكل المؤسسي للاقتصاد. الأول هو استمرار الشكل النيوليبرالي للرأسمالية، ربما مع بعض التعديلات عليه. والثاني هو ظهور شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة حيث تعمل الأعمال وحدها على تنظيم الاقتصاد، من خلال مزيج من مؤسسات الدولة والمؤسسات غير التابعة للدولة. والثالث هو شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة القائمة على الحلول الوسط بين رأس المال-العمل. الرابع هو استبدال الرأسمالية بنظام اشتراكي بديل. من بين البدائل الأربعة، سيحافظ البديلان الأول والثاني على العلاقة بين رأس المال والعمل مع الهيمنة الرأسمالية الكاملة على العمالة، والثالث يتم تعريفه وفقاً لعلاقة التسوية بين رأس المال والعمالة، والرابع سوف يتجاوز الاقتصاد الذي يتمحور حول علاقة رأس المال - العمالة كما هي موجودة في النظام الرأسمالي.

مكتبة

t.me/soramnqraa

مستقبل نيوليبرالي

في وقت كتابة هذه السطور كانت النيوليبرالية قد نجت من الأزمة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الفترة الوجيزة من السياسات التدخلية بالغة الشدة في أوج الأزمة المالية وأزمة القطاع الحقيقي التي بدت مناقضة للنظريات النيوليبرالية والوصفات السياسية والضوابط الحكومية الجديدة المتواضعة فيما يتصل بالقطاع المالي. وكما هو مبين في الفصل الخامس، استمر التفاوت المتزايد في الولايات المتحدة، وواصلت البنوك إيجاد السبل لتحقيق الأرباح من أنشطة المضاربة. وقد انتعش معدل الربح إلى حد كبير اعتباراً من عام 2011م، كما بين الشكل 5. 16. غير أنه لم تنشأ فقاعة أصول كبيرة جديدة، وليس من المرجح أن تنشأ هذه الفقاعة. فقد انخفضت ديون الأسر بدلاً من ارتفاعها. مع الافتقار إلى فقاعة الأصول الكبيرة وما يرتبط بها من إنفاق استهلاكي تُغذيهِ الديون، لا

تستطيع الرأسمالية النيوليبرالية أن تعزز التوسع الاقتصادي المستقر. وظل تراكم رأس المال متأثراً بالكساد حتى عام 2012م، كما أظهر الشكل 17.5. وإذا ظل الهيكل الاجتماعي النيوليبرالي للتراكم قائماً، فإنه يعد بمستقبل من الركود وعدم الاستقرار.

وبرغم ذلك، لا يمكن للمرء أن يستبعد إمكانية عدم حدوث إعادة هيكلة مؤسسية كبرى في أي وقت قريب. ويرى الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم أنه في الأزمات الهيكلية يوجد ميل قوي إلى نشوء هيكل اجتماعي جديد من التراكم في نهاية المطاف، ولكنه مجرد ميل. ولا يمكن استبعاد إمكانية استمرار الأزمة لفترة طويلة جداً، أو حتى إلى أجل غير مسمى. ومن شأن النتيجة أن تتسبب في انحدار اقتصادي طويل الأمد، ولكن هذا حدث في التاريخ من وقت لآخر. فقد غرقت اليابان، التي بدت كأنها تحتل الاقتصاد العالمي في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، في أزمة اقتصادية حادة في عام 1989م، ولكن على الرغم من كثرة الأحاديث عن الحاجة إلى تغييرات كبرى، تغير القليل في الواقع بعد ما يقرب من خمسة وعشرين عاماً من الركود.

إن استمرار الرأسمالية النيوليبرالية، التي تفتقر إلى قدرتها السابقة على تحقيق التوسع الاقتصادي المستقر، من شأنه أن يطيل في إضعاف الظروف المعيشية وظروف العمل لدى الأغلبية. فالزعم بأن "لا بديل" سوف يتقلص، ومن المرجح أن يتبع ذلك العديد من أشكال التطرف وعدم الاستقرار السياسي. وفي حين قد تتمتع الشركات بأرباح مرتفعة ويواصل الرؤساء التنفيذيون لها اكتساب ثروات هائلة، كان للمرء أن يتوقع أن ينشأ تحول نحو دعم التغيير الاقتصادي في نهاية المطاف حتى من داخل الشركات الكبرى.

بالنظر إلى المشهد الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة اليوم، لا يكتشف المرء بدايات أي تغيير كبير وشيك. ومع ذلك، من الصعب عادةً توقع، أو حتى تخيل، انفصلاً جذرياً عن المؤسسات السابقة مقدماً. برغم كل ذلك،

تكون المؤسسات فعالة جزئياً بفضل قدرتها على خلق الاعتقاد بأنها دائمة. ومع ذلك تحدث فواصل جذرية. في تسعينيات القرن التاسع عشر، عندما قام البارونات اللصوص بسرقة الشركات الصغيرة والعمل خارج أي تنظيم حكومي، لم يكن بوسع المرء أن يتنبأ بالتغيرات الكبيرة التي ستظهر للعيان في الولايات المتحدة بعد عام 1900 م. ففي عام 1932 م لم يكن بوسع المرء أن يتوقع التحولات الملحوظة في الدولة والعلاقة بين رأس المال والعمل التي ستبدأ في التطور بعد بضع سنوات.

إذا نشأ هيكل مؤسسي جديد في الأسهمية في السنوات المقبلة، يمكننا أن نتوقع منه أن يتخذ شكل نوع من الأسهمية المنظمة. يُظهر التاريخ نمطاً من الشكل المنظم للأسهمية الناشئ عن أزمة ليبرالية. مع الأخذ بالاعتبار قلة عدد الحالات، يمكن أن يكون ذلك مصادفة. ومع ذلك، هناك أسباب لماذا لوحظ مثل هذا النمط. كان الشكلين الليبراليين الأخيرين من الأسهمية، في عشرينيات القرن العشرين وبعد عام 1980 م، سبباً في آخر الأمر إلى نوع كبير من الأزمة الهيكلية، بما في ذلك أزمة مالية، في حين أن الشكل الليبرالي الأول للأسهمية في العصر المذهب شهد حالات كساد وأزمات مالية حادة متكررة. وتورط ارتفاع مستوى عدم المساواة والقطاع المالي المضارب خلال فترة ليبرالية في أزمته الهيكلية، التي تقود في نهاية المطاف البحث عن حل للمؤسسات التي من شأنها معالجة تلك التطورات⁽¹⁾. إن المستوى المرتفع من التفاوت والقطاع المالي المضارب خلال الفترة الليبرالية متورطان في أزمته الهيكلية، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى البحث عن حل تجاه المؤسسات التي من شأنها معالجة هذه التطورات. إن دور الدولة النشط هو وسيلة للحد من التفاوت، ويمكنه أيضاً حل مشكلة الطلب بخلاف طريق فقاعات الأصول التي يصعب حلها. يبدو أن تدخل الدولة، أو

(1) قدمت هذه الحجة منذ فترة طويلة في عمل شهير من قبل Polanyi (1944). وبالمثل،

هناك حجة مفادها أن أزمة الشكل المنظم من الأسهمية يميل إلى أن يؤدي إلى هيكل

اجتماعي ليبرالي من التراكم.

السيطرة الاحتكارية من قبل مجموعة صغيرة من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة القوية (كما هو الحال في رأس المال المالي)، هي الطرق الوحيدة للسيطرة على سلوك المضاربة من قبل القطاع المالي. تصبح التكاليف المرتفعة التي يتحملها المجتمع بحثًا عن الربح غير المقيد واضحة بعد فترة طويلة من المؤسسات الليبرالية، والتي تعمل على بناء الدعم للمؤسسات التي يمكنها تقييد سلوك السوق.

من ثم، فإن الأدلة التاريخية والاعتبارات النظرية تشير إلى احتمال قوي لظهور إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تقيّد السوق باعتبارها هيئة تنظيمية للنشاط الاقتصادي. ولكن هناك العديد من الأشكال المختلفة التي قد يتخذها هذا التغيير الاقتصادي. سيجيء اثنان منها بفترة جديدة من الرأسمالية المنظمة، في حين يذهب الثالث إلى ما هو أبعد من الرأسمالية.

الرأسمالية المنظمة للأعمال

إن الحركات العمالية والمدنية ضعيفة في الولايات المتحدة في الوقت الحالي. لدى الشركات الكبرى وحلفائها قدر عظيم من النفوذ في السياسة وفي تشكيل الرأي العام. وإذا تطور شكل جديد من أشكال الرأسمالية المنظمة في ظل هذه الظروف، فمن المرجح أن يكون ذلك الشكل هو الذي يديم هيمنة الأعمال على العمالة ولكن مع تغييرات مؤسسية مصممة للسيطرة على السوق بطرق مختلفة. ونشير إلى هذا باعتباره الرأسمالية المنظمة للأعمال.

عادةً ما يسبق التغيير المؤسسي الرئيسي ظهور أفكار مؤثرة حديثًا تدعم التغيير. في الآونة الأخيرة حافظت الأفكار النيوليبرالية على سيطرتها. وفي فترة التقشف منذ عام 2009م، ظهرت مواقف أكثر تطرفًا في مجال السياسة النيوليبرالية. تبنى عدد كبير من النواب الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي موقفًا جريئًا مناهضًا للحكومة، فيما يتعلق بأقصى تخفيض ممكن للضرائب والإنفاق العام باعتباره الهدف الأعلى للسياسة والتهديد بإجبار الحكومة

الفيدرالية على الإفلاس من خلال رفض زيادة سقف الديون⁽¹⁾. بل إن بعض المرشحين لمنصب فيدرالي طالبوا بإلغاء دائرة الإيرادات الداخلية⁽²⁾.

ومع ذلك، ظهرت مؤخرًا إعادة النظر في الأفكار الجديدة في كتابات بعض المحللين المحافظين المعروفين. في عمق الأزمة المالية في ديسمبر 2008م، كتب ويليام كريستول William Kristol، رمز الفكر المحافظ في الولايات المتحدة، عمود رأي لافت للنظر في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "الصغيرة ليست جميلة" (Kristol, 2008). جادل بأن "المحافظين يجب أن يفكروا مرتين قبل الانطلاق إلى المعركة... تحت شعار "حكومة صغيرة محافظة"، مضيفاً حجة حتمية بالقول إن "الشعب يعرف أن الحكومة لن تتقلص كثيرًا بغض النظر عمن في السلطة". بعد إشارة الموافقة على فائدة الرعاية الطبية التي قدمها الرئيس "جورج دبليو بوش"، أعلن عن رأيه بتأييد زيادة الإنفاق العام ولكن على البنية التحتية العسكرية بدلاً من المدنية. واختتم بتشبيه الحكومة الصغيرة المحافظة بهجوم اللواء الخفيف؛ وهو رمز للعمل الكارثي الطائش القائم على التقاليد بدلاً من العقل.

في عام 2012م عرض "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama، وهو رمز محافظ آخر، نموذجًا للتيار المحافظ القائم على "تجديد تقليد ألكسندر هاميلتون Alexander Hamilton وثيرودور روزفلت Theodore Roosevelt الذي يرى ضرورة وجود دولة قوية ولو محدودة والتي تستخدم سلطة الدولة لأغراض النهضة الوطنية" (Fukuyama, 2012). وقد أرجع انعدام الثقة في

(1) لم تدعم جماعات الأعمال الكبرى هذا الموقف المتطرف المناهض للدولة، بدلاً من ممارسة الضغوط ضدها في إطار الضغوط التي يمارسها الكونغرس في بعض الحالات.

(2) تم التعبير بصورة متساوية عن مواقف متطرفة مناهضة للدولة في إدارة ريغان الأولى، قبل التحول إلى النيوليبرالية الأكثر اعتدالاً. ربما تكون الأفكار النيوليبرالية في أشد صورها استفزازًا عندما تحقق السيطرة أولاً ومرة أخرى عندما يشعر زعماءها بأن سيطرتهم قد تقلت من أيديهم.

الدولة إلى اليسار السياسي وإلى اليمين، مندّدًا باليمين المعاصر لأنه أخذ الأمر إلى "أقصى حد منافع للعقل، ساعيًا إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء... إلى ما قبل العصر التقدمي في منطف القرن العشرين". وأوصى المحافظين المعاصرين "بتجاوز نفورهم الأيديولوجي للدولة" ودعم استثمارات الدولة في القوة العسكرية و"إعادة بناء الاقتصاد كشرط مسبق لإعادة تأكيد القوة العسكرية على الأمد البعيد". ومن الجدير بالذكر أن "ألكسندر هاملتون" معروف بتأييده لحكومة مركزية قوية ضد المعارضة الجيفرسونية، بعد الثورة الأميركية، في حين كان "ثيودور روزفلت" مهندس الموجة الأولى من الرأسمالية المنظمة بعد عام 1900م، كما رأينا في الفصل السادس.

في أبريل 2013م، أفادت التقارير بأن منظمة رئيسية للدفاع عن المحافظين، هي اتحاد المحافظين الأمريكيين، قد شكلت شراكة مع جماعات الضغط التجارية لمعارضة خفض الإنفاق العسكري والإنفاق على البنية التحتية. وكان لتلك المنظمة سجل سابق في الكفاح من أجل خفض الإنفاق الحكومي والدعوة إلى الحد من حجم الحكومة⁽¹⁾.

إن الإشارات الإيجابية التي وردت إلى "ثيودور روزفلت" من قبَل "كريستول" و"فوكوياما" تبدو مفهومة بالنسبة للمفكرين المؤيدين للأعمال؛ نظرًا لأن الأعمال لعبت دورًا نشطًا في تحويل السياسة الحكومية في ذلك العصر وانتهى الحال بروزفلت إلى تأييد الشركات الكبرى "المسؤولة"، ومعارضة حلها من خلال مكافحة الاحتكار. تضمنت إصلاحات العصر التقدمي القليل في طريق برامج حقوق العمال أو برامج الرعاية الاجتماعية. وفي ضوء الدور الرئيسي الذي لعبه الرأسماليون المليون في ذلك العصر، فضلًا عن غياب أي تغيير كبير في علاقات العمالة أو أي برامج كبرى للرعاية الاجتماعية، يمكن للمرء أن يعتبر

(1) *New York Times*, April 6, 2013, A12.

الهيكل الاجتماعي للتراكم في العصر التقدمي سابقة لشكل الرأسمالية المنظمة للأعمال⁽¹⁾.

كانت هناك أمثلة أخرى على الرأسمالية المنظمة التي تضمنت القليل من النفوذ للعمل، في حالة نماذج الدولة التنموية. قدمت اليابان بدءاً من سبعينيات القرن التاسع عشر وكوريا الجنوبية من خمسينيات القرن العشرين نموذج الدولة التنموية لبناء الرأسمالية بسرعة، وهو ما استلزم توجيه الدولة للاقتصاد. في اليابان، تم بناء هذا النموذج في البداية من قبل قسم من الطبقة الحاكمة الإقطاعية القديمة، وبعد ذلك كانت مجموعة من البيروقراطيين الحكوميين هي المسؤولة. في كوريا الجنوبية نظم الجيش دولة تنموية مماثلة. كان كلاهما فعالاً اقتصادياً إلى حد بعيد، مما أدى إلى تقدم اقتصادي سريع. ظلت العمال خاضعين، على الرغم من أنه لا يمكن القول إن طبقة الأعمال كانت تسيطر على الدولة، بل كانت تابعة للدولة. ومع ذلك، في دولة تنموية لم تكن طبقة الأعمال متطورة بشكل جيد في البداية، وهي حالة مختلفة تمامًا عن حالة الدولة الرأسمالية المتقدمة.

يسرد الجدول 7-1 الأفكار والمؤسسات السائدة لشكل افتراضي معاصر من الرأسمالية المنظمة للأعمال في الولايات المتحدة. سوف يستمر سوق العمل في شكله الحالي، وسوف تظل العلاقة بين رأس المال-القوى العاملة تتسم بهيمنة رأسمالية شاملة على العمالة. لن يخضع التفاعل مع الاقتصاد العالمي لتغيير كبير. غير أن دور الحكومة سيتغير، وكذلك المؤسسات الرئيسية في قطاع الشركات والأفكار السائدة. وتتمثل الاختلافات الرئيسية عن الرأسمالية النيوليبرالية في دور الحكومة في تنظيم القطاع المالي للتغلب على عدم الاستقرار المالي وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الإنتاجية؛ توسيع نطاق الاستثمار العام في البنية التحتية العسكرية والمدنية، تشجيع الابتكار، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام

(1) كما رأينا في الفصل السادس، افتتح العصر التقدمي والأعمال الكبرى في وضع دفاعي. لم تكتسب الأعمال الكبرى القدرة على توجيه دور الدولة في الاقتصاد بطرق ملائمة لمصالحها إلا بالتدرج.

والخاص. سيتخذ قطاع الشركات شكلاً مماثلاً لشكل الأسهمية المنظمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الجدول 7.1. أفكار ومؤسسات الأسهمية المنظمة للأعمال

1. هيمنة أفكار القومية ومسؤولية الأفراد والمنظمات تجاه المجتمع والدولة.
2. الاقتصاد العالمي:
 - (أ) السعي لاتفاقيات التجارة الحرة.
 - (ب) السعي للسيطرة على الموارد الطبيعية حول العالم.
 - (ج) الحفاظ على التفوق العسكري.
3. دور الحكومة في الاقتصاد:
 - (أ) توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
 - (ب) التنظيم الحكومي للقطاع المالي.
 - (ج) الاستثمار الحكومي في البنية التحتية العسكرية والمدنية.
 - (د) تشجيع الابتكار لتحقيق التفوق الوطني.
 - (هـ) ضرائب منخفضة على الأعمال.
 - (و) برامج اجتماعية محدودة.
 - (ز) تنظيم اجتماعي محدود على أساس تحليل التكلفة والفائدة.
 - (ح) التطبيق المحدود لقوانين مكافحة الاحتكار.
4. علاقة رأس المال بالعمل:
 - (أ) زيادة تهميش المساومة الجماعية، ربما مع رابطات الموظفين التي يهيمن عليها أصحاب العمل.
 - (ب) مزيد من عارضة الوظائف قطاع الشركات.
5. قطاع الشركات:
 - (أ) عودة المنافسة المشتركة.
 - (ب) تحول أهداف الشركة نحو الأداء على المدى الطويل.
 - (ج) العودة إلى المبادئ البيروقراطية داخل الشركات.
 - (د) تعود المؤسسات المالية للتركيز على توفير التمويل للأعمال غير المالية.

إن الأفكار السائدة التي يمكن أن تصمد مع هذا الهيكل الاجتماعي المتراكم هي تلك التي تقوم على القومية والمسؤولية الفردية. تبرر مثل هذه الأفكار دوراً أقوى للدولة. كما أنها تقدم للناس العاديين شعوراً بأنهم جزء من كيان قوي، مما يسهل قبول الأغلبية في مواجهة الفوائد المادية المحدودة لهم.

مثل هذه المجموعة من المؤسسات ليست متأسكة فحسب بل من الممكن أيضاً أن تعزز الربحية والتوسع الاقتصادي المستقر على مدى فترة طويلة من الزمن. ورغم أن هيمنة أرباب العمل على العمالة من شأنها أن تحقق أرباحاً متزايدة، فإن الإنفاق المتزايد من جانب الدولة من شأنه أن يحل مشكلة الطلب التي كانت ستظهر للعيان لولا ذلك بسبب التفاوت المتنامي. ومن شأن تنظيم التمويل أن يعزز النجاح الوطني في الصراع التنافسي العالمي فضلاً عن الاستقرار المالي.

إحدى الاعتراضات المحتملة على جدوى هذا الهيكل الاجتماعي التراكمي ارتفاع مستوى الدين العام في الولايات المتحدة. وقد يزعم أحد أنصار التقشف أن مثل هذا النموذج من شأنه أن يفلس الأمة. بيد أن المثال الوارد في الفصل الخامس من تجربة الديون في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، عندما تقلص الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد بسبب النمو الاقتصادي، يبين ضعف ذلك الاعتراض (انظر الشكل 5-15). وإذا نجح مثل هذا النظام في تحقيق نمو اقتصادي سريع نسبياً، فإن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي، الذي خفف منه الإنفاق المحدود على الرعاية الاجتماعية، سوف يكون متفقاً مع نسبة الدين العام المستقرة أو حتى المنخفضة.

قد يأتي شكل الأسهمية المنظمة للأعمال التجارية في أي من المتغيرين. سوف تشدد نسخة الجناح اليميني على بناء المؤسسة العسكرية، والسياسة الخارجية العدوانية، والسياسة القمعية في التعامل مع المعارضين. النسخة الوسطية سوف تركز على بناء البنية التحتية المدنية، والسياسة الخارجية التي عملت من خلال

التحالفات الدولية، والمزيد من الاحترام للحريات المدنية⁽¹⁾.

لن يكون أي من متغيري هذا الشكل من الرأسمالية مرضياً للناس العاملين، الذين سيعاني معظمهم من ركود أو انخفاض مستويات المعيشة. قد تؤدي نسخة الجناح اليميني إلى قمع كبير. سيكون هناك تهديد خطير من حرب إقليمية أو عالمية ناشئة من أيديولوجية القومية والسعي إلى الهيمنة الاقتصادية في العالم.

ليس من الواضح كيف قد ينشأ مثل هذا الشكل من أشكال الرأسمالية من الظروف الحالية. إن الدور النشط الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من المحتمل أن يشكل خطراً كامناً في عالم الأعمال؛ وذلك لأن سلطة الدولة قد تستخدم في النهاية للسعي نحو الأهداف التي لا تفضلها الشركات. ومن هنا فإن بناء مثل هذا النموذج يعد مشروعاً معقداً وصعباً.

دائمًا ما وجدت الشركات الأمريكية الكبرى صعوبة في التنظيم لتنفيذ برنامج مشترك. تميل المؤسسات الأساسية للرأسمالية في كل مجتمع رأسمالي إلى تحريض الرأسماليين على بعضهم البعض، وتمثل المصالح المتضاربة لمختلف قطاعات الأعمال عقبة أمام ظهور شكل للرأسمالية المنظمة للأعمال. قد تسهل الزيادة السريعة في التركيز في بعض الصناعات في الفترة الأخيرة تطوير مثل هذا الهيكل الاجتماعي للتراكم. كما ذكر أعلاه، أصبحت الصناعة البنكية شديدة التركيز. لعل ذلك سيؤدي إلى ظهور قادة ماليين أكثر شبهاً بـ "جي بي مورغان" من ورثة تقاليد "جاي غولد" الذين سيطروا على القطاع المالي في الآونة الأخيرة.

لعل العقبة الأكبر التي تحول دون ظهور هذا الشكل أو أي شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة هي ضعف الحركات الاجتماعية في الوقت الحالي. ومن المفارقات أنه قد لا يكون هناك سبيل حتى إلى شكل مختلف من أشكال الرأسمالية

(1) في بعض البلدان الأوروبية، يوحى صعود الحركات والأحزاب السياسية الفاشية الجديدة في الآونة الأخيرة بظهور شكل من أشكال القمع الشديد والقومية المتطرفة للرأسمالية المنظمة للأعمال.

المنظمة التي تسيطر عليها الشركات في الولايات المتحدة ما لم تدرك طبقة الأعمال وجود تهديد لمصالحها في الأمد البعيد قادم من حركة شعبية، إما إصلاحية أو راديكالية. وبصراحة شديدة فإن الرأسماليين ليسوا بارعين في إدارة الرأسمالية على الأمد البعيد، ما لم يتم دفعهم إلى القيام بذلك من خلال تهديد ملموس لمصالحهم الجوهرية.

الرأسمالية الاجتماعية الديمقراطية

دافعت القيادات العمالية والشخصيات السياسية البارزة من يسار الوسط عن العودة إلى ما يشبه الرأسمالية المنظمة التي سادت في الولايات المتحدة في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. أيد بعض الاقتصاديين الكينيزيين مثل هذا التحول (Palley, 2012). وإذا انتعشت الحركة العمالية وتوسعت في السنوات القادمة، فقد يكون هذا اتجاهًا محتملاً للتغيير الاقتصادي. نحن نستخدم مصطلح "الديمقراطية الاجتماعية" هنا للإشارة إلى شكل منظم للرأسمالية تلعب فيه التسوية بين رأس المال والعمل دورًا مركزيًا⁽¹⁾.

كما رأينا في الفصل الثالث، ظهر نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية للرأسمالية المنظمة القائم على التسوية بين العمل - رأس المال في سياق حركة عمالية قوية ومناضلة، فضلًا عن التهديد الذي تفرضه حركات اشتراكية هامة في مختلف أنحاء العالم. لقد أدت هذه التطورات، جنبًا إلى جنب مع الخوف من حدوث كساد كبير آخر، إلى دفع كبار رجال الأعمال إلى التسوية مع العمالة ودعم

(1) يشير المعنى الأضيق للديمقراطية الاجتماعية إلى دولة الرفاهية السخية للغاية التي تأسست في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية تحت قيادة الأحزاب السياسية الديمقراطية الاجتماعية القائمة على العمل. هذا الشكل من أشكال الرأسمالية المنظمة مغاير في بعض الأحيان للرأسمالية المنظمة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يكن هناك أي حزب ديمقراطي اجتماعي قائم على العمل وكانت دولة الرفاهية أكثر محدودية، برغم التوصل إلى تسوية بشأن رأس المال والعمالة.

الرأسمالية المنظمة في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين. لم تبدأ الزيادة العالمية السريعة في ثلاثينيات القرن العشرين حتى حوالي عام 1934-1935م، الذي كان بعد خمس أو ست سنوات من اندلاع أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين. إن الاستجابة الفورية من جانب العاملين إزاء الانهيار الاقتصادي الكبير تتلخص في محاولة الصمود كأفراد أو عائلات. بعد فترة من الأزمة فقط تتحول الاستجابة إلى العمل الجماعي. ومن المحتمل أن تحدث ولادة جديدة لنشاطية العمال في هذه الأزمة، وهي الاستجابة التي ظهرت بالفعل في اليونان وإسبانيا وبعض البلدان الأخرى. وفي الولايات المتحدة، حدثت انفجارات من النضال العمالي، بما في ذلك احتلال مبنى الكابيتول في ولاية ويسكنسن في عام 2012م في مواجهة بين النقابات وحاكم مناهض للنقابات، والإضرابات قصيرة الأمد غير المسبوقة على مستوى البلاد في سلاسل مطاعم الوجبات السريعة الكبرى في عام 2013م.

يعرض الجدول 7-2 الأفكار والمؤسسات السائدة لشكل ديمقراطي اجتماعي جديد افتراضي للرأسمالية. توجد فيه فقط اختلافات بسيطة عن الجدول 3-1 الذي يبين أفكار ومؤسسات الرأسمالية المنظمة السابقة. وتتمثل الاختلافات الرئيسية في التعديلات في قانون الملكية الفكرية (3 د)، والاستثمار العام في التكنولوجيات الصديقة للبيئة (3 و)، وتقوية حقوق العمال لتأسيس النقابات (4 أ). ونحن نعلم من التاريخ أن مثل هذه المجموعة من الأفكار والمؤسسات تمكنت من تعزيز فترة طويلة من الربح المرتفع والتوسع الاقتصادي السريع بعد الحرب العالمية الثانية. يمكن أن يؤدي رفع الحد الأدنى للأجور وتقوية حماية حق العمال في تنظيم النقابات والانضمام إليها كما هو مبين في الجدول 7-2، إلى جانب الشروط الأخرى الواردة في القائمة، إلى ارتفاع الأجور والأرباح بمعدلات مماثلة. وهذا من شأنه أن يساعد في حل مشكلة الطلب المتمثلة في التوسع الاقتصادي الطويل الأمد في حين يسمح للأرباح بالارتفاع. وإذا أدى هذا النظام إلى ارتفاع معدل استخدام الطاقة، فإن ذلك سيسهم أيضًا في

تحقيق معدل ربح مرتفع. إن تسوية رأس المال والعمالة، مع السياسة المالية والنقدية المعاكسة للدورة الاقتصادية، يمكن أن تخلق الاستقرار والقدرة على التنبؤ الملائم لتنفيذ الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل. كما أن الإنفاق العام على البنية التحتية والتكنولوجيات الجديدة يعزز النمو الاقتصادي.

إن شكل ديمقراطي اجتماعي من الرأسمالية سوف يكون ملائماً أكثر بالنسبة للأغلبية مقارنةً بأي من شكل الرأسمالية النيوليبرالية أو المنظمة للأعمال. إنه يحمل الوعد بخفض التفاوت بين الناس، ورفع مستويات المعيشة، وتوفير قدر أعظم من الأمن الاقتصادي للأغلبية. يزعم بعض المحللين أنه على الرغم من أن مثل هذا الشكل من أشكال الرأسمالية المنظمة كان عملياً قبل عقود من الزمان، إلا أنه لم يعد قابلاً للتطبيق اليوم بسبب التغيرات التي لا رجعة فيها التي طرأت على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن الشكل الذي اتخذته العولمة في عصر النيوليبرالية لا يعد غير قابل للتغيير. وكما ذكر في الفصل الثاني، يبين التاريخ أن الاتجاه القوي نحو التكامل الاقتصادي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى قد انعكس في الفترة من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك ظهرت عملية عولمة أكثر سيطرة في ظل نظام بريتون وودز. إذا ما انعكست العولمة غير المنظمة مرة من قبل، فقد تكون كذلك مرة أخرى. ومن الممكن افتراضاً إنشاء نظام عالمي جديد تكون فيه التجارة منظمة إلى حد ما، مع فرض ضوابط قوية على تحركات رأس المال المالية المزعزعة الاستقرار. وإذا كان رأس المال حراً بالكامل في التنقل حول العالم، فإن النتيجة تتلخص في اللعب بين العمال في كل دولة وبين بعضهم البعض في سباق نحو القاع. فالشكل الديمقراطي الاجتماعي الجديد للرأسمالية، كما هو مقترح في الجدول 7-2، لا يمكن أن يعمل بدون اتفاق بين القوى العالمية الكبرى على بناء هيكل عالمي جديد مناسب لهذا النظام. ولن يكون التوصل إلى مثل هذا الاتفاق سهلاً، وهو ما يمثل عقبة كبيرة، وإن لم تكن لا تقهر، أمام ظهور مثل هذا النظام.

1. عودة سيطرة الأفكار والنظريات الكينزية.
2. الاقتصاد العالمي:
 - (أ) التحول إلى الاتفاقيات التجارية المنظمة.
 - (ب) عوائق حرية حركة رأس المال المالي.
 - (ج) نهج متعدد الجنسيات للوصول إلى الموارد العالمية.
3. دور الحكومة في الاقتصاد:
 - (أ) عودة السياسات المالية والنقدية الكينزية التي تهدف إلى انخفاض معدل البطالة ومعدل التضخم المقبول.
 - (ب) إعادة تنظيم القطاع المالي.
 - (ج) تعزيز التنظيم الاجتماعي: البيئة والصحة والسلامة المهنية وسلامة المنتجات الاستهلاكية.
 - (د) العودة إلى الإيفاد القوي لمكافحة الاحتكار إلى جانب قوانين الملكية الفكرية المنقحة، للحد من قوة الاحتكار في المنتجات الفكرية وكذلك في المنتجات الأخرى.
 - (هـ) التوسع في توفير السلع والخدمات العامة بما في ذلك البنية التحتية والتعليم.
 - (و) الاستثمار العام في التقنيات الجديدة بما في ذلك التقنيات الخضراء.
 - (ز) دولة الرفاهية الموسعة بما في ذلك الحد الأدنى للأجور.
 - (ح) العودة إلى نظام ضريبة الدخل التصاعدي علاقة رأس المال بالعمل.
4. علاقة رأس المال والعمل:
 - (أ) العودة إلى المساومة الجماعية بين الشركات والنقابات التي يقرها تعزيز حقوق العمال في التنظيم.
 - (ب) نسبة متزايدة من الوظائف المستقرة طويلة الأجل قطاع الشركات.
5. قطاع الشركات:
 - (أ) عودة المنافسة المشتركة.
 - (ب) تحول أهداف الشركة نحو الأداء على المدى الطويل.
 - (ج) العودة إلى المبادئ البيروقراطية داخل الشركات.
 - (د) تعود المؤسسات المالية للتركيز على توفير التمويل للأعمال التجارية والأسر غير المالية.

ثمة اعتراض محتمل آخر يتمثل في الادعاء بأن التطورات التكنولوجية في العقود الأخيرة تجعل من النظام الديمقراطي الاجتماعي الجديد نظامًا غير عملي. قدم الفصل الثالث نقدًا للادعاء بأن التكنولوجيات الجديدة في معالجة المعلومات والاتصالات تتطلب مؤسسات نيوليبرالية جديدة لاستخدامها بفعالية. لا توجد حجة مقنعة بأن هذه التكنولوجيات الجديدة لا يمكن أن تستمر في التطور في ظل شكل ديمقراطي اجتماعي من أشكال الرأسمالية. يمكن لهذه التكنولوجيات أن تجعل النظام الأكثر تخطيطًا للرأسمالية المنظمة أكثر فعالية.

الاعتراض الآخر على هذا المستقبل للرأسمالية، هو أنه تمت تجربته من قبل، وفي نهاية المطاف أدى إلى أزمة اقتصادية تزعزع استقرار ذلك الشكل من أشكال الرأسمالية. ورغم أن هذا الشكل من أشكال الرأسمالية سوف يكون أفضل كثيرًا بالنسبة للأغلبية مقارنة بالرأسمالية النيوليبرالية أو الرأسمالية المنظمة للأعمال، فإن الهيكل الاجتماعي لنظرية التراكم يزعم أن أي شكل من أشكال الرأسمالية لن يدوم أكثر من بضعة عقود من الزمان قبل أن يؤدي إلى أزمة هيكلية وجولة أخرى من إعادة الهيكلة. ومع ذلك، فإن معظم مؤيدي النظام الديمقراطي الاجتماعي الجديد لا يتفقون مع ذلك التقييم، اعتقادًا منهم بأن تعطيل الجولة السابقة كان نتيجة لتطورات اقتصادية وسياسية عابرة يمكن تجنبها هذه المرة⁽¹⁾.

من شأن شكل ديمقراطي اجتماعي للرأسمالية أن يتضمن جهدًا لاستعادة بعض الاستقرار الوظيفي بدلًا من المسار النيوليبرالي نحو لا نظامية الوظائف. سيكون تحقيق ذلك هدفًا صعبًا، بالنظر إلى أن الشركات وجدت أن إحلال الوظائف غير الرسمية محل الوظائف المستقرة مربحًا للغاية. ومع ذلك، قد يكون

(1) تتضمن الأمثلة على هذه "التطورات العرضية" الحظر النفطي العربي عام 1973م الذي أسهم في التضخم السريع وآثار العنصرية البيضاء في تقويض الائتلاف السياسي الذي دعم الرأسمالية المنظمة.

من الممكن إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف من خلال مزيج من مطالب نقابات العمال وتنظيم الدولة لسوق العمل.

إذا انتعشت الحركة العمالية ونمت بقوة، فلن تكون هناك عقبة اقتصادية أو سياسية لا يمكن التغلب عليها أمام ظهور جولة أخرى من الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية. ومع ذلك، هناك مشكلة خطيرة قد تنشأ عن العواقب طويلة الأمد لمثل هذا التطور. تنبع المشكلة من النجاح المحتمل لهذا الشكل من الرأسمالية في تعزيز فترة طويلة من النمو الاقتصادي السريع مرة أخرى. كما لاحظنا أعلاه، يتغير المجتمع بمرور الوقت، وهناك اختلاف واحد بين اليوم وأواخر أربعينيات القرن العشرين هو أن القيود البيئية نافذة المفعول اليوم لم تكن ملزمة بعد في الفترة السابقة.

تم توثيق النشاط الاقتصادي البشري جيدًا بأنه هو سبب تغير المناخ العالمي الذي سيؤدي، استنادًا إلى المسار الحالي، إلى كارثة اقتصادية عالمية للبشرية في غضون الخمسين إلى المائة سنة القادمة. كما تتعرض موارد الأرض الطبيعية المستخدمة في النشاط الاقتصادي تتعرض للإجهاد. ومن شأن فترة أخرى مدتها خمسة وعشرون عامًا أو أكثر من النمو الاقتصادي السريع في الولايات المتحدة، مصحوبة بنمو متسارع في الاقتصادات المتقدمة النمو الأخرى، أن تهدد مستقبل الحضارة الإنسانية.

يأمل بعض مؤيدي الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية أن التحول إلى التكنولوجيات الصديقة للبيئة يجعل النمو الاقتصادي السريع متوافقًا مع القيود البيئية. ومع ذلك، لا يبدو أن إدخال التكنولوجيات الصديقة للبيئة، على من أنها مرغوبًا فيها، يمكن أن يفوق آثار انبعاثات الكربون الناجمة عن النمو الاقتصادي السريع. وتتطلب المعالجة الكاملة لهذه المشكلة مراعاة مختلف الأساليب المقترحة لمنع تغير المناخ العالمي على نطاق واسع، مثل الجهود الرامية إلى إزالة الكربون من

الغلاف الجوي. ولا يمكننا أن ننظر في هذه المناقشة المعقدة هنا، ولكن يمكن القول إن عقودًا من النمو الاقتصادي السريع ستشكل تحدّيًا خطيرًا للجهود الرامية إلى تفادي حدوث تغير مناخي عالمي كبير⁽¹⁾.

يتطلب الشكل الديمقراطي الاجتماعي الذي تتسم به الرأسمالية ارتفاع الأجور والأرباح بمعدل قوي. ولن يتسنى هذا إلا إذا ارتفع الناتج بسرعة. ويرتبط خطر الكارثة البيئية بفترة أخرى من الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية بالأسلوب الأساسي الذي تعمل به هذه الأخيرة.

تجاوز الرأسمالية

هناك أسباب للنظر في اتجاه آخر محتمل للتغيير الاقتصادي في المستقبل، أعني تجاوز الرأسمالية إلى نظام اشتراكي بديل، على الرغم من أن احتمالات حدوث مثل هذا التطور في هذا الوقت تبدو منخفضة للغاية. قبل ظهور الرأسمالية منذ عدة قرون، لم يدم أي نظام اجتماعي اقتصادي سابق إلى الأبد. في القرن التاسع عشر تنبأت النظرية الماركسية بأن الرأسمالية، مثل الأنظمة التي سبقتها، سوف يحل محلها في يوم من الأيام نظام اجتماعي اقتصادي جديد، يشار إليه بشكل مختلف في ذلك العصر باسم الاشتراكية أو الشيوعية⁽²⁾. بعد الثورة الروسية في عام

(1) يوضح لي Li (2013) حجة أنه حتى التقديرات المتفائلة للمعدل خفض انبعاثات الكربون في المستقبل لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي ستظل تتطلب أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 1٪ سنويًا لتفادي الكارثة المناخية.

(2) بعد القرن التاسع عشر أصبح مصطلح "الاشتراكية" هو المصطلح المعتاد للإشارة إلى نظام اقتصادي اجتماعي جديد ليحل محل الرأسمالية، في حين تم تسمية الأحزاب السياسية التي تدعو إلى الاشتراكية إما بالأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية (أو أسماء أخرى في بعض الحالات). وقد احتفظ أتباع النسخة الماركسية من الفكر الاشتراكي بمصطلح "الشيوعية" في المرحلة النهائية من الاشتراكية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بعد فترة طويلة من التطور ما بعد الرأسمالية. في البداية لم يدافع كل من الحزبين الاشتراكي والشيوعي =

1917م، أصبح يُنظر إلى النظام الاشتراكي على نطاق واسع على أنه بديل محتمل للرأسمالية، سواء من قبل دعاة الاشتراكية أو معارضيها. فقد نظر مؤيدوها إلى الاشتراكية باعتبارها شكلاً أعلى من أشكال المجتمع، في حين خشي معارضوها أن تجلب الاشتراكية عصرًا مظلمًا جديدًا من القمع السياسي والانحدار الاقتصادي⁽¹⁾. على مدى القسم الأعظم من القرن العشرين، تكشفت المنافسة بين النظامين، وبدت النتيجة غير مؤكدة لعدة عقود من الزمان. حتى إن بعض منتقدي الاشتراكية تحوّفوا أن تحل محل الرأسمالية في نهاية المطاف، لأسباب مثل إمكانية أن تحيي الاشتراكية بالنمو الاقتصادي السريع، التوظيف الكامل، ودرجة عالية من الأمن الاقتصادي للعمال⁽²⁾.

كان السقوط السريع لكل الأنظمة الاشتراكية ذات النموذج السوفيتي أثناء الفترة 1989-1991م، وما أعقبه من تحول إلى الرأسمالية، سببًا في تغيير وجهات النظر السائدة بشأن الاشتراكية بشكل جذري. كان للتطور التدريجي الذي شهدته الصين منذ عام 1978م، وهي أكثر الدول اكتظاظًا بالسكان التي يحكمها الحزب الشيوعي، من نموذجها الاشتراكي التقليدي إلى النموذج القائم على الأسواق والمشاريع الخاصة، تأثير مماثل. وكانت النتيجة السائدة لهذه التطورات أن التحدي الاشتراكي الذي يواجهه الرأسمالية قد انتهى، بانتصار كامل

= عن إصلاح الرأسمالية فحسب، بل إلى الاستعاضة عنها بنظام اشتراكي بديل. مع مرور الوقت تخلت العديد من الأحزاب الاشتراكية عن هذا الهدف وأصبحت إصلاحية، ولكننا هنا نستخدم مصطلح "الاشتراكية" للإشارة إلى نظام اقتصادي اجتماعي بديل للرأسمالية.

- (1) يعرض كتاب هايك الطريق إلى العبودية *The Road to Serfdom* (1944) وجهة النظر القائلة بأن الاشتراكية تؤدي حتمًا إلى إنكار حرية الإنسان وإبداعه.
- (2) كان الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر من جامعة هارفارد في أربعينيات القرن العشرين يكره الاشتراكية ولكنه خشي أنها تمثل المستقبل.

للرأسمالية. وحتى في أوج الحركة الاشتراكية، من عام 1900م إلى السبعينيات، لم تحقق قدرًا كبيرًا من الأتباع في الولايات المتحدة مقارنةً بشعبيتها في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. كما رأينا في الفصل السادس، فقد نما الحزب الاشتراكي سريعًا أثناء العصر التقدمي، ولكنه لم يفز أبدًا أكثر من حصة ضئيلة من الأصوات على المستوى الوطني. وفي الموجة التالية من الارتفاع الراديكالي المتزايد في الولايات المتحدة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كان الحزب الشيوعي أكبر منظمة اشتراكية. وبينما لعب الحزب الشيوعي دورًا رئيسيًا في بناء نقابات صناعية جديدة في تلك الفترة، وكسب لبعض الوقت أتباعًا ملحوظًا بين المثقفين وفي المجتمع الأفريقي - الأمريكي، إلا أنه لم يتمكن من كسب سوى نسبة صغيرة من السكان إلى رايته. ويتناقض هذا مع صعود الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التي تتخذ من أوروبا مقرًا لها في القرن العشرين⁽¹⁾.

اليوم أصبحت الحركات الاشتراكية ضعيفة في كل أنحاء العالم تقريبًا وخاصة في الولايات المتحدة. ولكن على الرغم من تاريخ صعود وسقوط الاشتراكية ذات النموذج السوفيتي وضعف الحركات الاشتراكية في العالم والولايات المتحدة اليوم، فإن احتمالات تحول الاشتراكية مرة أخرى إلى مستقبل بديل قابل للتطبيق، حتى في الولايات المتحدة، لا ينبغي لنا أن نسقطها من الاعتبار. هناك عدة أسباب لهذا الاستنتاج. فأولاً، بعد عقود من تحسين الظروف المادية للأغلبية في عصر الرأسمالية المنظمة بعد الحرب، تراجعت العملية في عصر النيوليبرالية. وكما رأينا، فإن الظروف المادية المتوسطة للعامل قد أصابها الركود أو

(1) في العصر التقدمي وأثناء أزمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة، أصبح العديد من زعماء النقابات العمالية اشتراكيين أو شيوعيين، ولكن قلة قليلة نسبيًا من الرتب والصفوف فعلوا ذلك. وفي أوروبا الغربية خلال تلك الفترة، تم كسب نسبة كبيرة من العمال العاديين لوجهات النظر الاشتراكية. وهناك أدب كبير يسعى إلى تفسير هذا الفارق التاريخي بين الولايات المتحدة وأوروبا.

تدهورت في الولايات المتحدة خلال عصر النيوليبرالية. منذ بدأت الأزمة في عام 2008م، كانت أسوأ جوانب الرأسمالية واضحة، حيث خسر الملايين وظائفهم وتعرض الملايين لخسارة منازلهم. ورغم أن الدخل المتوسط لم يتعافَ إلى مستوى ما قبل الأزمة، ارتفعت أرباح الشركات ودخل أغنى 1٪ إلى عنان السماء. وهذا من شأنه أن يوفر أرضاً خصبة لإحياء الاهتمام بديل متساوٍ للرأسمالية.

ثانياً، كما لوحظ في الفصل الرابع، في بعض بلدان أمريكا اللاتينية حيث انهارت الظروف الاقتصادية للأغلبية قبل انطلاق الأزمة العالمية بوقت طويل، ظهرت محاولات جديدة لبناء "اشتراكية القرن الحادي والعشرين" في فنزويلا وبوليفيا. على الرغم من تشويه الاشتراكية على نطاق واسع، فقد استمرت الفكرة كبديل للمساواة عندما تسبب الرأسمالية صعوبات لا تطاق على الناس.

ثالثاً، حتى في الولايات المتحدة هناك أدلة تشير إلى أن نسبة أكبر من المتوقع من السكان تتمتع بنظرة إيجابية للاشتراكية. في ربيع عام 2009م خلال عمق الأزمة الاقتصادية، أجرت شركة استطلاع الرأي العام الرئيسية راسموسن Rasmussen دراسة استقصائية عن نظرة الشعب الأمريكي للرأسمالية والاشتراكية. ولا شك أنهم توقعوا أن يجدوا القليل من وجهات النظر الإيجابية بشأن الاشتراكية. وكانت النتائج، التي نشرت في 9 أبريل من ذلك العام، مفاجئة لدرجة أنه تم نشرها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الرئيسية، الأمر الذي أثار تعليقات قوية. فقد وجد الاستطلاع أن غالبية ضئيلة فقط من 53٪ فضلوا الرأسمالية، في حين فضل 20٪ منهم "اشتراكية" غير محددة، ولم يحسم 27٪ منهم. ومن بين المستطلعين الذين لم يبلغوا الثلاثين من العمر، كانت النتائج 37٪ للرأسمالية، 33٪ للاشتراكية، 30٪ لم يحسموا أمرهم بعد (Rasmussen Reports, 2009). ولقد وجد تحليل لبيانات راسموسن بواسطة خبير المسح "نيت سيلفر" أن دعم الاشتراكية كان كبيراً تقريباً كما كان حال الرأسمالية في أدنى

فئة من الدخل، حيث ارتفع الدعم للرأسمالية بشكل حاد مع الدخل (رغم أنه انخفض قليلاً عن 100 ألف دولار سنوياً) (Silver, 2013).

كما أجريت دراسات مسح مماثلة على مدى الأعوام التالية بواسطة شركات المسح الأميركية الرائدة الأخرى، والتي تحمل العديد من الصيغ المختلفة للأسئلة، ولقد سجلت جميعها نتائج مماثلة تقريباً. ولقد توصلت دراسة مسح أجراها مركز بيو Center Pew في 10 مايو 2010م إلى أن استجابة 52٪ لكلمة "رأسمالية" كانت إيجابية، في حين فعل 29٪ منهم ذلك بكلمة "اشتراكية". وكانت نسبة ردود الفعل الإيجابية على الاشتراكية 33٪ بالنسبة للنساء، و43٪ بالنسبة للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ثمانية عشر وتسعة وعشرين عامًا (النسبة نفسها التي نظرن إليها نظرة "الرأسمالية" بالإيجاب في تلك الفئة العمرية)، و44٪ بالنسبة للنساء اللاتي تقل دحوهن عن ثلاثين ألف دولار (Pew Center, 2010). وفي استطلاع لاحق أجراه مركز بيو Pew Center مع الأسئلة نفسها في ديسمبر 2011م، لم يطرأ أي تغيير يذكر، رغم أن النسبة المئوية لمن تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر إلى تسعة وعشرين عامًا من ذوي النظرة الإيجابية إلى الاشتراكية ارتفعت من 43٪ إلى 46٪ (Pew Center, 2011).

جادل العديد من المعلقين بأن النسبة المئوية الأكبر من المتوقع التي تُعبّر عن وجهة نظر إيجابية للاشتراكية ربما نتجت عن تفسير المصطلح للإشارة إلى الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، ببرامجها الاجتماعية السخية والمستويات المنخفضة من التفاوت، جنباً إلى جنب مع اقتصاد السوق. وأشار البعض إلى أن التطبيق (المضلل) لتسمية "الاشتراكي" على الرئيس أوباما من قبل المعلقين اليمينيين ربما زاد من الاندماج الإيجابي مع المصطلح بين مؤيديه. وأشار أيضاً إلى أن الأشخاص دون سن الثلاثين لن يتذكروا الاشتراكية القمعية من النوع السوفياتي. ومع ذلك، فإن نتائج الاستطلاع تشير إلى أن نسبة جوهرية من سكان الولايات المتحدة، وخاصة بين الشباب والأسر ذات الدخل المنخفض، لديهم

شكوك جدية حول ما يفهمون أن تكون عليه "الرأسمالية"، في حين أن لديهم نظرة إيجابية لما يسمى "الاشتراكية" التي تقدم كبديل للرأسمالية.

رابعًا، كان انفجار حركة احتلوا وول سترت بشكل مفاجئ في سبتمبر 2011م أول حركة احتجاج كبيرة معلنة مناهضة للرأسمالية في الولايات المتحدة في الذاكرة. فقد خرجت مظاهراتها في 150 مدينة وبلدة أميركية على الأقل (فضلاً عن الخارج)، مدعية أنها تمثل الـ "99%" ضد قوة الـ "1%" (Silver, 2011). ورغم أن هذه الحركة لم تطالب صراحة بالاشتراكية، إلا أن أغلب قادتها (غير الرسميين) احتفظوا ببعض التنوع في وجهات النظر الفوضوية أو الاشتراكية⁽¹⁾. تبددت حركة احتلوا، التي لم تخلق أي منظمة مستقرة أو تصوغ مطالب واضحة، إلى حد كبير في عام 2012م، ولكنها برهنت على وجود قاعدة جماهيرية محتملة لحركة راديكالية ضد الرأسمالية في الولايات المتحدة.

من المحتمل ألا تظهر أي حركة راديكالية كبيرة في الولايات المتحدة في المستقبل القريب. ومع ذلك، فإن ذلك لن يبشر بالخير بالنسبة لأي من البدائل الممكنة للرأسمالية النيوليبرالية. يشير التاريخ إلى أن الحركة الراديكالية توفر جزءاً مهماً من الضغط السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى نوع من الاقتصاد المنظم، حتى ولو كان ذلك داخل النظام الرأسمالي. إذا ظهرت حركة راديكالية كبيرة، فإنها ستفتح الباب أمام إمكانية حث الشركات الكبرى ليس على قبول شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة فحسب، بل وأيضاً لتجاوز الرأسمالية.

كيف يمكن أن يبدو البديل الاشتراكي المعاصر للرأسمالية، إذا ما تميز عن

(1) صور معظم الأناركيين الذين تم وصفهم ذاتياً مستقبلاً بدون ملكية خاصة للمؤسسات الإنتاجية، يعتبر البعض أن الفوضوية تشكل جزءاً من الحركة الاشتراكية الأوسع نطاقاً. ومع ذلك، فإن نقد الدولة هو محور النظرية الفوضوية، التي تؤدي إلى معارضة ملكية الدولة للمؤسسات.

شكل ديمقراطي اجتماعي من أشكال الرأسمالية؟ يوجز الجدول 7-3 أفكار ومبادئ "اشتراكية القرن الحادي والعشرين" الافتراضية. تسمى النسخة الاشتراكية في الجدول 7-3 أحياناً الاشتراكية الديمقراطية التشاركية المخططة، حيث إنها ستشمل دولة ديمقراطية وشكل تشاركي من التخطيط الاقتصادي⁽¹⁾. وبما أن هذا ليس شكلاً من أشكال الرأسمالية بل نظاماً اجتماعياً اقتصادياً مختلفاً تماماً، فإن الجدول 7-3 يقدم المبادئ العامة لمثل هذا النظام بدلاً من المؤسسات الأكثر تماسكاً التي تمنح لمختلف أشكال الرأسمالية، التي تفترض أنه في الخلفية فإن العلاقات الأساسية للرأسمالية قائمة في الموضع الملائم. في حين أن معظم السمات المدرجة في الشكل 7-3 ذاتية التفسير نسبياً، فإن الصورة الرابعة في القائمة - التخطيط الاقتصادي التشاركي - تتطلب بعض التوضيح، وهو ما يرد أدناه. يستشهد مؤيدو الاشتراكية المعاصرة، التي سيتأثر هيكلها بالجهود الرامية إلى تجنب السمات السلبية لاشتراكية القرن العشرين أثناء التعلم من نجاحاتها، بالعديد من المزايا المترتبة على البديل الاشتراكي.

(1) تشمل الأدبيات عن الاشتراكية الديمقراطية المخططة التشاركية ديفين Devine (1988) وألبرت وهانيل Albert and Hahnel (1991) وليويتز Lebowitz (2010). يدعم بعض دعاة الاشتراكية نسخة تركز على قوى السوق بدلاً من التخطيط الاقتصادي = (Roemer, 1994؛ Schweickart, 2011). في رأينا، تشير كل من الاعتبارات النظرية والتجربة التاريخية مع اشتراكية السوق إلى أن النسخة المسوقة للاشتراكية تميل في النهاية إلى العودة إلى الرأسمالية. في الصين فسرت القيادة التحول إلى اشتراكية السوق بعد عام 1978م باعتباره ضرورياً في ضوء انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في الصين، ولكن هذا الاعتبار لا علاقة له بشكل الاشتراكية المناسبة للاقتصاد المتقدم مثل اقتصاد الولايات المتحدة.

الجدول 3.7. أفكار ومبادئ الاشتراكية المخططة الديمقراطية التشاركية

1. هيمنة أفكار التعاون والمساواة والسيادة الشعبية والحق في الأمن الاقتصادي.
2. الملكية الاجتماعية للمؤسسات المنتجة.
 - أ) الملكية من قبل الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية.
 - ب) ملكية العمال.
 - ج) الملكية التعاونية.
3. النشاط الاقتصادي لا يحدده الربحية بل هدف إشباع الحاجات والاحتياجات الفردية والجماعية.
4. التخطيط الاقتصادي التشاركي يوجه تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.
5. يضمن توزيع الدخل أن كل شخص يمكن أن يعيش في مستوى معيشي مقبول اجتماعياً.
6. كل شخص في سن العمل قادر على العمل مضمونة له وظيفة.
7. مستوى عالٍ من توفير السلع العامة المجانية أو منخفضة التكلفة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والنقل العام.
8. المؤسسات السياسية الديمقراطية.
9. ضمانات حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

أولاً، بما أن الاشتراكية تقوم على الإنتاج لتلبية الاحتياجات والضرورات الفردية والجماعية بدلاً من تحقيق الربح للملاك، فلن تنشأ مشكلة حول كيفية ضمان الطلب الكلي الكافي، ولن ينشأ صراع بين أصحاب العمل والعمال لا يمكن حله في الرأسمالية إلا من خلال سيطرة أرباب العمل أو تسوية هشة بين الطبقات المتعارضة. في اشتراكية القرن العشرين لم تكن هناك مشكلة في الطلب. غير أن هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالعرض الكافي من حيث الكمية والنوعية. يدعي المدافعون عن اشتراكية جديدة أن مشكلة العرض في اشتراكية القرن العشرين كانت ناتجة عن الشكل الهرمي الشديد المركزية للتخطيط الاقتصادي الذي عمل على تركيز سلطة اتخاذ القرار في القمة، تاركاً المستهلكين العاديين دون أي طريقة

لجعل النظام يستجيب لاحتياجاتهم. يزعم مؤيدو الاشتراكية الجديدة أن مثل هذه المشاكل سوف يتم حله من خلال شكل من أشكال التخطيط التشاركي يتم فيه تمثيل العمال والمستهلكين وأفراد المجتمع في عملية صنع القرار الاقتصادي⁽¹⁾. يضيف المؤيدون أن التطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا معالجة المعلومات والاتصالات من شأنها أن تتخذ شكلاً من أشكال التخطيط الاقتصادي الذي يشمل على مشاركة واسعة النطاق من قِبَل الملايين من العمال والمستهلكين وأفراد المجتمع، وهو ما ربما كان غير قابل للتطبيق في الماضي، وهو الآن وسيلة ممكنة لاتخاذ قرارات تخصيص الموارد⁽²⁾.

ثانياً، يجادل مؤيدو الاشتراكية أن النظام الاشتراكي الجديد لا بد أن يكون قادرًا على تجنب ذلك النوع من الضرر الذي قد يصيب مختلف الجماعات بفعل النشاط الاقتصادي الساعي إلى تحقيق الربح الذي تمارسه الرأسمالية. ينبغي من حيث المبدأ استيعاب "الظواهر الخارجية السلبية" للنشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية - تدمير البيئة، والوظائف غير الآمنة، والمنتجات الاستهلاكية الضارة

(1) في النظام السوفييتي كان المستهلكون الذين كانوا يتمتعون بسيطرة كبير على سلطة صنع القرار في النظام، مثل وزارة الدفاع وبعض الوزارات الصناعية، قادرين على الطلب الفعال على منتجات عالية الجودة، وهو ما يفسر لماذا كانت الأسلحة السوفييتية وبعض الآلات الصناعية عند أقصى ما وصل إليه العلم من التكنولوجيا العالمية. وبما أن الأسر العادية لا تملك طاقة في النظام، فإن السلع الاستهلاكية كثيرًا ما تكون في حالة نقص في الإمدادات وبجودة رديئة.

(2) ليس من المفترض أن تؤدي الاشتراكية الديمقراطية التشاركية إلى القضاء على تضارب المصالح في المجتمع. لا شك أنه سيكون هناك تضارب في المصالح بين العمال والمستهلكين وأفراد المجتمع - وهي أدوار يشغلها كل عضو في المجتمع في أوقات مختلفة. ومع ذلك، يجادل المدافعين بأن عملية التفاوض والتسوية بين ممثلي هذه المصالح الثلاثة هي أفضل طريقة لحل هذه الصراعات. انظر Devine (1988). ما يمكن القضاء عليه هو الصراع الجوهرى في المصالح بين العمل ورأس المال الذي يميز النظام الرأسمالي.

- وتجنبها أو التقليل منها إلى أدنى حد في اقتصاد مخطط تشاركي. من المفترض أن يتم تخفيض رتبة مدير مؤسسة أنشأت شركته مثل هذه التأثيرات، وليس مكافأته على الأرباح الإضافية التي يمكن اكتسابها بفرض تكاليف الإنتاج على الآخرين؛ لأن هؤلاء الآخرين سيمثلون في مجلس إدارة المؤسسة. يزعم المدافعون أن إدراج أهداف مسؤولة اجتماعياً في معايير تقييم صانعي القرار الاقتصادي أكثر فعالية من الجهود الرامية إلى تنظيم السلوك المعادي للمجتمع أو فرض الضرائب عليه من جانب المؤسسات التجارية الخاصة الساعية إلى تحقيق الربح⁽¹⁾.

ثالثاً، يزعم أنصار الاشتراكية أنها سوف تضمن وظيفة لكل من يرغب في العمل، والقضاء على البطالة والتكاليف الباهظة التي تفرضها على العاطلين عن العمل، فضلاً عن إهدار الموارد التي تمثلها بالنسبة للمجتمع. كان هذا درساً إيجابياً من اشتراكية القرن العشرين - فقد حقق الاقتصاد السوفيتي التشغيل الكامل للعمالة على نحو مستمر طيلة عقود من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية. بما أن النظام الاشتراكي أخذ على عاتقه مسؤولية دعم كل مواطنيه، فمن المنطقي اقتصادياً أن يوفر العمل المنتج للجميع بدلاً من إدراج الناس على منحة البطالة. على النقيض من هذا، فإن النظام الرأسمالي المحض لن يؤدي إلا إلى خلق فرص العمل عندما يتمكن العمال من توليد أرباح متوقعة للرأسمالية، رغم أن الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية كانت قادرة أن تحقق التشغيل الكامل للعمالة لفترات طويلة من الزمن أيضاً في بعض البلدان الأوروبية.

رابعاً، يزعم المؤيدون أن تنظيم الإنتاج في نظام اشتراكي من الممكن أن يأخذ في الاعتبار تأثير عملية الإنتاج على حياة الأشخاص العاملين، فضلاً عن المنتجات التي يتم إنتاجها. فالناس ينفقون جزءاً كبيراً من حياتهم في العمل، كما

(1) يمكن للآثار غير المتوقعة للأعمال والقرارات أن تؤدي إلى آثار خارجية سلبية في النظام الاشتراكي، لكن المدافعين يجادلون بأن مثل هذا النظام لن يخلق حوافز لدفع التكاليف الاجتماعية إلى الآخرين مثل النتائج المترتبة عن حافز الربح في النظام الرأسمالي.

تتأثر رفاة الإنسان إلى حد كبير بالخبرة في العمل فضلاً عن الترفيه والاستهلاك. يمكن لهذا التطور، بمساهمة من ممثلي العمال في القرارات المتعلقة بالتطور التكنولوجي، أن يأخذ في الاعتبار الأثر على العمل وكذلك توفير التكاليف وفعالية المنتجات. في نظام التخطيط التشاركي، ستؤخذ هذه الثلاثة جميعاً في الاعتبار عند تصميم وتطوير عملية العمالة ويمكن موازنتها مع بعضها البعض.

خامساً، يزعم المدافعون أن النظام الاشتراكي قادر على توليد توزيع للدخل يوفر مستويات معيشية مريحة وآمنة للجميع في حين يسمح بتفاوتات الدخل استناداً إلى معايير يعتبرها المجتمع عادلة. على سبيل المثال، لن تفرض أقل أنواع العمل غير المرغوب فيها، والتي عادةً ما تكون الأقل أجوراً، على أفراد معينين ليس لديهم بديل، كما يحدث في ظل الرأسمالية. من خلال التخطيط الاقتصادي القائم على المشاركة يمكن إيجاد وسيلة إنسانية لتأدية أنواع العمل غير المرغوب فيها، مثل من خلال أجر أعلى عن هذا العمل، وليس أقل، أو من خلال تناوب مثل هذا العمل على مر الزمن بين السكان.

سادساً، في حين تعمل الرأسمالية على توليد عملية قوية من الإبداع التكنولوجي، يزعم أنصار الاشتراكية أن الإبداع التكنولوجي الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية من شأنه أن ينتج عملية متفوقة من الإبداع التكنولوجي مقارنةً بعملية تهدف إلى تحقيق الربح للمستثمرين. يعاني الابتكار التكنولوجي القائم على الربح من العديد من المشاكل، التي ربما تكون الأكثر حدة في تخصيص الموارد الابتكارية في البحوث الطبية. على سبيل المثال، قامت شركات الأدوية مؤخراً بتمويل القليل من الأبحاث الرامية إلى تطوير مضادات حيوية جديدة، على الرغم من الانتشار السريع للبكتيريا المقاومة للأدوية القاتلة؛ لأن المردود المالي من المضادات الحيوية، التي يمكن أن تعالج الشخص بشكل كامل في غضون أيام، هو أقل بكثير من تلك للأدوية التي يجب أن تؤخذ لعمر المريض. ونتيجة لذلك، كانت العديد من الحكومات تمنح إعانات كبيرة لشركات الأدوية

لتطوير أدوية ضد البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية⁽¹⁾. في النظام الاشتراكي، فإن جهود البحث والتطوير الأكثر ندرة سوف تذهب إلى إيجاد علاجات للأمراض التي تبلي الحياة التي تصيب الناس في البلدان المنخفضة الدخل بدلاً من العلاجات الجديدة لبثور الوجه. يمكن توجيه الابتكار التكنولوجي في النظام الاشتراكي على نحو أكثر توازناً عبر إنتاج السلع العامة والخاصة، بدلاً من مجرد السلع المستهلكة من القطاع الخاص. بسبب العيوب الشديدة لدافع الربح في توجيه وتمويل الابتكار، تلعب الدول وغيرها من المؤسسات غير الربحية دوراً رئيسياً في عملية الابتكار حتى في ظل الرأسمالية.

يجادل المؤيدون للاشتراكية الجديدة بأنه يمكنها أن تحقق تدفقاً من التكنولوجيات والمنتجات الجديدة أكبر مما يمكن أن تتجه الرأسمالية (Kotz, 2002). يمكن للنظام الاشتراكي أن يضمن لأي فرد أو مجموعة لديها فكرة عن منتج جديد أو عملية أو خدمة الوصول إلى الموارد لتطويرها وتجربتها من خلال إنشاء مؤسسة جديدة (مملوكة اجتماعياً). حتى الاشتراكية السوفياتية كانت لها مؤسسات تهدف إلى تشجيع المخترعين والمبتكرين الأفراد، ولكنها لم تعمل بفعالية في الشكل البالغ المركزية والاستبدادية من التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي. ويدعي المدافعون عن التخطيط التشاركي أن هذه الجهود ستكون ناجحة في ظل الشكل البديل للتخطيط المتصور هنا.

سابعاً، ينبغي من حيث المبدأ تنظيم نظام عالمي اشتراكي يقوم على التعاون بين الأمم. إن الصين الصاعدة، التي كانت من بين أفقر الدول في العالم، ينبغي ألا تشكل تهديداً لمستوى معيشة سكان الدول الغنية في نظام عالمي اشتراكي. كما أن القضاء على السعي لتحقيق الربح ينبغي أن يزيل عاملاً قوياً يؤدي إلى حروب في العصر الرأسمالي، نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومات لضمان سيطرة رأسمالييها

(1) *New York Times*, June, 2013.

على الأسواق ومصادر المواد الخام⁽¹⁾.

الثامن، وليس أقلها أهمية، يجادل دعاة الاشتراكية بأنه في حين أن النظام الاشتراكي يمكن أن يحقق نموًا اقتصاديًا سريعًا، كما أوضحت الحالة السوفيتية، فإن النمو الاقتصادي ليس مدمجًا في المؤسسات الأساسية للنظام الاشتراكي. يمكن أن يهدف النظام الاشتراكي الديمقراطي إلى النمو السريع، أو النمو البطيء، أو مستوى ثابت من الإنتاج، أو انخفاض مستوى الإنتاج، اعتمادًا على الأولويات التي تنشأ عن العملية السياسية. وهذا يعني أن الاقتصاد الاشتراكي يمكن أن يعمل بطريقة مستدامة بيئيًا. نظرًا لخطر تغير المناخ العالمي، يمكن لمواطني الاقتصاد الاشتراكي في بلد متقدم أن يختاروا الانخفاض التدريجي في إنتاج السلع، إلى جانب انخفاض ساعات العمل.

يمكن القول بأن الزيادة المستمرة في إنتاج السلع ليست ضرورية لتحسين الرفاه الاقتصادي في البلدان المتقدمة اقتصاديًا اليوم. في الفترة المبكرة من التطور الرأسمالي، أدى النمو الاقتصادي بلا شك إلى مكاسب كبيرة في الرفاه، والتي تقاسمتها الأغلبية في نهاية المطاف. ومع ذلك، في العقود الأخيرة، لم تكن الصلة بين النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان واضحة تمامًا. إذا تم توزيع السلع والخدمات بشكل متساوٍ نسبيًا، وتوسعت السلع العامة بالنسبة إلى السلع المستهلكة بشكل فردي، فقد تكون زيادة رفاه الإنسان متوافقة مع الانخفاض التدريجي في إنتاج السلع مع انخفاض ساعات العمل. قد يكون هذا هو المستقبل المستدام الوحيد في ضوء الموارد الطبيعية المحدودة للأرض وقدرتها المتناهية على استيعاب نفايات الإنتاج.

يقدم منتقدو الاشتراكية تقييماً معاكساً. أولاً، يزعمون أن الاشتراكية، أيًا

(1) لم يتحقق أمل بعض المحللين في أن تزيل العولة الرأسمالية التنافسات الاقتصادية للدولة على الوصول إلى الأسواق والسيطرة على المواد الخام.

كانت نوايا مؤسسيها، لا بدّ وأن تؤدي إلى تركيز السلطة السياسية والاقتصادية بين أيدي قليلة، حيث يخضع المواطنون لسيطرة نخبة صغيرة، فضلاً عن إلغاء كافة الحقوق والحريات الفردية. وكانت هذه هي النتيجة الواضحة في اشتراكية القرن العشرين. ثانيًا، يزعمون أن الملكية الخاصة للثروة الإنتاجية هي الضمان الوحيد للحرية الفردية والاستقلال الذاتي. ثالثًا، يزعمون أن دافع الربح الذي يدفع أصحاب المصانع إلى البيع في الأسواق التنافسية يمثل الوسيلة المنطقية الفعالة الوحيدة لتنظيم الاقتصاد الحديث. هم يزعمون أن التخطيط المركزي التقليدي أثبت كونه مرهقًا وغير فعال، وأنه عمل على خنق الإبداع، ولم يكن قادرًا على الاستجابة لرغبات المستهلكين. يجادلون بأن الشكل التشاركي من التخطيط الاقتصادي سوف يكون معقدًا جدًا وبطيئًا للعمل بفعالية، تاركًا نظام السوق باعتباره الوسيلة الفعالة الوحيدة لتخصيص الموارد، وهو ما من شأنه أن يجعل من نظام السوق الوسيلة الفعالة الوحيدة لتخصيص الموارد. رابعًا، يجادل النقاد أن النظام القائم على المساواة والذي يضمن لكل شخص وظيفة ومستويات معيشية مريحة يفتقر إلى الحوافز اللازمة لدفع الكفاءة أو التقدم الاقتصادي.

خامسًا، يزعم منتقدو الاشتراكية أن المديرين الصناعيين سوف يشكلون جماعات ضغط قوية ضد قرارات الإنتاج المسؤولة اجتماعيًا، الأمر الذي يؤدي إلى مشكلة أكثر خطورة تتمثل في الأثار الخارجية السلبية مثل تدمير البيئة. ويستشهدون بالسجل البيئي الباهت لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كدليل. سادسًا، يشير النقاد إلى النزاعات المسلحة التي نشأت بين الدول التي يحكمها الحزب الشيوعي، مثل الاشتباكات الحدودية بين الاتحاد السوفييتي والصين في الستينيات والحرب القصيرة بين الصين وفيتنام في عام 1979م، كأمثلة تتعارض مع الادعاء بأن الاشتراكية من شأنها أن تقضي على الصراع الدولي والحرب. سابعًا، يلحظون أن هيمنة الاتحاد السوفييتي على حلفائه في أوروبا الشرقية الذين يحكمهم الحزب الشيوعي تكذب الادعاء الاشتراكي بأن العلاقات

التعاونية سوف تكون القاعدة في النظام الاشتراكي العالمي. ثامناً، يشيرون إلى أن أي انتقال إلى الاشتراكية سوف يستتبع تكاليف باهظة من الاضطراب الاقتصادي وربما الصراع العنيف وهو الاستنتاج الذي يشترك فيه العديد من الاشتراكيين أيضاً.

خلافًا للمستقبل المحتمل الآخر الذي يتم بحثه هنا، ستكون الاشتراكية المخططة التشاركية الديمقراطية نوعًا جديدًا من النظام الاجتماعي الاقتصادي. فمثل هذا النظام لم يكن موجودًا من قبل على نطاق واسع، على الرغم من أنه يمكن تحديد أمثلة صغيرة على بعض مبادئ هذا النوع من الاشتراكية. ومن الأمثلة على ذلك التنظيم الداخلي للتعاونيات وفي بعض الهيئات العامة مثل مجالس المدارس المحلية المنتخبة التي تخصص الموارد استنادًا إلى هدف توفير الخدمة اللازمة. يزعم المدافعون عن هذا النظام الجديد المقترح أنه نظام اقتصادي اجتماعي قابل للتطبيق، في حين يعارض المتقدون هذا الزعم استنادًا إلى الحجج المذكورة أعلاه.

يرى هذا المؤلف أن ادعاءات منتقدي الاشتراكية غير مقنعة. بعض الانتقادات موجهة إلى الشكل الاستبدادي الشديد المركزية للاشتراكية في القرن العشرين، وليس إلى الشكل البديل المقترح هنا، في حين تعكس انتقادات أخرى افتراضات حول الطبيعة الإنسانية والمجتمع تقوم على الأيديولوجية أكثر من الأدلة. وفي حين ينبغي أن تؤخذ الانتقادات على محمل الجد عند النظر في الكيفية التي قد تعمل بها الاشتراكية المستقبلية، من أجل تجنب مشاكل الماضي المتعلقة بالاشتراكية القائمة بالفعل، فإنها لا تشكل حجة مقنعة ضد البديل الاشتراكي للرأسمالية. ومن بين البدائل المستقبلية التي ننظر فيها، فإن الاشتراكية الجديدة وحدها القادرة على إقامة مجتمع يتمتع بالعدالة الاقتصادية، والأمن الاقتصادي العالمي، والتقدم الاقتصادي الحقيقي الذي يحسن الرفاه وهو مستدام بيئيًا.

يشير التحليل الوارد في هذا الكتاب إلى أن الرأسمالية ليست فقط في فترة أزمة هيكلية في الوقت الحالي، ولكنها في أزمة هيكلية ليس لها طريق سهل للوصول إلى حل مرغوب فيه. قد تكون هذه اللحظة التاريخية بالفعل نقطة تحول للبشرية. تأمل في المسارات المستقبلية التي درسناها:

- استمرار الرأسمالية النيوليبرالية: وهذا يعد بالركود المستمر، وزيادة التفاوت وانحدار مستويات المعيشة بين العديد من الناس، واحتمالات تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي. ويبدو أن هذا المسار من غير المرجح أن يستمر لفترة طويلة.
- التحول إلى شكل من أشكال الرأسمالية المنظمة للإعمال: وهذا يعد بعودة النمو الاقتصادي، ولكن مع توفر القليل من الفوائد المادية للأغلبية، في حين أنه سيحمل تهديدًا بتقييد الحريات المدنية في الداخل والحرب في الخارج.
- الانتقال إلى الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية: وهذا يعد بفترة من النمو المتوازن وارتفاع مستويات المعيشة المادية بالنسبة للأغلبية، ولكن مع التكاليف المحتملة المترتبة على الكوارث الطويلة الأمد الناجمة عن تغير المناخ العالمي. وتكلف هذه التكاليف الأخيرة أيضًا بالأشكال النيوليبرالية والرأسمالية المنظمة للأعمال.
- الانتقال إلى الاشتراكية الديمقراطية التشاركية المخططة: يعد مؤيدوها بفترة جديدة من التقدم في الرفاهية الإنسانية استنادًا إلى نظام اجتماعي اقتصادي اجتماعي متفوق، مع إمكانية تجنب تهديد تغير المناخ العالمي وخلق اقتصاد إنساني مستدام بيئيًا. ولكن حتى مؤيدوها يعترفون بأن هناك تكلفة، وربما مرتفعة، للانتقال، في حين يتوقع منتقدوها عواقب سلبية تمامًا من تبني الاشتراكية مع عدم تحقيق أي فائدة لمعادلة ارتفاع تكاليف الانتقال.

لا يمكن التنبؤ بالمسار الذي سيتبع في السنوات المقبلة استنادًا إلى النظرية الاجتماعية أو الأدلة التاريخية. إن التغيرات الاقتصادية - أو غياب التغييرات - التي نتظرنا سوف تكون نتيجة لصراعات بين مختلف المجموعات والطبقات في السنوات المقبلة، والتي ستحدث في دنيا الأفكار، والاقتصاد، والسياسة والثقافة. ومع ذلك، فإن تلك الصراعات لن تحدث في فراغ. سوف يتأثرون بآثار عقود من الرأسمالية النيوليبرالية وبطابع الأزمة التي أنتجتها. كما سيستردون بفهم المشاركين وتفسيرهم للأزمة الحالية وأسبابها وقراراتها المحتملة.

ملحق البيانات
ومصادر البيانات

تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذا الكتاب لبناء الأشكال والجداول من الحكومة الأمريكية الرئيسية والمصادر المؤسسية الدولية. مصادر البيانات المذكورة أسفل كل شكل أو جدول. يتم استخدام الاختصار NIPA في مصادر الشكل والجدول في جميع أنحاء هذا الكتاب لجداول الدخل والمنتجات الوطنية المقدمة من مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. تتضمن معظم الإشارات إلى البيانات الاقتصادية في النص اقتباس مصدر، ولكن بالنسبة لسلسلة بيانات اقتصادية معروفة (مثل الناتج المحلي الإجمالي أو معدل البطالة) في بعض الحالات، لا يتم الاستشهاد بالمصدر في النص لتجنب عدد مفرط من هذه الاقتباسات النصية.

أجرى مكتب التحليل الاقتصادي Bureau of Economic Analysis (BEA) التابع لوزارة التجارة الأمريكية (BEA) مراجعة كبيرة لسلسلة بيانات رئيسية بعد استكمال تحليل البيانات لهذا الكتاب إلى حد كبير. تستخدم العديد من الأشكال والجداول في هذا الكتاب بيانات من مكتب التحليل الاقتصادي، الذي ينتج سلسلة عن الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى الشائعة الاستخدام. يقوم مكتب التحليل الاقتصادي بشكل دوري بمراجعة منهجيته لبناء سلسلة بياناته المختلفة، وأحياناً يقوم بإعادة تعريف

رئيسية للمتغيرات المستخدمة على نطاق واسع. في 30 يوليو 2013م، أدخل مكتب التحليل الاقتصادي مراجعة رئيسية في تعريفه للاستثمار التجاري، مضيفاً فئة جديدة أوسع من الاستثمار في الملكية الفكرية. في السابق كان مكتب التحليل الاقتصادي يحسب كاستثمار واحد فقط من أشكال الملكية الفكرية، برمجيات الحاسوب.

نظرًا لأن تحليل البيانات لهذا الكتاب قد اكتمل إلى حد كبير قبل 30 يوليو 2013م، فإن الأرقام والجداول الواردة في هذا الكتاب التي تستشهد بمكتب التحليل الاقتصادي تستند إلى سلسلة بيانات ما قبل المراجعة. الاستثناء الوحيد هو الشكل 17.5 على معدل تراكم رأس المال، والذي مرت عليه إحدى سلاسل البيانات ما قبل المراجعة اللازمة لبناء هذا الرقم حتى عام 2011م. من أجل حمل هذه السلسلة حتى عام 2012م، كان علينا أن نقوم بإجراء تقدير الاستفادة من السلسلة المنقحة للاستثمار في الملكية الفكرية للحصول على سلسلة متسقة تستند إلى تعريف ما قبل المراجعة للاستثمار. يتوفر شرح لإجراء التقدير من المؤلف عند الطلب.

المصادر والمراجع

- Ackerman, Frank. 2002. Still Dead after All These Years: Interpreting the Failure of General Equilibrium Theory. *Journal of Economic Methodology* 9(2) (July): 119–139.
- Aglietta, Michel. 1979. *A Theory of Capitalist Regulation: The U.S. Experience*. London: Verso.
- Albert, Michael, and Robin Hahnel. 1991. *The Political Economy of Participatory Economics*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Arrighi, Giovanni. 1994. *The Long Twentieth Century*. London: Verso.
- Arthur Andersen & Co. 1979. *Cost of Government Regulation Study for the Business Roundtable*, Vol. I. Chicago: Author.
- Baker, Dean. 2007. *Midsummer Meltdown: Prospects for the Stock and Housing Markets*. Center for Economic and Policy Research. <http://www.cepr.net>
- Baran, Paul, and Paul M. Sweezy. 1966. *Monopoly Capital*. New York: Monthly Review Press.
- Barr, Michael S., and Gene Sperling. 2008. Poor Homeowners, Good Loans. *New York Times*, Op-Ed, October 18.
- Barth, James R., Tong Li, Triphon Phumiwasana, and Glenn Yago. 2008, January. *A Short History of the Subprime Mortgage Market Meltdown*. Santa Monica, CA: Milken Institute. <http://www.milkeninstitute.org/publications/publications.taf?function=detail&ID=38801037&cat=ResRep>
- BBC News. 2003. Buffet Warns on Investment “Time Bomb.” <http://news.bbc.co.uk/2/hi/2817995.stm>
- . 2009, August 7. Timeline: Credit Crunch to Downturn. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/7521250.stm>
- Benston, George J. 1983. Federal Regulation of Banking: Analysis and Policy Recommendation. *Journal of Bank Research* (Winter): 211–244.
- Benton, William. 1944. *The Economics of a Free Society: A Declaration of American Business Policy*. Supplementary Paper No. 1. New York: Committee for Economic Development.
- Bhaduri, A. 1998. Implications of Globalization for Macroeconomic Theory and Policy in Developing Countries. In Dean Baker, Gerald Epstein, and Robert Pollin, eds., *Globalization and Progressive Economic Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Block, Fred. 1977. *The Origins of International Economic Disorder*. Berkeley: University of California Press.

- Board of Governors of the Federal Reserve System. Various Years. <http://www.federalreserve.gov/>
- Bonbright, James C., and Gardiner C. Means. 1932. *The Holding Company: Its Public Significance and Its Regulation*. New York: McGraw-Hill.
- Bosworth, Barry, and Aaron Flaen. 2009. April 14, *America's Financial Crisis: The End of an Era*. Washington, DC: The Brookings Institution. <http://www.brookings.edu/research/papers/2009/04/14-financial-crisis-bosworth>
- Bowles, Samuel, Richard Edwards, and Frank Roosevelt. 2005. *Understanding Capitalism: Competition, Command, and Change*, 3rd ed. New York: Oxford University Press.
- Bowles, Samuel, David M. Gordon, and Thomas E. Weisskopf. 1990. *After the Wasteland: A Democratic Economics for the Year 2000*. Armonk, NY: M.E. Sharpe.
- Business Roundtable. 1972. Membership List. Charles B. McCoy Papers, Hagley Museum and Library, Wilmington, DE.
- . 1973. *The Business Roundtable: Its Program and Purpose* (founding document of the Business Roundtable, including text and slides). Charles B. McCoy Papers, Hagley Museum and Library, Wilmington, DE.
- . 1977, July 7. *Business Roundtable Task Force on Taxation Proposals, "Capital Formation: A National Requirement."* Wilmington, DE: Author.
- . 1979, July. *Social Security Position Statement*. Wilmington, DE: Author.
- . 1981, July. *Policies to Promote Productivity Growth*. Wilmington, DE: Author.
- Calhoun, Charles W. 2007. *The Gilded Age: Perspectives on the Origins of Modern America*. Wilmington, DE: Scholarly Resources.
- Carosso, Vincent P. 1970. *Investment Banking in America: A History*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- CED (Committee for Economic Development). 1944. *A Postwar Federal Tax Plan for High Employment*. New York: Author. <http://hdl.handle.net/2027/mdp.39015020813484>
- . 1947. *Collective Bargaining: How To Make It More Effective*. A Statement on National Policy of the Research and Policy Committee. New York: Author.
- . 1948. *Monetary and Fiscal Policy for Greater Economic Stability*. Statement on National Policy of the Research and Policy Committee. New York: Author.
- . 1964. *Union Powers and Union Functions: Toward a Better Balance*. Statement on National Policy of the Research and Policy Committee. New York: Author.
- . 1972, July. *High Unemployment without Inflation: A Positive Program for Economic Stabilization*. Statement by the Research and Policy Committee. New York: Author.

- . 1976. *The Economy in 1977–78: Strategy for and Enduring Expansion*. Statement by the Research and Policy Committee. New York: Author.
- . 1979. *Redefining Government's Role in the Market System*. Statement by the Research and Policy Committee. New York: Author.
- . 1980, September. *Fighting Inflation and Rebuilding a Sound Economy*. Statement by the Research and Policy Committee. New York: Author.
- Chang, Ha-Joon. 2002. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*. London: Anthem.
- Chernow, Ron. 1990. *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance*. New York: Atlantic Monthly Press.
- Chomsisengphet, Souphala, and Anthony Pennington-Cross. 2006. The Evolution of the Subprime Mortgage Market. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review* 88(1) (January/February): 31–56.
- Clawson, Dan, and Mary Ann Clawson. 1987. Reagan or Business? Foundations of the New Conservatism. In Michael Schwartz, ed., *The Structure of Power in America*, 201–217. New York: Holmes and Meyer.
- Collins, Robert M. 1981. *The Business Response to Keynes, 1929–1964*. New York: Columbia University Press.
- Council of Economic Advisors. 2013, February 1. *The Economic Impact of the American Recovery and Reinvestment Act of 2009*. Ninth Quarterly Report. http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/cea_9th_arra_report_final_pdf.pdf
- Cowan, Cameron L. 2003, November 5. Statement on Behalf of the American Securitization Forum before the Subcommittee on Housing and Community Opportunity, United States House of Representatives, Hearing on Protecting Homeowners: Preventing Abusive Lending While Preserving Access to Credit.
- Crotty, James. 1999. Was Keynes a Corporatist?: Keynes's Radical Views on Industrial Policy and Macro Policy in the 1920s. *Journal of Economic Issues* 33(3) (September): 555–578.
- . 2008, September. *Structural Causes of the Global Financial Crisis: A Critical Assessment of the "New Financial Architecture"*. Political Economy Research Institute Working Paper 180. http://www.peri.umass.edu/fileadmin/pdf/working_papers/working_papers_151-200/WP180.pdf
- . 2009. *Structural Causes of the Global Financial Crisis: A Critical Assessment of the "New Financial Architecture"*. *Cambridge Journal of Economics* 33: 563–580.
- Curry, Timothy, and Lynn Shibut. 2000. The Cost of the Savings and Loan Crisis. *FDIC Banking Review* 13(2): 26–35.
- Dawley, Alan. 1991. *Struggles for Justice: Social Responsibility and the Liberal State*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

- Devine, James N. 1983. Underconsumption, Over-Investment and the Origins of the Great Depression. *Review of Radical Political Economics* 15(2): 1–28.
- Devine, Pat. 1988. *Democracy and Economic Planning: The Political Economy of a Self-Governing Society*. Boulder, CO: Westview Press.
- Dube, Arin. 2013, April 17. Reinhart/Rogoff and Growth in a Time before Debt. *Next New Deal: The Blog of the Roosevelt Institute*. Guest post. <http://www.nextnewdeal.net/rortybomb/guest-post-reinhartrogoff-and-growth-time-debt>
- Dumenil, Gerard, and Dominique Levy. 2004. *Capital Resurgent: Roots of the Neoliberal Revolution*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- . 2011. *The Crisis of Neoliberalism*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Dwight D. Eisenhower Presidential Library. 2013. http://www.eisenhower.archives.gov/all_about_ike/quotes.html#labor
- Economic Report of the President*. Various years. Washington, DC: U.S. Government Printing Office. <http://www.gpo.gov/fdsys/browse/collection.action?collectionCode=ERP>
- Edwards, Lee. 1997. *The Power of Ideas: The Heritage Foundation at 25 Years*. Ottawa, IL: Jameson Books.
- Edwards, Rebecca. 2006. *New Spirits: America in the Gilded Age, 1865–1905*. New York: Oxford University Press.
- Edwards, Richard. 1979. *Contested Terrain: The Transformation of the Workplace in the Twentieth Century*. New York: Basic Books.
- Eichengreen, Barry, and Kevin H. O'Rourke. 2009. A Tale of Two Depressions. *Vox: Research-Based Policy Analysis and Commentary from Leading Economists*. <http://www.voxeu.org/index.php?q=node/3421>
- Epstein, Gerald. 2005. Introduction: Financialization and the World Economy. In Gerald Epstein, ed., *Financialization and the World Economy*, 3–16. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
- Federal Housing Finance Agency. 2013. *House Price Indexes*. <http://www.fhfa.gov/Default.aspx?Page=87>
- Federal Reserve Bank of St. Louis. 2013. *The Financial Crisis: A Timeline of Events and Policy Actions*. <http://www.stlouisfed.org/timeline/timeline.cfm>
- Federal Reserve Bank of St. Louis Economic Research. 2013. *Economic Data*. <http://research.stlouisfed.org/fred2/>
- Federal Trade Commission. Various years. *Annual Report to Congress Pursuant to the Hart-Scott-Rodino Antitrust Improvements Act of 1976*. <http://www.ftc.gov/bc/anncompreports.shtml>
- Ferguson, Thomas, and Joel Rogers. 1986. *Right Turn: The Decline of the Democrats and the Future of American Politics*. New York: Hill and Wang.
- Ferris, Benjamin G. Jr., and Frank E. Speizer. 1980, July. *Business Roundtable Air Quality Project*, Vol. I, *National Ambient Air Quality Standards: Criteria*

- for *Establishing Standards for Air Pollutants*. Washington, DC: Business Roundtable.
- Financial Times Lexicon. 2013. "asset-bubble" entry. <http://lexicon.ft.com/Term?term=asset-bubble>
- Foster, John Bellamy. 2007. The Financialization of Capitalism. *Monthly Review* 58(11) (April): 1–12.
- Foster, John Bellamy, and Fred Magdoff. 2009. *The Great Financial Crisis: Causes and Consequences*. New York: Monthly Review Press.
- Freeman, Richard B., and Brian Hall. 1998, March. *Permanent Homelessness in America?* National Bureau of Economic Research Working Paper No. 2013. <http://www.nber.org/papers/w2013>
- Friedman, Milton, and Anna Schwartz. 1963. *A Monetary History of the United States, 1867–1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Fukuyama, Francis. 2012. Conservatives Must Fall Back in Love with the State. *Financial Times*, July 22, 7.
- Geltner, David. 2012. Commercial Real Estate and the 1990–91 U.S. Recession. Powerpoint presentation of conference paper at Korea Development Institute Seminar on Real Estate Driven Systemic Risk, Seoul, December 13–14. <http://mitcre.mit.edu/>
- Goetzmann, William N., and Frank Newman. 2010, January. *Securitization in the 1920s*. National Bureau of Economic Research Working Paper 15650. <http://www.nber.org/papers/w15650>
- Gordon, David M., Richard Edwards, and Michael Reich. 1982. *Segmented Work, Divided Workers: The Historical Transformation of Labor in the United States*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gordon, Robert Aaron. 1974. *Economic Instability and Growth: The American Record*. New York: Harper and Row.
- Green, Mark, and Andrew Buchsbaum. 1980. *The Corporate Lobbies: Political Profiles of the Business Roundtable and the Chamber of Commerce*. Washington, DC: Public Citizen.
- Greenspan, Alan, and James Kennedy. 2007. *Sources and Uses of Equity Extracted from Homes*. Federal Reserve Board Finance and Economics Discussion Series No. 2007–20. <http://www.federalreserve.gov/pubs/feds/2007/200720/200720pap.pdf>. Updated data from Federal Reserve provided by Steven Fazzari.
- Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2010. *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism*. Oxford: Oxford University Press.
- Hayek, Friedrich A. von. 1944. *The Road to Serfdom*. Chicago: University of Chicago Press.

- Herndon, Thomas, Michael Ash, and Robert Pollin. 2013, April. *Does High Debt Consistently Stifle Economic Growth? A Critique of Reinhart and Rogoff*. Political Economy Research Institute Working Paper 322, <http://www.peri.umass.edu/236/hash/90f39d0f04acc9078afd636c6f2f0aa6/publication/596/>
- Hilferding, Rudolf. 1981. *Finance Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Hirsch, Barry. 2007. Sluggish Institutions in a Dynamic World: Can Unions and Industrial Competition Coexist? *Journal of Economic Perspectives* 22(1): 153–176.
- Hirsch, Barry, and David A. Macpherson. 2013. U.S. Historical Tables: Union Membership, Coverage, Density and Employment, 1973–2012. *Union Membership and Coverage Database from the CPS*. <http://www.unionstats.com>
- Historical Collections, Harvard Business School Baker Library. 2013. The Forgotten Real Estate Boom of the 1920s. *Bubbles, Panics and Crashes*. <http://www.library.hbs.edu/hc/crises/forgotten.html>
- Hoge, W. 1998. First Test for Britain's Camelot: Welfare Reform. *New York Times*, January 4.
- Howard, M. C., and J. E. King. 2008. *The Rise of Neoliberalism in Advanced Capitalist Economies: A Materialist Analysis*. Basingstoke, U.K.: Palgrave Macmillan.
- Immergluck, Daniel, and Marti Wiles. 1999. *Two Steps Back: The Dual Mortgage Market, Predatory Lending, and the Undoing of Community Development*. Chicago: The Woodstock Institute.
- International Monetary Fund. 2013a. *World Economic Outlook Database*. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx>
- . 2013b. *International Financial Statistics Database*. <http://www.imf.org/external/data.htm>
- Johnston, Robert D. 2011. The Possibilities of Politics: Democracy in America, 1877 to 1917. In Eric Foner and Lis McGirr, eds., *American History Now*, 96–124. Philadelphia: Temple University Press.
- Josephson, Matthew. 1962 [1934]. *The Robber Barons: The Great American Capitalists 1861–1901*. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Justia U.S. Supreme Court Center. 2013. *United States v. United States Steel Corp.*—251 U.S. 417 (1920). <http://supreme.justia.com/cases/federal/us/251/417/>
- Kallberg, Arne L. 2003. Flexible Firms and Labor Market Segmentation: Effects of Workplace Restructuring on Jobs and Workers. *Work and Occupations* 30(2): 154–175.
- Keynes, John Maynard. 1936. *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Harcourt, Brace.

- Kotz, David M. 1978. *Bank Control of Large Corporations in the United States*. Berkeley: University of California Press.
- . 1984. The False Promise of Financial Deregulation. In U.S. Congress, House Committee on Banking, *How the Financial System Can Best Be Shaped to Meet the Needs of the American People: Hearings on H.R. 5734*, 98th Congress, 2nd Session, 195–209. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
- . 1987. Market Failure. In Center for Popular Economics, ed., *Economic Report of the People*, 159–184. Boston: South End Press.
- . 1994. Interpreting the Social Structure of Accumulation Theory. In David M. Kotz, Terrence McDonough, and Michael Reich, eds., *Social Structures of Accumulation: The Political Economy of Growth and Crisis*, 50–71. Cambridge: Cambridge University Press.
- . 2002. Socialism and Innovation. *Science and Society* 66(1) (Spring): 94–108.
- . 2003. Neoliberalism and the U.S. Economic Expansion of the 1990s. *Monthly Review* 54(11) (April): 15–33.
- . 2008. Contradictions of Economic Growth in the Neoliberal Era: Accumulation and Crisis in the Contemporary U.S. Economy. *Review of Radical Political Economics* 40(2) (Spring): 174–188.
- . 2009. Economic Crises and Institutional Structures: A Comparison of Regulated and Neoliberal Capitalism in the U.S.A. In Jonathan P. Goldstein and Michael G. Hillard, eds., *Heterodox Macroeconomics: Keynes, Marx and Globalization*, 176–188. London: Routledge.
- . 2013. The Current Economic Crisis in the United States: A Crisis of Over-Investment. *Review of Radical Political Economics* 45(3) (Summer): 284–294.
- Kotz, David M., and Terrence McDonough. 2010. Global Neoliberalism and the Contemporary Social Structure of Accumulation. In Terrence McDonough, Michael Reich, and David M. Kotz, eds., *Contemporary Capitalism and Its Crises: Social Structure of Accumulation Theory for the Twenty First Century*, 93–120. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kotz, David M., Terrence McDonough, and Michael Reich, eds. 1994. *Social Structures of Accumulation: The Political Economy of Growth and Crisis*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Kotz, David M., and Fred Weir. 1997. *Revolution from Above: The Demise of the Soviet System*. London: Routledge.
- Kristol, William. 2008. Small Isn't Beautiful. *New York Times*, Op-Ed, December 8, A29.
- Krugman, Paul. 2009a. Fighting Off Depression. *The New York Times*, Op-Ed, January 5. <http://www.nytimes.com/2009/01/05/opinion/05krugman.html>

- . 2009b, February 19. Nobel Laureate Paul Krugman: Too Little Stimulus in Stimulus Plan. Interview, *Knowledge@Wharton*. <http://knowledge.wharton.upenn.edu/article.cfm?articleid=2167>
- Lebowitz, Michael A. 2010. *The Socialist Alternative*. New York: Monthly Review Press.
- Li, Minqi. 2013. The 21st Century: Is There An Alternative (to Socialism)? *Science & Society* 77(1) (January): 10–43.
- Luhbi, Tami. 2009. Obama: Aid 9 Million Homeowners. *CNNMoney*. http://money.cnn.com/2009/02/18/news/economy/obama_foreclosure
- Maddison, Angus. 1995. *Monitoring the World Economy, 1820–1992*. Paris and Washington, DC: Organization for Economic Cooperation and Development.
- . 2010. *Historical Statistics of the World Economy, 1–2008 AD*. <http://www.ggdc.net/maddison/oriindex.htm>
- Marglin, Stephen A., and Juliet B. Schor, eds. 1990. *The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience*. New York: Oxford University Press.
- Martin, Stephen. 2005. *Remembrance of Things Past: Antitrust, Ideology, and the Development of Industrial Economics*. <http://www.krannert.purdue.edu/faculty/martin/vita/remembrance1205a.pdf>
- McQuaid, Kim. 1982. *Big Business and Presidential Power from FDR to Reagan*. New York: William Morrow and Company.
- Miller Center. 2013. *American President: A Reference Resource*, William Howard Taft Front Page. University of Virginia. <http://millercenter.org/president/taft/essays/biography/4>
- Mirowski, Philip, and Dieter Plehwe, eds. 2009. *The Road from Mont Pelerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Mishel, Lawrence, Josh Bivens, Elise Gould, and Heidi Shierholz. 2012. *The State of Working America*, 12th ed. Washington, DC: Economic Policy Institute.
- Mitchell, Alison. 1995. Two Clinton Aides Resign to Protest New Welfare Law. *New York Times*, September 12.
- Mizruchi, Mark S. 2013. *The Fracturing of the American Corporate Elite*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Morgenson, Gretchen. 2008. Debt Watchdogs: Tamed or Caught Napping? *New York Times*, December 7, 1, 32.
- Morris, Charles R. 2005. *The Tycoons: How Andrew Carnegie, John D. Rockefeller, Jay Gould, and J.P. Morgan Invented the American Supereconomy*. New York: Henry Holt.

- Mulligan, Casey B. 2008. An Economy You Can Bank On. *The New York Times*, Op-Ed, October 10, A29.
- Murphy, Kevin J., and Jan Zabožnik. 2007, April. Managerial Capital and the Market for CEOs. *Social Science Research Network*. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=984376
- Nasaw, David. 2006. *Andrew Carnegie*. New York: Penguin Press.
- National Bureau of Economic Research. 2013. *U.S. Business Cycle Expansions and Contractions*. <http://www.nber.org/cycles/cyclesmain.html>
- Office of Management and Budget. 2013. <http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Historicals>
- Orhangazi, O. 2008. *Financialization and the U.S. Economy*. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar.
- Palley, Thomas I. 2012. *From Financial Crisis to Stagnation: The Destruction of Shared Prosperity and the Role of Economics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Peschek, Joseph G. 1987. *Policy Planning Organizations: Elite Agendas and America's Rightward Turn*. Philadelphia: Temple University Press.
- Peters, Gerhard, and John T. Wooley. 2013. Message to the Congress Transmitting the Annual Economic Report of the President, February 10, 1982. *The American Presidency Project*. <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=42121>
- Pew Center. 2010, May 4. "Socialism" Not So Negative, "Capitalism" Not So Positive. *Pew Center for the People and Press*. <http://www.people-press.org/2010/05/04/socialism-not-so-negative-capitalism-not-so-positive/>
- . 2011, December 28. Little Change in Public's Response to "Capitalism," "Socialism." *Pew Center for the People and Press*. <http://www.people-press.org/2011/12/28/little-change-in-publics-response-to-capitalism-socialism/?src=pre-number>
- Philippon, Thomas, and Ariell Reshef. 2009. *Wages and Human Capital in the U.S. Financial Industry: 1909–2006*. National Bureau of Economic Research Working Paper 14644. <http://www.nber.org/papers/w14644>
- Phillips-Fein, Kim. 2009. *Invisible Hands: The Making of the Conservative Movement from the New Deal to Reagan*. New York: W.W. Norton.
- Piketty, Thomas, and Emmanuel Saez. 2010. Income Inequality in the United States, 1913–1998. *Quarterly Journal of Economics* 118(1) (2003): 1–39. Updated data revised July 17, 2010, <http://www.econ.berkeley.edu/~saez/>
- Polanyi, Karl. 1944. *The Great Transformation*. New York: Rinehart.
- Public Citizen. 2013. *NAFTA's Broken Promises 1994–2013: Outcomes of the North American Free Trade Agreement*. <http://www.citizen.org/documents/NAFTAs-Broken-Promises.pdf>

- Public Purpose. 2013. *U.S. Private Sector Trade Union Membership*. <http://www.publicpurpose.com/lm-unn2003.htm>
- Rasmussen Reports. 2009. *Just 53% Say Capitalism Better Than Socialism*. http://www.rasmussenreports.com/public_content/politics/general_politics/april_2009/just_53_say_capitalism_better_than_socialism
- Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff. 2010. Growth in a Time of Debt. *American Economic Review: Papers and Proceedings* (May): 573–578.
- Reuss, Alejandro. 2013. *Capitalist Crisis and Capitalist Reaction: The Profit Squeeze, the Business Roundtable, and the Capitalist Class Mobilization of the 1970s*. Ph.D. diss., University of Massachusetts, Amherst.
- Roemer, John E. 1994. *A Future for Socialism*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Romer, Christina. 1986. Spurious Volatility in Historical Unemployment Data. *Journal of Political Economy* 94(1) (February): 1–37.
- Rogers, Daniel T. 2011. *Age of Fracture*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.
- Roy, William G. 1997. *Socializing Capital: The Rise of the Large Industrial Corporation in America*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Saez, Emmanuel. 2013. *Striking It Richer: The Evolution of the Top Incomes in the United States*. <http://elsa.berkeley.edu/~saez/saez-UStopincomes-2012.pdf>
- Saez, Emmanuel, Joel B. Slemrod, and Seth H. Giertz. 2012. The Elasticity of Taxable Income with Respect to Marginal Tax Rates: A Critical Review. *Journal of Economic Literature* 50(1): 3–5.
- Samuelson, Paul M. 1948. *Economics: An Introductory Analysis*, 1st ed. New York: McGraw-Hill.
- Scherer, F. M. 1980. *Industrial Market Structure and Economic Performance*, 2nd ed. Boston: Houghton Mifflin.
- Schlesinger, Arthur M. Jr. 1963. The New Freedom Fulfills the New Nationalism. In Arthur Mann, ed., *The Progressive Era: Liberal Renaissance or Liberal Failure*. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- Schweickart, David. 2011. *After Capitalism*, 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
- SIFMA (Securities Industry and Financial Markets Association). 2013. <http://www.sifma.org/research/statistics.aspx>
- Silver, Nate. 2011. The Geography of Occupying Wall Street (and Everywhere Else). *New York Times*, October 17, <http://fivethirtyeight.blogs.nytimes.com/2011/10/17/the-geography-of-occupying-wall-street-and-everywhere-else/>
- . 2013, April 9. The Have-Nots Aren't Having It. *FiveThirtyEight*, <http://www.fivethirtyeight.com/2009/04/have-nots-arent-having-it.html>

- Smith, Greg. 2012. Why I Am Leaving Goldman Sachs. *The New York Times*, Op-Ed, March 14, A25.
- Stiglitz, Joseph E. 2010. *Free Fall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy*. New York: W.W. Norton.
- Stuckler, David, and Sanjay Basu. 2013. How Austerity Kills. *The New York Times*, Op-Ed, May 13, A21.
- Sweezy, Paul M. 1994. The Triumph of Financial Capital. *Monthly Review* 46(2) (June): 1–11.
- Uchitelle, Louis. 2013. Diminishing Expectations: 'Two-Tier' Union Contracts Have Opened a Gulf between Generations. *The Nation* 296(8) (February 25): 18–20.
- U.S. Bureau of Economic Analysis. Various years. <http://www.bea.gov/>
- U.S. Bureau of Labor Statistics. Various years. <http://www.bls.gov/>
- U.S. Bureau of the Census. 1961. *Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1957*. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.
- . 2013. <http://www.census.gov/>
- U.S. Chamber of Commerce. 2010, November 7. *Statement by Thomas Donohue*. <http://www.uschamber.com/press/releases/2010/november/americans-voted-jobs-and-economic-growth-says-donohue>
- U.S. Department of Health and Human Services. 2013. *Indicators of Welfare Dependence*, Appendix A, Table TANF 6. <http://aspe.hhs.gov/hsp/indicators/08/apa.shtml>
- U.S. Department of Labor, Wage and Hour Division. 2009. *History of Federal Minimum Wage Rates under the Fair Labor Standards Act, 1938–2009*. <http://www.dol.gov/whd/minwage/chart.htm>
- Vogel, David. 1989. *Fluctuating Fortunes: The Political Power of Business in America*. New York: Basic Books.
- Vosko, Leah F. 2010. *Managing the Margins: Gender, Citizenship, and the International Regulation of Precarious Employment*. Oxford: Oxford University Press.
- Webster, Ben. 2005. Tube Costs 20 Times More . . . but It Is Still No Better. *The Times* [London], March 18, 35.
- Webster, P. 1999. Blair and Schroder Unite on Hardline Spending Cuts. *The Times* [London], June 8, 1.
- Weinstein, James. 1967. *The Decline of Socialism in America 1912–1925*. New York: Monthly Review Press
- . 1968. *The Corporate Ideal in the Liberal State: 1900–1918*. Boston: Beacon Press.
- Whalen, Richard J. 1963. Joseph P. Kennedy: A Portrait of the Founder. *Fortune*, January. <http://features.blogs.fortune.cnn.com/2011/04/10/joseph-p-kennedy-a-portrait-of-the-founder/>

- Whitten, David O. 2013. The Depression of 1893. *EH.net Encyclopedia*. <http://eh.net/?s=whitten>
- Wolf, Martin. 2009. Seeds of Its Own Destruction. *Financial Times*, March 9, 7.
- Wolfson, Martin H., and David M. Kotz. 2010. A Re-Conceptualization of Social Structure of Accumulation Theory. In Terrence McDonough, Michael Reich, and David M. Kotz, eds., *Contemporary Capitalism and Its Crises: Social Structure of Accumulation Theory for the Twenty First Century*, 72–90. Cambridge: Cambridge University Press.
- Woodward, Bob. 1994. *The Agenda: Inside the Clinton White House*. New York: Simon & Schuster.
- Yellen, Janet. 2005. Housing Bubbles and Monetary Policy. Presentation to the Fourth Annual Haas Gala, October 21, San Francisco. <http://www.frbsf.org/our-district/press/presidents-speeches/yellen-speeches/2005/october/housing-bubbles-and-monetary-policy/>
- Zhu, Andong, and David M. Kotz. 2011. The Dependence of China's Economic Growth on Exports and Investment. *Review of Radical Political Economics* 43(1) (Winter): 9–32.

الفهرس

(أ)

اثتمان ضريبة الدخل المكتسبة 68 (EITC)، 204

اتحاد المحافظين الأمريكيين 337

الاتحاد المدني الوطني 318

أزمة الميزانية 280

استقرار الاقتصاد الكلي 162

الاستهلاك الممول بالديون 297

الاشتراكية المخططة 355، 362

إصلاح قانون العمل لعام 1973، 134، 137

الاقتصاد المختلط 43، 96، 131، 141

التزامات الدين المضمونة 227، 231، 233

أوباما، باراك 263، 267، 271، 281، 292، 352

الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري 227، 228، 230، 231، 232، 242، 283، 284

ايدلمان، بيتر 206

ايزنهاور، دوايت د. 69، 145، 205

إيستان كوداك 110، 114، 143

(ب)

البارونات اللصوص 303، 308، 313، 334

بافيت، وارن 242

برامج الرعاية الاجتماعية 21، 50، 64، 91، 94

برينس، تشارلز أو. 241

- بلوتوقراطي 96
 بلير، توني 209، 210؛ الحكومة 203، 209
 بوش، جورج دبليو 261، 263، 290، 336
 بوش، جورج هيربرت 40، 203، 208
 البنك المركزي الأوروبي 282
 بنك إندي ماك 252
 بنك أوف أميركا 111، 132، 239، 251، 252
 بولسون، جون أ. 236
 بولسون، هنري م. 261، 262، 290
 بيركنز، جورج دبليو 316
 بيرنانكي، بن 29، 166، 269، 270
 بيتون، ويليام 112

(ت)

- التحالف الطبقي 151
 التخطيط الاقتصادي (التشاركي) 354، 355، 356، 358، 359، 361
 التخطيط التشاركي 356، 358، 359
 التخلف عن سداد الائتمان 227، 231، 232، 233، 243، 252، 291
 تراكم رأس المال 170، 171، 211، 297، 298، 299، 333، 367
 تركيز البنوك 292
 تغير المناخ 347، 360، 363
 التوسع النقدي 120
 التيسير الكمي 270

(ث)

الثورة الروسية 348

(ج)

- جارتن، جيفري 74
 جامعة شيكاغو 40، 44، 45، 97
 الجمعية الاقتصادية الأمريكية 28
 جنرال إلكتريك 110، 114، 123، 138، 142، 312
 جنرال موتورز 117، 123، 263، 278
 جولدشميد، هارفي جيه 223
 جولدووتر، باري 143، 144
 جونز، ريجينالد 138
 جونسون، ليندون ب. 44، 116، 143، 144

(ح)

- حايك، فريدريك 45
 حبس الرهن العقاري 250، 271
 الحرب الباردة 117، 118، 121
 حرب العراق 63
 حركة احتلوا وول ستريت 353
 حركة الإصلاح 315، 316، 317
 الحرية الفردية 42، 92، 100، 152، 312
 الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة) 40، 203، 204، 208، 214
 الحزب الشيوعي الصيني 122، 349
 حزب العمال (البريطاني) 121، 209
 حزب المحافظين (المملكة المتحدة) 210
 حقوق الملكية الفكرية 88

(خ)

(د)

دبس، يوجين في. 325
 دورة الأعمال 35، 36، 44، 45، 50، 86، 90، 112، 162، 201، 244، 245
 دونوهيو، توماس ج. 280
 ديون الرهن العقاري 149، 247، 250

(ذ)

ذعر 54، 308، 312

(ر)

الرابطة الوطنية للمصنعين 109
 راند، آين 266
 راينهارت، كارمن 288، 289
 الرفع المالي 223
 الرهن العقاري القابل للتعديل 228
 روثر، والتر 118
 روجوف، كينيث 288، 289، 290
 روزفلت، ثيودور 315، 316، 317، 336، 337
 روزفلت، فرانكلين د. 17، 122، 123
 روكفلر، جون د. 309، 314
 روهاتين، فيليكس 131
 ريغان، رونالد 39، 40، 50، 51، 57، 58، 98، 136، 139، 144، 145، 202، 203،
 336
 الريغانوميكس 39

(ز)

(س)

سياسة عدم التدخل 307، 321
 سيتي بنك 111، 250، 314

(ش)

شومبيتر، جوزيف 349

(ص)

الصفقة الجديدة 17، 60، 106، 109، 113، 122، 281

صندوق الاستثمار المقفل 325

صندوق النقد الدولي 47 (IMF)، 78، 108، 161

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

علاقة رأس المال بالعمل 72، 81، 93، 107، 319، 332، 339، 345

(غ)

غاري، إلبرت 317

غرفة التجارة (الولايات المتحدة) 120، 123، 124، 138

غرینسبان، آلان 202، 248، 266، 283

غولد، جاي 309، 310، 341

غولدمان ساكس 110، 224، 236، 291، 296، 310، 325

(ف)

فاني ماي 227، 239، 252، 283، 284

فرضية كفاءة الأسواق 233، 236

فريدمان، ميلتون 44، 45، 97

فريدي ماك 239، 252، 283

فقاعات الأصول 84، 185، 187، 189، 191، 196، 197، 201، 220، 244، 297،

322، 323، 326، 334

فقاعة عقارية 189، 323

فورد، هنري 114، 119، 321

فوكوياما، فرانسيس 336، 337

فيلدشتاين، مارتن 264، 265، 279، 280

(ق)

قانون إعادة الاستثمار المجتمعي 284

قانون الاحتياطي الاتحادي لعام 1913 318

قانون التجسس لعام 1917 321

قانون تحديث الخدمات المالية لعام 1999 55

قانون تحديث العقود الآجلة للسلع 55

قانون تخفيض العجز (قانون تسوية الميزانية الشامل) 205

قانون التعافي الأميركي وإعادة الاستثمار لعام 2009 267

قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية 56

قانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969 56

القانون الفيدرالي للصحة والسلامة في منجم الفحم 56

قانون كلايتون لمكافحة الاحتكار 59، 317

القطاع الحقيقي 222، 256، 257، 258، 263، 305، 327، 332

(ك)

كارتر، جيمي 40، 50، 53، 54، 57، 136، 137، 138، 144، 150، 203

كارنيجي، أندرو 309، 313

كان، ألفريد 53

كروغمان، بول 267، 268

كريستول، وليام 336، 337

كليبتون، بيل 40، 41، 89، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 214، 268

كليبتون، هيلاري 14

كورس، جوزيف 142

كينيدي، جوزيف 122

(J)

- لجنة التجارة الفيدرالية 56، 58، 59، 60، 61، 62، 317
 لجنة التنمية الاقتصادية 110، 111، 112، 113، 114، 115، 119، 120، 134، 139،
 140، 141، 143
 لوكاس، روبرت 28
 ليهان 110، 224، 249

(K)

- المائدة المستديرة للأعمال 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 146، 149،
 151، 152
 ماديسون، أنغوس 100، 167
 ماركس، كارل 266
 الماركسية 102، 103، 348
 ماكورميك، سايروس 317
 مبادئ السوق 75، 92، 158، 192، 193، 222
 متوسط دخل الأسرة 176، 182، 277
 مجلس الأعمال 109، 110، 143، 144
 المجموعة العالمية الأمريكية 291
 المزاحمة: فرضية 264، 285، نظرية 45، 286
 مساعدة للعائلات ذات الأطفال المعالين 98
 المساومة الجماعية 69، 70، 91، 93، 109، 112، 114، 118، 119، 186، 339، 345
 مشروع قانون لا مركزية هارت 61
 معهد بروكينغز 141، 142
 معهد المشاريع الأميركي 142
 معهد هوفر 241
 مكافحة الاحتكار 50، 59، 60، 61، 73، 89، 91، 106، 316، 317، 318، 321،
 337، 339
 مكتب حماية المستهلك 58
 المنافسة المشتركة 73، 74، 107، 149، 150، 151، 313، 322، 339، 345
 مؤتمر المنظمات الصناعية 108، 118، 204

مود، دانيال 284

موديز 234، 235

موزيلو، أنجيلو ر. 239، 284

المؤسسات الليبرالية 302، 303، 335

المؤسسات النيوليبرالية 36، 169، 203، 221، 298

مؤسسة التراث 142

ميريل لينش 224، 251، 252

ميلر، جيمس سي الثالث 58

مينسكي، هايان 266

(ن)

نادر، رالف 137

النظرية الاقتصادية الكينزية الجديدة 44

نظرية التنظيم 31

نظرية التوقعات العقلانية 45

نظرية دورة الأعمال الحقيقية 45

النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال 42

نيكسون، ريتشارد 44، 56، 145

(هـ)

هاملتون، ألكسندر 337

الهواء النقي 59

هيرندون، توماس 289، 290

مكتبة
t.me/soramnqraa

(و)

الوفرة غير المنطقية 202

وكالة حماية البيئة 56، 57

(ي)

صعود وسقوط الرأسمالية النيوليبرالية

”لا يزال الانهيار المالي والاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة في عام 2008 وانتشر إلى بقية العالم، يُثقل كاهل الاقتصاد العالمي. يجادل ديفيد كوتز الذي كان أحد الاقتصاديين الأكاديميين القلائل الذين توقعوا ذلك، بأن الأزمة الاقتصادية الحالية ليست مجرد آثار ما يعد الذعر المالي والركود الحاد على نحو غير عادي، ولكنها بدلاً من ذلك أزمة هيكلية في الرأسمالية النيوليبرالية أو السوق الحرة. وبالتالي، لا يمكن حل الركود المستمر من خلال تدابير السياسة وحدها، بل يستلزم إعادة هيكلة مؤسسية كبيرة.“

